مركز دراسات الوحدة العربية

نورمان ج. فنكلستين

فريق متميزون
E-BOOK

غزة
بحث في استشهادها

ترجمة: أيمن ح. حدّاد

مكتبة فريق (متميزون)

لتحويل الكتب النادرة الى صيغة نصية

قام بالتحويل لهذا الكتاب:

كلمه مهمة:

هذا العمل هو بمثابة خدمة حصرية للمكفوفين، من منطلق حرص الجميع على تقديم ما أمكن من دعم للإنسان الكفيف، الذي يحتاج أكثر من غيره للدعم الاجتماعي والعلمي والتقني بحيث تعينه خدماتنا هذه على ممارسة حياته باستقلالية وراحة، وتعزز لديه الثقة بالنفس والاندماج بالمجتمع بشكل طبيعي.
وبسبب شح الخدمات المتوفرة للمكفوفين حرصنا على توفير خدمات نوعية تساعد الكفيف في المجالات التعليمية العلمية والثقافية وذلك بتسخير ما يتوفر من تقنيات خاصة لتحويل الكتب الي نصوص تكون بين أيديهم بشكل مجاني، ويمكن لبرامج القراءة الخاصة بالمكفوفين قراءتها.

مع تحيات:

فريق -متميزون-

انضم الى الجروب

انضم الى القناة

غزة..

بحث في استشهادها..

الكاتب: نورمان ج. فنكلستين
ترجمة: أيمن ح. حدَّاد

عن الكتاب..

يسرد هذا الكتاب وقائع متداخلة لكفاح الشعب الفلسطيني عموماً، مع التركيز على غزّة وما حل بها من مذابح متتالية وحصار خانق. وهو يصف كيف ظل الإسرائيليون ينبذون عروض السلام، ويمارسون الضغوط بمعونة الراعي الأمريكي على مختلف المحافل الدولية لإسكات الشهود، والنجاة من المساءلة، والإفلات من أي عقاب.

يتألف الكتاب من أربعة أقسام وملحق، يتناول القسم الأول عملية «الرصاص المصبوب» وتبعاتها إضافة إلى سرد وافٍ لما ورد في تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية في شأنها، والحجج التي أقامها المدافعون عن إسرائيل وتفنيد لها. ويتناول القسم الثاني بالتحليل تقرير غولدستون ثم تراجعه لاحقاً عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة التي ترأسها. أما القسم الثالث فيتناول حادثة الهجوم على قافلة سفن المساعدات الإنسانية وتبعاتها السياسية والقانونية. وأخيراً يتناول القسم الرابع عملية «الجرف الصامد» مع عرض مفصل للفظائع الإسرائيلية وخيانة منظمات حقوق الإنسان لشعب فلسطين عقب هذه الجريمة. وأخيراً يعرض الملحق مقارنة فريدة في نوعها بين الوضع القانوني لاحتلال نظام جنوب أفريقيا العنصري لدولة ناميبيا، وبين الوضع القانوني للاحتلال الإسرائيلي.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

إهداء

إلى جوليانو مير خميس (1958-2011)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

مقدّمة

لم أكن أتخيّل أبداً، عندما أجاب نعوم تشومسكي على رسالتي الإلكترونية في كانون الأول/ديسمبر 2005، بأنني سأنكبّ بعد ذلك بخمس سنوات على وضع كتاب معه. واستمر تشومسكي، مذّاك، في الردّ على رسائلي الإلكترونية وأسئلتي، وتطوّرت بيننا، على مهل، علاقة «مكتوبة» ثابتة.

بعد مرور بضع سنوات على تلك الرسالة الإلكترونية الأولى، فكّرت في كيفية إثارة الوعي وبلوغ الجمهور الأوسع في شأن المسألة الفلسطينية، وسألته إذا كان يوافق على إجراء مقابلة. فوافق وبعث إليّ بأجوبته بعد ذلك بأشهرٍ قليلة، وهي أجوبة تميّزت كالعادة بالتفصيل والبحث بأكثر مما أمكنني توقّعه.

حظيت المقابلة بقبول جيد ونُقلت على مواقع مختلفة على الإنترنت وفي وسائل النشر، الأمر الذي دفعني إلى التأمل في شكل الوسيلة الممتازة لإطلاع وتثقيف جمهور يعتمد في معلوماته على نظام إعلامي تابع للشركات ويتوخّى الربح.

شرعت فكرة إجراء مقابلة أخرى تشق طريقها ببطء في ذهني، لكنني شئت هذه المرة أمراً مختلفاً، أمراً أكثر تفاعلاً. وقرّرت أن أسأل المؤرّخ الإسرائيلي الشهير إيلان بابه إذا كان يوافق على المشاركة في مقابلة/حوار مشترك مع البروفيسور تشومسكي. وافق بابه وعملت على امتداد الأشهر القليلة التالية مع كليهما حول مختلف المسائل والمواضيع الأساسية المتعلقة بما يُشار إليه في العادة على أنه «النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني.»

ولاقت المقابلة، لدى نشرها، طريقها إلى عددٍ من المنشورات ومواقع الإنترنت يفوق ما سبق، ربما لأنها المرة الأولى التي تجرى فيها مقابلة مع تشومسكي وبابه معاً، وأثارت انتباه الناشر البلجيكي، جيل مارتان، الذي نشرها إثر ذلك في كتيّب بعنوان «نطاق الممكن» Le Champ du possible, Aden Editions, November 2008.

ثم تلقّيت عرضاً بالعمل على النسخة الإنكليزية لذلك الكتيّب. لكن الأمر احتاج إلى مزيدٍ من العمل. وشرعت في التفكير في شأن نوع الكتاب الذي أريده، وماهية هدفه وفحواه، لأن آخر ما شئته هو نشر كتاب لمجرّد النشر. فهناك مئات الكتب عن «النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني» موجودة بالفعل، وبعضها استثنائي، وبالتالي كيف لهذا الكتاب أن يكون مختلفاً؟

وللإجابة على هذا سألت نفسي: «لماذا استمر هذا (النزاع) لهذا الوقت الطويل، ومن يمكنه وقفه؟ وكيف؟» والأجوبة الأولى التي خطرت على بالي هي أنه استمر بسبب الجهل، والناس هم الذين يمكنهم وقفه بالمقاومة الشعبية ورفض الاستمرار في الصمت. اعتقدُ بصدقٍ أن ما يجري في فلسطين لم يكن ليستمر لهذا الوقت الطويل لو اطّلع الجمهور كما يجب على حقيقة ما يجري في هذا الجزء من الشرق الأوسط.

عملنا، نعوم وإيلان وأنا، على الحوار وقد أصبح عنوانه «تحويل فلسطين إلى غيتو»، وأضفنا إليه مرّة أخرى المزيد من الأفكار الثاقبة، وعدّلنا بعض الأسئلة وأضفنا غيرها جديدة. وساهم إيلان، إضافة إلى ذلك، بعدة مواضيع تناولت مختلف أوجه المسألة الإسرائيلية-الفلسطينية، ونقّح نعوم مقالته المدهشة «أبيدوا جميع البهائم».

كان مهماً دمج المقابلات والمقالات. فمن جهة، تشكل المقابلة/الحوار التفاعلي المشترك وسيلة للتعبير ولاستكشاف التحليل والآراء البحثية بطريقة سهلة المنال. وهي توفّر أيضاً آلية أكثر مرونة وحياة لتقاسم المعرفة الخبيرة. وفي وسع المقابلة المشتركة بين شخصين يحظيان بالاحترام الأكبر في هذا الحقل من البحث، أحدهما بروفيسور أميركي والآخر مؤرّخ إسرائيلي، ان تملأ ثغرات الفهم وتبلغ جمهوراً أوسع. وتعالج كلتا المقابلتين مواضيع متعددة لها علاقة بالمسألة الإسرائيلية-الفلسطينية، ويؤمل في أن تسمحا للقراء باستخراج خلاصاتهم من وجهتيْ نظر متناغمتيْن ولكن مختلفتيْن.

ومن جهة أخرى، فإن المقالات التي وضعها كل منهما على حدة تضفي على الكتاب مزيداً من التحليل في العمق، وتمعن في التدقيق، في ضوءٍ جديد، في حقباتٍ تاريخيةٍ محدِّدة وأحداث، وتتحدّى في هذا السياق القرّاء (حتى الأكثر اطّلاعا بينهم). وتعطي المقالات المختارة من إيلان بابه الخلفية التاريخية التي تشكّل أساساً لفهم فلسطين اليوم. ففي الفصلين الثاني والثالث يتتبع بابه التطور التاريخي للتدخل الأميركي في مسألة فلسطين، وأهمية إنكار النكبة بالنسبة إلى إسرائيل. لأن فهم النكبة حاسم في فهم التاريخ الفلسطيني-الإسرائيلي.

ويشكّل الفصل الرابع «أبيدوا جميع البهائم: غزة 2009»، بقلم تشومسكي، دراسة مُحدَثة ورائعة. وتركّز هذه المقالة الرائدة أساساً على الهجوم الذي شنته إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 2008-كانون الثاني/يناير 2009 على غزّة، لكنها توفّر أيضاً تحليلاً دقيقاً لعلاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة وأوروبا، ولدور المقاومة الاجتماعية والعسكرية في الدول العربية.

ونعود إلى بابه في الفصلين الخامس والسابع اللذين يرسم فيهما تقدم الحركة من أجل دولة واحدة، لنصل في النهاية إلى مجازر الجيش الإسرائيلي في غزّة. وتوفّر هذه المقالات روايات بديلة لما تعرضه الحكومة الإسرائيلية. وأنا متأكد من أنها ستساعد الناس على إعادة تأطير «النزاع».

آمل في إمكانية استخدام هذا الكتاب كدليلٍ في نبش الماضي لمصلحة حاضرٍ واضح المعالم، ومستقبلٍ يرتكز إلى العدالة، تكون فيه حقوق الإنسان شاملة، وتُستعاد العدالة.

فرانك بارات

لندن

تموز/يوليو 2010

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الأول

مصير فلسطين

مقابلة مع نعوم تشومسكي، 2007

كيف تنظر إلى الوضع اليوم في غزّة؟ وهل يمكن أن يؤشّر إلى بداية النهاية بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية؟

يحتاج الأمر إلى بعض الخلفية التاريخية.

ولنبدأ بكانون الثاني/ يناير 2006 عندما صوّت الفلسطينيون في انتخابات تمت مراقبتها عن كثب، وأعلنها المراقبون الدوليون حرّة ونزيهة على الرغم من الجهود الأميركية لتحويل الانتخابات لصالح محظيّهم محمود عباس وحزب فتح التابع له. صوّت الفلسطينيون «في الاتجاه الخاطئ» وارتكبوا بذلك جريمة خطيرة بالمقاييس الغربية. وانضمت الولايات المتحدة على الفور إلى إسرائيل في معاقبة الفلسطينيين على سوء سلوكهم، وماشتهما أوروبا وهي تدبّ وراءهما كالعادة. ولا يحمل ردّ الفعل هذا على «سوء فعلة» الفلسطينيين جديداً. وعلى الرغم من أن الواجب يفرض علينا أن نحيي زعماءنا على عملهم الصادق لجلب الديمقراطية إلى العالم المكروب، ربّما من جراء الإفراط في المثالية، فإن المثقفين/المناصرين الأكثر جدّية لمهمة «نشر الديمقراطية» يعترفون بأن كل الإدارات مرّت عبر «خط استمراري قوي» مفاده أن الولايات المتحدة لا تدعم الديمقراطية إلا إذا اتفقت مع المصالح الأميركية الاستراتيجية والاقتصادية (1). وباختصار، لن تجد النظرة الصادقة في المشروع إلا استخفافاً صرفاً. ويجب وصف المشروع الأميركي عموماً، وإلى حد كبير، بأنه مشروع يعيق الديمقراطية ولا يُسوّق لها. كما هي، ويا للأسف، حال فلسطين.

عوقب الفلسطينيون بقسوةٍ على تصويتهم في الاتجاه الخاطئ. وزادت إسرائيل، بدعم ثابتٍ من الولايات المتحدة، من عنفها في غزّة، وحجبت التمويل الذي يتوجّب عليها شرعاً إيصاله إلى السلطة الفلسطينية وأحكمت حصارها، وغالباً ما قامت، في عمل من أعمال البطش التي لا مبرّر لها، بقطع المياه عن قطاع غزّة القاحل. وباتت الهجمات الإسرائيلية أكثر قساوةً بعد أسر العريف جلعاد شاليط في 25 حزيران/يونيو 2006 الذي وصفه الغرب بالجريمة الرهيبة. وهذا، مرّة أخرى، استخفاف محض. فقبل ذلك بيوم تماماً، اختطفت إسرائيل مدنيين اثنين في غزّة - وهي جريمة أسوأ بكثير من أسر جندي- ونقلتهما إلى إسرائيل (وهذا عمل روتيني بالرغم من أنه يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي)، حيث يُفترض أنهما انضمّا إلى ما يقارب ألف سجين تعتقلهم إسرائيل من دون أن توجّه إليهم أي تهمة، ويُعتبرون بالتالي مخطوفين (2). ومع ذلك لا يستأهل أي من هذا أكثر من التثاؤب في الغرب.

ولا حاجة هنا إلى الدخول في التفاصيل البشعة سوى أن الولايات المتحدة - إسرائيل تأكّدتا من ألا تتوفّر لحماس فرصة للحكم. ورفض زعيما المعسكر الرفضي رفضاً قاطعاً، بالتأكيد، دعوة حماس إلى وقفٍ لإطلاق النار طويل الأمد يسمح بإجراء المفاوضات في شأن حل الدولتين الذي يحظى بالإجماع الدولي، والذي رفضته الولايات المتحدة - إسرائيل على غرار ما فعلتاه في شكلٍ شبه منعزل على مدى ثلاثين عاماً مع بعض التحولات النادرة والمؤقتة.

وسرّعت إسرائيل في غضون ذلك من برنامج ضم الكانتونات الفلسطينية الآخذة في الانكماش في الضفة الغربية وتقطيع أوصالها واحتجازها، بمساندةٍ حاسمةٍ من الولايات المتحدة بالرغم من بعض

الشكاوى الثانوية التي تترافق مع غض النظر والتمويل السخي. وقد تم إضفاء الصفة الرسمية على هذه البرامج مع طرح رئيس الوزراء إيهود أولمرت «خطة التجميع» التي تؤذن بنهاية أي دولة فلسطينية قابلة للحياة. وقد استُقبلت خطته في الغرب بالكثير من الترحيب بوصفها «معتدلة» كونها لا تلبّي مطالب المتطرفين الذين يدعون إلى إقامة «إسرائيل الكبرى»، وسرعان ما تم التخلي عنها بوصفها «أكثر اعتدالاً مما يجب»، وهذه المرة أيضاً بتفهّم يشوبه بعض علامات عدم الاستحسان اللطيفة من المنافقين الغربيين.

يتوفّر إجراء عملاني نموذجي لقلب أي حكومة غير مرغوب فيها، ويقضي بتسليح الجيش تحضيراً لانقلاب عسكري. وتبنّت الولايات المتحدة - إسرائيل هذه الخطة التقليدية، فسلّحتا فتح ودرّبتاها لتفوز بالقوة بما خسرته في صناديق الاقتراع. وشجعت الولايات المتحدة محمود عباس أيضاً على جمع السلطة في يديه، وهي خطوات مناسبة جداً في أعين مؤيدي الديكتاتورية الرئاسية في إدارة بوش. أما بالنسبة إلى باقي اللجنة الرباعية فلم يكن لروسيا اعتراض مبدئي على مثل هذه الخطوات، وعجزت الأمم المتحدة عن تحدّي «السيّد» وأوروبا أكثر خجلاً من أن تفعل ذلك. دعمت مصر والأردن الجهد بمباركة أميركية، كون الأمر يتوافق مع برامجهما الخاصة بالقمع الداخلي وحظر الديمقراطية.

أدّت هذه الاستراتيجية إلى نتائج عكسية. فبالرغم من تدفق المساعدة العسكرية هُزمت قوات فتح في صراع آثم ووحشي وصفه الكثيرون من المراقبين عن كثب بأنه ضربة وقائية استهدفت في الأساس قوات الأمن التابعة لرجل فتح القوي والبطّاش محمد دحلان (3). غير أنه غالباً ما يمكن لأصحاب القوة الجامحة انتزاع النصر من أشداق الهزيمة. وقد سارعت الولايات المتحدة-إسرائيل إلى تحويل النتيجة لمصلحتهما. وها قد باتتا تمتلكان الذريعة لتشديد الخناق على شعب غزة، وتواصلان بحماسة سياسات يصفها الباحث المرموق في القانون الدولي ريتشارد فوك بأنها مقدمة للإبادة التي «يجب أن تذكّر العالم بالتعهّد الشهير الذي صدر ما بعد النازية بأن الأمر (لن يتكرّر أبداً من جديد)» (4).

ويمكن للولايات المتحدة-إسرائيل مواصلة هذه الخطة بدعم دوليٍّ إلى أن تلبي حماس الشروط الثلاثة التي فرضها عليها «المجتمع الدولي»، وهو تعبير تقنيً يشير إلى الحكومة الأميركية وكل من يجاريها. وبات على حماس، ليُسمح للفلسطينيين باختلاس النظر من جدران زنزانتهم في غزّة، أن: (1) تعترف بإسرائيل، أو في شكلٍ أكثر إفراطاً بـ«حق» إسرائيل «في الوجود» أي بشرعية طرد الفلسطينيين من ديارهم؛ (2) وتنبذ العنف؛ (3) وتوافق على الاتفاقات السابقة وبخاصة خريطة طريق اللجنة الرباعية.

وها هو النفاق يصيب مرّة أخرى بالذهول. إذ لم يُفرض مثل هذه الشروط على لابسي الجزمات. (1) فإسرائيل لا تعترف بفلسطين، بل إنها تكرس جهوداً كبيرة لضمان عدم وجود فلسطين قابلة للحياة أبداً، ودوماً بدعم أميركي حاسم؛ (2) إسرائيل لا تنبذ العنف، بل إنه من السخف إثارة المسألة بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ (3) إسرائيل ترفض بقوة الاتفاقات السابقة وبخاصة خريطة الطريق، وتحظى في ذلك بالدعم الأميركي. والنقطتان الأوليان بديهيتان، أما الثالثة فصحيحة لكنها لا تُعرف إلا لماماً. وقد وافقت إسرائيل رسمياً على خريطة الطريق لكنها أرفقتها بأربعة عشر تحفّظاً أدت إلى إفراغها كلّيا من محتواها. وإذا اكتفينا بأخذ التحفّظ الأول نجد أن إسرائيل طالبت، لكي تبدأ العملية وتستمر، بأن يضمن الفلسطينيون الهدوء التام، والتثقيف من أجل السلام، والكف عن التحريض، وتفكيك حماس وغيرها من التنظيمات، وغير ذلك من الشروط؛ وحتى لو تمت تلبية هذا المطلب المستحيل

عملياً، فإن الحكومة الإسرائيلية أعلنت أن «خريطة الطريق لن تَعلِن بأن على إسرائيل وقف العنف والتحريض ضد الفلسطينيين». (5) وتتواصل التحفّظات الأخرى في السياق نفسه.
لم يكن الرفض الإسرائيلي الفوري، بدعم أميركي، لخريطة الطريق مقبولاً للصورة التي يكوّنها الغرب عن ذاته، فتم بالتالي إخفاؤه. وظهرت الوقائع في النهاية في التيّار الفكري السائد مع نشر كتاب جيمي كارتر: «فلسطين: السلام لا الفصل العنصري». وهو كتاب أثار سيلاً من الشتائم والمحاولات اليائسة لتشويه سمعته، وقد اعتُني في ذلك في تفادي المقاطع التي تشكّل الجزء الوحيد في الكتاب الذي قد يكون جديداً على القارئ الذي لديه بعض الإلمام بالموضوع.
وسيُعتبر، عن حق، أنه لمن دواعي السخرية التامة الطلب من حزب سياسي، في الولايات المتحدة أو في إسرائيل، تلبية مثل هذه الشروط، بالرغم من أنه من العدل الطلب من الدولتين اللتين تمتلكان القوة الساحقة تلبيتها. لكن الذهنية الإمبريالية متأصّلة بعمقٍ شديدٍ في الثقافة الغربية بحيث أن هذا الزيف يمرّ من دون انتقاد، بل وحتى من دون أن تتم ملاحظته.
وفيما أصبحت إسرائيل الآن في موقع يسمح لها بسحق غزة حتى بمزيدٍ من الوحشية، فإنه بات في وسعها أيضاً المضي، بدعم من الولايات المتحدة، في تطبيق خططها في الضفة الغربية، وهي تتوقّع الحصول على التعاون الضمني من قادة فتح الذين سيُكافؤون بسخاء على استسلامهم. وشرعت إسرائيل، في واحدة من الخطوات، في الإفراج عن الأموال - وتقدّر بـ600 مليون دولار- التي سرقتها ردًّا على انتخابات كانون الثاني/يناير 2006، وهي تقوم بإيماءات قليلة أخرى. وتستمر خطط تقويض الديمقراطية بادعاء وقح بصلاح النفس وبلذّة أخفق في إخفائها، مع القيام بإيماءات تهدف إلى الاستمرار في إرضاء السكان الأصليين – على الأقل أولئك الذين يتجاوبون - فيما تواصل إسرائيل قمعها وعنفها، وطبعاً خططها الهائلة لضمان استيلائها على كل ما هو قيّم لها في الضفة الغربية. وذلك كلّه بفضل التبرّع الكريم للعم [الأميركي] الثري.
وبالعودة أخيراً إلى سؤالك، فقد لا تكون نهاية السلطة الفلسطينية بالفكرة السيئة للفلسطينيين في ضوء الخطط الأميركية-الإسرائيلية لتحويلها إلى لا شيء أكثر من نظام متعاونٍ مع العدو يشرف على خططه الرفضية الشديدة. وما يجب أن يقلقنا أكثر من ذلك بكثير هو أن التفوّق الأميركي-الإسرائيلي، والجبن الأوروبي، قد يشكلان المقدّمة لنهاية أمة. وهذا حدث نادر وكئيب.
هل تعتقد بوجود أي ظروف قد تدفع بالولايات المتحدة إلى تغيير سياستها بتقديم الدعم غير المشروط لإسرائيل؟
تعارض غالبية عظمى من الأميركيين سياسة حكومة الولايات المتحدة وتدعم الإجماع الدولي على حل الدولتين، دُعي في الاستطلاعات الأخيرة للرأي «الخطة السعودية». في إشارة إلى موقف جامعة الدول العربية الذي يدعمه العالم بأسره تقريباً ما عدا الولايات المتحدة وإسرائيل. والأكثر من ذلك هو أن الغالبية الكبرى تعتقد أن على الولايات المتحدة حجب المساعدة عن أي من الطرفين المتخاصمين - إسرائيل والفلسطينيين- إذا لم يتفاوضا بحسن نية لبلوغ هذه التسوية. وهذا واحد من الأمثلة الكبرى الكثيرة على الهوّة الكبيرة الموجودة بين الرأي العام وبين السياسة العامة حول مسائل حاسمة.
ويجب إضافة أنه يُحتمل وجود قليل من الناس ممن يدركون أن خياراتهم ستؤدي إلى قطع كل مساعدة عن إسرائيل. وعلى المرء، لفهم هذه النتيجة، التحرّر من قبضة النظام العقائدي القوي والموحّد إلى حد بعيد، الذي يجهد لإبراز صورة حب الخير الأميركي والاستقامة الإسرائيلية والإرهاب الفلسطيني والعرقلة، بغض النظر عن الحقائق.

وللإجابة على سؤالك فإن السياسة الأميركية قد تتغيّر بالفعل إذا أصبحت الولايات المتحدة مجتمعاً ديمقراطياً عاملاً، يكون فيه للجمهور المطّلع صوت ذو مغزى في وضع السياسة. وهذه هي المهمة التي تقع على عاتق الناشطين والمُنظِّمين، ولا تتوقّف على هذه القضية وحسب. ويمكن للمرء أن يفكّر في مهام أخرى ممكنة لتغيير السياسة الأميركية، لكن لا توجد واحدة واعدة كهذه.

ذكرت «الجزيرة» منذ بضعة أيام أنه قد يمكن قريباً تعيين توني بلير مبعوثاً للجنة الرباعية في الشرق الأوسط. ما هي في اعتقادك الرسالة التي سيوصلها إلى الفلسطينيين وغيرهم في مختلف أنحاء المنطقة؟

قد يكون التعليق الأكثر ملاءمة هو الذي صدر عن المحلّل السياسي اللبناني الممتاز رامي خوري. قال: «إن تعيين توني بلير مبعوثاً خاصاً للسلام العربي-الإسرائيلي أشبه بتعيين الأمبراطور نيرون رئيساً لفوج الإطفاء في روما» (6).وقد عُيّن بلير بالفعل مبعوثاً، ولكن ليس مبعوثا للجنة الرباعية إلا بالاسم. فقد أوضحت الإدارة الأميركية جيِّدا وعلى الفور أنه مبعوث لواشنطن مع انتداب محدود جدًّا. وأعلنت بعبارات واضحة أن وزيرة الخارجية رايس (والرئيس) ستحتفظ بالسيطرة المنفردة على المسائل المهمة فيما يُسمح لبلير بالتعاطي مع مشاكل بناء المؤسسات فحسب، وهي مهمة مستحيلة طالما تتمسّك واشنطن بسياساتها الرفضية القصوى. ولم تقم أوروبا بعد بردّة فعل ملحوظة على تلقّيها هذه الصفعة الأخرى. وتفترض واشنطن بوضوح أن بلير سيستمر في «حمل حربة السلام الأميركي»، كما وَصَفَت دوره مجلة المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (7).

هل تعتقد أن على وسائل إعلام الشركات في الولايات المتحدة أن تقلق في شأن فضح أكاذيبها وتخيلاتها في وسائل الإعلام المستقلة على الإنترنت (زد نت، كاونتربانش، إلخ.)، أو أن هناك محدودية للمدى الذي يمكن فيه لوسائل الإعلام البديلة هذه اختراق وعي شعبٍ كشعب الولايات المتحدة؟

ليس على وسائل الإعلام - ومجتمع المفكّرين- أن ينشغلوا كثيراً، في الوقت الحاضر، في شأن فضح «الأكاذيب والتخيلات». فقوة الحركات الشعبية وتصميمها هما اللذان يحددان هذا المدى. وهي بالتأكيد تواجه العراقيل، لكن ما من مبرّر للاعتقاد بأنها عراقيل لا يمكن تجاوزها.

حُرم البروفيسور نورمان فينكلشتين أخيراً من دخول ملاك جامعة ديبول بفعل ضغط اللوبي الذي قام به البروفيسور ديرشوفيتز. ما الذي يجعل شخصاً مثل ديرشوفيتز يمتلك هذا القدر من النفوذ بحيث يحمل مؤسسة على انتهاك القواعد التي وضعتها بنفسها؟

فُضح ديرشوفيتز تكراراً بوصفه شخصاً يعكف على الكذب ودجَّالا ومناهضاً للحقوق المدنية الأساسية، وهو، بما لا يقبل الجدل، مدافع متطرّف عن جرائم دولة إسرائيل وعنفها. وتأخذه وسائل الإعلام والعالم الأكاديمي على مأخذ الجد. ويخبرنا هذا بالكثير عن الثقافة الفكرية السائدة. أما لماذا تخضع المؤسسات، فلأن القليل منها على استعداد لتحمّل سيل الافتراءات والأكاذيب والطعون التي يطلقها ديرشوفيتز والرابطة المناهضة للتشهير وغيرهما من المدافعين عن جرائم دولتهم المفضّلة، التي يُطلق لها العنان من دون قلق كبير في شأن ردّ الفعل. ومن قبيل المثال المحض فإن البوسطن غلوب، وهي قد تكون الصحيفة الأكثر ليبيرالية في البلاد، تتعامل باحترام مع كتب ديرشوفيتز، لكنها ترفض مراجعة البرهان الذي اعتنى نورمان فينكلشتين في توثيقه ليثبتَ أنها ليست سوى مجموعة منافية للمعقول من التلفيق والخداع. فالعلم الحقيقي يعرف أكثر، كما تظهر السجلات ذلك بوضوح، لكنه لا يحظى سوى بالقليل من الانتباه.

رأى الراحل إدوار و. سعيد الحل في دولة واحدة يتمتع فيها جميع المواطنين (العرب واليهود والمسيحيين إلخ) بالحقوق الديمقراطية نفسها. هل تعتقد أن الوضع في غزّة والمستوطنات دائمة التوسّع والانتشار ستؤدّي إلى رجحان كفة الميزان صوب حل الدولة الواحدة بوصفه نقطة النهاية الوحيدة الممكنة للنزاع؟

من الضروري إيضاح نقطتين. الأولى هي أنه يوجد فارق حاسم بين حل الدولة الواحدة والدولة ذات القوميتين. وقد فُرضت الدول القومية، في شكل عام، عن طريق الكثير من العنف والقمع لسبب وحيد هو أنها تسعى، بالقوة، إلى وضع السكان المتنوّعين وذوي التركيبات المختلفة في قالب واحد. وأحد أكثر التطورات صحّة في أوروبا اليوم هو إحياء درجة ما من درجات الحكم الذاتي الاقليمي والهوية الثقافية بما يعكس، إلى حد ما وعن كثب، طبيعة السكان. ولن ينشأ حل الدولة الواحدة، في حالة إسرائيل-فلسطين، إلا على المثال الأميركي: من خلال القضاء على السكان الأصليين أو طردهم. وتقضي المقاربة الحكيمة بمناصرة حلّ دولة القوميتين من خلال الاعتراف بأن المنطقة تحتوي الآن على مجتمعين متميّزين تماماً.

والنقطة الثانية هي أن ادوار سعيد –الصديق القديم والمقرّب- من بين أوّل المؤيدين لحل الدولتين والمجاهرين به. وشعر بحلول سنوات 1990 أن الفرصة قد ضاعت وطرح، من دون الكثير من التحديد، دولة وحدوية، أنا متأكد أنه عنى بها دولة ذات قوميتين. وقد تقصُّدت شخصيًّا استخدام كلمة «طرح» وليس «أيّد». والتمييز بينهما حاسم. ففي وسعنا أن نطرح أن يعيش الجميع بسلام وتناغم. وهذا الطرح يرفع من مستوى التأييد عندما نرسم طريقا من هنا إلى هناك. وفي حالة الدولة الوحدوية (ذات القوميتين)، فإن التأييد الوحيد لها الذي أعرفه يمر عبر عددٍ من المراحل: أولا تسوية الدولتين بعبارات الإجماع الدولي الذي حالت الولايات المتحدة وإسرائيل دونه، تتبعه تحرّكات في اتجاه فديرالية القوميتين، وفي الأخير الاندماج الأكبر، وربما دولة ديمقراطية ذات قوميتين، وفق ما تسمح به الظروف.

وما يثير بعض الاهتمام أنه حينما كانت فديرالية القوميتين، التي تفتح الطريق لاندماج أكبر، ممكنة - من 1967 إلى أواسط سنوات 1970- أثارت الاقتراحات في هذا الشأن (كتاباتي، على سبيل المثال) ما يشبه الهستيريا. وها هي اليوم، وقد أضحت غير ممكنة التحقيق كلّيا، تُعامل باحترام في وسائل الإعلام الرئيسية (النيويورك تايمز، نيويورك ريفيو أوف بوكز، الخ). وأشك في أن السبب في ذلك هو أن الدعوة اليوم إلى حل الدولة الواحدة هو بمثابة هدية لأصحاب النعرة القومية اليمينيين الذين سيتمكنون عندها من العويل: «إنهم يحاولون تدميرنا» ولذا يجب علينا تدميرهم دفاعاً عن النفس. غير أن الانتصار الحقيقي للدولة ذات القوميتين يبدو بالنسبة إليّ مناسباً اليوم كما كان مناسباً دائما. هذا هو رأيي الذي لم يتغيّر منذ الأربعينيات. وهو تأييد للأمر وليس مجرّد طرح.

ما الذي تعتبره، في نظرة إلى الأمام، سيناريو الحالة الأفضل، الحالة الأسوأ، والأكثر احتمالاً لحدود فلسطين المحتلّة والسيطرة عليها في السنوات العشر المقبلة؟

الحالة الأسوأ هي تدمير فلسطين. والحالة الأفضل، على المدى القصير، هي تسوية الدولتين على أساس الإجماع الدولي. وذلك ليس في حال بمستحيل، إذ أنه يلقى الدعم الفعلي من العالم بأسره، بما في ذلك غالبية السكان الأميركيين. وشارف مرّة على الحدوث في خلال الشهر الأخير من رئاسة كلينتون، وشكّل الخروج الأميركي الوحيد عن الرفضية المطلقة التي شهدتها الأعوام الثلاثون الماضية. وقدّمت الولاياتِ المتحدة مساندتها لمفاوضات طابا في مصر (في كانون الثاني/يناير

2001) التي اقتربت كثيراً من التسوية بالعبارات العامة للإجماع الدولي قبل أن يلغيها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك قبل أوانها. وأعرب المفاوضون في مؤتمرهم الصحافي الختامي عن بعض الأمل في إمكان التوصل إلى تسوية لو أتيح لهم الاستمرار في عملهم المشترك. وشهدت السنوات التي أعقبت ذلك الكثير من الفظائع، ومع ذلك لا يزال الاحتمال قائماً. أما بالنسبة إلى السيناريو الأكثر احتمالا، فإنه يبدو في شكل غير مستحب متقارباً مع سيناريو الحالة الأسوأ، لكن لا يمكن التنبّؤ بقضايا البشر: فالكثير جداً يعتمد على الإرادة والخيار.

هل توافق مع إدوار سعيد عندما يقول «من أجل العمل للخروج مما يشكّل، في شكلٍ مذهلٍ جدًّا، مظهراً من مظاهر النزاع الصهيوني-الفلسطيني، وهو التعارض شبه الكامل بين وجهتيْ النظر الرئيستينْ الإسرائيلية والفلسطينية... فماذا لو عقدت مجموعة تحظى بالاحترام العام من المؤرّخين والمفكّرين، نصفهم من الإسرائيليين ونصفهم الآخر من الفلسطينيين، سلسلة من الاجتماعات في محاولة للاتفاق على مكان الوجود الفعلي لليسير من الحقيقة في هذا النزاع..وعلى جملة من الوقائع المتفق عليها..كمن أخذ ماذا مِمّن، ومن فعل ماذا بمن... أمر أشبه بحقيقة تاريخية وبلجنة من أجل العدالة السياسية؟» (8).

من هم «المؤرخون والمفكّرون الذين يحظون بالإجماع العام»؟ فإدوار يمتلك إيماناً بأهمية ونزاهة المفكّرين المحترمين أكثر مما أمتلِك. وأنا، بغض النظر عن هذا، لا أعتقد بوجود الكثير من الخلاف حول الوقائع المجرّدة، إذا استثنينا الكَذَبَة الهامشيين. بل إن للخلافات علاقة بالاختيار والتفسير.

صوّت اتحاد الجامعات والمعاهد في بريطانيا أخيراً لصالح النظر في مقاطعة أكاديمية للجامعات الإسرائيلية. هل تعتقد أن هذا وغيره من أنواع المقاطعات (للبضائع الإسرائيلية على سبيل المثال) تشكل إجراءات مناسبة ويمكن أن تُحدث تأثيراً إيجابياً في السياسات الإسرائيلية؟

لطالما شكّكت في المقاطعة الأكاديمية. وقد توجد أسباب تدفع إلى تجاوز هذا الشك، لكني أعتقد بأنه يجب الإبقاء على تلك القنوات مفتوحة. أما بالنسبة إلى عمليات المقاطعة فهي تكتيك وليست أمراً مبدئياً. وعلينا، على غرار التكتيكات الأخرى، تقويمها على أساس نتائجها المُحتمَلة. وهذه مسألة لها الأهمية الأولى، على الأقل عند من يهتمون بمصير الضحايا. ويتطلّب الأمر الاعتناء في دراسة الظروف.

ولننظرْ في جنوب أفريقيا وإسرائيل، وغالباً ما تتم المقارنة بينهما في هذا السياق. ففي حالة جنوب أفريقيا كان للمقاطعة بعض الوقع، لكن من المفيد التذكّر بأنها طُبّقت بعد فترة طويلة من التثقيف والتنظيم أدت إلى إدانة واسعة لنظام التمييز العنصري حتى في داخل الرأي العام السائد والمؤسسات القوية. وضمّ ذلك قطاع الشركات الأميركية التي تمتلك تأثيراً كاسحاً على صياغة السياسة. عند تلك المرحلة أصبحت المقاطعة أداة فاعلة. أما حالة اسرائيل فمختلفة جذريًّا. فالعمل التحضيري والتثقيفي والتنظيمي في بدايته. والنتيجة هي أن الدعوات إلى المقاطعة قد تتحول بسهولة إلى أسلحة في يد اليمين المتشدّد، وهو ما قد حصل بانتظام. فالذين يهتمون بمصير الفلسطينيين لا يشرعون في أعمال من شأنها الإضرار بهم.

ومع ذلك، فإن المقاطعة التي يُعتنى في تحديد أهدافها ويمكن للجمهور فهمها، في الحالة الراهنة من الفهم، قد تشكّل أدوات فاعلة. وأحد الأمثلة هي الدعوات إلى تجريد الجامعة من الشركات المتورّطة في القمع الأميركي-الإسرائيلي والعنف وإنكار حقوق الإنسان الأساسية. ويمكن لتحرّك حكيم في أوروبا أن يدعو إلى إنهاء المعاملة التفضيلية للصادرات الإسرائيلية إلى أن توقف إسرائيل تدميرها

المنهجي للزراعة الفلسطينية ومنعها النمو الاقتصادي. ومن الصواب أن تتم الدعوة في الولايات المتحدة إلى خفض المساعدة الأميركية بما يقدّر بالستمئة مليون دولار التي سرقتها إسرائيل من خلال رفضها تحويل هذه المبالغ إلى الحكومة المُنتخَبة. ويجب فضح الاستخفاف الذي تم بموجبه تحويل المساعدة إلى الفصيل الذي تدعمه بوصفه عملاً آخر من أعمال تقويض الديمقراطية. وفي نظرة أبعد إلى الأمام، تقضي الخطة الحكيمة في دعم موقف غالبية الأميركيين بإلغاء كل مساعدة إلى إسرائيل إلى أن توافق على التفاوض بجدية على تسوية سلمية ديبلوماسية بدلاً من الاستمرار في العمل بنشاط لتقويض إمكان تحقيق الإجماع الدولي على حل الدولتين. لكن ذلك يتطلّب جهوداً تثقيفية وتنظيمية جدّية. فقرّاء الصحافة السائدة كانوا على اطلاع تام على الطبيعة الصادمة لنظام الفصل العنصري. لكنهم يتلقون يوميّا صورة لإسرائيل الساعية بيأس إلى السلام والمعرّضة باستمرار لهجمات الإرهابيين الفلسطينيين الذين يريدون تدميرها.

والأمر، من باب عَرَضي، ليس حكراً على وسائل الإعلام فحسب. فمن باب المثال المحض، نشرت كلية كنيدي للحكم في جامعة هارفرد بحثاً عن حرب 2006 في لبنان يجب قراءتها لتصديقها، وهي ليست غير نمطية. وقد وضعها رئيس البرنامج الإعلامي في كليات كنيدي مارفن كالب، الشخصية التي تحظى باحترام كبير في ميدان الصحافة. وكادت وسائل الإعلام، بحسب روايته، تكون خاضعة كلّيا لسيطرة حزب الله وفشلت في إدراك أن اسرائيل «منخرطة في كفاح وجودي من أجل البقاء» تحارب على جبهتين لتدافع عن نفسها من الهجمات في لبنان وغزّة (9). فاعتقال العريف جلعاد شاليط شكّل الهجوم على الضحية المثيرة للشفقة في الجنوب. بينما لم يشكّل اختطاف مدنيين غزّاويين في اليوم الذي سبق، وعدد آخر لا يُحصى من الجرائم المماثلة، أكثر من عملية دفاع عن النفس. أما الهجوم من الشمال فهو أسر حزب الله في 12 تموز/يوليو لجنديين اثنين. وهذا مزيد من الاستخفاف. فقد مرّت عقود وإسرائيل تخطف وتقتل مدنيين في لبنان أو في أعالي البحار بين لبنان وقبرص، ممسكة بالكثيرين رهائن لفترات طويلة فيما ترسل أعداداً أخرى غير معروفة إلى سجن سرّي - غرف تعذيب على غرار المنشأة 1391 (وهذه أمور لم تُنشر في الولايات المتحدة) (10). ولم يسبق لأحد أبداً إدانة إسرائيل على عدوانها أو دعا إلى هجمات إرهابية انتقامية كبرى. وكالعادة يبلغ الاستخفاف حدود السماء مُعبِّرا عن الذهنية الإمبريالية المتجذّرة في شكل عميق بحيث يكاد لا يُدرك.

وفي متابعة لرواية كلية كنيدي عن الحرب، فإنها تبرهن على انحياز الصحافة العربية التام بالكشف الرهيب عن أنها صوّرت نسبة الإصابات اللبنانية إلى الإسرائيلية على أنها 22 إلى واحد، في حين أن الصحافة الغربية الموضوعية ستكون حيادية بالطبع؛ وكانت النسبة الفعلية هي نحو 25 إلى واحد. واستشهد كالب بمراسل النيويورك تايمز ستيفن إيرلنغر الذي انزعج كثيراً من واقع ان صور الدمار في جنوب بيروت تفتقر إلى السياق: فهي لم تظهر أن ما تبقى من بيروت لم يُدمّر. وبالمنطق نفسه تُظهر صور مركز التجارية العالمية في 11/9 الانحياز التام للصحافة الغربية بفشلها في إظهار أن ما تبقى من نيويورك لم يُمسّ. ولا يشكل هذان المثلان إلا نموذجاً صغيراً لما يمكن للتزييف والخداع أن يصيبا بالذهول لو لم يكونا مألوفين جداً. وإلى أن يمكن التغلب على ذلك فمن المرجح أن تعطي الأعمال العقابية المُستحقة جداً مفعولاً عكسياً.

ويثير هذا كلّه مسألة أخرى. فلا يمكن لإسرائيل، في معظم الحالات، أن تعمل إلا من خلال السياق الذي أقامته القوة العظمى التي اختارت الاعتماد عليها منذ أن اتخذت في 1971 القرار المصيري بتفضيل التوسّع على السلام، رافضةً طرح الرئيس المصري أنور السادات إقامة معاهدة سلام

إسرائيلية مصرية كاملة لمصلحة تسوية في سيناء المصرية. ويمكننا مناقشة المدى الذي تعتمد فيه إسرائيل على الدعم الأميركي، لكن لا يوجد الكثير من الشك في أن سحقها الفلسطينيين وغير ذلك من الجرائم العنيفة ليست ممكنة إلا لأن الولايات المتحدة تزوّدها بدعم اقتصادي وعسكري وديبلوماسي وإيديولوجي لا سابقة له. ولو توجّب إذاً القيام بمقاطعة فلماذا لا تُقاطع الولايات المتحدة التي يشكّل دعمها لإسرائيل أقل جرائمها؟ أو المملكة المتحدة، أو غيرها من الدول المجرمة؟ ونحن نعرف الجواب الذي يقوّض نزاهة الدعوة إلى المقاطعة، وهو ليس بالجواب الجذاب.

أخيراً، كتب جيلبيرت أشقر، في نيسان/أبريل 2003، «رسالة إلى ناشطٍ مناهضٍ للحرب مصابٍ ببعض الاكتئاب»، انتهت إلى أن «نمو هذه الحركة المذهل لم يكن ممكناً إلا لأنه استند إلى أساساتٍ ثلاث سنوات من التقدم الذي أحرزته الحركة العالمية في مواجهة العولمة النيوليبرالية والتي أبصرت النور في سياتل. وسيستمر هذان البعدان في تغذية أحدهما الآخر وفي تقوية إدراك الناس ان النيوليبرالية والحرب ليستا إلا وجهين لنظام السيطرة نفسه،والذي يجب إطاحته» (11). فما هي رسالتك اليوم للناشطين في مجال مناهضة الحرب والدفاع عن حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم حول دورهم في هذا الكفاح العالمي؟

جيلبيرت أشقر محق تماماً، بالرغم من أن علينا الاعتراف، كما هو يفعل بالتأكيد، بأن الشمال يصل متأخراً إلى حركات العدالة العالمية الواعدة جداً. فهي نشأت في الجنوب، وهو سبب انعقاد اجتماعات المنتدى الاجتماعي العالمي في البرازيل والهند وفنزويلا وكينيا. كذلك تكتسب حركات التضامن أهمية كبرى، وقد طوّرت، في البدء في الولايات المتحدة في الثمانينيات، أمراً جديداً تماماً في مئات السنين من الإمبريالية الغربية، وانتشرت بعد ذلك بطرائق متعددة. والأمثولة بالنسبة إلى الناشطين مجرّدة وبسيطة: فالمستقبل يكمن في أيديهم بما في ذلك مسألة مصير فلسطين.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثاني

مقتطفات من التاريخ: التورّط الأميركي في قضية فلسطين

إيلان بابه

نشر جون ميرشماير وستيفان والت مقالة محفّزة للفكر استندت إلى بحث موسّع لتناقش قدرة «لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية» (إيباك)، اللوبي الإسرائيلي في واشنطن، على صياغة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط عامة وحيال إسرائيل بخاصة (12). وقضت حجّتهما الرئيسية بأن اللوبي يدير السياسة الأميركية بطريقة تقوّض المصلحة الوطنية للولايات المتحدة. ولم يسبق، منذ سنوات 1960، أن قارب أي شخص من قلب الأكاديميا أو وسائل الإعلام الأميركية مثل هذا الانتقاد القاسي لأيّ من الصهيونية أو السياسة الأميركية.

مما لا شك فيه أن دور اللوبي في صياغة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو دور حاسم. غير أن هذه السياسة، على غرار أي سياسة إقليمية سابقة لأي قوة عظمى، هي محصلة أكثر من عامل واحد. والذين مثلي، يشكّل لهم تحليل مثل هذه السياسة أكثر من مجرّد تحليل أكاديمي، بل مسألة حياة أو موت، فيدعون إلى تحليل موسّع، ليس لمجرّد فهم هذه السياسة فهماً أفضل بل كوسيلة لمواجهة نتائجها الخطيرة. وآمل، بوصفي مؤرِّخا محترفاً، في أن تمكّن رؤية تطوّر هذه السياسة من خلال الطيف التاريخي الأوسع، مساعدة الذين يعيشون في المنطقة وفي فلسطين في تكوين فهم أفضل لما يمكن للمرء أن يفعله، أو لا يفعله، حيال مثل هذا العامل القوي في حياتنا اليومية، وهوً عامل سيستمر وجوده على ما هو في المستقبل المنظور.

ويتطلّب السرد العلمي لمثل هذه السياقات التاريخية المشوّشة، مثل تطور سياسة خارجية محددة ما، منهجاً تنظيمياً قد يثير الشكوك في شأن الهوّة الكبيرة بين العرض التركيبي للسياسة وبين تطبيقها الفعلي على الأرض. وتتبع هذه الفجوة من حافز كتابة التاريخ المعاصر – بعبارات هايدن وايت - لتنظيم الواقع بالوضوح نفسه الذي يسعى إليه الروائي الهادف إلى بناء عالم جليّ تكون فيه للحبكة بداية واضحة ونهاية. وكتابة التاريخ كناية عن جهد بنّاء يهدف إلى عرض الماضي كما كان عليه في الحقيقة، إذا اعتقدنا بمثل هذا الإمكان، أو من أجل إثبات مسألة معاصرة ما، إذا كنا نشكّك في مثل هذا الإمكان. غير أن كل من يجرؤ على الغوص في محيط الكلمات التي يمكن العثور عليها في الوثائق السياسية والديبلوماسية في مختلف الأرشيفات الوطنية يدرك مدى وهن الرواية المُستخرَجة من أكوام الوثائق التي خلفتها الطبقات المثرثرة وصاغت حياتنا على مدى القرنين الماضيين. ويتطلّب تفصيل السرد الواضح استناداً إلى العمل على الورق، من الناحية التقنية، الاعتماد على عدد صغير جداً فقط من الوثائق، يتم انتقاؤها استناداً إلى الخيار الذاتي للمؤرّخ وليس استناداً إلى أي معيار موضوعي.

وتقضي الأرضية المشتركة بين وجهتيْ النظر النسبية والوضعية لكاتبي تاريخ السياسة الخارجية تزويد القراء المهتمين بفصل معيّن من مثل هذه السياسة بمقتطفات من الوقائع والبيّنات من الماضي يوفّر كلّ منها استبصاراً معيّنا للظاهرة موضوع البحث. في هذه المقالة، التي تتبع تاريخ التورّط الأميركي في الشرق الأوسط عامة وفي فلسطين بخاصة، يمكن للمقتطفات، عندما يتم صهرها معاً،

أن توفر شرحاً موسَّعا لهذه السياسة. وأي محاولة للتركيز على مقتطف لوحده تثير إشكالية، كما أدرك ميرشمايمر ووالت ذلك من النقد الذي وُجّه إليهما من الأصدقاء والأخصام على السواء. ويحتوي ما يلي على محاولةٍ لتوسيع البانوراما التاريخية وعرضٍ لخمسة مقتطفات من الوقائع والسياقات. وهي في الواقع خمسة مواريث تغذّي السياسة الأميركيةً في الشرق الأوسط اليوم. وتطوّرت هذه السياقات بتحفّظ في البداية، غير أنها تلاقت عند مرحلة تاريخية معيّنة وانصهرت في اندفاعة قوية صاغت السياسة الأميركية في هذه المنطقة.

إرث بلاكستون-سكوفيلد

لو تجاهلتَ، لدى صعودك إلى بوابة يافا في مدينة القدس القديمة، إشارة عدم الدخول إلى يمينك، وسلكت المنعطف المحظور على طول السور العثماني، وأنت تقود سيارتك عبر القلعة، فستبلغ واحدة من جواهر القدس الخفيّة. فعند المنحدر الجبلي المتجّه غرباً تقع مدرسة غوبات القديمة. وهناك شيّد الأسقف الأنكليكاني صموئيل غوبات في أواسط القرن التاسع عشر مدرسة الصبية التي أصبحت المدرسة الإعدادية الرئيسية للنخبة الفلسطينية، وأصبحت اليوم معهداً أميركياً. وزرع أميركيو أيامنا هذه في المباني الجميلة التي تركها الأنكليكانيون ملصقات تدعم فكرة إسرائيل الكبرى والقدس الصهيونية، وهو ما لن يصيب حركة الاستيطان الصهيونية اليمينية المتطرّفة في إسرائيل بالخجل.

جاء غوبات إلى فلسطين لأنه اعتقد، على غرار ما يفعله الأميركيون اليوم، بأن عودة اليهود ستعجّل في مجيء المسيح المنتظَر والرؤيا التي ستتكشف عنها «نهاية الأزمنة.» لكنه، وعلى عكس خلفائه المعاصرين، وقع في حب السكان المحليين، وساهم في ربطهم بالنظام التعليمي العالمي. وتخلّى نوعاً ما عن مهمته التبشيرية من أجل أن يمنحهم المزيد من التعليم الجامع. وساعدت جهوده في بروز الحركة القومية الفلسطينية الناشئة.

وكان غوبات، في أوجه كثيرة من ذلك، تلميذاً للإيرلندي جون نلسون والاسكتلندي إدوارد إريفينغ، اللذين أنشآ في مطلع القرن التاسع عشر عقيدة الألفيتين السابقتين للمجيء الثاني للمسيح (سنشير إليها في ما يلي بالرؤيا الألفية) ولرؤيتهما علاقة بيوم القيامة وتتضمن عودة اليهود إلى أرض توراتهم ليعقبها تحوّلهم إلى المسيحية في تحقيق تام للنبوءات الرؤيوية. كان المنبع يهودياً، على غرار الكثير جداً من العقائد اليهودية - المسيحية، ويمكن إيجاد أصوله في الفكر الرؤيوي اليهودي الذي تمحور حول مجيء المسيح المنتظَر. وظهرت هذه الرؤى الإيرلندية والإسكتلندية، في صيغة أكثر تعصُّبا، في الولايات المتحدة. وبدا أنها تجذّرت في نيوتن، في ماساتشوستس، التي سبق أن كانت مدينة قائمة بنفسها وهي الآن جزء من بوسطن الكبرى. ونيوتن كناية عن ضاحية دائرية تضم في وسطها، في أحد أحراج نيو أنغلند النموذجية، أكليريكية أندوفر اللاهوتية. وقد أوت، في سابق أيامها، أخوّة مشيخية شاءت إيصال «كلمة الله إلى الوثنيين» (13). وتم تطويع 250 فتى متحمِّسا لهذه الغاية؛ وأضحوا، بعد ذلك بعقد، في فلسطين والمنطقة المحيطة بها محاولين هداية مجتمع سبق له بالفعل ان التقى بالمبشرين اليسوعيين والروم الأرثوذكس الذين بلغوا المنطقة قبل ذلك بسنوات كثيرة. وبنى الأندوفريون منشأتين ستصبحان مع الوقت الجامعتين الأميركيتين في القاهرة وبيروت، وهما المكانان اللذان تلقى الجيل الأول من حركة القومية العربية تعليمه فيهما. وبالتالي فإن الإنجيل الذي جلبوه معهم لم يكن إنجيل يسوع فحسب بل أيضاً إنجيل أحدث دولة في العالم، وقد تحررت للتو من النير الاستعماري البريطاني. وأكّد المؤرخ جورج أنطونيوس، مؤلف (يقظة العرب) الشهير والموظف الكبير في حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، أن هؤلاء المبشرين شكّلوا العامل

الأساسي للتحديث والقومية في فترة تكوينهما في الشرق الأوسط الحديث (14). ومع حلول العروض النظرية الأكثر تعقيداً لكيفية نشوء الأمم تراجع دور المبشرين المشيخيين، لكن لا يزال يُنظر إليهم بوصفهم عاملاً ذا شأن في هذه الرواية (15).
واستمرّت ازدواجية النظرة اللاهوتية الأميركية بين الرؤيا الألفية وبين التماهي مع يقظة الشعوب العربية حتى الحرب العالمية الأولى. وشهدت نهاية القرن التاسع عشر جدالاً بين موقفين. فمن جهة يقف المبشّر وليام بلاكستون الذي طالب الرئيس بنجامين هاريسون، في مؤتمر 1891 البروتستانتي الشهير، بأن «تنظر الولايات المتحدة في وضع أبناء الطائفة الإسرائيلية ومطالبهم بوطنهم القديم فلسطين» (16). ووقف من الجانب الآخر القنصل الأميركي في القدس، سيلاه ميريل، الذي حاول موازنة النفوذ المتصاعد لمفهوم «عودة اليهود». وكتب ميريل للرئيس بأن الصهيونية، من وجهة نظره (التي يشاركه فيها أصدقاؤه من الأعيان المسلمين في القدس)، ليست بالظاهرة المقدسة ولا الدينية، بل هي في الواقع مشروع استعماري يُتوقّع بألا يستمر لأنه ينتمي إلى العالم اليهودي الأوروبي الشرقي. وكان تحديده ملائماً غير أن توقّعه ظهر، في نظرة إلى الوراء، بأنه خاطئ (17).

وبدا، مع مرور السنين، أن اصحاب الرؤيا الألفية أصبحت لهم اليد الطولى. وتراجعت داخل الساحة الإنجيلية الأميركية أصوات أتباع ميريل بعدما كادت تسكتها كلّيًا العظات الصاخبة لأتباع بلاكستون الذين ازدادت أعدادهم ازدياداً هائلاً في القرن العشرين. وأدت التوترات المتصاعدة بين المرسلين والمؤسسات الدينية الإسلامية في شرق البحر المتوسط إلى دعم نظرة المرسَلين الإيجابية إلى الصهيونية. فقد أمل المرسَلون، الذين بشّروا في السابق من أجل التحرّر من الاستعمار الأوروبي، بأن المسيحية الأميركية، وليس التقليد الإسلامي، هي التي ستصبح النور الهادي للأمم الجديدة، وهو ما ستصبح عليه الحالة بالفعل. وصار الجيل الثاني والثالث من المرسَلين، بطرائق عدّة، أول «المستشرقين»، بالمعنى السلبي الكامل للكلمة. لكن، وحتى قبل أن يستجلب إدوار سعيد انتباهنا إلى هذه المجموعة، انطلق، قبل أربعين عاماً على ظهور استشراق سعيد، تحذير من إدوارد آخر، من الوقع المشبوه للإرسالية الاستشراقية. علّم إدوارد إيرل على غرار سعيد في جامعة كولومبيا وكتب في 1929 في الـ«فورين أفيرز»:
على مدى نحو قرن من الزمن، صاغ المرسَلون الرأي العام الأميركي. وإذا كان الرأي الأميركي بقي على غير اطّلاع ومضلَّلا ومتحاملاً فالملامة الكبرى في ذلك تقع على المرسَلين الذين أعطوا، في تفسيرهم التاريخ بعبارات تقديم المسيحية، صورة غير كافية ومشوهة وأحياناً نابية عن المسلمين والإسلام (18).
بل إن المرسَلين أعطوا صورة أكثر تشويهاً عندما ركّزوا على فلسطين. فانحيازهم وأوصافهم السلبية شكّلت صدى أميناً لخيبتهم العظيمة لأول لقاء مادي لهم بالأراضي المقدسة. فقد وجدوا، على غرار مارك تواين، صعوبة في هضم الفجوة بين ما اكتشفوه والرؤية التي دفعتهم الكتب المقدسة إلى تخيّلها. ولم يعتبروا، شأنهم في ذلك شأن الصهاينة الذين سيعقبونهم وكذلك البريطانيين والألمان الذين جاؤوا معهم، السكان المحليين بوصفهم «شعباً» أو مجموعة تمتلك حقوقا أو مطالب في البلاد، بل نظروا إليهم في أفضل الحالات، كطيف غريب وفي أسوأها كضرر بيئي. وحازت الحركة الصهيونية، التي كوّنت وجهة نظر مماثلة، على مساندتهم الفورية بالرغم من ان الأمر سيستغرق

سنوات قبل أن يتحوّل هذا الرابط إلى تحالف متين بين الأصوليين المسيحيين ودولة اسرائيل، وهو تحالف سيؤثر تأثيراً كبيراً على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ككل.
صيغ هذا التحالف مع إنشاء إسرائيل في 1948. فقد شكّلت إقامة دولة إسرائيل، في أعين المسيحيين المسيحيانيين في أميركا، البرهان النهائي والقاطع على أن المخطّطات الإلهية الرؤيوية على وشك أن تتحقق أمام أعينهم: عودة اليهود، تحوّلهم إلى المسيحية، والمجيء الثاني للمسيح.
وشكّل سايروس سكوفيلد، وهو مبشّر من دالاس في تكساس، حلقة أخرى في السلسلة التي ربطت لاهوت المبشّرين في كلا جانبي الأطلسي. وانتج هذا الكاهن العنيف نسخة مذيّلة أصولية من الكتاب المقدس نشرتها مطابع جامعة اكسفورد في 1909. وقد شكّل ذلك، نوعاً ما، المسودة الأكثر وضوحاً للشُعَب الثلاث التي تشكّل اليوم أساس السياسة الأميركية: عودة اليهود، انحطاط الإسلام، وارتفاع حظوظ الولايات المتحدة كقوة عالمية (19). وتبدو أجزاء من عظات سكوفيلد أشبه بالخطب المعاصرة لجورج دبليو بوش. ولم تكن الحركة الصهيونية لتطلب أكثر من ذلك؛ فقد كانت الحماسة التي تتملك اليوم البروتستانت في بريطانيا والولايات المتحدة هي ما تحتاجه أكثر ما يكون لتدفع قُدُماً بالفكرة التي فشلت قبل الحرب العالمية الثانية في إثارة حماسة معظم اليهود.
وشكّلت تكساس بالفعل محوراً مهماً لهذا النشاط. وأصبحت منبعاً دافقاً للهلوسات الأصولية التي تحوّلت اليوم إلى سياسات تكساسي آخر هو جورج دبليو بوش. ومع حلول القرن العشرين دفع المبشرون الجنوبيون بزملائهم الشرقيين جانباً وكتبوا وتنبؤوا، على غرار هال ليندسي الشهير، بأن ملايين اليهود سيركعون، بعد أرمجدون، أمام المسيح العائد. وتعاود هذه العظة الظهور في المراسم التي يحييها المسيحيون الصهاينة الذين يندفعون أفواجاً إلى تل مجيدو حيث يفترض أن تدور رحى الحرب النهائية بين الخير والشر؛ ويتم استقبال أفراد بعثاتهم في إسرائيل بوصفهم منقذي البلاد الجدد. ويصيب كتاب ليندسي، «كوكب الأرض المتأخر العظيم» The Late, Great Planet Earth نجاحاً كبيراً اليوم وهو كتاب رؤيوي يحتل قائمة الكتب الأكثر مبيعا ويشكّل كتاباً مقدَّسا للمسيحي الصهيوني العادي (20). ويشكّل فيه الدعم غير المشروط لإسرائيل العدوانية والتدميرية قانونا ربّانيًّا: «ما تريده إسرائيل هو ما يريده الله». إنه الإعلان الذي أرشد، منذ البداية، الحج الأصولي إلى القدس في أواسط الثمانينيات.
وهكذا، في أيلول/سبتمبر 2001، بعد قرن على ظهور كتاب سكوفيلد المقدّس، تحوّل توهّمه إلى سياسة حقيقية بعدما واجهت الإدارة الأميركية مجموعة صغيرة من الأرهابيين الذين أتوا من السعودية ومصر وتلقوا تدريبهم في أفغانستان. لم ترسل الزعامة الأميركية جنودها للبحث عن الإرهابيين أو اعتقالهم بل إنها شنت، بدلاً من ذلك، حرباً شاملةً على الإسلام مستخدمة القوَّة العسكريّة التدميرية. وقد تم تصوّر تقديم مساعدة جوهرية وتحصين لإسرائيل على أنه الجزء الأكثر أهمية في «الحرب على الإرهاب». والسند الإيديولوجي لسياسة بوش هذه هو في جزء كبير منه إرث سكوفيلد وأصدقائه الأصوليين.
ومن المُحتمَل أن يكون العنصر المناهض للسامية، الخفي ولكن الراسخ في قلب عقيدة الرؤيا الألفية، قد ردع في البداية اللوبي الإسرائيلي عن الارتباط بقوةٍ مع شبكة المنظمات الأصولية المسيحية الآخذة في التوسّع. لكن ذلك كلّه تغيّر في السبعينيات، إذ لم يمكن للحكومة الإسرائيلية مقاومة التجربة. وشق مناحم بيغن الطريق بمساعدة من ليكودي شاب متحمّس هو بنيامين نتنياهو. وأعلنت حكومة الليكود في 1978 نيتها تمتين العلاقة مع الأصوليين المسيحيين، فسمحت لهم بفتح محطة

تلفزيون في جنوب لبنان الذي احتلته بعد عملية الليطاني. والأهم من ذلك هو قبول الحكومة، في 1980، بفتح السفارة المسيحية العالمية في القدس. وهي اليوم حصن الأصولية في إسرائيل وقد بُنيت في ما قد يشكّل «الموقع الأفضل في المدينة»: موقع ممتاز يشرف على الوادي الذي ستحصل فيه عملية القيامة التي تم التنبؤ بها. وأعلن نتنياهو في 1985، وكان يومها سفيراً لإسرائيل في الأمم المتحدة، أمام المؤتمر السنوي للمسيحيين الصهاينة أن دعمهم لإسرائيل يشكّل عملاً أخلاقياً أسمى. وأصبح في تلك الليلة الفتى ذا الشعر الأشقر بالنسبة إلى جميع من يرغبون في إحراق اليهود في الجحيم ما لم يتحولوا إلى المسيحية في يوم الدينونة. ولم تكتفِ الكنائس بالكلام وحسب بل أنشأت جهازاً خاصاً يركّز على مساعدة إسرائيل داخل الولايات المتحدة، وهو الجهاز الذي استخدمه نتنياهو بفاعلية عندما أصبح رئيساً للوزراء (21).

في الوقت الذي ركّز فيه اللوبي المؤيّد لإسرائيل جهوده على خطب ود الحزب الديمقراطي حيال الدولة اليهودية، حوّل هؤلاء المسيحيون الحزب الجمهوري إلى متعاطفٍ على أقل تقدير. ولا يجب على المرء أن يقلّل من قيمة هذا الإنجاز؛ لأن رجال الأعمال المرتبطين بالحزب الجمهوري كانوا أكثر ميلاً للقبول بوجهة نظر المستعربين (المزيد عن ذلك لاحقاً) ويدعمون المحور المؤيّد لأميركا في الشرق الأوسط المرتكز إلى أنظمة عربية صديقة. إلا أنه تم تعطيل أثر هذا الموقف قرابة نهاية القرن العشرين نظراً للسلطة الهائلة التي راكمها الأصوليون، وقد تم عندها تلقيبهم رسمياً بـ«المسيحيين الصهاينة.» والجدير بالملاحظة هو أن اللوبي المؤيّد لإسرائيل قد أنشئ، بحسب الأهداف المُعلنَة لمؤسسه، للقضاء على النفوذ المؤيد للعرب في وزارة الخارجية. وتم، على ما يبدو، إنجاز هذه المهمة المحدّدة ليس بفضل جهود اللوبي فحسب، بل أكثر بالمساعي الناجحة للمسيحيين الصهاينة.

وغالباً ما يكون التاريخ انصهاراً متفجِّرا لسياقات منفصلة تنتج أحداثاً تُعتبر لاحقاً تكوينية وذات مغزى. وأدت السياسة الخارجية الريغانية في الثمانينيات والسرد التاريخي الذي رافقها – وادّعى أن هذا الرئيس الأميركي وزميلته البريطانية مارغريت ثاتشر يقودان الغرب الصقوريّ المتشدد إلى انتصار حاسم على الشيطان الأكبر في موسكو - إلى تعزيز أكبر حتى للمسيحية الصهيونية. وقد تغذّى ذلك أيضاً من الثورة التلفزيونية التي هذّبت نظام القيم الأميركي وخسفت أحجام مسيحيتها الأصولية إلى أبعاد الشاشة الصغيرة. وظهر رجال لامعون كمبشرين ونجحوا حتى، في الخطاب النموذجي لوسيلة الإعلام السطحية هذه، في إيصال رسائل أكثر تبسيطاً من منبر المسيحية الصهيونية. وهكذا فإن التحولات في عالم ثنائي القطبين والثورة في الاتصالات وصعود اليمين إلى السلطة في إسرائيل حوّلت نفوذ الدولة اليهودية في الولايات المتحدة إلى واقع حياتي هائل قد لا يُقهر. تلخّص برامج جيري فولويل على التلفزيون هذا التحوّل الأخير في التجربة الأصولية، إذ قال في أحد برامجه في 1981 «من يقف ضد إسرائيل يقف ضد الله». وقد منحه مناحم بيغن في السنة نفسها جائزة جابوتنسكي. وفازت المجموعات التي تقع ضمن فئة المسيحية الصهيونية بموقع لا سابق له في النظام السياسي الإسرائيلي. وهكذا نقل فالويل وأصدقاؤه ركيزة نشاط المسيحية الصهيونية إلى القدس بالرغم من المعارضة الشديدة من اليهود الأرثوذكس المتطرفين في المدينة لأي عمل تبشيري فيها. واستقبلت المدينة مذّاك، مرة كل بضع سنوات، المؤتمر الرئيسي للمسيحيين الأميركيين الصهاينة –وهو جسم تبنّى عدّة قرارات تدعو إسرائيل إلى مواصلة سياستها التوسعية في الأراضي

المحتلة، وتشجع الولايات المتحدة على شن الحرب المستمرة على الإسلام والعالم العربي. واتَخذت هذه المواقف قبل وقت طويل على تعرّض الولايات المتحدة لهجمات القاعدة (22).
والنتيجة هي في أن عشرات الملايين (ربما نحو أربعين مليوناً) من الأميركيين يساندون اليوم إسرائيل من دون تحفّظ، ويتوقّعون منها مواصلة سياستها المتطرّفة ضد العالم العربي والفلسطينيين. وتأتي هذه المجموعة من الناس معها بالمال الذي ساعد في وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض؛ ويتمثل أعضاؤها في كل اللجان المهمة في تلة الكابيتول وفي وسائل الإعلام الأميركية. ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية ومعظم الكنائس التي تتبع هذا المعتقد تعتبر التطوّع في إسرائيل إلزامياً. وكما لو أن هذا لا يكفي، فقد تبنّت هذه الإيديولوجية، منذ أيلول/سبتمبر 2001، خطّا واضحاً مناهضاً للإسلام. وكشف ستيفن سيزر، في مؤلفه المهم عن الموضوع، كيف ركّب المسيحيون الصهاينة سرداً يصف الموقف الإسلامي من المسيحية عبر العصور كنوعٍ من حملة الإبادة لليهود أولاً ومن ثم للمسيحيين (23). وبالتالي فإن ما تمت الإشادة به فيما سبق على انه لحظات من الانتصار الإنساني في الشرق الأوسط – النهضة الإسلامية من القرون الوسطى، عصر العثمانيين الذهبي، بروز الاستقلال العربي، ونهاية الاستعمار الأوروبي - أُعيدت قولبته على أنه أعمال الوثنيين الشيطانية المناهضة للمسيحية. وأصبحت الولايات المتحدة في المنظور التاريخي الجديد القديس جاورجيوس وإسرائيل ترسه ودرعه، وأصبح الإسلام هو التنّين الذي يحاربانه.
إرث كينغ-كراين
تقبع مدينة أوبرلين في قلب أوهايو. وكانت عند مطلع القرن التاسع عشر، قرية نموذجية من قرى الغرب الأوسط الأميركي تحيط بها حقول لا تنتهي من الذرة بعيداً من الأبراج العاجية للساحلين الشرقي والغربي. وافتُرض بها، كجزء ريفي من العالم، الاّ تجد مكاناً لها في الذاكرة الجماعية الأميركية لولا المعهد اللاهوتي الفريد من نوعه الذي أقيم فيها في 1833. أنشأ معهد أوبرلين أكليروس يختلفون كثيراً عن الذين سبق الكلام عنهم. فقد حرّكهم التزامهم السلام والمساواة في كل من الولايات المتحدة والعالم بأسره. وحارب المعهد، في سنواته الأولى، الفصل العنصري والتمييز ضد النساء في الأكاديميا الأميركية. وهناك، في مبنى المعهد الأشبه بالطراز الغوطي، علّم هنري كينغ لسنوات كثيرة لكنه على ما كان شائعا وسط الباحثين في ذلك الوقت، لم يتخصّص في مجال واحد محدّد. انجذب كينغ في البداية إلى التربية اللاهوتية، ثم إلى الرياضيات وأخيرا إلى الفلسفة. وأصبح في 1902 رئيساً للمعهد قبل أن يغادر منصبه المريح، خلال الحرب العالمية الأولى، ليصبح رئيساً لجمعية الشبان المسيحيين في باريس. وفي وسع المرء أن يشاهد في معرض صور المعهد، رجلاً طويل القامة، يزيّن وجهه الطويل شاربان على طريقة غروتشو، يجلس إلى طاولة رفيعة وطويلة لتتناسب معه، والتُقطت الصور في مركز جمعية الشبان المسيحيين في باريس. وعند ذلك الحد، وهو في باريس، طلب منه صديقه المخلص وودرو ويلسون الانخراط في عالم السياسة. رغب الرئيس الأميركي في استغلال نتائج الحرب من خلال تفتيت الأمبراطوريات الاستعمارية الكبرى باسم الحق في الاستقلال وتقرير المصير. وفي رؤيا ويلسون أن للشعوب العربية أيضاً الحق في التحرّر الوطني الذي حُرمت منه في خلال أربعمئة سنة من الحكم العثماني. وشكّ ويلسون في أن بريطانيا وفرنسا تريدان استبدال الإمبريالية التركية بالاستعمار الأوروبي. وطلب، بناء على ذلك، من مؤتمر السلام في فرساي إرسال بعثة تحقيق إلى العالم العربي للتأكد من تطلعات الشعوب فيه. واشتمل المسح على فلسطين، وكان كينغ مرشحه المفضّل لترؤس البعثة (24).

جاء زميل كينغ في المهمة من مكان مختلف جدًّا. ففي الجانب الشمالي الشرقي من اسطنبول تشرف جامعة بوغازيسي على مضيق البوسفور. وتشبه مبانيها الملتصقة بمنحدرات التلة التي تنزل إلى ضفة المضيق، مباني معهد أوبرلين، وهذا ليس مفاجئاً لأن الأكليروس الأميركي هو الذي بناها أيضاً. افتُتح هذا الحرم الجامعي في 1839 وأُطلق عليه في البداية اسم معهد روبرتس (25). وقد نجا من الحرب الكبرى التي وضعت الولايات المتحدة وتركيا في مصاف الأعداء، واستمر مركزاً ثقافياً أميركياً في قلب اسطنبول. وكان تشارلز كراين، وهو رجل أعمال من شيكاغو وديبلوماسي نوعاً ما، القيّم الأساسي على المعهد. وكان على وشك استثمار مزيدٍ من الوقت كجزء من خطته لتوسيع نظام الحرم الجامعي الأميركي بالكامل إلى العالم العربي، عندما استدعاه الرئيس ويلسون هو الآخر لمساعدة كينغ في مهمة السلام الشرق - أوسطية المكلّف بها (26). وافق كراين بسرور على المشاركة في ما شكّل جهداً لتعزيز استقلال الشعوب العربية حسب مبدأ تقرير المصير كما فصّله الرئيس في خطابه الشهير في ماونت فيرمونت.

وجد كينغ وكراين، بوصولهما إلى مكاتب مؤتمر السلام، أن على مهمتهما أن تصبح أكثر تواضعاً بكثير. فقد سبق لقوى الاستعمار أن قسمت معظم العالم العربي إلى دول قومية جديدة، حتى قبل الدعوة إلى مؤتمر فرساي. وبقيت منطقة واحدة فقط، هي المشرق، من دون تحديد واضح. وسبق للبريطانيين والفرنسيين أن تقاسموها في اتفاقية سايكس-بيكو في 1916. بيد أن الرئيس ويلسون أمل في تهدئة جوع الاستعماريين برشّ الطبق بالقليل من الليبرالية. غير أنه بقي ضرورياً معرفة ماهية الطموحات الحقيقية للشعب الذي يعيش في المنطقة التي تطمع فيها بريطانيا وفرنسا. وهكذا، وافق مؤتمر السلام، على الرغم من العداء الواضح من بريطانيا وفرنسا، على تأخير إحلال أنظمة الانتداب في سورية ولبنان وفلسطين. ووظّف كينغ وكراين سبعة خبراء في مختلف الميادين، وتوجهوا إلى المنطقة في 10 حزيران/يونيو 1919 وبقوا فيها اثنين وأربعين يوماً. وزاروا أكثر من 1500 موقع، وهو إنجاز مدهش لمثل هذه البعثة الصغيرة. التقوا بالنخب المدينية، وبالمستوطنين اليهود، وبالمرسَلين المسيحيين. زاروا يافا وريشون ليتزيون والقدس ورام الله ونابلس وجنين والناصرة وحيفا وعكا إلى أن عادوا إلى تركيا على متن المدمرة «هازلوود» التابعة للبحرية الأميركية. ودهشوا لصدقية سكان المدن والريف في فلسطين. واكتشفوا أن معظمهم يسعد في أن يكون جزءاً من الدولة العربية السورية، بالرغم من أن قلّة لا بأس بها من سكان المدن أملت في أن يتم في مآل الأمر إنشاء فلسطين مستقلة. وقد عرفوا ما لا يريدونه في الأساس وهو: الوجود الصهيوني، ووعد بلفور، والانتداب البريطاني أو الفرنسي. ولم يكن تقرير كينغ وكراين النهائي حاسماً إلا في نقطة واحدة: الوقع السلبي لوعد بلفور على شعب فلسطين (27).

أزعج تقريرهما الحكومتين في باريس ولندن. فمنذ 1912 وكلتاهما تجهدان للوصول إلى شبكة من الإتفاقات السرية التي قسمت منطقة سورية الكبرى (فلسطين، لبنان، سورية، والأردن) في ما بينهما. وأُدخل وعد بلفور في الصفقة بما سمح بإنشاء وطن لليهود في فلسطين إضافة إلى إنشاء المملكة الهاشمية في الأردن. واكتشف أعضاء لجنة كينغ-كراين أن للشعب الذي يعيش في سورية الكبرى حلماً مختلفاً اعتقد ببراءة أنه يتلاءم مع الرؤيا الأوسع للرئيس ويلسون.

ولا عجب في أن التقرير وُضع على الرف. ولما أُصيب الرئيس ويلسون بمرضٍ خطيرٍ وانهار في صيف ذلك العام، تلاشى التدخل الأميركي النشط في الشرق الأوسط وتلاشى معه المخطّط الأميركي الوحيد في الأزمنة المعاصرة الذي حاول بناء شرق أوسط جديد استناداً إلى تطلعات السكان المحليين

بدلاً من تطلعات واشنطن وحلفائها. وستعاود ومضات من هذه الطاقة الإيجابية الظهور بين الحين والآخر في أوساط الدبلوماسيين الأميركيين المؤيدين للعرب والمسؤولين في وزارة الخارجية. وهذا صحيح بنوع خاص في حقبة الانتداب على فلسطين. فعندما طلب الرئيس فرانكلين روزفلت من مثل هؤلاء الخبراء تزويده بتقييمهم للحركة الصهيونية، كتبوا: «لم يتم التفكير أبداً في أن تحقيق الوطن القومي اليهودي مرتبط بصون الحقوق والمصالح الأميركية.» (28) لكنهم أوصوا بمتابعة سياسة حيادية ومساندة البريطانيين سرًّا. وصمد هذا الخط حتى 1942 عندما نجحت الزعامة الصهيونية في فلسطين في انتزاع الدعم الساحق من الطائفة اليهودية الأميركية. وتُرجم ذلك على الفور إلى ضغط على البيت الأبيض لتغيير موقفه من فلسطين ورفض النظر في أفكار مثل تلك التي اقترحها كينغ وكراين.

لم يحصل ذلك يوماً، فقد كان ورثة كينغ وكراين مجموعة محترفة من متخرجي الجامعات الذين أداروا فروع وزارة الخارجية التي تتعاطى شؤون الشرق الأدنى، كما كانوا يسمون تلك المنطقة. إنهم «المستعربون» المشهورون. ويمكن لتأثيرهم المهم الأخير على السياسة الأميركية، الذي حصل قرابة نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين (1948)، أن يخبرنا شيئاً عن التغييرات المُحتمَلَة في السياسة الأميركية في المستقبل القريب والأكثر بعداً.

شكلت مدينة ليك ساكسس في لونغ آيلند مسرح النجاح الأخير للمستعربين. وكانت، بعكس ما يوحي به اسمها (ساكسس تعني النجاح)، مسرحاً للهزيمة، هزيمة المونتوكتس، السكان الأميركيين الاصليين الذين قضت عليهم عملية الإبادة الأميركية. وعلى غرار المواقع الأخرى الكثيرة في الولايات المتحدة دُعيت هذه أيضا على اسم زعيم القبيلة المهزومة، ساكوت. وباتت هذه المنطقة، منذ انتهاء الاستعمار، مجمَّعا صناعياً عسكرياً زوّد القوات المسلحة الأميركية بالسلاح في الحربين العالميتين كلتيهما. واتصلت الأمم المتحدة في أول بداياتها في 1946، بشكلٍ غير متوقّع إلى حد كبير، برئيس بلدية مدينة ليك ساكسس الصغيرة طالبة استئجار بعض المناطق الصناعية، بما في ذلك حظائر ضخمة، كمركز مؤقت لها. وأعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 1947، في واحدة من هذه الحظائر، إنشاء الدولة اليهودية. لكن هذه الذكريات الصهيونية الممتعة تبخّرت بعد ذلك بأشهر قليلة في الحظيرة نفسها التي دار فيها مشهد مختلف. فقد أعلن المندوب الأميركي إلى الأمم المتحدة، وارن أوستن، في 24 شباط/فبراير 1948 أن حكومته ترغب في إلغاء قرار التقسيم (وهو ما يتضمّن إلغاء إعلان الدولة اليهودية) كونه جلب الخراب والدمار بدلاً من تعزيز السلام. واقترح أوستن فرض وصاية دولية على فلسطين في انتظار حلّ أفضل. وشكّل ذلك خطوة توّجت عملية إعادة نظر طويلة في وزارة الخارجية حيال الواقع الجديد الآخذ في التكشّف في فلسطين. رأى المستعربون كيف ان الحركة الصهيونية شرعت، تحت مظلة قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، في التطهير العرقي لفلسطين من سكانها الأصليين. وهكذا ألقى أوستن خطابه (29) في ذلك اليوم من شهر شباط/فبراير، في غضون أسبوع على أول عملية تطهير عرقي إسرائيلي ذات شأن.

عرف الرئيس هاري ترومان جيِّدا ما كان في انتظاره. فقد تكوّن لديه بالفعل نفور من الزعماء الصهاينة في بلده من أمثال أبا هيلل سيلفر الذي كان مستشارو الرئيس اليهود يدعونه من وقت إلى آخر إلى مقرات اجتماعه للشكوى من وزارة الخارجية. شكّل هذا النشاط المثير للقلق جزءاً من الحملة الجديدة المؤيدة للصهيونية التي باشر بها يهود الولايات المتحدة بعد زيارة ديفيد بن غوريون لهم في 1942. عقد الزعيم الصهيوني في تلك السنة اجتماعاً في فندق بالتيمور في نيويورك هدف

إلى إضفاء الطابع المؤسسي على اللوبي المؤيد للصهيونية في الولايات المتحدة. وبالفعل لم يتأخر الردّ الصهيوني في الظهور. وصل أبا هيلل سيلفر يتبعه حاييم وايزمان ونجحت الخطة جيداً على الرغم من أن الرئيس أبلغ مستشاريه بأنه لن يسمح لأحد بالصراخ في وجهه بعد الآن، فالسنة في مآل الأمر سنة انتخابات. وتراجعت الولايات المتحدة عن سياستها واستعر التطهير العرقي الإسرائيلي (30).

لكن وزارة الخارجية استمرت في الإشارة إلى التطهير العرقي في 1948 في فلسطين بوصفه السبب الجذري للنزاع. وأصبح حق الفلسطينيين في العودة يشكّل، بتوجيه منها، العمود الفقري لمبادرة السلام الجديدة التي حاولتها الأمم المتحدة في سياق 1949. ثم إن البيت الأبيض، وغيره من الهيئات المنخرطة في صياغة السياسة الأميركية حول مسألة فلسطين، انصاعت لقيادة وزارة الخارجية على غرار ما فعلت في شباط/فبراير 1948. وهناك شهر جدير بالملاحظة وهو أيار/مايو 1949. فقد طالبت الولايات المتحدة في ذلك الشهر بأن تسمح إسرائيل بعودة مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بغض النظر عن السبب الذي دفعهم للهرب، وبعدم الاكتفاء بانتظار إنجاز التسوية النهائية. وأوصل سفير الولايات المتحدة في إسرائيل جيمس ماكدونالد في 29 أيار/مايو 1949 رسالة حادة من الرئيس ترومان إلى ديفيد بن غوريون، ورد فيها تهديد واضح بعقوبات شديدة إذا لم تصحّح إسرائيل سياساتها. وترافق ذلك مع تعليق قرض موعود.

ونجحت إسرائيل في حزيران/يونيو 1949 في إيصال الانطباع بأنها على وشك الرضوخ للضغط لكنها تطلب الوقت للتعامل مع بعض الأوجه التقنية للطلب. واندلعت في غضون ذلك نزاعات في أماكن مختلفة من الكرة الأرضية وسخنت الحرب الباردة؛ وبالتالي لم تتم محاولة ممارسة ذلك الضغط من جديد حتى نهاية إدارة ترومان. ويمكن للمرء أن يحاجج بانه لم يحصل أي تراجع أميركي رسمي عن حق الفلسطينيين في العودة.

وبدا أن الإرث الاستعرابي أثّر أيضا بدوايت أيزنهاور، خليفة ترومان، غير أن ذلك أثبت أنه لا يُحتمل بالنسبة إلى كل من إسرائيل والطائفة اليهودية؛ فردّتا بإنشاء الإيباك (لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية). وكان ذلك بمثابة نشيد الموت للمستعربين. وبقي الانتقاد ينبع فجأة بين الحين والآخر مطالباً بالاعتراف بالشعب الفلسطيني وبمطالبه، وبخاصة خلال ولاية جورج بوش الأب في البيت الأبيض. ويحتل المستعربون اليوم مواقع صغيرة جداً وحسب، ولا يلعبون أي دور في عملية اتخاذ القرار حول السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وقد بعث قدامى المستعربين في 2003 بعريضة مثيرة للإعجاب تتهم جورج دبليو بوش بالإضرار في شكل كبير بالمصلحة الوطنية الأميركية باحتلاله العراق ودعمه سياسات إسرائيل من دون أي تمحيص. غير أنه يوجد حتى لمايكل مور تأثير على السياسة الأميركية أكثر مما لهم، بالرغم من الخدمة الطويلة التي أدوها في المنطقة، ومعرفتهم بلغاتها، وتضامنهم مع التطلعات الأساسية لشعوبها. وباتت سياسات أميركا العربية والفلسطينية، منذ صيف 1919 عندما حاول كينغ وكراين ترجمة هذه المؤهلات إلى سياسة، حبيسة الطريق الضيقة التي رسمت الإيباك معالمها بفاعلية مع مرور السنين.

إرث لاغواردیا وكينن

وُلد فيوريلّو هـ. لاغواردیا في 1882 في البرونكس في نيويورك من والدٍ مهاجرٍ إيطاليٍّ ووالدةٍ يهوديةٍ مجرية. وأصبحت هذه الإثنية المزدوجة أداة سياسية مفيدة في سيرة لاغواردیا في حزب العمل الأميركي، وبلغت ذروتها عندما أصبح عضواً في مجلس النواب ورئيساً لبلدية نيويورك.

وأخذ، في كل مرحلة من مراحل حياته السياسية، وحتى وفاته في 1947، يشهر بطاقة إثنيته هذه – الإيطالية واليهودية - لتعزيز فرص انتخابه إلى المواقع التي يسعى إليها. وأتقن الإيطالية واليديش، ويزعم البعض أن لغته العبرية لم تكن سيئة على الإطلاق. وبلغ إرثه حداً أدرك معه من أعقبوه مدى نفع سياسات الهوية في الساحة السياسية الشاملة. ولم يتردّد لاغواردیا في اتهام مناوئيه بمحاولة تقويض موقع المجموعات الإثنية التي مثّلها في ذلك الوقت: الإيطاليون أوَّلا في نيويورك (في شرق هارلم)، ثم اليهود في بروكلين، ثم الإيرلنديون أينما كانوا (31). وركّز الجيل التالي من السياسيين في الخمسينيات على «الألِفات» الثلاثة – إسرائيل، إيطاليا، وإيرلندا - بوصفها الرهانات الآمنة في السباقات الانتخابية المحلية. وغالباً ما تبدو السياسة الخارجية الأميركية، من هذه الزاوية، انعكاساً لتوازن القوى الإثني الداخلي. وقد وُلد اللوبي المؤيد لإسرائيل من ضمن هذا الإطار.

ويرتبط استخدام الطامحين السياسيين في مجتمع مهاجر لهوية جماعتهم كمنصة إطلاق لسيرتهم السياسية مع ظاهرة أخرى في الحياة السياسية الأميركية، وهي ظاهرة اللوبي. واللوبي في الأساس هو البهو المؤدي إلى قاعة الكونغرس. وعجّ للمرة الأولى، في 1830، بالأناس الذين يحاولون التأثير حسَّيا على ممثليهم؛ ويرتبط هذا التعبير اليوم بالتنظيمات الصغيرة التي تعمل بشكلٍ بارع وتقوم بالأمر نفسه. ومنذ 1830 والكثيرون من رجال ونساء الكونغرس يمضون الوقت في التحدث مع القائمين باللوبي. وأنتجت أعمال اللوبي فساداً محتوماً حثّ بدوره المشرّعين على إيجاد السبل للحد من مثل هذا الاعوجاج. ونصّ القانون الأول الذي أُبرم في 1946 على تنظيمات واضحة للقيام باللوبي، وهي تنظيمات ستنتهكها الإيباك، بعد ذلك ببضع سنوات، الواحد تلو الآخر، والأهم من بينها المنع المطلق لتمثيل أي دولة أجنبية (32).

بدا لوهلةٍ، في كانون الثاني/يناير 1953، أن أيزنهاور أراد تجديد النشاط الأميركي المتعلّق بمسألة اللاجئين الفلسطينيين. وقد سُمع أكثر من مرّة يتحدّث عن الحاجة إلى السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وميّز أيزنهاور،علاوة على ذلك وبخلاف سلفه ترومان، بين الحاجة الأميركية لتوفير المساعدة إلى اللاجئين في مخيماتهم وبين الالتزام بالدعم الأميركي المبدئي للحق في العودة. وزار وزير خارجيته جون فوستر دالاس المنطقة وأفاد بأن السماح بعودة اللاجئين لا يزال ممكناً مادياً. بل إن الكونغرس ناقش بجديّة إمكانات إعادة الاستيطان على جانبي نهر الأردن. وقضى الرئيس أيزنهاور أن في الإمكان بمثل هذه الطريقة حل مشكلة الثلاثمئة ألف لاجئ. لكن العالم العربي لم يؤيد الخطة ورفضتها إسرائيل لكلٍ من عامل العودة الوارد فيها ولأنها، وهذا هو الأهم، تتعارض مع استغلال نهر الأردن لتزويد إسرائيل بالمياه بواسطة مشروع الجر الوطني. وأدى العمل على مشروع الجر الوطني إلى ردّ غاضبٍ من الرئيس الأميركي الذي علّق المساعدة لإسرائيل إلى أن تضع حدًّا لتحويل المياه من نهر الأردن الذي بدأت العمل فيه في أيلول/سبتمبر 1953. وانتظرت إسرائيل مجيء إدارة أكثر ودًّا (33).

حافظت الولايات المتحدة، في شكل من الأشكال، على هذه الوضعية الانتقادية. وأدت أزمة السويس في 1956، مرّة أخرى أيضاً، إلى التهديد بالعقوبات ردًّا على السياسة الإسرائيلية العدوانية. وهكذا تلقت إسرائيل، ثلاث مرات في سبعة أعوام، تهديدات بالعقوبات الأميركية. وأجبر الأميركيون الإسرائيليين على الخروج من سيناء وهو ما شكّل أمثولة صادمة للزعامة المحلية. وشكّلت احتمالات توسّع مثل هذا الموقف الأميركي وتعمّقه تهديداً وجودياً حقيقياً في أعين صانعي السياسة الإسرائيليين. ذلك كان، قطعاً، رأي سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة أبا إيبان الذي جنّد، كجزءٍ من

جهوده للتخريب على مثل هذا التطوّر، مسؤولاً (من أصل كندي) عمل في مكتب العلاقات العامة التابع للأمم المتحدة، هو إشعيا ل. «سي» كينن. وقضت مهمة كينن الأولى بكتابة مقالة لتنبيه الجمهور إلى المخاطر الناتجة عن التوجّه المناهض لإسرائيل في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وتم إيصال الرسالة نفسها في سلسلة من المقالات نشرها كينن في جريدة جديدة هي «سياسة الشرق الأدنى» Near East Policy التي أصبحت الناطقة باسم اللوبي المؤيد لإسرائيل (وتساهم إسرائيل في جزء من تمويلها). وشرع كينن في تنظيم الدعم اليهودي في النقابات أوَّلا، ثم في الجماعات في شتى أنحاء البلاد. وأنشئ من حول الجريدة «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» Washington Institute for Near East Policy بوصفه مركز الأبحاث والاستشارات التابع للإيباك. وشكّل الأعضاء اليهود في نقابات عمال أحواض السفن أول نتيجة مرئية لجهود كينن بعدما قاطعوا السفن العربية في الموانئ الأميركية بهدف منع المساعدة الأميركية من بلوغ الدول العربية التي لم تعترف بإسرائيل. ثم جاءت، قرابة 1960، أولى المبادرات اليهودية الكثيرة في تلة الكابيتول من أجل تشريعات مناهضة للعرب (34).

وعمل اللوبي المؤيد لإسرائيل بلا انقطاع حتى 1963 عندما أثارت نشاطاته فضول السيناتور الشهير وليام فولبرايت الذي طالب بتحقيق في الكونغرس عن مصادر تمويله. وكشفت الصفحات الثلاثمئة التي انتجتها هيئة التحقيق أن اللوبي جمع من الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة، على مرّ أربعة أعوام، خمسة ملايين دولار معفية من الضرائب. وتم ذلك من خلال شراء سندات أُصدرت لصالح دولة إسرائيل. ويمنع القانون الأميركي القيام باللوبي من أجل مصالح دولة أجنبية. وأُعلن، لتجاوز المنع القانوني، أنه تم شراء السندات من أجل أعمال الرعاية الاجتماعية في إسرائيل ليس إلا. غير أن لجنة التحقيق وجدت أنه لم يتم إرسال أي من المال إلى مواطني إسرائيل المحرومين. بل إن الأموال ذهبت إلى دولة اسرائيل وعادت من هناك، على الفور، إلى الولايات المتحدة، إلى حساب الإيباك مباشرة. وكتبت النيوزويك (12 آب/أغسطس 1963) أن التحقيق كشف بأن لوبي الإيباك يشكل «واحدة من أكثر شبكات النفوذ الخارجي فاعلية.»

تحوّل فولبرايت إلى العدو الأكبر للوبي المؤيد لإسرائيل، وتوجّب إسقاطه بكل الوسائل الممكنة. وأصبحت الحملة ضده نموذجاً للإيباك، إذ بُذلت كل الجهود لضمان عدم إعادة انتخابه. وحظي كل من وقف ضده بالتمويل والدعم. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن وطريق الكابيتول مفروشة بالمرشحين، من نخبة الحياة السياسية الأميركية، وقد نسفت الإيباك سيرتهم المهنية بالطريقة نفسها. وهكذا طبعت الإيباك سياسة الكونغرس بنتائج ناجحة جداً إلى درجة أن قلة قليلة جداً تجرّأت من حينها على اتباع خطى فولبرايت (35).

لم يُعجب كينن كذلك بخليفة أيزنهاور، جون كنيدي، لكنه لم يجرؤ على قول ذلك في العلن بسبب شعبية الأخير الهائلة. أصابه كنيدي بالخيبة لأنه لم يدخل أي تغيير يُذكر على سياسة سلفه، غير أن نائب الرئيس ليندون جونسون كان قصة مختلفة تماماً: فقد تنبّه لإسرائيل ولحاجاتها. وقال كينن عندما اغتيل كنيدي وأصبح جونسون رئيساً: «فقدنا صديقاً جيِّدا، لكننا حظينا بصديق أفضل» (36). وبحلول 1969، في الذكرى الواحدة والعشرين لتأسيس إسرائيل، خرجت اللعبة إلى العلن. فعلى امتداد إعلان هائل الحجم في النيويورك تايمز تعهّدت أعداد كبيرة من السيناتورات وأعضاء مجلس النواب الولاء لأجندة إسرائيل الوطنية: هجرة يهود الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل، أسلحة غير محدودة من الولايات المتحدة، وسياسات متشدّدة مناهضة للفلسطينيين في الأمم المتحدة.

وإذا كان جونسون صديقاً حقيقياً، فإن ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر أصبحا البطلين بلا منازع للوبي المؤيد لإسرائيل. وعندما شرح نيكسون مبدأه لحماية المصلحة الوطنية الأميركية، ضمّنه اعتماداً كاملاً على إسرائيل بوصفها الركيزة الأساسية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وأُنجزت مهمة الايباك، في شكلها الظاهر. فقد تم تحييد وزارة الخارجية وبدا كما لو أنه سيتم الاستماع إلى الصوت الانتخابي اليهودي وحده عند اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمصير إسرائيل أو حتى بمستقبل العالم العربي بشكل عام. غير أن الواقع سيكون مختلفاً بعض الشيء. ففي خلال إدارات فورد وريغان وبوش الأب، هُزمت الإيباك في الأوقات الحرجة من تاريخ المنطقة. ويكمن السبب في أن الآلية التي تعمل كما يجب، وتضم أكثر من ثلاثين ألف منتسب، قد استثمرت الكثير من الجهد في إرهاب المرشحين المُحتمَلين المناهضين للصهيونية بحيث أنها لم تلاحظ بعض صانعي السياسة الفعليين في الكونغرس. وتم إسقاط سيناتورات، من أمثال تشارلز بيرسي، شُكّ في أنهم غير مستعدين لتقديم مساندة غير مشروطة لإسرائيل. ويمكن للمرء، في الواقع، أن يختار أي سنة منذ 1963 ليجد فيها ضحايا مماثلين لحملة الإيباك. وقد نجحت الإيباك في 1983 في وضع حد لسيرة حياة بول فيندلي السياسية، وهو عضو مجلس النواب منذ 1961 وواحد من القلة الذين ينتقدون السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. واستُهدف في وقت أكثر قرباً الأميركيان الأسودان الديمقراطيان إيرل هيليارد وسينثيا ماكيني (37).

ووُضعت، من حين إلى آخر، عصي أخرى في دواليب عربة الإيباك عندما بالغ اللوبي في القيام بأعماله. وقد انخرط بعض أعضائه في عمل تجسسي حقيقي لصالح إسرائيل. وأُدين جوناثان بولارد في 1986 لقيامه بذلك، كما أن «الأف.بي.آي.» حققت في 2004 مع آخرين اتُّهموا بالتجسس في داخل البنتاغون. وحُكم على لاري فرانكلين، المحلّل الكبير السابق في مكتب إيران في البنتاغون، بالسجن لحوالى 13 سنة لتمريره معلومات سرية للغاية إلى ستيف روزن وكيث فايسمان اللذين عملا للإيباك في ذلك الوقت (38).

لكن هذه الهزائم لم تغيّر، حتى الآن، من الصورة الشاملة. فكبار أعضاء إدارة بوش الراهنة، الضالعون في صياغة السياسة حيال إسرائيل والشرق الاوسط يرتبطون جميعهم، بطريقة أو بأخرى، بالإيباك وبخاصة بمؤسسة البحث والاستشارة التابعة لها وهي «معهد سياسة الشرق الأدنى» Institute for Near East Policy. والأكثر بروزاً للعيان من بينهم وزير الدفاع دونالد رامسفلد ونائب الرئيس ديك تشيني. فهما يحضران في كل سنة الحدث الأكثر فتنة في العاصمة الأميركية وهو مؤتمر الإيباك. ويعرب كل من هذه الاجتماعات عن الدعم غير المشروط لسياسة إسرائيل حيال الفلسطينيين، وكل من يعارض هذه السياسة تعتبره الإيباك على الفور عدواً لها (39).

ولا يمكن للمرء، في الولايات المتحدة اليوم، تجاهل مستوى اندماج اليهود في أعلى مستويات السلطة المالية والثقافية والأكاديمية في أميركا. ولهذا، طبعاً، الكثير من الآثار الايجابية. فلم يعش اليهود، بتعبير حنّة أرندت، «خارج المجتمع» كما فعلوا في ألمانيا (40)؛ إذ إن معاداة السامية التي تتغذّى، من بين أمور أخرى، من التنكّر للتجربة اليهودية، لم تتجذّر في الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى فإن استغلال ثمار الاندماج الناجح في المجتمع الأميركي لمصلحة دولة خارجية قد يشكّل، في حد نفسه، ذريعة لفورة جديدة من معاداة السامية في المستقبل. ومنذ أن كتب حاييم وايزمان بغضب في 1949 عن اليهود الأثرياء الذين لم يقوموا بما فيه الكفاية للصهيونية، يشهد رضا إسرائيل عن

بحبوحة اليهودية الأميركية على وجود نية لاستخدام هذا القدر من رأسمالها للمحافظة على السياسة الأميركية في مساراتها المؤيدة لإسرائيل (41).

إرث الأخوات الخمس

ثمة من يحاجج بأن منطقة الشرق الأوسط ما كانت لتجتذب اهتمام مختلف الإدارات الأميركية لو شكّل الموز موردها الطبيعي الأول. لكن هذا المورد هو النفط وليس الموز، وهو واقع ليس في الإمكان تغييره. وقد شرع الأميركيون في الاهتمام بحقول النفط في العالم العربي في العشرينيات وفازت أربع شركات (أربع من «الأخوات») - ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، ستاندارد أويل أوف نيوجرسي، ستاندارد أويل أوف نيويورك، وتكساكو- بأول امتيازات للبحث عن النفط في العربية السعودية في النصف الأول من القرن العشرين. واكتشفت النفط فيها وفي البحرين في 1938. وبعد ذلك ببضعة أشهر، عثرت شركة خامسة، هي غولف أويل، على النفط في الكويت.

ومنذ ذلك الحين وآبار النفط تشكّل المصدر الرئيسي لتمويل «أسلوب الحياة الأميركي» – كهربةُ وتبريد كل أنظمة الحياة بمستويات غير مسبوقة ولا مثيل لها من هدر الطاقة - وأضحى هدف السياسة الأميركية المزدوج في العالم العربي هو السيطرة على تدفّق النفط من جهة واستخراج المداخيل من إنتاجه من جهة أخرى. وأحبط ظهور القومية العربية في الشرق الأوسط الهدف الثاني. وكان الإيرانيون هم أول من أمّم إنتاج النفط حتى أن المحاولة الأميركية الناجحة في إسقاط الحكومة بمساعدة من «السي.آي.إي.» لم توقف هذه النزعة. وحلّ العراقيون ثانياً على اللائحة وقد أمّموا نفطهم في 1958. وفي شبه الجزيرة العربية تدفّقت أتاوات النفط إلى المصارف المحلية أكثر من تدفقها إلى حسابات «الأخوات الخمس» المصرفية.

وتدفّق النفط إلى الولايات المتحدة، غير أن العائدات قُسّمت الآن مناصفة بين الأنظمة العربية ومالكي شركات النفط الأميركية. وخسر اللوبي النفطي في أميركا وقعه عندما أعلنت الدول العربية المنتجة للنفط عن حظرها الشهير في 1973. لكن عندما رشح انه لم يُقصد بهذه الخطوة مساندة الفلسطينيين وإنما بالأحرى رفع أسعار النفط، أصبح الحظر بمثابة حادثة عابرة. فمثل هذه التكتيكات الهجومية في عالم الأعمال تشكّل في النهاية خبز النظام الرأسمالي وملحه. وما إن استقرّت الأسعار، بما أرضى جميع المعنيين، حتى شرعت الدول العربية المنتجة للنفط في صياغة سياسة صريحة مؤيدة لأميركا.

وكانت الأمثولة واضحة: وجدت الإدارات الأميركية أنه يسعها أن تضمن تدفّق النفط من السعودية وأن ترفض في الوقت نفسه في شكل قاطع أي اقتراحات سلام معقولة من التاج السعودي لحل النزاع العربي-الإسرائيلي. (وكانت تلك الحال في 1981 على سبيل المثال عندما طرح الملك فهد اقتراح سلام يتضمن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود إلى جانب دولة فلسطينية مستقلة).

وبدا صدّام حسين أيضاً راضياً بالخطب شبه الحربية المعادية لإسرائيل وهو يشحن النفط إلى الولايات المتحدة. وحدها الثورة الإيرانية صعّبت على الأميركيين حياتهم، لكن الأميركيين لم يحتاجوا إسرائيل لمواجهة النظام الجديد في طهران. وفضّلوا التمترس وراء صدام حسين، فسلّحوه على هذا الأساس وموّلوه. ودُفع بصدّام أيضاً إلى الاعتقاد بأنه ستتم مساندة كل هواجسه، بما في ذلك استعادة العراق للكويت التي «ضاعت» منه. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وعلى أثر الحرب الإيرانية-العراقية التي دامت ثمانية أعوام، أوصت السفيرة الأميركية في بغداد، إبريل غلاسبي، بأن يصدر بوش الأب قراراً رئاسياً يأمر فيه بتحسين ذي شأن في العلاقات الثنائية التجارية والنفطية بين البلدين. واشترت الولايات، بالتالي، ما قيمته مليار دولار من النفط العراقي الخام في السنة (42).

ترافق، في 1990، التقليد الاستعرابي والاعتبارات النفطية مع الضغط الذي مارسه اللوبي المؤيد لإسرائيل. واعتُبر الزعيم العراقي في العالم العربي بطل العروبة نظراً إلى صمود جيشه في وجه المخططات الإيرانية. وقد لعب وزير الخارجية العراقي طارق عزيز دوراً نشطاً في السياسات الإقليمية. ومرّة أخرى، ولفترة وجيزة، انتجت المصالح المنفصلة تحوًّلا في السياسة. فقد اجتذب سقوط الاتحاد السوفياتي ومبادرتا السلام السعودية والعراقية والانتفاضة الفلسطينية الأولى انتباه واشنطن إلى وجهة النظر الفلسطينية في لحظة تاريخية نادرة وفريدة من نوعها. وامتلكت إسرائيل في وقتها واحدة من أكثر حكوماتها يمينية. وهكذا انخرط بوش الأب في حوار حقيقي مع ممثلي قاعدتين سياسيتين فلسطينيتين: منظمة التحرير في تونس والزعامة الفلسطينية في القدس ومقرّها في «بيت الشرق». واعتُبرت القاعدتان «معتدلتين» ليس من المستعربين فحسب بل أيضاً من أعضاء في البيت الأبيض.

وهي المرّة الأولى منذ 1948 التي تتم فيها معاملة مجموعة فلسطينية بمثل هذه الطريقة. وقد شكّلت لحظة نادرة في الإجماع العربي العام على طريقة حلّ النزاع – على أساس حلّ الدولتين - وكيفية متابعة تطبيع إمداد الولايات المتحدة بالنفط. وسعد الجميع ما عدا إسرائيل والإيباك. وكان الموقف البراغماتي للزعامة الفلسطينية في بيت الشرق هو الذي أزعج إسرائيل على وجه الخصوص. وردّت حكومتها بسياسة من المضايقة والتوسع في بناء المستوطنات غير الشرعية في داخل القدس الشرقية. وردّت أميركا الرسمية بغضب بما في ذلك توبيخ من وزير الخارجية جايمس بيكر للحكومة الإسرائيلية.

ردّ اللوبي المؤيد لإسرائيل على مستويين: أضفى، في تلة الكابيتول، صورة الشرّ على الزعامة الفلسطينية المقدسية، وقوّض في الوقت نفسه التحالف مع العراق وساعده في ذلك الباحثون والمستشارون في معهد سياسة الشرق الأدنى Institute for Near East Policy. (43) وساهم غزو العراق للكويت مساهمةً هائلة في فتح الطريق إلى تحقيق الهدف الثاني؛ غير أنه يجب الملاحظة بأن الولايات المتحدة لم تتردّد في التغاضي عن مثل هذه الاجتياحات عندما تخدم مصالحها؛ فجيشها قد غزا، قرابة ذلك الوقت، كلاً من غرانادا وبانما. وأوجدت الإيباك مناخاً مناوئاً للعراق قبل وقت طويل على غزو جيش صدام حسين الكويت، لكن سفيرة الولايات المتحدة في بغداد حجبت ذلك عنه، بل إنها ألمحت إلى أن الولايات المتحدة لن تعارض الغزو. حتى أن خيار فرض العقوبات لم يُطرح عندما غزا العراق الكويت. وقد جرّ عدد من الخبراء في مجلس الأمن القومي والبنتاغون، ممن لهم ارتباطات معروفة بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الرئيس إلى هذه السياسة المتصلّبة. وأثبت الهدف الأول القاضي بإضفاء صورة الشرّ على الفلسطينيين المعتدلين بأنه أكثر صعوبة. غير أنه توجد دوماً استثناءات لأحكام التاريخ، وهو ما حصل عندما أبدى جورج بوش الأب استعداداً لمعالجة مشكلة العراق. ووافق على تفضيل وزير الخارجية جايمس بيكر لائتلاف عربي بوصفه الوسيلة الأفضل لحماية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط حتى ولو كان الثمن مؤتمراً للسلام في مدريد رفضته إسرائيل رفضاً قاطعاً.

أعجب بوش الأب ووزير خارجيته كثيراً بالوفد الفلسطيني في مؤتمر السلام في مدريد وبالزعامة التي تتطوّر من حول بيت الشرق. وساهم بدء الحوار الأميركي، في 1988، مع منظمة التحرير الفلسطينية – بوساطة بعض الأميركيين الفلسطينيين ومن بينهم إدوار سعيد وإبراهيم أبو لغد - في استمرار تحسّن الموقف من الفلسطينيين بعد 12 سنة من السياسة الجمهورية العدائية المؤيدة

لإسرائيل. وفي تلك الفترة غزت إسرائيل، بترخيص أميركي مستمر بالقتل، أربع دول عربية وتركت وراءها 1500 قتيل من المواطنين. ومن يدري أين كان الأمر لينتهي لو لم يعمد بوش الأب ومن بعده بيل كلينتون على كبح إسرائيل؟ وهكذا أصبح مسؤولو وزارة الخارجية، للمرة الأولى منذ سنوات، على اتصال وثيق بمجموعة من الفلسطينيين – فريق بيت الشرق في القدس - واستمالوهم إلى الاعتقاد بأن القوة العالمية الكبرى على استعداد حتى لمعاقبة إسرائيل على احتلالها وانعدام مرونتها. وستُشكّل ممارسة الضغط على إسرائيل المكافأة التي سيحظى بها الفلسطينيون على قبولهم بدولة مصغّرة.

غير أن مؤتمر مدريد وتوبيخ إسرائيل على الوحشية في الأراضي المحتلة لم يستمرّا طويلاً. وأثبت كلينتون، في نهاية المطاف، أنه فريسة أسهل مما اعتقدته الإيباك. فهو ديمقراطي نموذجي يرى أنه لا يستطيع الفوز بالانتخابات الرئاسية من دون الصوت اليهودي. وسمح فوز «معسكر السلام» في انتخابات 1992 الإسرائيلية لكلينتون بمواصلة سياسة صريحة مؤيدة لإسرائيل لم تهمل، ظاهرياً، المصلحة الفلسطينية. وقد استثمر كلينتون بالفعل الكثير من الوقت والطاقة في مسألة فلسطين. لكن الأناس الذين عيّنهم لإنتاج «خريطة طريق» السلام كانوا في معظمهم من اليهود: فدُفع خارجاً بمن تبقى من المستعربين الذين بقي لهم موطئ قدم في هذه المسائل. وأصبح سهلاً، في غياب المستعربين، طرح ورقة سياسية في 30 حزيران/يونيو 1993 تنص على إطلاق يد إسرائيل في «تطوير» القدس الشرقية (اقرأ اجتثاث واستعمار). وهكذا تحوّلت مستوطنات الأمس غير الشرعية إلى ضواحٍ تشكّل جزءاً لا يتجزّأ من المدينة. وفُتحت الأبواب أمام استيطان 250 ألف يهودي في الجزء الشرقي من المدينة والبدء في ترحيل سكانها الفلسطينيين المئتي ألف (44).

وإذا وُجد لوبي عارض الإيباك خلال سنوات كلينتون فقد انطلق من معسكر الجمهوريين. وشكّل بالأحرى جبهة ضمّت، ليس رجال أعمال النفط فحسب، بل أيضاً أباطرة المال الذين استثمروا في صناعات الأسلحة والبنى التحتية في العالم العربي. وامتلكت هذه الرابطة العسكرية-الصناعية ممثلين لها في المناصب العليا في الإدارة: وزير خارجية من هنا ومستشار للأمن القومي من هناك. واستفاد بعض زعماء صناعة الأسلحة، بالطبع، من المساعدة العسكرية لإسرائيل لكن الآخرين لم يفشلوا في رؤية احتمالات الجنة المالية التي يحتفظ بها العالم العربي لهم. وشكّلت تلك الرابطة جبهة عظيمة وقوية ومع ذلك فشلت كلّيا في إعادة توجيه السياسة الأميركية. ولا عجب في أن ميرشماير ووالت أصيبا بالإحباط الشديد لرؤيتهما مثل هذه الجبهة، مع أجهزة أبحاثها واستشاراتها المثيرة للإعجاب ووجودها في رابطة آيفي، تنسحب عاجزة في وجه هجوم الإيباك. ولا عجب في أنهما عزيا، في مقالتهما في «لندن ريفيو أوف بوكس»، مثل هذه القوى الباطنية إلى اللوبي اليهودي.

وازداد هذا الإحباط بعد انتخاب جورج بوش الابن. وتوجب أن تؤدي عائلة بوش ونفوذ المجمع العسكري-الصناعي إلى دور أكبر لأولئك الذين يمثلون النفط والإسمنت والأسلحة. وبدا ذلك في البداية، بالفعل، وكأنه من الاعتبارات الأساسية. ولم يظهر بوش الابن ميلاً إلى التدخل حيث فشل سلفه. بل إنه تم وصف اندلاع الانتفاضة الجديدة على أنه ثمرة سياسات كلينتون الفاشلة، ولم يزعج أجندة الرئيس الجديد. ثم جاءت هجمات 11/9 وتدخلات بوش الربّانية والصهيونية. وهمّش متخرجو معهد سياسة الشرق الأدنى – نائب الرئيس تشيني، ووزير الدفاع رامسفلد، ونائبه ولفوفيتز، ورئيس اللجنة الاستشارية لمجلس السياسة الدفاعية بيرل - كولن باول الأكثر اعتدالاً وضغطوا للهجوم العسكري على العراق. ونُظر في الوقت نفسه في هجوم أكثر عقلانية على القاعدة في أفغانستان.

وقدّم غزو العراق من دون تحرّج، على ما حاجج به ميرشماير ووالت في شكل مقنع، بوصفه، أولاً وأخيراً، عملاً للدفاع عن إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل التي زُعم بأن صدّام حسين يطورها.
وتحاول هذه الحاشية نفسها اليوم الدفع في اتجاه سياسة مماثلة حيال إيران، وهي خطة مؤجلة بسبب المستنقع العراقي. وفي 2005، أدلى مسؤول كبير في الإدارة بشهادته أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ حول السياسة الأميركية حيال نفط الشرق الأوسط. وعدّد الكثير من الوقائع: أولاً، لا تزال الولايات المتحدة تفتقر إلى مصدر للطاقة البديلة وعلى سياستها أن تهدف بالتالي إلى حماية تدفّق نفط الشرق الأوسط بأي ثمن؛ ثانياً، إن شرق أوسط غير مستقر ينسف مثل هذا التدفّق؛ ثالثاً، إن الاتجاهات العالمية، والمناطقية في شكل خاص، مناهضة للولايات المتحدة، وبالتالي فإن الاقتصاد الأميركي يواجه خطراً حقيقياً بسبب اعتماده على النفط العربي. وهنا أيضاً تبدو إسرائيل، من خلال منظور «الذهب الاسود»، عباً وليست ركيزة، وهي رسالة حاول صانعو السياسة المستعربون إيصالها منذ 1948. والوقت وحده سيخبرنا إذا كان إرث «الأخوات الخمس» سينجح في مآل الأمر في موازنة اللوبيين الصهيوني والمسيحي في الولايات المتحدة (45).
إرث مورغانثو ووالتز
جُنّس اللاجئ الألماني هانز مورغانثو في 1943 ليصبح مواطناً أميركياً. فقد وصل في 1937، وعلّم في جامعة كنساس، ثم انتقل إلى جامعة شيكاغو. ولم يؤثّر أي لاجئ آخر، في ما عدا النمسوي هنري كيسنجر، في سياسة الولايات المتحدة الخارجية كما فعل.
ووفّر كتابه «السياسة بين الأمم» Politics Among Nations الذي نُشر في 1947 الدليل إلى تأثيره المستقبلي. وربط مورغانثو السياسة الخارجية بسياسة عالم الأعمال، أي اتخاذ القرار بالاستقلال عن العواطف أو القيم وبالاستناد كلّيا إلى اعتبارات الكلفة / الربح وموازين القوى. وأصبحت دولة إسرائيل الفتية هي الدولة الأولى التي تعتمد مقاربته. ففي خلال تشرين الأول/أكتوبر 1948، وفي ذروة التطهير العرقي الإسرائيلي لفلسطين، قدم مورغانثو المشورة لديفيد بن غوريون في طائفة من المسائل السياسية. وقرر أول رئيس وزراء لإسرائيل مكافأة المعلّم الأكاديمي بإطلاق اسمه على قرية فلسطينية دُمّرت وتم إخلاؤها. وتحوّلت قرية خربة بيت فار إلى تل-شاحار، وهي الترجمة العبرية لمورغانثو (46).
ونهج كنيث والتز هذا النهج بعد ذلك بعشرين سنة. وقد أمضى معظم سنوات تعليمه في بركلي في كاليفورنيا. وهو لا يزال اليوم عميداً للعلاقات الدولية بوصفها فرعاً من فروع المعرفة الأكاديمية. وقد اشتهر بكتابه «نظرية السياسات الدولية» Theory of International Politics، الذي نُشر في 1979، ويعترض فيه على بعض من الافتراضات الأساسية لمقاربة مورغانثو الواقعية؛ وفي وقت تتم الإشارة إلى مورغانثو بوصفه والد «الواقعية» في العلاقات الدولية، يصبح والتز هو والد «الواقعية الجديدة». وحاجج والتز بأنه لا توجد، في حقل العلاقات الدولية، أنماط سلوك واضحة بسبب غياب نقطة الثقل والسلطة، بالرغم من تأكيده لاحقاً أنه يمكن مع ذلك إرساء السياسة الأميركية على قاعدة اعتبارات الكلفة / الربح التي رسمها مورغانثو. وهو لا يزال يشكّل القاعدة الإيديولوجية لمعظم الدراسات في مراكز أبحاث العلاقات الدولية في أميركا. وقد تخرّج من هذه المراكز الدبلوماسيون الأميركيون الذين اختيروا لتولّي عملية السلام في الشرق الأوسط. وكانت إدارة نيكسون هي الإدارة الأولى التي تعيّن مثل هذا الفريق، لكن وجود مثل هذه المجموعة لم يصبح معروفاً من الملأ إلا مع إدارة بوش الأولى. وترجم مختلف الخبراء، بعضهم في وزارة الخارجية

وبعضهم الآخر في مجلس الأمن القومي وفي الأكاديميا، النظريات الواقعية والواقعية الجديدة إلى سياسات فعلية. ويمكن اختصار النتيجة النهائية بوصفها سياسة ترتكز إلى ثلاثة مبادئ توجيهية أساسية، أولها، والأكثر أهمية بينها، هو أن على عملية السلام أن ترتكز إلى ميزان القوى في منطقة النزاع.

وهكذا، عندما يبدأ البحث عن مكوّنات الحلّ المُحتمَل، يجب ملاءمة هذه المكونات أكثر مع مفهوم الطرف الأقوى وأقل مع الطرف الأضعف. وفي وسعنا أن نرى بوضوح، من البدايات الأولى لمحاولة بناء سلام أميركي في فلسطين – منذ 1969 تقريباً – أن ما سوّق له الأميركيون على أنه خطة سلام كان صيغة يُقصد بها إرضاء وجهة النظر الإسرائيلية. وشكّلت النتيجة إهمالاً متواصلاً وغريباً لوجهة النظر الفلسطينية، والأهم من ذلك مسألة اللاجئين التي سبق للخبراء الأميركيين أنفسهم أن حددوها بوصفها لب المشكلة. ولأن العملية هي اليوم في جوهرها عرض أميركي فإن مسألة اللاجئين لا تزال محذوفة من نص السلام. ويصعب التفكير، في أزمنتنا الحديثة، بجهد دبلوماسي مركّز مشابه يتجاهل جذور مشكلة نزاع من النزاعات. ولم يغيّر الانهيار الحتمي لجهود السلام في المراحل التالية من الموقف الأميركي الأساسي. أما المبدأ التوجيهي الثاني، والذي ينبع مباشرة من الأول، فيقضي بالتشاور فقط مع الطرف الأقوى في النزاع عندما يتم البحث عن عناصر الحل المُحتمَل. لكن على الوسطاء أن يبحثوا عن «معسكر السلام» لدى الطرف الأقوى: فمفهومه يشكل العنصر الأكثر ليونة داخل هذا الطرف. وهو مفهوم يجب فرضه على الطرف الأضعف.

وهكذا يصبح في جوهر صنع السلام أن يتم، أوَّلا، كشف «معسكر السلام» في إسرائيل في أي لحظة تاريخية، ثم محاولة فرض وجهة نظر ذلك المعسكر على الفلسطينيين. وشكّل حزب العمل الإسرائيلي ذلك المعسكر حتى 1977. ثم، وحتى 1984، حاز الجناح «المعتدل» داخل الليكود على هذا اللقب طالما بقي في السلطة. أما في أيام حكومات الوحدة الوطنية الإسرائيلية – التي استمرت، مع بعض الانقطاعات، حتى 1992 – فلم يكن حزب بقدر ما كانت مجموعة من الشخصيات السياسية هي التي شكّلت في نظر الخبراء الأميركيين خط الوسط السياسي في إسرائيل. وقد جسّد شارون، في هذا القرن، هذا المعسكر بالنسبة إلى الأميركيين كما هو اليوم شأن حزب كاديما الذي أسسه. وشكّل الأخير الحزب الذي يحلم به أي وسيط أميركي يرغب في تطبيق المبدأ التوجيهي الثاني في صنع السلام و«إدارة» الأزمات. وتعني «الإدارة» حسب الواقعيين الجدد الإبقاء على النزاع بوصفه «مواجهة منخفضة الحدة»، مما يعني خسارة في حياة السكان المحليين من دون أي أضرار بالقوة العظمى التي تقوم بالوساطة.

وساهم النقاش داخل إسرائيل حول مستقبل المناطق التي احتلتها في 1967، بالتأكيد، في تعزيز هذا المبدأ التوجيهي: فقد خلق الانطباع الخاطئ بوجود نقاش حقيقي بين «معسكر السلام» (المستعد للانسحاب كلّيا من المناطق المحتلة) و«معسكر الحرب» (الذي يحبّذ إسرائيل الكبرى). وبما أن المقاربة الواقعية لم تسمح بالارتباط بالمجموعات الهامشية، فقد ركّزت على حزب العمل الإسرائيلي. وهكذا، عندما اختار الأخير الأردنيين بوصفهم الشركاء الوحيدين في المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتكزت خطة السلام الأميركية حصراً إلى «الخيار الأردني.» وأُوفد هنري كيسنجر لإقناع الأردنيين بالقبول بخطط السلام الإسرائيلية، لكن هذه لم تفسح سوى القليل جداً من المجال للزعيم الهاشمي بما يسمح باستمالته إلى المشاركة في تلك العملية. بيد أن هذه الخطط، التي عرِضت الإبقاء على جزء كبير من الضفة الغربية في إسرائيل وحصر قطاع غزة ليصبح سجناً

مكشوفاً، بقيت أساس أي خطة سلام تصوّرتها معسكرات السلام الإسرائيلية المتتالية أو «خرائط الطريق» الأميركية إلى السلام.
وطالما بقيت منظمة التحرير الفلسطينية أضعف من كسر الاحتكار الأردني لخطة السلام، سار الدبلوماسيون الأميركيون على خطى كيسنجر وحاولوا إقامة تحالف إسرائيلي-هاشمي على حساب الفلسطينيين. غير أن شعب الضفة الغربية وقطاع غزة أسقط في انتخابات ديمقراطية في 1976 الزعامة الموالية للأردن واستبدلوها بزعامة تتماهى مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبقي الأميركيون على رفضهم إدخال منظمة التحرير كشريك شرعي في السلام وتقبّلوا الصورة التي أضفتها عليها إسرائيل بوصفها منظمة إرهابية في خدمة الاتحاد السوفياتي بدلاً من كونها منظمة للتحرير. وهكذا ارتبطت المقاربة الواقعية بمفاهيم اليمين المسيحي الأميركي؛ وبقيت صورة إسرائيل بوصفها محارب الخط الأول ضد المسيح الدجّال السوفياتي تسيطر على السياسة الأميركية في المنطقة. وتم لاحقاً استبدال المسيح الدجّال ليصبح «المسلم» وبقيت إسرائيل في موقعها المميز تدافع عن الحيّز في الخط الأمامي من جبهة القتال. وأبعدت هذه المقاربة الأميركيين أكثر عن وجهة النظر الفلسطينية وعن المحاولة التاريخية التي قامت بها الأمم المتحدة لإيجاد حل للنزاع.
أصرّ الفلسطينيون على أن النزاع مع إسرائيل لم يندلع في 1967 بل نبع من التطهير العرقي الذي ارتكبته إسرائيل في 1948. وحاولوا أيضاً، من دون نجاح يُذكر، أن يوصلوا للأميركيين رواية مختلفة عن أصول منظمة التحرير وجوهرها: منظمة أنشأها اللاجئون لتسهيل عودتهم. وبدا أيضاً أن لا فائدة كبرى من تسليط الضوء لصانعي السياسة الأميركيين على التحوّل في موقف فتح في 1974، عندما وافقت الحركة على إنشاء دولة فلسطينية مصغّرة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 1967 (22 بالمئة من فلسطين التاريخية)، بشرط الاحتفاظ في حق العودة وفي أن يعم السلام. وأدى سوء الفهم الأساسي للشروط الفلسطينية المحيطة بحل الدولتين إلى السياق المميت الذي اتُّخذ لاحقاً في إطار اتفاق أوسلو واقتراحات السلام الهشة التي أعقبت زواله.
أما المبدأ التوجيهي الثالث فيقضي بأن لا تاريخ لعملية السلام. فكل محاولة تبدأ من جديد من نقطة انطلاق تفترض أنه لم توجد في الماضي أبداً محاولات من هذا النوع. ومثل هذه المقاربة تعطّل عملية التعلّم، الحاسمة لكل من يواجه المشاكل الإنسانية المعقّدة للنزاعات الإثنية والقومية.
وتتناسب هذه المقاربة كثيراً مع مصالح أولئك الذين قادوا معسكر السلام الصهيوني في إسرائيل. وهكذا، عندما عادت الولايات المتحدة في 1969 إلى سياسات فلسطين، أصبح مفهوم معسكر السلام الصهيوني – بأن 1967 هو الوقت الذي بدأ فيه النزاع – متجذّراً في الإدراك الأميركي، وأصبح يُنظر إلى موقفهم، بسبب المبدأ التوجيهي الثاني، على أنه المبدأ التوجيهي لعملية السلام ككل. وبالتالي تحوّلت عملية السلام إلى جهد لإيجاد حلّ للمناطق التي احتلتها إسرائيل في 1967. واستُثنيت سنة 1948 من أجندة السلام واستُبعد معها الفلسطينيون بوصفهم أصحاب المطالب ليُستبدَلوا بهاشميي الأردن. وعندما بدا في 1988 أن السلالة الهاشمية قد اكتفت من انتظار الصفقة، ولاحظت اشتداد الهوية الفلسطينية الجماعية في الأراضي المحتلة (التي ساندت منظمة التحرير الفلسطينية في شكل لا لبس فيه) تمت الدعوة إلى مقاربة واقعية جديدة. وهكذا، عندما أعلن الملك حسين في 1988، انفصال الضفة الغربية عن الأردن، تطوّرت مقاربة إسرائيلية جديدة، وبدورها مقاربة أميركية جديدة.

وفي أي حال، أضعف انهيار الاتحاد السوفياتي صورة منظمة التحرير كعميلة للسوفيات مما سهّل الشروع في المفاوضات التي بدأت في تلك السنة في تونس بين المنظمة والولايات المتحدة. وحصل مرّة أخرى انصهار في عمليات السلام غير المترابطة التي أينعت في عهد إدارة كلينتون. ولم يسبق أبداً أن أُعطيت لأكاديميين مثل هذه الحرية المطلقة في هندسة العلاقات الدولية كتلك التي حظي بها دنيس روس وأصدقاؤه في عهد كلينتون. ولا تزال الثمار الكارثية للمناورات النظرية التي تلاعبوا بها بحياتنا، هنا في فلسطين وفي إسرائيل، ترافقنا حتى اليوم. وقد أُخضعت المبادئ التوجيهية الثلاثة للاختبار، وأصبحت حكومة رابين العمالية الآن معسكر السلام. وبقيت الصفقة على حالها: إسرائيل تبدي استعدادها للانسحاب من جزء فقط من الأراضي المحتلة. أما التغيير الوحيد الحاصل فهو المتلقي الجديد «الضعيف»: أي منظمة التحرير الفلسطينية. وطُلب منها الموافقة ليس على جزء من الأراضي فحسب بل أيضاً على جزء من السلطة فيها. وطُلب منها، إضافة إلى ذلك، التخلي عن حق اللاجئين في العودة أو عن المطالبة بالقدس.

وتغيّر في غضون ذلك أيضاً الواقع في الأراضي المحتلة وتوسّع مشروع الاستيطان إلى أحجام أدت إلى إبراز الطبيعة المهينة للاقتراح الإسرائيلي الجديد للسلام. ويمكن لصانعي السلام الأميركيين أن يسجّلوا، في الفترة نفسها بالتحديد، أي في الثمانينيات والتسعينيات، عدداً من الإنجازات في حقل علاقات إسرائيل الثنائية مع كلّ من الأردن ومصر. ومن سخرية الأمر أن معاهدات السلام تلك أُنجزت بسبب الحد الأدنى من التدخل الأميركي في المفاوضات. وكانت صيغة نجاح هذه المعاهدات – إذا أمكن وصف «السلام البارد» بين إسرائيل وجارتيها على هذا الأساس – هي أن لا علاقة لها بالمسألة الفلسطينية. وبالرغم من أن اتفاق أوسلو قد بدأ بطريقة مماثلة – أي بالحد الأدنى من التدخل الأميركي – فإنه ما لبث أن تحوّل إلى استعراض أميركي. بل إنه أصبح، في الواقع، العرض الوحيد في المدينة بالنسبة إلى الرئيس كلينتون الذي يعاني من المشاكل. وبدا، في الأساس، أنه من المرجّح أن ينجح بعدما وجد الإسرائيليون والأميركيون زعيماً فلسطينياً مستعداً للرضوخ تحت الضغط، فتكتمل العملية بذلك: خطة للسلام من وضع معسكر السلام الإسرائيلي، تُفرض على الفلسطينيين ويقبلون بها.

وكان ذلك ممكناً، كما بتنا نعرف اليوم، لأن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات اعتقد أن حالة الأمور هذه مؤقتة؛ اعتقد أن معسكر السلام الإسرائيلي سيسيطر على المشهد لخمس سنوات قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي الذي سينظر في الموقف الفلسطيني الأساسي. فمتى أدرك عرفات أنه تعرّض للغش؟ لا نعرف. هل تم ذلك في القاهرة في 1994 عندما اضطر الرئيس حسني مبارك إلى إجباره بما يشبه الضغط الجسدي للتوقيع على اتفاق أوسلو الثاني وبعدما ترجم الجنرالات الإسرائيليون الأفكار الغامضة لإعلان مبادئ أيلول/سبتمبر 1993 إلى واقع مستحيل؟ ولم يُدمج توسيع المستوطنات الإسرائيلية وتطويق مناطق «الحكم الذاتي» الفلسطينية والقواعد العسكرية والطرق السريعة مع أي حلّ للقدس أو لمشكلة اللاجئين. وهل أنه شعر بالأمر في خلال الاستعراض المستغرب الذي أخرجه كلينتون في وقت لاحق جداً، في سنة 2000، عندما دُفع به مرّة أخرى جسدياً إلى الكوخ في كامب ديفيد للتوقيع على رسالة استسلام لمنطق الواقعية الجديدة؟ وتضمن نص الاستسلام حلاً نهائياً يتألف من بانتوستان فلسطينية في جزء من الأراضي المحتلة ومن السلام مع إسرائيل. وكان ذلك أكثر مما يُحتمل حتى بالنسبة إلى عرفات الهش، فقاوم، وما تبقى، كما نعرفه،

أصبح بالفعل من التاريخ. وتم، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، تكرار نسخة عقيمة لهذا المخطط، فحاول الوسطاء الأميركيون عبثاً إحياء آليتهم في إطار «خريطة الطريق» التي لم توصل إلى مكان. ازداد الاستيطان الصهيوني وأنتج مقاومة يائسة بنوعٍ خاصٍ انتجت بدورها «الانتقام» البربري الذي بات مألوفاً جداً لنا اليوم. وهكذا – بدلاً من أن يسأل دنيس روس وفريقه أنفسهم، كتفسيرٍ ممكنٍ لعدم إحراز تقدم، عمّن يستفيد اقتصادياً من الاحتلال – جاءت أحداث 11/9. وسهل حبك ما تبع ذلك من رواية: فسر «التعصّب الإسلامي البدائي» عجز الفلسطينيين عن المشاركة في سلام أميركي معقول وسليم. وألّف أرييل شارون، وإيهود أولمرت من بعده، نسخة إسرائيلية أخرى للسلام: فك ارتباط في غزّة فيما تُترك للفلسطينيين أراضٍ أقل مما وُعدوا به في أوسلو في 1993 وفي كامب ديفيد في 2000. وتضمّنت الوصفة الجديدة سلاماً طويل الأمد يرتكز إلى دولة فلسطينية تمتد على 12 بالمئة من فلسطين التاريخية لا تتمتع بسيادة حقيقية أو استقلال اقتصادي، وطبعاً من دون حل لمصير القدس أو لمشكلة اللاجئين. ومرة أخرى فإن تطور الواقع على الأرض كان أحلك من الكلمات على الصفحات. أصبحت غزة معسكر اعتقال ضخماً، تتعرض للقصف وللتجويع، فيما يقف المجتمع الأميركي الرسمي والمدني جانباً. لكن، من يدري، فلربما عثروا على فلسطيني قد يجد في الأمر حلاً مقبولاً.

خاتمة

الخلاصة بين كل هذه المقتطفات التاريخية هي الحاسمة، وقد عُرضت بقوة كبيرة في مؤتمر الإيباك السنوي في 2005. تم، في مركز المؤتمرات في واشنطن، تحضير 26 ألف طبق كوشر، زُيّنت بـ23 ألفاً و640 طبقاً من المقبلات وخمسة أطنان من سمك السلمون و2,5 طن من الحبش وطن واحد من الدجاج وطن واحد من الحمص. ويكفي هذا لإطعام خمسة آلاف مشارك. ولا يوازي هذه الوليمة إلا حدث آخر في واشنطن وهو الاجتماع السنوي المشترك لمجلسي الكونغرس. وتتشابه لائحة الضيوف في الحدثين. وهناك خلاصة أخرى لا تظهر بالأطنان بل بالدولارات. فقد مرّرت الولايات المتحدة لإسرائيل، منذ 1949، أكثر من مئة مليار دولار من الهبات وعشرة مليارات دولار من القروض الخاصة (47). وتُحوّل هيئات أخرى، ليست جزءاً من الإدارة، مليار دولار سنوياً إلى إسرائيل. وهذا أكبر من مجموع المبالغ التي تحوّلها أميركا لأفريقيا الشمالية وأميركا الجنوبية والكاريبي معاً. فمجموع سكان هذه البلدان يفوق المليار بينما سكان إسرائيل سبعة ملايين. وأعطيت 5,5 مليارات دولار لإسرائيل، على مدى السنوات العشرين الماضية، لشراء المعدات العسكرية (48). ولا يوجد سابقة لمثل هذه العلاقات الثنائية ولا يمكن للمرء المبالغة في وقع مثل هذه السياسة على الفلسطينيين وعلى حظوظ السلام في الشرق الأوسط. ولكن توجد أيضاً إشعاعات أمل في هذه الرواية التاريخية، إذ يشتمل الواقع المعقّد الذي صاغت السياسة الأميركية عوامل وعمليات وجهته، في الماضي، على مسار أكثر إيجابية. وربما كان الأمر أن التاريخ، كما يحاول ميشال فوكو إقناعنا به، يشكّل لائحة من العمليات المنفصلة وغير المترابطة التي لا يرتبط وقعها المشترك بأي منها بل بانصهارها في انفجار كبير واحد. والتاريخ، في تلك الحالة، ليس حركة طولية من الدعم الأميركي الذي لا نهاية له لإسرائيل ضد القضية الفلسطينية وعلى حسابها، بل إنه يشكّل خطًّا أكثر انحرافاً وتقوّسا من الصعود والهبوط بما يشير إلى تغييرات مُحتمَلة في المستقبل. أضف إلى ذلك أن تضافر الجهود لتحقيق مثل هذا التغيير يشكل هدفاً في محلّه، إن في داخل الولايات المتحدة أو في خارجها.

غير أن ما لدينا في هذه السنة هو الدعوة المشؤومة التي أطلقها مؤتمر الإيباك في 2006 للولايات المتحدة لمهاجمة إيران واجتياحها (49).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثالث

حالة من الإنكار: النكبة في التاريخ الإسرائيلي وفي الوقت الحاضر

إيلان بابه

تشكّل سنة 1948 عند الإسرائيليين سنة حصل فيها أمران يناقض أحدهما الآخر: فمن جهة زعمت الصهيونية، وهي الحركة القومية اليهودية، أنها حققت حلماً قديماً بالعودة إلى أرض الوطن بعد ألفي سنة من المنفى. وشكّلت سنة 1948، من هذا المنظور، «الحدث المعجزة» في الذاكرة الإسرائيلية اليهودية الجماعية. وهي تشكّل فصلاً من التاريخ لا يكتفي وحسب بإعلان الانتصار وتحقيق الأحلام بل له أيضاً ارتباطات بالطهر الأخلاقي والعدالة المطلقة. وهذا هو السبب في تزويج كل ما حصل في تلك السنة مع القيم الأساسية للمجتمع الإسرائيلي الراهن. من هنا أصبح السلوك العسكري للجنود الإسرائيليين في ساحة المعركة عام 1948 نموذجاً للأجيال الآتية، ولا تزال حنكة الزعامة في تلك السنوات النموذج المثالي للنخب السياسية المقبلة. وقد وُصف الزعماء بأنهم أناس كرّسوا أنفسهم للمُثُل الصهيونية ورجال تغاضوا عن مصالحهم الشخصية وفائدتهم لمصلحة القضية المشتركة. وبالتالي فإن سنة 1948 هي سنة مقدّسة تحظى، بأكثر من طريقة، بالإجلال بوصفها مصدراً تكوينياً لكل ما هو صالح في المجتمع اليهودي في إسرائيل.

وسجّلت سنة 1948، من جهة أخرى، الفصل الأسوأ في التاريخ اليهودي. وفعل اليهود في تلك السنة في فلسطين ما لم يفعلوه في أي مكان آخر في الألفي سنة الماضية. وحتى ولو نحّى المرء جانباً النقاش التاريخي عن سبب رشوح ما قد حصل بالفعل في 1948، يبدو أن ما من أحد يسأل عن جسامة المأساة التي حلّت بسكان فلسطين الأصليين نتيجة ظهور الحركة الصهيونية ونجاحها. ففي تلك السنة قام اليهود بعمليات طرد ومجازر وتدمير واغتصاب، وتصرّفوا بشكل عام على غرار أي حركات استعمارية أخرى عملت في الشرق الأوسط وأفريقيا منذ مطلع القرن التاسع عشر.

يتيح الحوار المؤلم مع الماضي، في الظروف الطبيعية، لمجتمع ما أن يستوعب كلاً من اللحظة الأكثر شرًّا والأكثر مجداً في تاريخ الأمة، حسبما أوصى به إدوار سعيد في كتابه الأصيل «الثقافة والإمبريالية» Culture and Imperialism (50). ولا يمكن لهذا أن ينجح حيث تُعتبر صورة الذات الأخلاقية الركيزة الأساسية لمعركة الرأي العام، وبالتالي الطريقة الفضلى للبقاء في محيطٍ معادٍ. وقضى المَخرج بالنسبة إلى المجتمع اليهودي في الدولة المُنشأة حديثاً في محو فصول الماضي الكريهة من الذاكرة الجماعية وترك الفصول الأكثر إثلاجاً للصدر سليمة. وهذه آلية واعية وُضعت وحُرّكت لإيجاد حلّ للتوتّر المستحيل الناجم عن رسالتيْ الماضي المتناقضتيْن.

وعلاوةً على ذلك، فواقع أن عدداً كبيراً جداً من سكان إسرائيل اليوم عاشوا مرحلة 1948 يجعل المهمة أكثر صعوبة. فسنة 1948 ليست ذاكرة بعيدة، ولا تزال الجرائم المُرتكَبة بادية في المنظر المحيط ليلمحها الجيل الحالي من الإسرائيليين ويفهمها. ولا يزال، في الجانب الفلسطيني، ضحايا أحياء في وسعهم إخبار قصتهم؛ ويُرجّح، ما إن يرحلوا عن هذه الدنيا، أن يمثّل المتحدرون منهم – الذين سمعوا مراراً وتكراراً الروايات عن فظائع 1948 – وجهة نظرهم لأجيال كثيرة مقبلة. وهناك، بالطبع، أناس في إسرائيل يعرفون تماماً ما قاموا به، بل هناك أعداد أكبر من الذين يعرفون ما فعله الآخرون.

ومع ذلك، لا تزال السلطات الإسرائيلية تواصل نجاحها في حذف هذه الأفعال حذفاً شاملاً من ذاكرة المجتمع الجماعية، فيما تكافح بقوة ضد كل من يحاول إلقاء الضوء على الفصول الكريهة من تاريخ

1948، سواء في داخل إسرائيل أو في خارجها. وعندما يتفحّص المرء الكتب المدرسية الإسرائيلية والمناهج ووسائل الإعلام والخطاب السياسي يلاحظ الغياب التام لهذا الفصل من التاريخ اليهودي، فصل الطرد والاستعمار والمجازر والاغتصاب وإحراق القرى. ويعثر المرء بدلاً من ذلك على فصول من البطولة والحملات المجيدة والروايات المدهشة عن البطولة الأخلاقية والكفاية العسكرية، والتي لم يُسمع بها في تاريخ تحرّر أي شعب آخر في القرن العشرين.

ولنبدأ إذاً بنظرة وجيزة شاملة إلى الفصول التي تم التنكر لها في تاريخ 1948. وبعض هذه الفصول مفقود أيضاً حتى الآن من الذاكرة الجماعية الفلسطينية. وينبع شكلاً فقدان الذاكرة، بالطبع، من طريقتين مختلفتين في التعاطي مع الماضي: فاليهود الإسرائيليون غير راغبين في الاعتراف، أو في تحمل مسؤولية ما حدث في 1948، فيما لا يمتلك الفلسطينيون، كمجموعة من الضحايا، الرغبة في العودة إلى عيش صدمة الماضي. ولهذه الاسباب المختلفة، تتركنا الذاكرة الشعبية لدى الطرفين، وفشل أو عدم رغبة المؤرخين المتخصصين في توفير تصوير حقيقي للماضي، من دون صورة واضحة عن أحداث 1948.

فصول الشر الممحيّة

حُفرت مناورات حرب 1948 الدبلوماسية والحملات العسكرية عميقاً في التاريخ الإسرائيلي اليهودي. ويبقى أن الفصل المتعلّق بالتطهير العرقي، الذي نفّذه اليهود في 1948، مفقوداً. فقد دُمّرت بنتيجة هذه الحملة خمسمئة قرية فلسطينية و11 ضاحية مدينية وطُرد سبعمئة ألف فلسطيني وذُبحت آلاف عدة منهم (51). ولا يزال صعباً، حتى اليوم، إيجاد تلخيص موجز لتخطيط هذه النتائج المأساوية وتنفيذها وانعكاساتها.

اقترحت الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 1947 تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى فلسطينية بوصفه الحلّ الأفضل للنزاع. وطرحت هذه الخطة إشكالية منذ بدايتها، لسببين رئيسين: الأول هو أنها قُدّمت للطرفين المتنازعين ليس كأساس للتفاوض بل كأمر واقع، على الرغم من أن الأمم المتحدة كانت على دراية تامة بالرفض الفلسطيني الكامل للمبادئ التي يرتكز إليها المشروع. وافترض المسار البديل، كما اقترحه عدد من الدول الأعضاء واعترفت به لاحقاً وزارة الخارجية الأميركية بوصفه خياراً أفضل، البدء، في 1948، بمفاوضات برعاية الأمم المتحدة تستمر لسنوات عدة. فمشروع الأمم المتحدة مثّل بأمانة، في المقابل، الاستراتيجية والسياسة الصهيونيتين. ولم يمكن لفرض إرادة أحد الأطراف من خلال وكالات الأمم المتحدة أن يشكّل وصفة للسلام، بل للحرب. فقد نظر الجانب الفلسطيني إلى الحركة الصهيونية كما نظر الجزائريون تماماً إلى المستعمرين الفرنسيين. فكما كان من غير الوارد للجزائريين أن يقبلوا بتقاسم أرضهم مع المستوطنين الفرنسيين، كان من غير المقبول للفلسطينيين ان يتقاسموا فلسطين مع الحركة الصهيونية. لكن الفلسطينيين اعترفوا باختلاف الحالتين، وبالتالي باتت هناك حاجة إلى فترة أطول من المفاوضات، لكنها لم تُمنح. ثانياً، أعطيت الأقلية اليهودية (660 ألفاً من أصل مليونين) جزءاً أكبر من الأرض (56 في المئة). وهكذا سيبدأ التقسيم المقترح باقتراح غير عادل. وثالثاً، وبسبب التوزيعات الديمغرافية للمجموعتين – الفلسطينية واليهودية – فإن الـ56 في المئة المخصصة لليهود كدولة تضمنت عدداً متساوياً من اليهود والفلسطينيين المقيمين فيها. واتفق جميع القادة الصهاينة، من اليسار إلى اليمين، على الحاجة إلى الاحتفاظ بغالبية يهودية كبيرة في فلسطين؛ ونُظر في الواقع إلى غياب مثل هذه الغالبية القوية بوصفه إنذاراً بزوال الصهيونية. وافتُرض حتى بالمعرفة السطحية للإيديولوجية والاستراتيجية

الصهيونيتين أن تشير إلى مهندسي سلام الأمم المتحدة بأن هذا الواقع الديمغرافي سيؤدي إلى التطهير العرقي شبه التام للسكان المحليين من الدولة اليهودية المستقبلية.
في العاشر من آذار/مارس 1948، أصدرت الهاغاناه، المنظمة اليهودية الرئيسية السرّية في فلسطين، برنامج عمل عسكرياً يحضّر الطائفة للجلاء البريطاني المتوقع عن فلسطين المقرر في 15 أيار/مايو 1948. وأدى الرفض العربي والفلسطيني التام بالزعامة اليهودية إلى إعلان وفاة قرار الأمم المتحدة بكل أهدافه ومراميه. وسبق للوكالة اليهودية أن وضعت بالفعل، في أيار/مايو 1947، خريطة أشارت إلى معظم فلسطين بوصفها دولة يهودية، ما عدا الضفة الغربية الراهنة التي مُنحت لشرق الأردن. وهكذا استُنبط في 10 آذار/مارس 1948 مخطّط للاستيلاء على فلسطين باستثناء تلك المناطق الموعودة لشرق الأردن. وأُطلق على المخطّط اسم الخطّة «دال» (شكّلت الخطط «ألف» و«باء» و«جيم» برامج عمل ماضية مشابهة تصوغ الاستراتيجية الصهيونية حيال الواقع المتكشّف والمتغيّر). وأصدرت الخطة «دال» (أو «دالت» بالعبرية) التعليمات للقوات اليهودية بتطهير المناطق الفلسطينية التي تخضع لسيطرتها. وكانت للهاغاناه ألوية عدة بتصرّفها حصل كلٌ منها على لائحةٍ بالقرى التي عليه احتلالها وتدميرها. وتقرر تدمير معظم القرى وأعطيت الأوامر للقوات، في حالات استثنائية جداً فقط، بالإبقاء على بعضها سالماً (52).
استمرت عملية التطهير العرقي، التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر 1947، حتى الخمسينيات. كانت القرى تُطوّق من ثلاثة جوانب ويُترك الرابع مفتوحاً للهرب وللترحيل. ولم ينجح هذا التكتيك في بعض الحالات، وبقي الكثيرون من القرويين في منازلهم، ممّا أدّى إلى ارتكاب مجازر. هذه كانت الاستراتيجية الرئيسية لتهويد فلسطين.
حصل التطهير العرقي على ثلاث مراحل: الأولى من كانون الأول/ديسمبر 1947 وحتى نهاية صيف 1948 بعدما دُمّرت السهول الساحلية والداخلية وأُجلي سكانها بالقوة. وجرت الثانية في خريف وشتاء 1948-1949 واشتملت على الجليل والنقب.
وبحلول شتاء 1949 صمتت المدافع في أرض فلسطين. انتهى الطور الثاني من الحرب ومعه المرحلة الثانية من التطهير. لكن عمليات الطرد استمرت لوقت طويل بعد توقّف الحرب. وستمتد المرحلة الثالثة من التطهير العرقي لما بعد الحرب، وفي الواقع حتى 1954، عندما دُمّرت العشرات من القرى الإضافية وطُرد سكانها. ولم يبقَ من بين نحو تسعمئة ألف فلسطيني يعيشون في الأراضي التي عينتها الأمم المتحدة كدولة يهودية إلا مئة ألف في أراضيهم ومنازلهم أو على مقربة منها. وأصبح الذين بقوا الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. وطُرد الباقون، أو هربوا تحت التهديد بالطرد، ومات بضعة آلاف في المجازر.
دُمّر المشهد الريفي، قلب فلسطين القروي، بضيعه النضرة الألوان الرائعة. مُحي نصف القرى عن وجه الأرض وقد دمّرتها الجرافات الإسرائيلية التي سُيّرت في آب/أغسطس 1948 بعدما قرّرت الحكومة إما تحويل القرى إلى أرض زراعية وإما بناء مستوطنات يهودية على خرائبها. وأُنشئت لجنة خاصة لإعطاء صيغ عبرية للأسماء العربية للمستوطنات الجديدة. وهكذا تحوّلت لوبيا إلى لافي والصفّورية إلى تزيبوري. وشرح ديفيد بن غوريون، أول رئيس لوزراء إسرائيل، أن هذا جزء من محاولة لتفادي المطالبات المستقبلية بهذه القرى. وساند علماء الآثار الإسرائيليون أيضاً هذه العملية وقد أذنوا بإطلاق هذه الأسماء ليس استيلاءً على الأسماء بقدر ما هو شكل من أشكال العدالة

الشاعرية التي تعيد إلى «إسرائيل القديمة» خريطة الأسلاف. وأخذت أسماء الأماكن من التوراة وأعطيت للقرى المدمّرة.
مُزّقت فلسطين الريفية وسُحقت بطريقة مماثلة. وخُرّبت الأحياء الفلسطينية في المدن المختلطة، ما عدا بضع حارات أفرغت من سكانها بانتظار أن يسكنها لاحقاً المهاجرون اليهود من الدول العربية.
أمضى اللاجئون الفلسطينيون شتاء 1948 في مخيمات وفّرتها وكالات المتطوعين. وستصبح هذه الأمكنة، بمعظمها، مساكنهم الدائمة. واستُبدلت الخيم بأكواخ من الطين ستصبح مشهداً مألوفاً للوجود الفلسطيني في الشرق الأوسط. وشكّل القرار الدولي 194 (11 كانون الأول/ديسمبر 1948) الأمل الوحيد الذي أعطي لهؤلاء اللاجئين، وقد وعدهم بالعودة السريعة إلى ديارهم. وهذا واحد من تعهدات كثيرة قطعها المجتمع الدولي للفلسطينيين ولم يوفِ بها حتى اليوم.
وستسجّل الذاكرة الجماعية الوطنية الكارثة التي حلت بالفلسطينيين على أنها النكبة، وقد أزكت النار التي ستعيد إحياء الفلسطينيين بوصفهم حركة وطنية. وستصبح الصورة الذاتية لهذه الحركة الوطنية صورة سكان أصليين تقودهم حركة مقاومة تكافح من أجل إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وهي لم تحقق، كما تبيّن، سوى القليل جداً من النجاح.
وستصوّر الذاكرة الجماعية الإسرائيلية الحرب، من ناحية أخرى، على أنها عمل حركة تحرّر وطني تحارب كلاً من الاستعمار البريطاني والعداء العربي، وتنتصر في النهاية على الرغم من كل الصعاب. وستتغّص خسارة واحد بالمئة من السكان اليهود، بالتأكيد، الفرح بتحقيق الاستقلال، لكنها لن تردع إرادة الصهاينة وتصميمهم على تهويد فلسطين وتحويلها إلى ملاذٍ مستقبلي ليهود العالم. وستصبح إسرائيل، في أي حال، المكان الأخطر لإقامة اليهود في النصف الثاني من القرن العشرين. وعلاوة على ذلك فضّل معظم اليهود الإقامة خارج إسرائيل، وهناك قلّة لا بأس بها رفضت التماهي مع المشروع اليهودي في فلسطين ولم تشأ أن ترتبط بنتائجه الوخيمة. ومع ذلك فإن قلّة صيّاحة من اليهود في الولايات المتحدة تستمر في إعطاء الانطباع بأن اليهودية العالمية بشكلٍ عام تتغاضى عن اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، وغير ذلك من أحداث 1948. وأدى وهم أن غالبية اليهود تشرّع كل ما قامت به إسرائيل في 1948 وما بعدها إلى تعريض علاقة الأقلية اليهودية مع باقي مجتمع العالم الغربي إلى الخطر، وبنوع خاص في أماكن أخذ فيها الرأي العام منذ 1987 يصبح أكثر عداءً لسياسات إسرائيل حيال الفلسطينيين.
الاستذكار الاختصاصي والنكبة
بقيت الصورة الإسرائيلية الصهيونية لحرب 1948، حتى فترة قريبة جداً، تسيطر على العالم الأكاديمي وربما بسبب ذلك تسيطر على إدراك عموم الناس للنكبة، وكانت إحدى عواقب ذلك الاستمرار في تصوير أحداث 1948 على أنها في الأساس حرب بين جيشين. ويستدعي مثل هذا الافتراض خبرة المؤرخين العسكريين الذين يمكنهم تحليل الاستراتيجية العسكرية لكلٍ من الطرفين وتكتيكاتهما. وبهذه الطريقة، تُصوّر كل النشاطات، بما فيها الفظائع، بأنها جزء من مسرح الحرب الذي يُحكم فيه على الأمور على أساس أخلاقي يختلف كثيراً عن الطريقة التي يتم التعامل فيها مع الوضع غير القتالي. فمن ضمن هذا السياق، مثلاً، يُقبل موت المدنيين خلال المعركة بوصفه جزءاً لا يتجزّأ منها، ويتم التغاضي عنه بوصفه عملاً يُعتبر بالضرورة جزءاً من المسعى العام لكسب الحرب. على الرغم من أنه يوجد حتى في الحرب فظائع استثنائية غير مقبولة يتعامل معها التاريخ العسكري بوصفها غير مشروعة.

يستلزم أيضاً تصوير نزاع ما بأنه «حرب» افتراض المساواة في قضايا المسؤولية الاخلاقية عن الأحداث المتكشّفة على الأرض بما في ذلك، في حالتنا، الطرد الجماعي للسكان الأصليين. واعتُبرت، بهذه الطريقة، صيغة الموازنة بين الطرفين «أكاديمية» و«موضوعية»، فيما رُفضت الرواية الفلسطينية التي تقول بعدم وجود جيشين مجهزين بشكلٍ متساوٍ في 1948، بل بالأحرى بطاردٍ ومطرودٍ، وبقاتل وضحية، بوصفها دعاية محضة.

لكنني أقترح وجوب مراجعة الأحداث التي تكشّفت بعد أيار/مايو 1948 في إسرائيل وفلسطين من ضمن نموذج التطهير العرقي بدلاً من مراجعتها كجزءٍ من التاريخ العسكري. وسيعني ذلك، تاريخياً، أن الأفعال المُرتكبة تشكّل جزءاً من سياسات داخلية طبّقها النظام حيال المدنيين، وهي كانت في حالات كثيرة عمليات شنّها النظام ضد مواطنيه نظراً إلى واقع أن التطهير العرقي حصل داخل المنطقة التي خصّصتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية.

سبق لمواطن أقام في قرية طنطورا أن وصف هذا الواقع الجديد أفضل من أي مؤرخ. فقريته التي تقع على بعد ثلاثين كيلومتراً على الشاطئ جنوب حيفا أصبحت في 15 أيار/مايو 1948 جزءاً من الدولة اليهودية بفعل قرار التقسيم الدولي رقم 181 (29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947). ووجد هذا الشخص نفسه في 23 أيار/مايو، وعلى غرار كثيرين غيره، في معسكر اعتقال في أم خالد (على بعد ثلاثين كيلومتراً جنوب قريته) حيث أمضى سنة ونصف السنة طُرد بعدها إلى الضفة الغربية. «أصبحتُ، بعد أيام قليلة على احتلال دولتي الجديدة قريتي، سجين حرب وليس مواطناً». كان يومها فتى يافعاً وليس «جندياً عدوًّا». وكان مع ذلك أوفر حظًّا من أترابه الذين ذُبحوا في قريته. والحقيقة هي أن قريته، طنطورا، لم تكن ساحة قتال بين جيشين، بل مساحة مدنية اجتاحتها قوات عسكرية. فالإيديولوجيا العرقية وسياسة الاستيطان والاستراتيجية الديمغرافية هي التي شكّلت العوامل الحاسمة هنا وليست الخطط العسكرية. وباتت المجازر، سواء حصلت عن سابق تصور وتصميم أم لا، جزءاً لا يتجزأ من التطهير العرقي، وليس حدثاً استثنائياً، حتى لو علّمنا التاريخ أن الطرد أفضل، في معظم الحالات، من القتل.

ويمنع الدليل الموجود في أرشيف النظام الذي يرتكب التطهير العرقي ظهور صورة واضحة للمؤرخين، لأن هدف النظام من الأساس هو طمس نواياه على ما يظهر في لغة الأوامر وفي تقارير ما بعد الحدث. وهو ما يجعل من الأدلة التي يقدمها الضحايا والمعتدون أدلة حيوية. وأمكن في ما خص مغامرة طنطورا، على سبيل المثال، إعادة تصوّر ما حصل أساساً من خلال «ربط» الدليل الذي وفّرته الذاكرة الجماعية والفردية لكل من الضحية والمعتدي على السواء.

ويفسّر نموذج التطهير العرقي أيضاً لماذا كانت عمليات الطرد في جوهر مثل هذه الجرائم أكثر مما كانت عليه المذابح. وحسب ما ظهر من دليل حروب البلقان في التسعينيات فإن المذابح المتفرقة التي تحصل من ضمن السياق العام للتطهير العرقي إنما يحرّكها الانتقام أكثر مما يحركها تنفيذ خطة واضحة المعالم. لكن هذه المذابح تسهّل مشروع خلق وقائع عرقية جديدة تماماً كما تسهّلها سياسة الطرد المنهجية.

وينطبق تحديد التطهير العرقي الموجود في تقارير الأمم المتحدة عن حروب البلقان في التسعينيات على العملية اليهودية عام 1948. وربط مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الرغبة في فرض الحكم العرقي على منطقة مختلطة – إقامة صربيا الكبرى – مع أعمال الطرد وغيرها من الآليات العنفية. وحدد التقرير أعمال التطهير العرقي بوصفها تتضمن فصل الرجال عن النساء واعتقال الرجال

وتدمير المنازل وإعادة إسكان مجموعة إثنية أخرى فيها لاحقاً. وهذا كان بالضبط دور الجنود الإسرائيليين في حرب 1948.

النكبة في ذاكرة الرأي العام

ارتُكب التطهير العرقي عام 1948، ثم عمدت اسرائيل، ومَنْ في داخل إسرائيل لاحقاً، إلى نفيه نفياً تاماً. وتبلغ آلية النفي في إسرائيل وبين مؤيديها المتحمّسين في الولايات المتحدة حدًّا كبيراً من الفاعلية يثير معه منظور هذا البحث أسئلة أكثر عمقاً بكثير. ويرتبط السؤال الأكثر أهمية بعلاقة الإيديولوجية الصهيونية عموماً بالجرائم المُرتكَبَة عام 1948. وسبق لأسئلة أخرى أن أظهرت بالفعل أن عمليات الطرد الهائلة شكّلت النتيجة الحتمية للاستراتيجية التي يعود تاريخها إلى مرحلة متأخرة من القرن التاسع عشر (53).

برزت إيديولوجية «الترانسفير» (نقل السكان) منذ اللحظة التي أدرك فيها زعماء الحركة الصهيونية أنه لا يمكن تحقيق إنشاء دولة يهودية طالما بقي سكان فلسطين الأصليون في أرضهم. فالآباء المؤسّسون عرفوا بوجود المجتمع والثقافة المحليين حتى قبل أن تطأ الأرضَ أقدامُ أول المستوطنين. وسبق لمؤسّس الصهيونية ثيودور هرتزل أن توقّع بأن يتطلّب حلمه بوطن يهودي طرد السكان الأصليين، كما تبرهن على هذا واحدة من مدوّنات يومياته في 12 حزيران/يونيو 1895. وانتقل من تعليقاته على إنشاء مجتمع يهودي في الأرض إلى مسألة إنشاء دولة لليهود. وكتب أنه، بعد احتلال الأرض ومصادرة الملكيات الخاصة، «علينا ان نسعى لطرد السكان الفقراء عبر الحدود من دون أن يلاحظ أحد ذلك، ونوفّر لهم في دول العبور التوظيف الذي نمنعه عليهم في دولتنا». وأضاف هرتزل إنه يجب تنفيذ كلّ من «عملية المصادرة واجتثاث الفقراء سرًّا وباحتراس» (54). وكان التطهير العرقي أيضاً في أذهان زعماء الهجرة الثانية، وهم أشبه بجيل الـ«مايفلاور» الصهاينة (55).

استُخدمت وسيلتان لتغيير الواقع الديمغرافي و«الإثني» في فلسطين وفرض البرنامج الصهيوني على الواقع المحلي: مصادرة أراضي السكان الأصليين، وإعادة إسكان الوافدين الجدد فيها، أي الطرد والاستيطان. ودُفع بالجهد الاستعماري قُدُماً على أيدي حركة لم تكن قد حظيت بعد بالشرعية الإقليمية والدولية، واضطرّت بالتالي إلى شراء الأرض وإنشاء محوطات في وسط السكان الاصليين. وساعدت الأمبراطورية البريطانية كثيراً في تحويل هذا المخطّط إلى واقع. بيد أن زعماء الصهيونية عرفوا منذ البداية أن الاستيطان عملية طويلة جداً ومنتظمة، وقد لا تكفي لتحقيق الأحلام الثورية للحركة ورغبتها في تغيير الوقائع على الأرض، وفرض تأويلها الخاص لماضي الأرض وحاضرها ومستقبلها. واحتاجت الحركة، لتحقيق ذلك، إلى اللجوء إلى وسائل أكثر شدّة مثل التطهير العرقي والـ«ترانسفير».

ارتبط «الترانسفير» والتطهير العرقي – وهو ما يمكن تحقيقه ما إن تتوفر «الفرص التاريخية» المناسبة – ارتباطاً وثيقاً في الفكر الصهيوني والممارسة بوصفهما الوسيلة لتهويد فلسطين. ويمكن للظروف المناسبة أن تتضمن لامبالاة المجتمع الدولي أو وجود «شروط ثورية» مثل تلك التي توفّرها الحرب. وتوضّح الرابط بين الهدف والتوقيت وضوحاً شديداً في الرسالة التي كتبها ديفيد بن غوريون إلى ابنه عاموس في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر 1937: «علينا طرد العرب والحلول محلّهم..وإذا اضطررنا إلى استخدام القوة – ليس لانتزاع ملكية العرب في النقب وشرق الأردن بل لضمان حقنا في الاستيطان في تلك الأماكن – فستكون القوة عندها في تصرّفنا» (56).

استمر ظهور هذا المفهوم بعد ذلك في خطابات بن غوريون إلى أعضاء حزبه «الماباي» خلال فترة الانتداب (57)، وحتى ظهور مثل تلك اللحظة المناسبة عام 1948.

وليست مفاجأة أن يقرأ المرء في صحف اليوم الإسرائيلية أن أرييل شارون يعتبر نفسه بن غوريون الجديد الذي هو على وشك تسوية المسألة الفلسطينية مرّة أولى وأخيرة. وفي الوقت الذي تُضلّل فيه وسائل الإعلام الغربية للاعتقاد بأن هذا يشكل جزءاً من تبني خطاب جديد للسلام من طرف شخص محب للحرب، يشكّل الأمر في الواقع تصويراً معاصراً أميناً أكثر من أي وقت مضى لبحث بن غوريون عن لحظة تاريخية ثورية أخرى تسمح له بالمضي قُدُماً، ناهيك بإنجاز مشروع نزع الصبغة العربية عن فلسطين وتهويدها، والذي سبق أن بدأ العمل فيه عام 1882.

الكفاح في مواجهة إنكار النكبة

ساعد على إنكار النكبة في إسرائيل وفي الغرب الرفض الشامل للفلسطينيين كشعب، وشكّل إنكار رئيسة الوزراء غولدا مائير الشهير عام 1970 تلخيصاً لهذا الموقف. وتحسّن الوضع بعض الشيء قرابة نهاية الثمانينيات، نتيجة للانتفاضة الأولى، مع أَنْسَنَة الفلسطينيين في الإعلام الغربي وتضمينهم في حقل دراسات الشرق الأوسط بوصفهم مادة مشروعة للبحث. وفي إسرائيل نفسها لم تكن المسائل الفلسطينية، حتى في تلك السنوات، تُناقش أكاديمياً أو علناً، إلا من قِبَل أكاديميين سبق لهم أن كانوا خبراء استخبارات في هذا الموضوع ويحتفظون بروابط وثيقة مع الأجهزة الأمنية والجيش. ومحا المنظور الأكاديمي الإسرائيلي بالفعل النكبة بوصفها حدثاً تاريخياً ومنع الباحثين المحليين والأكاديميين من التشكيك في الإنكار الشامل وفي طمس النكبة للعالم الموجود خارج الأبراج العاجية للجامعات.

تميّزت آليات الإنكار في إسرائيل بالفاعلية الشديدة لأنها شكّلت أدوات للتلقين الشامل تغطّي حياة المواطنين بأكملها من المهد إلى اللحد. وهي تضمن للدولة بألاّ يصيب الواقع والوقائع شعبها بالإرباك، وبأن هذا الشعب سينظر إلى الحقيقة بطريقة لا تخلق لديه أي مشاكل أخلاقية.

ومع ذلك، أخذت الشقوق تظهر منذ الثمانينيات في جدار الإنكار. فالفضائح الكبيرة في وسائل الإعلام العالمية لجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل منذ 1982 أثارت، حتى في إسرائيل والغرب، أسئلة مثيرة للقلق عن الصورة التي رسمتها إسرائيل لنفسها بوصفها «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، أو بوصفها مجتمعاً ينتمي إلى عالم الحقوق الإنسانية والمدنية والقيم العالمية. غير أن بروز التأريخ النقدي في إسرائيل في التسعينيات – ما دُعي بالتاريخ الجديد – هو الذي أعاد وضع النكبة في قلب النقاش الأكاديمي والعام حول النزاع. ويضفي هذا «التاريخ الجديد» الشرعية على الرواية الفلسطينية بعدما صوّرها صحافيّو الغرب وسياسيّوه وأكاديميّوه على مدى سنين بأنها دعاية محضة.

وظهر التشكيك في العرض الصهيوني لحرب 1948، وهو العرض الذي هيمن حتى الآن على مجالات متنوعة من التعبير الثقافي: في الإعلام، والأكاديميا، والفنون الشعبية. وأثّر على الخطاب في كلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، ولكنه لم يدخل أبداً المعترك السياسي. ولم يشكّل «التاريخ الجديد» الشهير، في الواقع، أكثر من بضعة كتب عن عام 1948، وضعها باللغة الإنكليزية متخصّصون، مثل فلابان في 1979 و1987؛ وكيمّرلينغ في 1983؛ ومصالحة في 1992؛ وموريس في 1987 و1990 و1993؛ وبابه في 1988 و1992؛ وسيغيف في 1986 و1993؛ وشاهاك في 1975؛ وشابيرا في 1992؛ وشلايم في 1988؛ ولم يُترجم إلا بعضها إلى العبرية

(58). غير أنها سمحت، لكل من يريد، أن يعلم كيف بُنيت دولة إسرائيل على أنقاض سكان فلسطين الأصليين الذين دُمّرت مصادر رزقهم ومنازلهم وثقافتهم وأرضهم بطريقة منهجية.
وتراوح الردّ العام في إسرائيل حينها بين اللامبالاة والرفض التام للنتائج التي توصّل إليها «المؤرخون الجدد». وتحفّز الناس، عبر عناصر من الإعلام والنظام التربوي، وبشكلٍ متردِّد بعض الشيء، لإلقاء نظرة جديدة إلى الماضي. غير أن المؤسسة، من فوق، فعلت ما في وسعها لسحق براعم الإدراك الذاتي المبكرة هذه، والقضاء على الاعتراف بدور إسرائيل في النكبة الفلسطينية. وهو اعتراف كان من شأنه، في أي حال، مساعدة الإسرائيليين على فهم أفضل لمأزق عملية السلام.
لم يكن، خارج العالم الأكاديمي، من وقعٍ يُذكر لهذا التحوّل الأكاديمي عَلى وسائل الإعلام الرئيسية، وعلى الساحة السياسية في الغرب عموماً وفي الولايات المتحدة خصوصاً. ولا تزال في كل من أميركا وإسرائيل اليهودية، عبارات مثل «التطهير العرقي» و«الطرد» غريبة كلّيا عن السياسيين وعن عامة الناس على السواء. ففصول الماضي ذات الصلة التي يمكنها ان تبرر بشكلٍ قاطعٍ تطبيق مثل هذه التعابير على أصول إسرائيل هي إما مشوهة في ذكريات الناس وإما غائبة تماماً.
ومن شأن نظرة عابرة في الرأي العام الغربي أن تنوّرنا. ويمكن للمرء أن يلاحظ أن مبادرات جديدة اتّخذت، في سياق التسعينيات، في بلدان أوروبية عدة لإعادة توطين اللاجئين التاريخيين والمستقبليين. غير أنه من المبكر جداً الحكم على مدى تأثير مثل هذه الجهود – وقد اضطلعت بها أساساً منظمات غير حكومية مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية – على سياسات مختلف الحكومات.
وظهرت، حتى في الولايات المتحدة، إشارات إلى تحرّك في اتجاهٍ مشابهٍ عندما عُقد في نيسان/أبريل 2000، للمرة الأولى، مؤتمر أميركي حول «حق العودة»، حضره نحو ألف مندوب من كل أنحاء البلاد (59). لكن مثل هذه الجهود فشلت، قبل 11 أيلول/سبتمبر 2001، في التأثير على تلة الكابيتول أو النيويورك تايمز أو البيت الأبيض، بغض النظر عمّن تولّى السلطة في الأعوام الخمسة عشر الماضية. بيد أن أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وضعت حدًّا لمثل هذا الاتجاه، وعزّزت إحياء المعاداة للفلسطينيين في الولايات المتحدة.
إنكار النكبة وعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية
لم تكن حركة النقد الأكاديمي في إسرائيل والغرب، برؤيتها الجديدة للتطهير العرقي عام 1948، لاعباً له وقعه على المسرح، حتى قبل التحول الكامل في الرأي العام الأميركي على أثر 11 أيلول/ سبتمبر 2001. فهي لم تحدث أي وقعٍ، من أي نوع، على أجندة السلام الفلسطيني - الإسرائيلي على الرغم من أن فلسطين كانت محوراً لجهود السلام في الوقت نفسه الذي تصاعدت فيه الأصوات الجديدة. واتخذ اتفاق أوسلو مكاناً له في قلب هذه الجهود وشرع في التحرّك قُدُماً في أيلول/سبتمبر 1993. وكان المفهوم الذي يقف وراء هذه العملية مفهوماً صهيونياً كما في كل المساعي السابقة في فلسطين. وتمّ السير بالتالي في اتفاق أوسلو بحسب المفهوم الإسرائيلي للسلام الذي غابت عنه النكبة كلّيا. فصيغة أوسلو من تصميم مفكّرين إسرائيليين من معسكر السلام، وهم أناس لعبوا منذ عام 1967 دوراً مهماً في الساحة العامة الإسرائيلية. وقد أضفى عليهم الطابع المؤسسي في حركة غير برلمانية هي «السلام الآن» ووقفت أحزاب عدة إلى جانبهم في البرلمان الإسرائيلي. وتحاشى أناس «السلام الآن» هؤلاء مسألة 1948 في كل خطاباتهم السابقة وخططهم، وهمّشوا مسألة اللاجئين. وفعلوا الشيء نفسه عام 1993، وهذه المرة مع العواقب الوخيمة الناتجة عن إنعاشهم الآمال بالسلام

بعدما وجدوا، على ما يبدو، شريكاً فلسطينياً يحتضن مفهوم السلام الذي دَفَن كليا قضية 1948 وضحاياها.
أدرك الفلسطينيون مع اقتراب المراحل الأخيرة أنه، بالإضافة إلى غياب أي انسحاب إسرائيلي حقيقي من الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يوجد عرض مقترح لحل قضية اللاجئين، وأدت بهم الخيبة إلى التمرّد. فقد أعطت ذروة مفاوضات أوسلو في كامب ديفيد – لقاء القمة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي يومها إيهود باراك وياسر عرفات في صيف 2000 – الانطباع الخاطئ بعدم وجود ما هو أقل من نهاية النزاع. ووضع المفاوضون الفلسطينيون، الساذجون بعض الشيء، النكبة ومسؤولية إسرائيل عنها في رأس قائمة مطالبهم. وهذا، بالطبع، ما رفضه الفريق الإسرائيلي جملةً وتفصيلاً ونجح في فرض وجهة نظره على القمة. إلا أنه لا يسعنا إلا أن نعترف، وفي هذا مفخرة للجانب الفلسطيني، أن نكبة 1948 استجلبت اهتمام الجمهور المحلي والإقليمي، وإلى حدٍّ ما الجمهور الدولي، على الأقل لفترة من الزمن. بيد أنه يتضح أن الاستمرار في إنكار النكبة في عملية السلام هو التفسير الأساسي لفشل قمة كامب ديفيد الذي كانت عاقبته الانتفاضة الثانية في الأراضي المحتلة.
دعت الحاجة، بوضوح، إلى تذكير المعنيين بقضية فلسطين، ليس في إسرائيل وحدها، بل أيضاً في الولايات المتحدة وحتى في أوروبا، بأن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي ينطوي على أكثر من مستقبل الأراضي المحتلة. فعليه أن يجادل في مصير اللاجئين الفلسطينيين الذين أُجبروا على مغادرة ديارهم عام 1948. وسبق للإسرائيليين أن نجحوا في تهميش مسألة حقوق اللاجئين في اتفاقات أوسلو، وهو هدف سهّله سوء الإدارة الدبلوماسية والاستراتيجية الفلسطينية.
أُبقيت النكبة بالفعل وبفاعلية كبيرة خارج أجندة عملية السلام بحيث أن الإسرائيليين شعروا، لدى ظهورها فجأة في هذه الأجندة، وكأن صندوق كل الشرور المُحتمَلة Pandora's Box قد خُلع في وجوههم. وكان المفاوضون الإسرائيليون يخشون، أكثر ما يخشون، أن تصبح مسؤولية إسرائيل عن نكبة 1948 مسألة خاضعة للتفاوض، وعلى هذا الأساس تمت على الفور مواجهة هذا «الخطر». وصيغ موقف توافقي في الإعلام الإسرائيلي وفي البرلمان (الكنيست): لن يُسمح لأي مفاوض إسرائيلي حتى بمناقشة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى المنازل التي سكنوها قبل 1948. وأصدر الكنيست قانوناً بهذا الخصوص وأعلن باراك التزامه العلني به من على سلّم الطائرة التي أقلته إلى كامب ديفيد.
ويمكن عندها رؤية أن النقاش العلني لمسألة النكبة، سواء جرى في إسرائيل نفسها أو في الولايات المتحدة حاميتها الإمبريالية، قد يثير أسئلة تتعلق بالشرعية الأخلاقية للمشروع الصهيوني ككل. وآلية الانكار هي، بالتالي، حاسمة ليس فقط في هزيمة الادعاءات المضادة التي صدرت عن الفلسطينيين في عملية السلام، بل أيضاً، وهذا أهم بكثير، لمنع أي نقاش ذي مغزى حول جوهر الصهيونية نفسها وأسسها الأخلاقية.
لكن، بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 المستفظَعة ونشوب الانتفاضة الثانية وموجات المفجّرين الانتحاريين، شرعت الشقوق، التي سبق أن ظهرت بالفعل في العالم الأكاديمي وأخذت تشق طريقها إلى الخطاب العام، في التلاشي على الفور. وسرعان ما عادت ممارسة الإنكارات الماضية إلى الظهور في إسرائيل بمزيد من القوة والقناعة.

وفي الولايات المتحدة، أصبح للائتلاف غير المقدّس بين المحافظين الجدد والمسيحيين الصهاينة والإيباك، منذ عام 2001 بنوع خاص، سيطرة قوية على عرض الإعلام الأميركي للنزاع في فلسطين. وتصوير الائتلاف لإسرائيل كمجتمع بريء ومتحضِّر يحاصره الإرهابيون، مكّنها من النجاة من سلوكها الماضي وسياساتها الراهنة الّتي لو ارتكبتها أي دولة أخرى لاستحقت بالتأكيد أن يُشار إليها بوصفها «دولة منبوذة».

آفاق مستقبلية

ظهرت صورة متباينة جداً، وأنا أراجع المحاولات التي سبق أن قمت بها. فقد كافحت شخصياً ضد إنكار النكبة في إسرائيل، وحاولت، مع آخرين، وضعها على الأجندة الإسرائيلية العامة. تبيُّنت شقوقاً مهمة في جدار الإنكار والكبت الذي يحيط بمسألة النكبة في إسرائيل، وقد جاءت نتيجة النقاش حول «التاريخ الجديد» والأجندة السياسية الجديدة للفلسطينيين في إسرائيل. وساهم أيضاً في هذا المناخ الجديد توضيحُ الموقف الفلسطيني من مسألة اللاجئين قرابة نهاية عملية سلام أوسلو. وأخذ يصعب أكثر فأكثر على إسرائيل، نتيجة لذلك، إنكار طرد الفلسطينيين عام 1948 وتدميرهم، بالرغم من مضي أكثر من خمسين عاماً من الكبت الحكومي المنسّق. غير أن هذا النجاح النسبي جلب معه أيضاً ردّيْ فعل سلبيين صيغا بعد اندلاع انتفاضة الأقصى.

جاء ردّ الفعل الأول من المؤسسة السياسية الإسرائيلية. فقد شرعت حكومة شارون، من خلال وزير الثقافة، في استئصال منهجي لأي كتاب دراسي أو منهج يشير إلى النكبة، حتى ولو من باب هامشي. وأُعطيت تعليمات مشابهة لسلطات الإذاعة العامة. بيد أن ردّ الفعل الثاني كان أكثر إثارة للقلق واشتمل على قطاع أوسع من الناس. فقد توقف عدد كبير جداً من السياسيين الإسرائيليين والصحافيين والأكاديميين عن إنكار ما حصل في 1948، غير أنهم كانوا مع ذلك مستعدين لتبريره في العلن، ليس بأثر رجعي فحسب، بل أيضاً كوصفةٍ للمستقبل. وهكذا دخلت فكرة «الترانسفير» للمرة الأولى علناً الخطاب الإسرائيلي العام مصوّرة «نقل السكان» على أنه مشروع الوسيلة الأنجع للتعامل مع «المشكلة» الفلسطينية. ولو طُلب مني بالفعل ان أجمل ما يميّز أكثر ما يكون الرد الإسرائيلي الراهن على النكبة فسأشدّد على الشعبية المتزايدة لخيار «الترانسفير» في مزاج الجمهور الإسرائيلي وفكره. فالنكبة – وهي طرد الفلسطينيين من فلسطين – تبدو للكثيرين الآن في قلب الخريطة السياسية بوصفها نتيجة حتمية ومُبرَّرة للمشروع الصهيوني في فلسطين. وإذا حصل نوْحٌ فعلى عدم إنجاز عملية الطرد. وواقع أن «مؤرخاً جديداً» مثل بني موريس يشارك في وجهة النظر القائلة إن عملية الطرد حتمية وتوجّب أن تكون أكثر شمولاً في 1948، يساعد في إضفاء الشرعية على مشاريع إسرائيلية مستقبلية لمزيد من التطهير العرقي.

وبات الآن «نقل السكان» يشكل الخيار الرسمي و«الأخلاقي» الذي يوصي به مركز الدراسات المتعدّدة التخصصات في هرتزليا، وهو واحد من أكثر المراكز الأكاديمية المرموقة التي تقدّم المشورة للحكومة. وظهر بمثابة اقتراح سياسي في دراسات رفعها وزراء كبار في حزب العمل إلى حكومتهم. وينتصر أساتذة جامعيون ومعلّقون إعلاميون علناً للأمر، ولا تجرؤ إلا قلة قليلة على إدانته (مثل المؤرخ في بئر السبع بني موريس والمؤرخ في حيفا البروفيسور يواف غلبر، وأستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا البروفيسور أرنون سوفر بشكلٍ مباشر، وبشكلٍ غير مباشر البروفيسور في الجامعة العبرية شلومو أفينيري وإفراييم سنيه من حزب العملّ اللذين يقترحان ضم الأجزاء الفلسطينية من

إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية). بل وأيّد ذلك أخيراً وعلناً زعيم الغالبية في مجلس النواب الأميركي (60).

ومع كتابة هذه المقالة أصبح هناك رئيس جديد في البيت الأبيض. ولم تنتج السياسة الأميركية حتى الآن أي تغييرات في المقاربات السابقة. وبقيت الساحة السياسية في إسرائيل هي ذاتها إلى حد كبير: فأنصار «الترانسفير»، مثل أفيغدور ليبرمان، يتولون مناصب أساسية مثل وزارة الخارجية، وتشير الإحصاءات المتكرّرة إلى دعم متزايد لنقل العرب من أي مكان يُعتبر يهودياً.

وهكذا يتم إقفال الدائرة تقريباً أمام أعيننا. فعندما استولت إسرائيل عام 1948 على ثمانين بالمئة من فلسطين، فعلت ذلك من خلال الاستيطان والتطهير العرقي للسكان الفلسطينيين الأصليين. وتحوز البلاد الآن على حكومة وفاقية تتمتع بدعم شعبي واسع تريد أن تقرّر بالقوة مستقبل العشرين بالمئة المتبقية. ولجأت، على غرار كل حكومات العمل والليكود على السواء، إلى الاستيطان بوصفه الوسيلة الفضلى للقيام بذلك، وهو ما يستوجب تدمير البنية التحتية الفلسطينية المستقلة. ويشعر هؤلاء السياسيون – وقد لا يكونون مخطئين في هذا – بأن المزاج العام في إسرائيل سيسمح لهم، لو رغبوا، بالذهاب حتى إلى ما هو أبعد. ويمكنهم أن يضاهوا التطهير العرقي عام 1948 وهذه المرة ليس بطرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة فحسب بل أيضاً، في حال الضرورة، بطرد المليون فلسطيني الذين يعيشون في داخل حدود إسرائيل ما قبل 1967.

ولا تُنكر النكبة في إسرائيل في مثل هذا المناخ بقدر ما تحظى بالرعاية. غير أن الحاجة تدعو، مع ذلك، إلى رواية كامل قصة 1948 للإسرائيليين لربما بقي من بين سكان تلك الدولة أناس يتأثرون بمسلك دولتهم ماضياً وحاضراً. ويجب إنذار هذه الفئة من السكان إلى واقع ان أفعالاً رهيبة حُجبت عنهم عن أعمال إسرائيل في 1948، ويجب ان يعرفوا أيضاً أن في الامكان الآن، وبسهولة، تكرار مثل هذه الأفعال إذا لم يتحرّكوا وغيرهم لوقفها قبل فوات الأوان.

أصبح الكفاح ضد إنكار النكبة في إسرائيل الآن محور أجندة بعض المجموعات الفلسطينية في داخل إسرائيل وفي خارجها معاً. وانضمت إليها المنظمة اليهودية غير الحكومية الملتزمة والمثيرة للإعجاب، «ذوخروت»، التي تكافح ضد إنكار النكبة في اسرائيل. وربطت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، منذ الذكرى الأربعين للنكبة في 1988، ذاكرتها الجماعية والفردية للنكبة بالوضع الفلسطيني العام وبمأزقها بنوع خاص ، بطريقة لم يسبق أن قامت بها من قبل. وظهر هذا الترابط عبر نسق من اللفتات الرمزية مثل احتفالات إحياء ذكرى يوم النكبة والجولات المنظّمة إلى القرى الفلسطينية المهجورة أو السابقة في إسرائيل وندوات عن الماضي ومقابلات صحافية واسعة مع الناجين من النكبة.

وتمكّنت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل نفسها، من خلال زعمائها السياسيين ومنظماتها غير الحكومية وإعلامها، من إجبار الجمهور العريض على الانتباه إلى النكبة. ومن شأن إعادة بروز النكبة كموضوع للنقاش العام أن تعطّل أيضاً أي خطط سلام مستقبلية ترتكز إلى إنكار النكبة، بما في ذلك، بالطبع، المشاريع المختلفة والمبادرات التي ظهرت منذ عام 2003.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

الفصل الرابع

«أبيدوا جميع البهائم»: غزّة 2009

نعوم تشومسكي

شنّ الأميركيون-الإسرائيليون يوم السبت 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 آخر هجوم لهم على الفلسطينيين المغلوبين على أمرهم. وقد استغرق التخطيط للهجوم، بحسب الصحافة الإسرائيلية، أكثر من ستة أشهر. واشتمل التخطيط على عنصرين: الجيش والدعاية. وارتكز إلى الدروس التي تعلّمتها إسرائيل من اجتياح لبنان عام 2006 الذي اعتُبر سيّىء التخطيط والدعاية. ويمكننا الوثوق، إلى حدّ كبير، بأن ما عُمل وقيل كان مقصوداً وسبق التخطيط له.

ويتضمّن ذلك بالتأكيد توقيت الهجوم: قُبَيْل الظهر عند عودة التلاميذ من المدارس في الوقت الذي تدور فيه الحشود في شوارع مدينة غزة ذات الكثافة السكانية العالية. ولم يستغرق الأمر أكثر من بضع دقائق لقتل ما يزيد على المئتي شخص وجرح سبعمئة، في افتتاح مبشّر للمذبحة الجماعية في حق المدنيين العزّل العالقين في قفص صغير، ولا مكان لهم يهربون إليه (61).

استهدف الهجوم بنوعٍ خاص حفل التخريج في كلية الشرطة وقتل عشرات من رجالها. وسبق للقسم القانوني في الجيش الإسرائيلي أن انتقد الخطط لأشهر، لكنه عاد ووافق عليها بضغطٍ من مديره المقدّم بنينا شارفيت - باروخ. وأفادت هاآرتز أنه «وأيضاً تحت تأثير الضغط، أجاز شارفيت - باروخ والقسم القانوني بمهاجمة المباني الحكومية التابعة لحماس وبالتخفيف من قواعد الاشتباك، الأمر الذي أدى إلى سقوط عددٍ كبيرٍ من الإصابات في صفوف الفلسطينيين». وتابعت المقالة إن قسم القانون الدولي يتبنّى «مواقف متساهلة ليحافظ على حضوره وتأثيره». والتحق شارفيت - باروخ بعد ذلك بكلية الحقوق في جامعة تل أبيب على الرغم من اعتراضات مدير مركز حقوق الإنسان فيها وغيره من هيئة التعليم.

ولاحظ أستاذ الحقوق في الجامعة العبرية يوفال شاني أن قرار القسم القانوني استند إلى تصنيف الجيش للشرطة بأنها تشكل «قوة مقاومة في حال التوغّل الإسرائيلي في قطاع غزة»، مضيفا إن المبدأ «يفرّقهم بشق النفس عن جنود الاحتياط [الإسرائيليين] أو حتى عمن بلغوا السادسة عشرة وسيتم تجنيدهم بعد سنتين»، وبالتالي اعتبار معظم سكان إسرائيل أهدافا مشروعة للإرهاب (62).

وفي قياس آخر تبرّر قواعد الجيش الإسرائيلي للاشتباك الهجوم الإرهابي في آذار/مارس 2009 على متخرجي الشرطة في لاهور الذي أدى إلى مقتل ثمانية منهم ووُصف عن حق بالهجوم «البربري»؛ غير أنه أمكن لقوات النخبة الباكستانية، في هذه الحالة، قتل الإرهابيين أو اعتقالهم، وهو خيار غير متوفّر للغزاويين. وتضفي شخصية كبيرة في قسم القانون الدولي مزيداً من الشرح على النطاق الضيّق لمفهوم الجيش الإسرائيلي في «حماية المدنيين»: «لا يجب احتساب الأناس الذين يدخلون إلى منزل ما، على الرغم من التحذير، ضمن الإصابات اللاحقة بالمدنيين لأنهم اختاروا أن يكونوا دروعاً بشرية. وليس عليّ، من وجهة النظر القانونية، أخذهم بالحسبان. أما بالنسبة إلى الأناس الذي يعودون إلى منزلهم لحمايته فيُعتبرون مشاركين في القتال» (63).

ونوّه مراسل النيويورك تايمز، إيثان برونّر، في تحليله الاستعادي للأحداث بعنوان «تحليل لمكاسب حرب غزة»، بإنجازات اليوم الأول بوصفها الأكثر أهمية في مكاسب الحرب. فقد حسبت اسرائيل

أنه من المفيد لها أن تبدو وكأنه «جنّ جنونها»، متسبّبة بقدر كبيرٍ من الرعب غير المتناسب، وهو مذهب ترجع جذوره إلى الخمسينيات. وكتب بونّر أن «فلسطينيي غزة تلقوا الرسالة في اليوم الأول عندما قصفت الطائرات الإسرائيلية أهدافاً عدة في آن في منتصف صبيحة يوم السبت. وسقط 200 قتيل على الفور، الأمر الذي أصاب حماس، بل غزّة كلها، بالصدمة». واستنتج بونّر أن تكتيك «الإصابة بالجنون» نجح على ما يبدو: فهناك «مؤشّرات محدودة إلى أن شعب غزة شعر بمثل ذلك الألم من الحرب وسيسعى إلى كبح جماح حماس»، وهي الحكومة المُنتخَبة (64). ويشكّل إنزال الألم بالمدنيين لغايات سياسية مذهباً قديم العهد من إرهاب الدولة، بل انه في الواقع مبدأه التوجيهي. وأنا، بالمناسبة، لا أذكر قيام التايمز، استعادياً، بـ«تحليل لمكاسب حرب الشيشان»، على الرغم من أن مكاسبها كانت عظيمة.

ويُحتمل أن يكون الاعتناء بالتخطيط قد تضمّن أيضاً إنهاء الهجوم تماماً قبل الاحتفال بتسلّم السلطة (في الولايات المتحدة) مما قلّل من التهديد (البعيد) في أن يضطر الرئيس أوباما إلى التفوّه ببعض الكلام المنتقد لهذه الجرائم القبيحة التي تدعمها الولايات المتحدة.

بعد مرور أسبوعين على الهجوم الذي بدأ في يوم السبت، وقد دُكّ معظم غزة وتحوّل إلى ركام وقارب عدد الوفيات الألف، أعلنت وكالة الأونروا التابعة للأمم المتحدة (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)، التي يعتمد معظم الغزاويين عليها للبقاء، أن الجيش الإسرائيلي رفض السماح بدخول شحنات الإعانة إلى غزة متذرَّعا بأن المعابر مقفلة يوم السبت (65). وهكذا مُنع الطعام والدواء عن الفلسطينيين وهم على حافة الموت بسبب تكريم اليوم المقدّس، فيما أمكن في يوم السبت ذبح المئات بواسطة الطائرات القاذفة والمروحيات الأميركية.

لم يسترعِ التقيّد المزدوج بيوم السبت سوى القليل من الانتباه، وهذا منطقي. ففي سجل أحداث الولايات المتحدة - إسرائيل الجرمية لا تستأهل مثل هذه الوحشية والاستخفاف أكثر من مجرّد حاشية، وهذا مألوف للغاية. واستشهاداً بمقارنة ذات صلة، افتُتح اجتياح حزيران/يونيو 1982 الإسرائيلي المدعوم أميركياً للبنان بقصف مخيّمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين اللذين سيشتهران لاحقاً بوصفهما مسرح المجازر الرهيبة التي أشرف عليها الجيش الإسرائيلي. أصاب القصف المستشفى المحلي – مستشفى غزة – وقُتل أكثر من مئتي شخص بحسب روايات لشهود العيان أوردها أميركي متخصص في شؤون الشرق الأوسط. وشكّلت المجزرة الفصل الأول في اجتياح أدى إلى ذبح نحو 15 إلى 20 ألف شخص ودُمّر الكثير من جنوب لبنان وبيروت، ونُفذ بدعم أميركي عسكري ودبلوماسي حاسم. وتضمن ذلك ممارسة حق النقض لقرارات في مجلس الأمن تسعى إلى وقف العدوان الإجرامي الذي بوشر به بشكلٍ لا يُخفى للدفاع عن إسرائيل من تهديد التسوية السياسية السلمية. وهو ما يتناقض مع التلفيقات المغرضة عن معاناة الإسرائيليين من وابل القصف بالصواريخ، وهي من إبداع منتحلي المبرّرات (66).

وهذا كله طبيعي ويناقشه كبار المسؤولين الإسرائيليين بصراحة كبيرة. فقبل ثلاثين عاماً لاحظ رئيس الأركان موردخاي غور أنه منذ 1948 «ونحن نقاتل سكاناً يعيشون في القرى والمدن» (67). ولخّص زئيف شيف، بوصفه أكثر المحلّلين العسكريين بروزاً في إسرائيل، ملاحظاته بأنه «لطالما ضرب الجيش الإسرائيلي السكان المدنيين، عمداً وعن وعي...» وقال «إن الجيش لم يميّز أبداً الأهداف المدنية [عن الأهداف العسكرية]...[بل إنه] تقصّد مهاجمة الأهداف المدنية» (68). أما الأسباب فشرحها رجل الدولة المميّز أبا إيبان: «وُجد احتمال عقلاني، تحقّق في نهاية المطاف، بأن

يضغط السكان المتضرّرون لوضع حد للأعمال العدائية». وستكون النتائج، كما أدرك ذلك إيبان جيداً، السماح لإسرائيل بأن تطبّق، من دون إزعاج، برامجها للتوسّع غير الشرعي والقمع القاسي. وجاء ذلك في معرض تعليق إيبان على مراجعة لهجمات حكومة العمل على المدنيين أجراها رئيس الوزراء بيغن يعرض فيها صورة، على ما قاله أيبان، عن «قيام اسرائيل بشكلٍ تعسفيٍّ بإنزال ما أمكن من مقادير القتل والمعاناة بالسكان المدنيين في مزاج يذكّر بالأنظمة التي لا يجرؤ أي من بيغن أو مني على الإشارة إليها بالاسم» (69) ولم يخالف إيبان الوقائع التي عرضها بيغن بل انتقده لتصريحه بها علناً. كما إن إيبان، والمعجبين به، لم يبالوا في أن دعوته إلى إرهاب الدولة الهائل تذكّر أيضاً بأنظمة لن يجرؤ على الإشارة إليها بالاسم.

تنظر السلطات المحترمة إلى تبريرات إيبان لإرهاب الدولة على أنها مقنعة. وفي حمأة الهجوم الأميركي - الإسرائيلي الراهن (على غزّة) شرح كاتب المقال في نيويورك تايمز، توماس فريدمان، بأن تكتيك إسرائيل في هذا الهجوم، كما في اجتياحها لبنان في 2006، يرتكز إلى المبدأ السليم القاضي «بمحاولة إعطاء درس لحماس من خلال إنزال حصيلةٍ كبيرةٍ من الموت بمناضليها وألمٍ شديدٍ بسكان غزة». وهذا منطقي على أسس براغماتية، كما حصل في لبنان، حيث قضى «مصدرٌ الردع الطويل الأمد الوحيد بإنزال ما يكفي من العناء بالمدنيين – عائلات المناضلين ومستخدميهم - لكبح حزب الله في المستقبل» (70). وبالمنطق المماثل، فإن جهود بن لادن «لإعطاء أمثولة» للأميركيين في 11/9 تستحق التقدير العالي كما استحقته الهجمات النازية على ليديسيا وأورادور، وتدمير بوتين لغروزني، وغير ذلك من الممارسات التأديبية البارزة.

ذكر مراسل النيويورك تايمز، ستيفن أرلنغر، أن مجموعات حقوق الإنسان الإسرائيلية «قلقة من الغارات الإسرائيلية على أبنية تعتقد بوجوب تصنيفها مدنية، مثل البرلمان ومراكز الشرطة والقصر الرئاسي». ويمكننا أن نضيف القرى والمنازل ومخيمات اللاجئين الكثيفة السكان وأنظمة المياه والمجارير والمنشآت التابعة للأمم المتحدة وسيارات الإسعاف وكل ما من شأنه، بالتأكيد، تخفيف آلام الضحايا الذين لا قيمة لهم. ونقل عن ضابط استخبارات إسرائيلي كبير شرحه أن الجيش هاجم «مَظْهَرَيْ حماس: جناحها العسكري المقاوم وجناحها الاجتماعي»، والأخير تلطيف لتعبير المجتمع المدني. وتابع أرلنغر إنه «حاجج بأن حماس قُدّت من أديم واحد، وبالتالي تصبح أدوات سيطرتها السياسية والاجتماعية أهدافاً مشروعة كما هي مخابئ صواريخها». لم يضف أرلنغر ومحرّروه تعليقاً على الدعوة المفتوحة للإرهاب الكبير الذي يستهدف المدنيين ولممارسته، مع أن المراسلين وكاتبي الافتتاحيات يؤشرون إلى التسامح حيال مثل هذه الجرائم، بل وحتى إلى دعوتهم إليها، كما سبقت ملاحظة ذلك. غير أن أرلنغر، وتماشياً مع المعهود، لم يهمل التشديد على أن إطلاق حماس للصواريخ يشكل، بعكس الأعمال الأميركية - الإسرائيلية، «انتهاكاً واضحاً لمبدأ التمييز، وينطبق عليه المفهوم الكلاسيكي للإرهاب» (71).

ويلاحظ المتخصّص في شؤون الشرق الأوسط فوّاز جرجس، مثل غيره ممن لهم عهد بالمنطقة، أن «ما لا يُقدّره المسؤولون الإسرائيليون وحلفاؤهم الأميركيون هو أن حماس ليست مجرد ميليشيا مسلحة، بل حركة اجتماعية تتمتع بقاعدة شعبية عريضة راسخة في المجتمع». وهم عندما يشرعون في خططهم لتدمير «جناح حماس الاجتماعي» إنما يهدفون إلى تدمير المجتمع الفلسطيني (72).

وربما كان جرجس سخيًّا جدًّا. فمن غير المرجّح ألاّ يقدّر المسؤولون الإسرائيليون والأميركيون - أو الإعلام أو المعلّقون الآخرون- هذه الوقائع. بل انهم يتبنون ضمناً المنظور التقليدي لأولئك الذين

يحتكرون عملياً وسائل العنف: يمكن لقبضتنا المدرّعة أن تسحق أي معارضة، وإذا سقط بنتيجة هجومنا المسعور كثير من الضحايا المدنيين يكون ذلك للأفضل. ربما يتم بهذا تلقين من بقي الدرس المناسب.

يدرك ضباط الجيش الإسرائيلي بوضوح أنهم يسحقون المجتمع المدني. واستشهد إيثان بونّر بعقيد إسرائيلي أنه ورجاله «لم يتأثّروا كثيراً بمقاتلي حماس». وقال أحد المدفعيين على متن ناقلة جند مصفّحة «إنهم قرويون يحملون السلاح». وهم يشبهون ضحايا عمليات القبضة الحديدية في جنوب لبنان المحتل في 1985 التي قادها شمعون بيريز وهو واحد من كبار القادة الإرهابيين في زمن «حرب» ريغان «على الإرهاب». وشرح القادة الإسرائيليون والاستراتيجيون خلال تلك العمليات أن الضحايا «قرويون إرهابيون» يصعب اجتثاثهم لأن «هؤلاء الإرهابيين يعملون بدعم من معظم السكان المحليين». وشرح قائد إسرائيلي أن «للإرهابي عيوناً كثيرة في المكان، لأنه يعيش فيه»، فيما وصف المراسل العسكري للجيروزاليم بوست المشاكل التي واجهها الجيش الإسرائيلي في محاربة «الإرهابيين المرتزقة المتعصبين الذين كرّسوا أنفسهم لقضيتهم بما يكفي ليخاطروا بحياتهم وهم يعملون ضد الجيش الإسرائيلي»، الذي يتوجب عليه «الحفاظ على النظام والأمن» في جنوب لبنان المحتل على الرغم «من الثمن الذي يجب أن يدفعه السكان». فقد عرف الأميركيون المشكلة في فيتنام الجنوبية، والروس في أفغانستان، والألمان في أوروبا المحتلة، وغيرهم ممن يجدون أنفسهم وهم يطبقون حقاً مذهب غور- إيبان - فريدمان (73).

يعتقد جرجس أن إرهاب الدولة الأميركي-الإسرائيلي سيفشل، ويقول في ذلك: «لا يمكن القضاء على حماس من دون ذبح نصف مليون فلسطيني. ولو أن إسرائيل نجحت في قتل كبار قادة حماس فسيحل محلّهم على الفور جيل جديد أكثر راديكالية من الجيل الحالي. فحماس واقع من وقائع الحياة، وهي لن ترحل ولن ترفع الراية البيضاء بغض النظر عن حجم الإصابات التي تعاني منها» (74).

ربما صحّ ذلك، غير أنه توجد دوماً نزعة إلى الاستهانة بفاعلية العنف. ومن الغريب خاصة أن يتم التمسّك بمثل هذا الاعتقاد في الولايات المتحدة. وإلا فما الغرض من وجودنا هنا؟

توصف حماس بانتظام بأنها «حماس المدعومة من إيران والمكرّسة لتدمير إسرائيل». ويصعب جداً على المرء العثور على أمر مثل: «حماس المُنتخَبة ديمقراطياً التي طالما دعت إلى التسوية القاضية بإنشاء الدولتين اتفاقاً مع الإجماع الدولي»، وهي التسوية التي تعرقلها الولايات المتحدة وإسرائيل منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وهذا كله صحيح لكنه لا يتماشى مع الخط السائد، وبالتالي يمكن التغاضي عنه.

ومن شأن مثل تلك التفاصيل التي أُشير إليها سابقاً، على الرغم من سياقها الطفيف، أن تعلّمنا شيئاً عن أنفسنا وعن عملائنا، وهو ما تفعله تفاصيل أخرى. وهاكم إشارة إلى تفصيل آخر، ففيما بدأ الهجوم الأميركي - الإسرائيلي الأخير على غزة، كان مركب صغير «ذي ديغنيتي» (الكرامة)، في طريقه من قبرص إلى غزة. قصد الأطباء وناشطو حقوق الإنسان الذين على متنه خرق حصار إسرائيل الإجرامي وجلب المؤن الطبية للسكان المحاصرين. اعترضت الزوارق الحربية الإسرائيلية المركب في المياه الدولية، وصدمته بشدّة وكادت تغرقه، لكنه تمكّن من أن يشق طريقه بجهد إلى لبنان. وأصدرت إسرائيل أكاذيبها المعهودة التي رفضها الصحافيون والركاب الذين كانوا على متنه بمن فيهم مراسل السي.أن.أن. كارل بنهول والنائبة الأميركية السابقة ومرشحة حزب الخضر للانتخابات الرئاسية سينثيا ماكيني (75). وتلك جريمة خطيرة، وأكثر سوءاً بكثير من اختطاف المراكب قبالة

السواحل الصومالية. ومرّت من دون أن تلقى الكثير من الانتباه. ويعكس القبول الضمني بمثل هذه الجرائم مفهوم أن غزة أرض محتلّة وأنه يحق لإسرائيل الإبقاء على حصارها. بل إن حراس النظام العالمي يخولونها ارتكاب جرائم في أعالي البحار تطبيقاً لبرنامجها القاضي بمعاقبة السكان المدنيين على عصيانهم أوامرها، بذرائع سنعود إليها وتكاد تكون مقبولة من الجميع. ولكن يتضح أنه لا يمكن الدفاع عنها.

ومرة أخرى يكون لغياب الانتباه مغزاه. فعلى مدى عقود وإسرائيل تخطف مراكب في المياه الدولية بين قبرص ولبنان، تقتل ركابها أو تخطفهم، وتأتي بهم أحياناً إلى السجون في إسرائيل بما فيها سجون سرية وغرف تعذيب حيث تحتجزهم رهائن لسنوات كثيرة (76). ولأن هذه الممارسات أصبحت روتيناً فلماذا معاملة الجريمة الجديدة بما هو أكثر من التثاؤب؟ واختلف ردّ الفعل بين قبرص ولبنان، ولكن ماذا تمثّل هاتان الدولتان في مخطّط الأشياء؟

من يبالي، مثلاً، إذا كتب محرّرو الدايلي ستار اللبنانية المؤيدة في الغالب للغرب:

يتعرّض نحو 1,5 مليون شخص في غزة للجرعات القاتلة على يد واحدة من أكثر الآلات الحربية تقدماً تكنولوجياً وتقهقراً أخلاقياً في العالم. وغالباً ما يوحى بأن الفلسطينيين باتوا للعالم العربي ما كان اليهود لأوروبا ما قبل الحرب العالمية الثانية، ويحمل هذا التفسير بعضاً من الحقيقة. وكم هو مناسب بشكلٍ مقزِّز للنفس أن يجد العرب، وسيلة لعدم القيام بأي شيء في مواجهة قيام الإسرائيليين بذبح الأطفال الفلسطينيين تماماً كما غضّ الأوروبيون والأميركيون الطرف عندما ارتكب النازيون المحرقة (77).

ولعل أكثر الأنظمة العربية خزياً هو الديكتاتورية الوحشية المصرية التي تستفيد، بعد إسرائيل، من القسم الأكبر من المساعدة العسكرية الأميركية.

وتقول الباحثة اللبنانية أمل سعد غريّب «إن إسرائيل لاتزال تختطف بشكلٍ روتيني مدنيين لبنانيين من الجانب اللبناني للخط الأزرق [الحدود الدولية]، وآخرها في الآونة الأخيرة في كانون الأول/ ديسمبر 2008... وتنتهك الطائرات الإسرائيلية يومياً الأجواء اللبنانية في انتهاك لقرار الأمم المتحدة 1701». وهذا أيضاً يحصل منذ وقت طويل. وكتب المحلّل الاستراتيجي الإسرائيلي، زئيف ماعوز، في معرض انتقاده معايير إسرائيل المزدوجة بعد اجتياحها لبنان عام 2006 إن «إسرائيل انتهكت المجال الجوي اللبناني بقيامها بطلعات شبه يومية منذ انسحابها من جنوب لبنان قبل ستة أعوام. صحيح أن هذه الطلعات الجوية لم توقع أي إصابات لبنانية، لكن انتهاك الحدود هو انتهاك للحدود. وهنا أيضاً لم تحتفظ إسرائيل بأساسٍ أخلاقي عالٍ». ولا يوجد أساس «للإجماع التام في إسرائيل على أن الحرب على حزب الله في لبنان هي حرب عادلة وأخلاقية»، وهو إجماع «يرتكز إلى ذاكرة انتقائية وقصيرة الأمد، وإلى نظرة انطوائية عالمية، وإلى معايير مزدوجة. فهذه ليست حرباً عادلة، وقد استُخدمت فيها القوة بإفراط وعشوائية، وهدفها النهائي هو الابتزاز» (78).

ويذكّر ماعوز قراءه الإسرائيليين أيضاً بأن الطلعات الجوية مع خرق جدار الصوت لإرهاب اللبنانيين هي أقل جرائم إسرائيل في لبنان، بل إنها منعزلة عن اجتياحاتها الخمسة منذ 1978:

اختطفت القوات الخاصة الإسرائيلية في 28 تموز/يوليو 1988 الشيخ عبيد، واختطفت إسرائيل في 21 أيار/مايو 1994 مصطفى الديراني المسؤول عن أسر الطيار الإسرائيلي رون آراد [عندما كان يقصف لبنان في 1986]. وسجنتهما إسرائيل مع عشرين غيرهم في ظروف مجهولة ولفترة طويلة من دون محاكمة. احتُفظ بهم بوصفهم «أوراق مساومة» إنسانيين. ويبدو أن اختطاف الإسرائيليين

بهدف تبادل السجناء مُستهجَن أخلاقياً ويُعاقَب عليه عسكرياً عندما يقوم حزب الله بالخطف، لكن ليس إذا قامت إسرائيل بالأمر نفسه تماماً (79).
فإذا قامت به على نطاق أوسع بكثير، وعلى امتداد سنوات كثيرة؟
ولممارسات إسرائيل المألوفة مغزاها حتى بمعزل عما تكشفه عن إجرامها ومساندة الغرب لها. فهذه الممارسات، كما يشير إلى ذلك ماعوز، تؤكّد على النفاق المطلق للادعاء النموذجي بأن اسرائيل امتلكت الحق مرّة أخرى باجتياح لبنان في 2006 عندما أسر جنود لها في أول عملية عبر الحدود يقوم بها حزب الله في ستة أعوام منذ انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان الذي احتلته في انتهاك لأوامر مجلس الأمن التي تعود إلى 22 سنة مضت. غير أن إسرائيل، خلال سنوات انسحابها الست هذه، انتهكت الحدود بشكلٍ شبه يومي ولم تُواجَه هنا إلا بالصمت.
ومرة أخرى يصبح الرياء روتيناً. وهكذا يكتب توماس فريدمان، وهو يعطينا التعليمات عن كيفية «تأديب» النسل الأقل شأناً من خلال العنف الإرهابي، إن اجتياح إسرائيل لبنان في 2006، الذي دمّر مرة أخرى أجزاء كبرى من جنوب لبنان وبيروت وأدى إلى مقتل ألف مدني آخر، كان عملاً عادلاً من أعمال الدفاع عن النفس رداً على جريمة حزب الله «في شن حربٍ، غير مبرّرة، عبر الحدود الإسرائيلية - اللبنانية المعترَف بها دولياً بعد انسحاب إسرائيل الأحاديّ الجانب من لبنان».
ومن قبيل ذلك، اشتكى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ جون كيري، وهو يتحدث في معهد بروكينغز، من «فشل فك الارتباط الإسرائيلي الأحادي الجانب في جنوب لبنان وغزة في إحلال السلام. (سنعود إلى «فك الارتباط» من غزة). وإذا وضعنا الخداع جانباً، وانطلاقاً من المنطق نفسه، تصبح الهجمات الإرهابية على الإسرائيليين، وهي أكثر تدميرا وقتلاً من أي هجمات سابقة، مبرّرة تماماً رداً على الممارسات الإسرائيلية الإجرامية في لبنان وفي أعالي البحار، والتي تتجاوز في شكل كبير جريمة حزب الله في أسر جنديين على الحدود. ويعرف المتخصّص المخضرم في شؤون الشرق الأوسط في النيويورك تايمز عن هذه الجرائم، أقله إذا قرأ صحيفته بالذات. فالمقطع الثامن عشر، مثلاً، من موضوع عن تبادل الاسرى، يلاحظ، عرضاً، أن 37 من السجناء العرب «اعتقلتهم البحرية الإسرائيلية أخيراً وهم يحاولون التوجّه من قبرص إلى طرابلس»، شمال بيروت (80).
وطبعاً، ترتكز مثل هذه الخلاصات عن الإجراءات المناسبة في حق الأغنياء وأصحاب السلطة إلى خلل أساسي: فهنا «نحن» وهناك «هم». ويكفي هذا المبدأ الحاسم، الراسخ جداً في الثقافة الغربية، لتقويض حتى أكثر المقارنات دقة وأشد المنطق عصمة.
لا تتلاءم الجرائم، التي أخذت الولايات المتحدة وإسرائيل في ارتكابها في غزة مع مطلع 2009، بسهولة مع أي تصنيف نموذجي، سوى مع تصنيف ما هو مألوف؛ وقد أشرت للتو إلى أمثلة عدة، وسأعود إلى أمثلة أخرى. وتقع الجرائم، حرفياً، ضمن تحديد الحكومة الأميركية الرسمي لـ«الإرهاب»، لكنها تسمية لا تعبّر تماماً عن فداحة الجرائم. فلا يمكن تسميتها «عدواناً»، لأنها تجري في أراضٍ محتلة، كما تسلّم الولايات المتحدة بذلك ضمناً وكما يعترف بذلك البحث الجدي. وتشير إديث زرتال وأكيفا إلدار في تأريخهما الشامل للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة إلى أنه حتى بعد سحب إسرائيل قواتها من غزة في آب/أغسطس 2005، «لم يفلت الجيش الإسرائيلي، ولو ليوم واحد» الأرض الخراب «من قبضته أو من ثمن الاحتلال الذي يدفعه السكان كل يوم». وكتبا: «خلفت إسرائيل وراءها أرضاً محروقة وخدمات مخرّبة وشعباً لا حاضر له ولا

مستقبل. وقام المحتل غير المتنوّر، في حركة غير سخية، بتدمير المستوطنات وهو لا يزال في الواقع يسيطر على القطاع ويقتل سكانه ويضايقهم بواسطة قوته العسكرية الهائلة» (81). وقد تمكّن من ممارسة هذه الأعمال بوحشية قصوى بفضل الدعم الأميركي القوي والمشاركة.

تصاعد الهجوم الأميركي - الإسرائيلي على غزة في كانون الثاني/يناير 2006، بعد أشهر قليلة على الانسحاب الرسمي، وبعدما ارتكب الفلسطينيون جريمة شنيعة بالفعل: لقد صوتوا «بالطريقة الخاطئة» في انتخابات حرة. وتعلّم الفلسطينيون، على غرار غيرهم، أن عصيان أوامر السيّد لا يمر من دون عقاب، وهو السيّد الذي لا ينفك يخطب عن «توقه إلى الديمقراطية» من دون إثارة سخرية الطبقات المثقفة، وفي هذا إنجاز آخر مثير للإعجاب.

وبما أن تعبيرَي «العدوان» و«الإرهاب» غير ملائمين، توجد حاجة إلى تعبير جديد للتعذيب السادي والجبان لشعب مسجون لا إمكان لديه للهرب فيما يتم قصفه بأكثر إنتاجات التكنولوجيا العسكرية الأميركية تطوّرا إلى أن يتحوّل إلى غبار. وهذه التكنولوجيا تستخدم في شكل ينتهك القانون الدولي بل والقانون الأميركي، غير أن ذلك يشكّل مجرّد أمر تقني للدول التي أعلنت نفسها خارجة على القانون.

والأمر التقني الصغير الآخر هو استئجار واشنطن ، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2008، باخرة تجارية ألمانية لتنقل من اليونان إلى إسرائيل ثلاثة آلاف طن من «الذخيرة» المجهولة فيما الغزّاويون المرعوبون يبحثون يائسين عن ملجأ من الهجوم البطاش. وأفادت رويترز إن الشحنة الجديدة «تلت استئجار سفينة تجارية، في كانون الأول/ديسمبر، لتنقل، قبل الغارات الجوية على قطاع غزّة، شحنة أكبر بكثير من العتاد الحربي من الولايات المتحدة إلى إسرائيل» (82). وجاء في إيجاز لـ«نيو أميركا فاونديشن» New America Foundation التي تراقب عملية الاتجار بالأسلحة، إن «الأسلحة التي تزود الولايات المتحدة إسرائيل بها هي التي دعمت إلى حد كبير التدخل الإسرائيلي في قطاع غزة» (83). وعرقل الشحنة الجديدة قرارُ الحكومة اليونانية منع استخدام أي مرفأ في اليونان «لتموين الجيش الاسرائيلي» (84).

وهذا كله منفصل عن المساعدة العسكرية التي تبلغ واحداً وعشرين مليار دولار، معظمها هبات، والتي زوّدت إدارة بوش إسرائيل بها. وينوي أوباما ضمان امتداد السخاء إلى المستقبل بغض النظر عما قد يطرأ من ظروف على امتداد الطريق. وذكر محلل السياسة الخارجية ستيفن زونز أن أوباما دعا إلى «إرسال ما تصل قيمته إلى 30 مليار دولار من المساعدة العسكرية غير المشروطة إلى إسرائيل على امتداد السنوات العشر المقبلة»، في زيادة تبلغ 25 بالمئة عن إدارة بوش، بما يشكّل «منجم ثراء لصانعي الأسلحة الأميركيين» الذين يتبرعون للمرشحين «بأضعاف عدة أكثر مما تتبرع به لجان العمل السياسي المؤيدة لإسرائيل... ويسوّقون من دون كلل لنقل كميات هائلة من الأسلحة إلى الشرق الأوسط وغيره» (85).

وفي الواقع، يختلف رد اليونان على الجرائم الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة عن الأداء الجبان لزعماء معظم أوروبا. وربما يكشف هذا الواقع مقدار واقعية واشنطن في اعتبار اليونان، حتى 1974، جزءاً من الشرق الأدنى وليس أوروبا. فربما أن اليونان أكثر حضارة وحسب من أن تكون جزءاً من أوروبا.

وللبنتاغون جواب لكل من يجد في توقيت تسليم شحنات الأسلحة الجديد لإسرائيل أمراً مثيراً للاستغراب: ستصل الشحنة متأخرة جداً على تصعيد الهجوم على غزة، وستودع المعدات العسكرية،

مهما كانت، في إسرائيل ليستخدمها الجيش الأميركي في النهاية. وهذا معقول جداً. وتقضي إحدى الخدمات الكثيرة التي تؤديها إسرائيل لراعيها بأن توفر له قاعدة عسكرية قيّمة عند تخوم مصادر الطاقة العالمية. ويمكنها بالتالي أن تشكل قاعدة متقدمة للعدوان الأميركي أو، في استخدام للتعابير التقنية، «للدفاع عن الخليج» و«ضمان الاستقرار» (86).

يخدم الدفق الهائل من الأسلحة إلى إسرائيل الكثير من الأغراض الفرعية. ويلاحظ محلّل السياسة الشرق أوسطية معين ربّاني أنه يمكن لإسرائيل تجربة أنظمة أسلحة مطوّرة حديثاً ضد أهداف قاصرة عن حماية نفسها. ولهذا «قيمة مضاعفة» لإسرائيل وللولايات المتحدة «لأن نسخاً أقل فاعلية من أنظمة الأسلحة هذه نفسها تُباع بالتالي للدول العربية بأسعار متضخمة تدعم الهبات العسكرية الأميركية لإسرائيل» (87). وهذه وظائف إضافية لإسرائيل في منظومة الشرق الأوسط التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، وهي من بين الأسباب التي تفسّر سبب التفضيل الكبير لإسرائيل من جانب سلطات الدولة والحيّز الواسع لشركات التكنولوجيا العالية الأميركية وطبعاً الصناعة العسكرية والاستخبارات.

والولايات المتحدة، بصرف النظر عن إسرائيل، هي المزوّد الأكبر للسلاح في العالم. ويستنتج التقرير الأخير لـ«نيو أميركا فاونديشن» أن «الأسلحة الأميركية والتدريبات لعبت دوراً في 20 من أصل 27 حرباً رئيسية في العالم في 2007»، وأكسبت الولايات المتحدة مداخيل بقيمة 23 مليار دولار ارتفعت إلى 32 ملياراً في 2009. ولا عجب في أن من بين الكثير من قرارات الأمم المتحدة التي عارضتها الولايات المتحدة في دورة كانون الأول/ديسمبر 2008، هناك القرار الذي يدعو إلى تنظيم تجارة الأسلحة. فوحدها الولايات المتحدة صوتت في 2006 ضد المعاهدة لكن انضم إليها في تشرين الثاني/نوفمبر شريك جديد هو زيمبابوي (88).

وجرى تصويت بارز آخر في دورة كانون الأول/ديسمبر في الأمم المتحدة تم فيه تبني قرار حول «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير» بـ173 صوتاً في مقابل 5 (الولايات المتحدة، وإسرائيل، وجزر الباسيفيك التابعة؛ وقد هدفت الذرائع التي أضافتها الولايات المتحدة واسرائيل إلى التملّص). وأعاد التصويت التأكيد على الرفض الأميركي - الإسرائيلي وسط عزلتهما الدولية. ومن قبيل ذلك، تم تبني قرار حول «الحق العام في السفر والأهمية الحيوية لجمع شمل العائلات» على الرغم من معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل وجزر الباسيفيك التابعة، التي يفترض أنها عارضت، وهي تفكر بالفلسطينيين. فإسرائيل تمنع الدخول من الأراضي المحتلة على الفلسطينيين الذين يرغبون في الانضمام إلى شركاء حياتهم الإسرائيليين.

وخسرت الولايات المتحدة إسرائيل في تصويتها ضد الحق في التنمية لكنها ربحت أوكرانيا. ووقفت الولايات المتحدة وحيدة في تصويتها ضد «الحق في الحصول على الغذاء»، وهذا واقع ملفت وبخاصة في وجه أزمة غذاء عالمية هائلة قزّمت الأزمة المالية التي تهدد الاقتصاد الغربي.

ويسهل إدراك سبب النقص المستمر في تغطية سجل التصويت في الأمم المتحدة، ودفنه عميقاً في حفرة ذاكرة وسائل الإعلام والمثقفين الموالين. فليس من الحكمة أن يكشف للناس ما يعنيه التصويت ضمناً في شأن ممثليهم المُنتخَبين.

وصف أحد المتطوعين الأبطال في غزة، الدكتور النروجي مادس جيلبرت، مشهد الرعب على أنه «حرب شاملة على السكان المدنيين في غزة». وقدّر بأن نصف الإصابات لحقت بالنساء والأطفال. وأفاد جيلبرت أنه قلّما رأى ضحية عسكرية وسط مئات الجثث. وهذا ليس بالمفاجأة الكبرى. فقد أفاد

إيثان برونّر، وهو «يحلل مكاسب» الهجوم الأميركي-الإسرائيلي، أن حماس «حرصت على القتال عن بعد، أو لم تقاتل على الإطلاق». وبالتالي فإن عديد حماس بقي سليماً ولحقت المعاناة الكبرى بالمدنيين. وهذه نتيجة إيجابية بحسب المذهب المُعتنق على نطاق واسع (89).

وأكد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، جون هولمز، هذه التقديرات وأبلغ المراسلين أنه من «العدل الافتراض» أن معظم المدنيين الذي قُتلوا هم من النساء والأطفال في أزمة إنسانية «تزداد سوءاً يوماً بعد يوم مع استمرار العنف». لكن قد يمكن لكلمات وزيرة الخارجية الإسرائيلية تزيبي ليفني، طليعة الحمائم في الحملة الانتخابية الجارية، أن تؤاسيه وقد أكدّت للعالم بأنه «لا توجد أزمة إنسانية» في غزة، بفضل الإحسان الإسرائيلي (90).

حضّ جيلبرت وهولمز، مثل غيرهما ممن يهتمون بالإنسان ومصيره، على وقف لإطلاق النار لم يحصل بعد. وأشارت النيويورك تايمز عَرَضاً إلى أن «الولايات المتحدة منعت مجلس الأمن ليل السبت من إصدار بيان رسمي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار». والسبب الرسمي في ذلك هو «عدم وجود مؤشرات إلى التزام حماس بأي اتفاق» (91). ولا بد أن هذه الذريعة تأتي في مصاف الذرائع الأكثر استخفافاً في سنوات تبرير المذابح. وكان ذلك، بالطبع، بوش ومعه رايس اللذان سرعان ما سيزيحهما أوباما الذي ردّد بتعاطف، «لو أطلق أحدهم صواريخ على منزلي، حيث تنام ابنتاي ليلاً، فسأبذل كل ما في استطاعتي لوقف ذلك». وكان يشير إلى الأطفال الإسرائيليين وليس إلى المئات الكثيرين في غزة الذين تمزّقهم الأسلحة الأميركية أشلاء. والتزم أوباما فيما بعد الصمت (92).

بعد ذلك بأيام قليلة، في الثامن من كانون الثاني/يناير، مرّر مجلس الأمن قراراً يدعو إلى «وقفٍ دائم لإطلاق النار» بأربعة عشر صوتاً في مقابل لا شيء وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت. غضب الصقور الإسرائيليون والأميركيون لأن الولايات المتحدة لم تستخدم، كالعادة، حق النقض ضد القرار. غير أن الامتناع كان كافياً لإعطاء إسرائيل ضوءاً أصفر على الأقل لتصعيد العنف، وهو ما قامت به عملياً حتى موعد تسلّم السلطة (في الولايات المتحدة) كما سبق توقّع ذلك.

وفيما دخل وقف النار (نظرياً) حيز التنفيذ، أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أرقامه لليوم الأخير للهجوم: مقتل 54 فلسطينياً بمن فيهم 43 مدنياً أعزل 17 منهم من الأطفال، فيما واصل الجيش الإسرائيلي قصف المنازل المدنية والمدارس التابعة للأمم المتحدة. وارتفع، بتقدير المركز، مجموع القتلى إلى 1184، من بينهم 844 مدنياً، 281 منهم من الأطفال. وواصل الجيش الإسرائيلي استخدام القنابل الحارقة في أنحاء قطاع غزة وتدمير المنازل والأرض الزراعية، وأفادت رويترز عن مقتل أكثر من 1300 شخص. وقام فريق مركز الميزان، الذي يُعنى برصد الإصابات والدمار، بزيارة المناطق التي تعذّر في السابق بلوغها بسبب القصف الشديد المستمر. واكتشفوا عشرات الجثث لمدنيين وهي تتحلّل تحت ركام المنازل المدمّرة أو الركام الذي تزيله الجرافات الإسرائيلية. واختفت كتل أبنية مدينية بأكملها (93).

من المؤكد أنه تم التقليل من تقدير أرقام القتلى والجرحى. ومن غير المرجح القيام بأي تحقيق جدي في هذه الفظاعات بالرغم من الدعوات التي أطلقتها منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش ومنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «بتسيليم» في هذا الشأن. فجرائم الأعداء الرسميين عرضة للتحقيق الدقيق، أما جرائمنا فيتم تجاهلها بشكل منهجي. وهي الممارسة العامة، من جديد، التي يتفهمها الأسياد الذين يلتزمون بقوة شكلاً من أشكال بوليصة التأمين «الأكبر من الفشل» التي تمنحها

واشنطن للمؤسسات المالية الكبرى وتوفر لها أفضليات تنافسية كبرى في نوع من الحماية المصونة من استخدام تعبير الحماية غير المؤاتي. فالولايات المتحدة هي بالتحديد «أكبر كثيراً من تقديم الحساب»، سواء في التحقيق القضائي، أو في المقاطعة والعقوبات، أو في غيرها من الوسائل.
دعا قرار مجلس الأمن الدولي في 8 كانون الثاني/يناير إلى وقف تدفق الأسلحة إلى غزة. وسرعان ما توصلت الولايات المتحدة وإسرائيل (رايس - ليفني) إلى اتفاق على الإجراءات لضمان هذه النتيجة مركزتين على الأسلحة الإيرانية. فما من حاجة إلى وقف تهريب السلاح الأميركي إلى إسرائيل لأنه لا يوجد تهريب؛ فالتدفق الهائل للأسلحة شائع تماماً، حتى عندما لا يُذكر، كما في حالة شحنة الأسلحة التي أُعلن عنها فيما يتم المضي قُدُماً في مذبحة غزة. وعُلم لاحقاً أن إسرائيل، وبعد فترة وجيزة على نهاية هجومها العسكري على غزة، قصفت على ما يبدو السودان وقتلت عشرات الأشخاص وأغرقت أيضاً سفينة في البحر الأحمر (94). واشتُبِه بأن الأهداف كناية عن شحنات أسلحة مخصّصة لغزة، وبالتالي لم يحصل أي رد فعل. ولو أن إيران حاولت اعتراض سبيل تدفق الأسلحة الأميركية على المعتدي لنُظر إلى الأمر بوصفه فظاعة إرهابية مروعة ستؤدي ربما إلى حرب نووية.
وأكد القرار أيضاً على «ضمان إعادة فتح نقاط العبور بشكلٍ دائم ومنتظم على أساس اتفاق 2005 حول حركة الدخول والخروج بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل»؛ وأقرّ ذلك الاتفاق بأن تتم عمليات العبور إلى غزة على أساس مستمر وبأن تسمح إسرائيل أيضاً بعبور البضائع والناس بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
لم يملك اتفاق رايس - ليفني ما يقوله حول هذا الجانب من قرار مجلس الأمن الدولي. فقد تخلت الولايات المتحدة وإسرائيل عن اتفاق 2005 كجزء من معاقبتهما للفلسطينيين على تصويتهم الخاطئ في انتخابات كانون الثاني/يناير 2006. وشدد المؤتمر الصحافي لرايس، الذي عُقِد بعد اتفاق رايس - ليفني في 2009، على استمرار واشنطن في جهودها لتقويض نتائج الانتخابات الوحيدة الحرة في العالم العربي. وقالت: «يوجد الكثير مما يمكننا القيام به لإخراج غزة من ظلمة حكم حماس إلى ضوء الحوكمة الجيدة جداً التي يمكن للسلطة الفلسطينية الإتيان بها» على الأقل ما يمكنها الإتيان به طالما بقيت عميلةً مخلصةً ومطيعةً، يعم فيها الفساد وعلى استعداد للقيام بعمليات قمع قاسية (95).
أكد فواز جرجس بقوة، بعد عودته من زيارة العالم العربي، ما ذكره آخرون من الموجودين على الساحة. فمن تأثيرات الهجوم الأميركي-الإسرائيلي في غزة أنه أغضب الشعوب وأثار الحقد المرير على المعتدين والمتعاونين معهم. «يكفي القول إن الدول العربية التي تُدعى بالمعتدلة [أي تلك التي تتلقى أوامرها من واشنطن] أصبحت في موقع دفاعي، وباتت جبهة المقاومة التي تقودها إيران وسورية هي المستفيد الأول. فمرّة أخرى تقدّم إسرائيل وإدارة بوش للزعامة الإيرانية نصراً لذيذاً».
ومن المرجح، علاوة على ذلك، أن «تخرج حماس كقوة سياسية أكثر قدرة من قبل وتتفوّق على فتح الجهاز الحاكم لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس» (96)، محظي واشنطن الراهن. ودعم هذا الاستنتاج استطلاع الرأي الذي قام به مركز الإعلام والتواصل في القدس، وهو جهاز مستقل، وجد أن التأييد لحماس في الضفة الغربية ارتفع من 19 في المئة في شهر نيسان/أبريل السابق إلى 29 في المئة بعد الهجوم على غزة، فيما تراجع تأييد فتح من 34 في المئة إلى 30 في المئة. واستنتج المركز أنه بدلاً من أن تؤدي الحرب إلى إضعاف المجموعات الإسلامية المجاهدة ومن يرعونها، «أضعفت وقوّضت إلى حد كبير المعتدلين، ليس فقط في أوساط الفلسطينيين بل أيضا في المنطقة». وشعر 53

في المئة من فلسطينيي الضفة الغربية أن حماس قد كسبت الحرب؛ ورأى فيها 10 في المئة فقط انتصاراً لإسرائيل (97).
ومن المفيد أن نبقي في الذهن أنه لم تتوفر للعالم العربي حماية دقيقة من التغطية التلفزيونية الوحيدة المنتظمة لما يحصل في غزة، وأعني «التحليل الهادئ والمتوازن للفوضى والدمار» الذي وفّره مراسلو الجزيرة الممتازون، وقد قدّموا، بحسب ما ذكرت الفاينانشيال تايمز، «بديلاً صارخاً للمحطات الأرضية الإسرائيلية». وأمكن للناس، في الدول الـ105 التي تفتقر إلى أشكال الرقابة الذاتية الفاعلة عندنا، أن يشاهدوا ما يحصل على مدار الساعة، وقيل إن الوقع كان عظيماً جداً. وفي الولايات المتحدة، ذكرت النيويورك تايمز أن «التعتيم شبه التام..يتعلّق دون شك بالانتقاد الحاد الذي وجهته حكومة الولايات المتحدة للجزيرة في خلال المراحل الأولى من الحرب على العراق بسبب تغطيتها للاجتياح الأميركي». عارض تشيني ورامسفلد، ولم يكن، بالطبع، على الإعلام المستقل إلا أن يطيع (98).
هناك نقاش أكثر رصانة في شأن ما أمل المهاجمون في تحقيقه. وتدور مناقشة عامة لبعض الأهداف ومن بينها استعادة ما يسمى «القدرة على الردع» التي فقدتها إسرائيل نتيجة إخفاقاتها في لبنان في 2006، أي القدرة على إرهاب أي معارض مُحتمَل وإجباره على الانصياع. غير أن هناك اتجاهاً لتجاهل أهداف جوهرية أكثر على الرغم من أنها تبدو واضحة إلى حد كبير لدى إلقائنا نظرة على التاريخ الحديث.
تخلّت إسرائيل عن غزة في أيلول/سبتمبر 2005. وأدرك المتشدّدون العقلانيون الإسرائيليون، أمثال أرييل شارون القديس الراعي لحركة المستوطنين، أن لا مغزى من دعم بضعة آلاف من المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين في أطلال غزة يحميهم قسم كبير من الجيش الإسرائيلي فيما يستخدمون معظم الأرض ومصادرها الشحيحة. وكان المغزى الأكبر في تحويل غزة كلها إلى أكبر سجن في العالم ونقل المستوطنين إلى الضفة الغربية، الأرض ذات القيمة الأكبر، والتي كانت إسرائيل صريحة جداً في نواياها في شأنها إن بالكلام أو بالأفعال، وذلك هو الأهم. وقضى أحد الأهداف بضم الأراضي المروية ومصادر المياه وضواحي تل أبيب والقدس اللطيفة التي تقع داخل جدار الفصل على الرغم من أن المحكمة الدولية اعتبرته غير شرعي. ويتضّمن ذلك القدس الموسّعة جداً في انتهاك لقرارات مجلس الأمن التي تعود إلى أربعين عاماً، وتُعتبر أيضاً غير ذات صلة. واستولت إسرائيل أيضاً على وادي الأردن وهو نحو ثلث الضفة الغربية. وأصبح، بالتالي، ما تبقى مسجوناً وتقسّمه أيضاً أسافينُ المستوطنات اليهودية التي تقسم الأرض إلى ثلاثة أجزاء: الأول شرق القدس الكبرى عبر مدينة معالي أدوميم التي طُوّرت خلال سنوات كلينتون لتقسم الضفة الغربية؛ واثنان إلى الشمال من خلال مدينتي أرييل وكادوميم. وتعزل مئات نقاط التفتيش، ومعظمها اعتباطي، ما تبقى من أرض للفلسطينيين.
ولا علاقة لنقاط التفتيش، ولا حتى للجدار، بأمن إسرائيل. وهي قطعاً غير شرعية، إذا كان القصد منها حماية المستوطنين، وذلك بحسب الحكم النهائي الذي أصدرته المحكمة الدولية (99). وهدفها الرئيسي، في الحقيقة، هو مضايقة السكان الفلسطينيين وتحصين ما يعتبره ناشط السلام الإسرائيلي جيف ألبر «رحم السيطرة»، المصمّم لجعل الحياة لا تُطاق بالنسبة إلى «الصراصير الخدرة التي تدور مهرولة في الزجاجة» وتسعى للبقاء في منازلها وأرضها. وهذا كله عين الصواب لأنهم «أشبه بالجنادب بالمقارنة معنا» ويمكن بالتالي «سحق رؤوسهم على الصخور والجدران». وهذا المصطلح

صادر عن أرفع الزعماء السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، وفي حالتنا هذه عن «الأميرين» المبجّلين (رئيس الأركان رفائيل إيتان ورئيس الوزراء إسحق شامير). والسياسات تصوغها مثل هذه المواقف، حتى لو تم التعبير عنها بشكلٍ أكثر تحفّظا (100).

يُعتبر الخطاب العرقي للقادة السياسيين والعسكريين معتدلاً بالمقارنة مع عظات السلطات الحاخامية. وهم ليسوا بالشخصيات الهامشية، بل على العكس يمتلكون نفوذاً كبيراً في الجيش وفي حركة الاستيطان، وتصفهم زيرتال وإلدار، لسببٍ وجيهٍ، بأنهم «أسياد الأرض»، ولهم وقع هائل على السياسة. وتُظهر واحدة من صور حرب غزة التي لا تُنسى ثلاثة من اليهود الأرثوذكس بالزي التقليدي 0112xالأسود، وجاء في التعليق عليها: «أتى إسرائيليون، مثل هؤلاء الرجال، إلى التلال المجاورة لغزة لمراقبة قواتهم وهي تدك الجيب الفلسطيني في محاولة لوضع حد لهجمات حماس بالصواريخ» (وهي محاولة سنعود إليها لاحقاً). ويصف موضوع الوول ستريت جورنال كيف أن الاسرائيليين، الأرثوذكس منهم والعلمانيون، جاؤوا إلى التلال التي تحولت إلى «المقاعد الأرخص في معرض الحرب..وبعضهم يحمل أكياس الغداء والراديوهات المحمولة المضبوطة على آخر تقارير المعركة الدائرة أمامهم لتحريض الأصدقاء وأفراد العائلة الذين يخوضون القتال»، وبعضهم يصرخون:مرحى! مرحى! وهم يشاهدون القنابل المنفجرة ويتمكنون بالكاد من احتواء فرحهم، وبعضهم يحملون مناظير مقرّبة وكراسي حديقة وينتقدون المهاجمين الإسرائيليين لضربهم الأهداف الخاطئة تماماً كما يفعل المشجّعون الذين ينتقدون المدرّب في المباريات الرياضية (101).

مُنح الجنود المقاتلون في شمال غزّة زيارة «إلهامية» قام بها حاخامان رئيسان شرحا لهم أن لا وجود «لأبرياء» في غزة، وبالتالي يُعتبر كل من فيها هدفاً شرعياً. واستشهدا بمقطع شهير من المزامير يدعو الله إلى الإمساك بأولاد مضطهدي إسرائيل وضربهم بالصخور. لم يأتِ الحاخامان بكشف جديد، فقبل ذلك بسنة كتب حاخام اليهود الشرقيين الأكبر السابق إلى رئيس الوزراء أولمرت يبلغه أن جميع مدنيي غزة مذنبون جماعياً بالهجمات بالصواريخ ولا «يوجد بالتالي أي حظر أخلاقي على الإطلاق ضد قتل المدنيين من دون تمييز في خلال هجوم كبير مُحتمَل على غزة يهدف إلى وقف عمليات إطلاق الصواريخ»، كما نقلت الجيروزاليم بوست عنه فتواه. وتوسّع ابنه، وهو كبير حاخامات صفد، بالقول: «إذا قتلنا مئة منهم ولم يتوقفوا فعلينا أن نقتل ألفاً، وإذا لم يتوقفوا بعد الألف نقتل عشرة آلاف. وإذا لم يتوقفوا مع ذلك فعلينا ان نقتل مئة ألف، بل وحتى مليوناً، مهما تطلّب الأمر لجعلهم يتوقّفون» (102).

وأعرب مفكّرون أميركيون بارزون عن وجهات نظر مماثلة. وعندما اجتاحت إسرائيل لبنان في 2006، شرح أستاذ كلية الحقوق في هارفرد البروفيسور ألن ديرشوفيتز في صحيفة هافينغتون بوست الصادرة على الإنترنت أن جميع اللبنانيين يشكلون أهدافاً للعنف الإسرائيلي. فعلى المواطنين اللبنانيين أن «يدفعوا ثمن» مساندتهم «الإرهاب»، أي مساندتهم لمقاومة الاجتياح الإسرائيلي. ولم تعد الغالبية العظمى من المدنيين اللبنانيين، وفقاً لذلك، أكثر حصانة من التعرّض للهجوم من النمسويين الذين ساندوا النازيين. وتنطبق عليهم فتوى الحاخام الشرقي. وذهب ديرشوفيتز، في فيديو على موقع الجيروزاليم بوست، إلى حد السخرية من الحديث عن النسبة المفرطة لعدد القتلى الفلسطينيين في مقابل الإسرائيليين، وقال إنها يجب أن تزداد إلى ألفٍ للواحد، بل وحتى إلى ألف مقابل لا شيء، بما يعني أنه يجب القضاء كلّيا على جميع البهائم. وهو يشير بالتأكيد إلى «الإرهابيين»، وهذه فئة واسعة تتضمّن، بحسب ما أعلن في شكل قاطع، ضحايا القوة الإسرائيلية بما

أن «إسرائيل لا تستهدف المدنيين أبداً». وبالتالي يصبح كل من الفلسطينيين واللبنانيين والتونسيين، وفي الواقع أي من يعترض سبيل جيوش الدولة المقدسة، إرهابياً أو ضحيةً عَرَضيةً لجرائمهم العادلة (103).

ولا يسهل العثور على نظير تاريخي لهذه الممارسات. وهي ممارسات ربما تمتلك بعض الأهمية كونها لا تستجلب عملياً أي استهجان، ويبدو أنها تُعتبر بالتالي – عندما تصدر عن «جانبنا» - متوافقة كلّيا مع الثقافة الفكرية والأخلاقية السائدة. ولو صدر هذا الكلام عن أعدائنا الرسميين لأثار الاستفظاع الحق والدعوات إلى عنف وقائي كبير لمعاقبة الأَرذال.

يشكّل الزعم بأن «جانبنا» لا يستهدف المدنيين أبداً مذهباً مألوفاً في الدول العنفية. وفي ذلك بعض من الحقيقة. فالدول القوية، مثل الولايات المتحدة، لا تحاول قتل مدنيين محدّدين. بل إنها تقوم بأعمال قاتلة تعرف هي وطبقاتها المثقفة أنها ستؤدي إلى ذبح كثير من المدنيين، ولكن من دون نيّة محددة لقتل أناس معيّنين. وقد تقع الممارسات الروتينية، قانوناً، ضمن فئة اللامبالاة المنحرفة، لكنها ليست التسمية المناسبة للممارسة الإمبريالية النموذجية والعقيدة. فالأمر أشبه بالسير في الشارع عارفين بأننا قد نقتل النمل، من دون أن نقصد ذلك، غير أنه لا أهمية للأمر لأن مرتبة النمل متدنية جداً. وهكذا أمكن توقّع أن يؤدي قصف كلينتون لمعمل الأدوية الرئيسي في دولة أفريقية فقيرة (السودان) إلى مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص، وهو ما فعله على ما يبدو.

غير أن الغربيين يؤكّدون لنا غياب الذنب بما أننا لم نستهدف أشخاصاً معينين. وينطبق الأمر نفسه على قضايا أكثر إفراطاً بكثير ويسهل كثيراً تعدادها كلها.ويصح الأمر نفسه عندما تنفّذ إسرائيل أعمالاً تعرف أنها ستؤدي إلى قتل «الجنادب» و«الصراصير الخدرة» التي يصدف أنها تتفشّى في الأراضي التي «تحررها» ولا يوجد تعبير جيّد لهذا الشكل من أشكال الانحراف الاخلاقي، يمكن القول إنه أسوأ من الذبح المتعمّد ومألوف جداً.

وقد يقرر المالكون الشرعيون (بأمر إلهي، بحسب «أسياد الأرض»)، في فلسطين القديمة، منح الصراصير الخدرة بعض قطع الأرض المبعثرة، لكن من دون أن يكون لهم حقّ فيها. وأثار رئيس الوزراء أولمرت التصفيق في جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس في أيار/مايو 2006، عندما قال: «اعتقدت، ولا أزال أعتقد حتى اليوم، بحق شعبنا الأبدي والتاريخي بكامل هذه الأرض» (104). وأعلن في الوقت نفسه عن خطة «التجميع» للاستيلاء، كما جرى تلخيصه سابقاً، على ما له قيمة في الضفة الغربية، وترك الفلسطينيين يتعفّنون في مقاطعات منعزلة.

ولم يكن واضحاً في شأن حدود «كامل الأرض»، كما أن المشروع الصهيوني لم يكن أبداً واضحاً هو الآخر، ولأسباب وجيهة وهي أن التوسع الدائم يشكّل دينامية داخلية مهمّة. ولو أن أولمرت بقي مخلصاً لأصوله في الليكود، لعنى ربما ضفّتي الأردن بما في ذلك دولة الأردن الحالية، أو على الأقل أجزاء قيّمة منها، مع أن برنامج الليكود الانتخابي في 1999 - برنامج رئيس الحكومة الراهن بنيامين نتنياهو- كان غامضاً وهو يعلن أن «على وادي الأردن والأراضي المشرفة عليه أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية». ولم يتم تحديد ما الذي «يشرف» على وادي الأردن، لكنه يتضمن بالتأكيد أن يبقى كل ما هو غرب نهر الأردن، أي فلسطين السابقة، تحت السيادة الإسرائيلية. ويعلن البرنامج أنه لا يمكن أبداً وجود دولة فلسطينية على هذه الأراضي، وأنه يجب الاستمرار في الاستيطان من دون ضوابط بما أن «استيطان الأرض يشكّل تعبيراً واضحاً عن حق الشعب اليهودي المطلق في أرض إسرائيل» (105).

وبالنسبة إلى أولمرت وخليفته الليكودي، فإن «حق شعبنا الأبدي والتاريخي بكامل هذه الأرض» يتباين في شكل درامي مع عدم وجود أي حق في تقرير المصير للزائرين المؤقتين، أي الفلسطينيين. وكما لوحظ سابقاً، كرّرت إسرائيل وراعيها في واشنطن، في كانون الأول/ديسمبر 2008، في عزلتهما المعهودة غياب مثل هذا الحق، وهو ما ترافق كالعادة بالصمت المدوّي (106).
تم لاحقاً التخلي عن الخطط التي وضعها أولمرت في 2006 لأنها ليست على درجة كافية من التطرّف. لكن حل الأمر نفسه تقريباً في المفهوم العام محل خطة التجميع، وما يُنفّذ يوميًّا من أفعال لتطبيقها. فبحسب تقرير «السلام الآن» التي تراقب حركة الاستيطان، ازدادت عمليات البناء الاستيطاني عام 2008 في الضفة الغربية بنسبة 60 في المئة. وارتفع الشروع في تشييد المنازل في مستوطنات الضفة الغربية 46 في المئة عن السنة السابقة فيما تراجع 29 في المئة في تل أبيب و14 في المئة في القدس.
وأضاف تقرير حركة «السلام الآن» إنه أُعطيت الموافقة على نحو ستة آلاف وحدة جديدة فيما 58 ألف وحدة أخرى قيد الانتظار. وقال التقرير إنه «إذا تم إنجاز كل هذه المخططات فسيتضاعف عدد المستوطنين في الأراضي».
وتوجد وسائل كثيرة لتوسيع خطة الاستيطان من دون إثارة احتجاج صارفي الرواتب في واشنطن كأن يُنشأ «مركز متقدّم» يتم ربطه لاحقاً بشبكتي الكهرباء والمياه الوطنيتين ويتحوّل ببطء، مع الوقت، إلى مستوطنة أو بلدة؛ أو ببساطة من خلال توسيع حلقات الأرض المحيطة بالمستوطنة من أجل أسباب أمنية مزعومة، ومصادرة الأرض الفلسطينية، وغير ذلك من العمليات المستمرّة (107).

تعود هذه الوسائل، ولها جذور في الفترة التي سبقت إقامة الدولة، إلى أول أيام الاحتلال عندما صاغ وزير الدفاع موشي ديان، المسؤول عن الأراضي المحتلة، الفكرة الأساسية بطريقة شاعرية: «يشبه الوضع اليوم العلاقة المعقّدة بين الرجل البدوي والفتاة التي يختطفها رغماً عن إرادته..فأنتم الفلسطينيون، كأمة، لا تريدوننا اليوم لكننا سنبدّل موقفكم بفرض وجودنا عليكم». وستعيشون «كالكلاب، ومن يغادر فليغادرْ» ونحن نأخذ ما نريد (108).
لا شك أبداً في كون هذه البرامج إجرامية. فبعد حرب 1967، أبلغ تيودور ميرون الحكومة الإسرائيلية، وقد تولّى يومها أرفع سلطة قضائية، أن «المستوطنات المدنية في الأراضي المُدارة تنتهك صراحة ميثاق جنيف الرابع» الذي يشكل أساس القانون الإنساني الدولي. ووافقه وزير العدل الإسرائيلي. وأقرّ دايان «أن توطين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة ينتهك، كما هو معروف، المواثيق الدولية، لكن ما من جديد أساساً في ذلك»، وبالتالي يمكن صرف النظر عن المسألة. وأيّدت المحكمة الدولية بالإجماع، عام 2004، استنتاج ميرون فوافقتها المحكمة الإسرائيلية العليا من الناحية التقنية فيما خالفتها في الممارسة بحسب أسلوبها المعهود (109).
وأمكن لإسرائيل أن تواصل برامجها الإجرامية في الضفة الغربية بدعم أميركي ومن دون إزعاج بفضل سيطرتها العسكرية الفاعلة وبفضل التعاون المستمر حتى الآن لقوات الأمن الفلسطينية المسلحة التي تتلقى السلاح والتدريب من الولايات المتحدة ومن الديكتاتوريات الحليفة. وأمكنها أيضاً تنفيذ عمليات اغتيال منتظمة وغيرها من الجرائم، فيما يطلق المستوطنون العنان لأنفسهم بحماية الجيش الإسرائيلي. لكن، وفيما تم ترهيب الضفة الغربية وإخضاعها فعلاً، استمرّت المقاومة في

النصف الآخر من فلسطين، أي في قطاع غزة. وهذا أيضاً يجب قمعه ليمضي العمل في البرامج الأميركية - الإسرائيلية لضم فلسطين وتدميرها من دون إزعاج.
لهذا السبب كان اجتياح غزة.
افتُرض على نطاق واسع أن توقيت الهجوم تأثّر بالانتخابات الإسرائيلية المقبلة. واحتسب المعلّق الإسرائيلي ران هاكوهين أن وزير الدفاع إيهود باراك، الذي كان متأخراً جداً في استطلاعات الرأي، فاز بمقعد في مقابل كل أربعين عربياً قُتلوا في الأيام الأولى للمذبحة (110).
غير أن ذلك تغيّر. فقد كسب اليمين المتطرّف جدًّا من الاجتياح مع أن الجرائم تجاوزت حدود ما تمكّنت الحملة الدعائية الإسرائيلية المشحوذة بعناية من كبته، حتى أن المؤيدين الثابتين للغزو باتوا قلقين من الطريقة التي يتصوّر فيها العالم الخارجي حرب إسرائيل العادلة. وقدّم العالم السياسي والمؤرخ الذي يحظى بالاحترام الكبير، شلومو أفينيري، تحليلاً لتلك «الخلافات الخطيرة في الرأي» بين إسرائيل والغرباء. وشرح أن من بين الأسباب «الصور القاسية – وهي نتيجة قوة النار التي استخدمتها إسرائيل كما ضخّمتها وسائل الاعلام - إضافة إلى التضليل، وبالتأكيد الحقد الصريح القديم على إسرائيل». ولكن تبيّن أن ثمة سبباً أعمق: «الاسم المعطى للعملية الذي يؤثر بشكلٍ كبير بالطريقة التي سيتم فيها تصوّرها. ويربط الإسرائيليون الكلمة العبرية لـ«الرصاص المصبوب» ببيت من الشعر كتبه الشاعر حاييم نحمان بياليك وهو جزء من نشيد لعيد الأنوار يغنيه عادة الأولاد الصغار الظرفاء. وزاد من حدّة هذا الربط أن العملية بدأت قرابة عيد الأنوار. غير أن الخارج نظر إليه بطريقة مختلفة. ففي اللغة الإنكليزية، ناهيك بالألمانية، ثمة رابط مختلف كلّيا للرصاص المصبوب. فالرصاص يُصب لتُصنع منه الرصاصات والقنابل وقذائف الهاون. وعندما سمع العالم بالرصاص المصبوب بدا الأمر وكأنه عسكري وحشي وعدواني؛ وتم ربطه بالموت والدمار بدلاً من الخذروف. وقد اكتسبت العملية صورة عدائية حتى قبل إطلاق الرصاصة الأولى أو قبل إلقاء الخطاب الأول الذي يشرح قضية اسرائيل، وهذا فشل رهيب للـ«هاسبارا» (الشرح والتوضيح أو الدعاية) الإسرائيلية. وشعر أفينيري أنه ربما توجّب أن يُطلَق عليها اسم أكثر لطفاً «مثل أبواب غزة الذي يحمل هو الآخر رنّة تاريخية» (111).
وحذّر مؤيدون آخرون للحرب مثل «آري شافيت» من أن المجزرة «تدمّر روح إسرائيل وصورتها. تدمرها على شاشات التلفزة العالمية، وفي غرف جلوس المجتمع الدول، والأهم من ذلك في أميركا أوباما». وأصيب شافيت بقلق خاص من «قصف إسرائيل منشأة تابعة الأمم المتحدة... في اليوم الذي يزور فيه الأمين العام للأمم المتحدة القدس» وهو عمل شعر بأنه «يذهب إلى ما هو أبعد من الجنون» (112).
وفي تفصيل إضافي، كانت هذه «المنشأة» مجمعاً تابعاً للأمم المتحدة في مدينة غزة يحتوي على مستودع للأونروا. وقد دمّر القصف، بحسب مدير الأونروا جون غينغ، «مئات الأطنان من الأغذية والأدوية التي جُهزّت لتُوزّع اليوم على الملاجئ والمستشفيات ومراكز التغذية». ودمّرت الغارات العسكرية في الوقت نفسه طابقين من طوابق مستشفى القدس وأشعلت فيه النار، ودمرت أيضاً مستودعاً ثانياً تديره جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وذكرت الجزيرة أن الدبابات الإسرائيلية دمّرت المستشفى في حي تل الهوا الكثيف السكان بعدما لجأ إليه المئات من الغزاويين الخائفين في الوقت الذي اندفعت فيه القوات البرية الإسرائيلية صوب الحي.

لم يتبق ما يمكن إنقاذه داخل أطلال المستشفى المشتعل. وقال المسعف الطبي أحمد الهاز للأسوشيتدبرس «قصفوا مبنى المستشفى. واشتعلت فيه النار.. حاولنا إجلاء المرضى والجرحى والأناس الموجودين هناك. وصل رجال الإطفاء وأخمدوا النار فعادت واندلعت فأطفؤوها من جديد لتشتعل للمرة الثالثة.» واشتبه بأن النيران اشتعلت بسبب استخدام الفوسفور الأبيض الذي اشتُبِه أيضاً بإشعاله حرائق عدة أخرى وبالتسبّب بحروق خطيرة (113).

وأكدت منظمة العفو الدولية (أمنستي انترناشونال) هذه الشكوك عندما أصبح التحقيق ممكناً بعد انتهاء القصف الكثيف. وحظرت إسرائيل، عن حنكة، على جميع الصحافيين، حتى الإسرائيليين منهم، (الدخول إلى ساحة المعركة) في الوقت التي كانت ترتكب جرائمها بكامل وحشيتها. وأفادت منظمة العفو الدولية بأن استخدام إسرائيل للفوسفور الأبيض ضد مدنيي غزة «واضح ولا يمكن نكرانه»، ودانت استخدامه المتكرر في المناطق المدنية الكثيفة السكان بوصفه «جريمة حرب». ووجد محققو منظمة العفو أجزاء من الفوسفور الأبيض منثورة حول المباني السكنية وهي لا تزال تحترق «مضيفة مزيداً من الخطر على السكان وممتلكاتهم»، وبخاصة الأطفال منهم «الذين تجتذبهم مخلفات الحرب وهم غالباً غير مدركين لخطرها». وأفادوا أن الهدف الأول كان مجمّع الأونروا «حيث سقط الفوسفور الإسرائيلي الأبيض على مقربة من بعض شاحنات الوقود وتسبب بحريق كبير دمّر أطناناً من المساعدات الإنسانية» بعدما «أعطت السلطات الإسرائيلية ضمانات بعدم شن مزيدٍ من الغارات على المجمّع». وفي اليوم نفسه «سقطت قذيفة من الفوسفور الأبيض على مستشفى القدس في مدينة غزة متسببة بحريق أجبر فريق المستشفى على إجلاء المرضى...إذ يمكن للفوسفور الأبيض الذي يسقط على البشرة أن يتسبب بحروق عميقة تصل إلى العضل وحتى العظم وتستمر في الاحتراق إلى أن ينقطع عنها الأوكسيجين». وتقع مثل هذه الجرائم حتماً عندما يُستخدم هذا السلاح، عن قصد أو نتيجة اللامبالاة المنحرفة، في الهجمات على المدنيين (114).

وأفادت منظمة العفو أن قذائف الفوسفور الأبيض مصنوعة في الولايات المتحدة. واستنتجت في تقرير يراجع استخدام هذه الأسلحة في غزة أن إسرائيل استخدمت أسلحة زوّدتها بها الولايات المتحدة في «انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي»، ودعت «مجلس الأمن الدولي إلى فرض حظر فوري وشامل على السلاح 0122xإلى الدولة اليهودية» (115) وعلى الرغم من عدم وجود أي شك في تواطؤ الولايات المتحدة فإنها استُثنيت من المطالبة بالعقاب قياساً على مبدأ أنها «أكبر من أن تسقط».

ولكن من الخطأ التركيز كثيراً على انتهاكات إسرائيل الخطيرة لشريعة الحرب، وهي القوانين المصمّمة لمنع الممارسات الوحشية جداً في زمن الحرب. فالاجتياح في ذاته جريمة أكثر خطورة بكثير. ولو أن إسرائيل أنزلت ضرراً رهيباً مستخدمة الأقواس والسهام فسيبقى الأمر جرماً من جرائم الفساد المطلق.

ومن الخطأ أيضاً تركيز الانتباه على أهداف محدّدة، فمدى الحملة كان أكثر طموحاً بكثير. وقد حذّر مسؤولون رسميون من أن هدفها هو «تدمير كل وسائل الحياة». فدُمّر جزء كبير من الأراضي الزراعية، ومزارع الدجاج والأنعام والدفيئات والبساتين. وقال برنامج الغذاء العالمي إن ذلك تسبّب بأزمة غذاء كبرى. واستهدف الجيش الإسرائيلي أيضاً وزارة الزراعة و«نهب جنوده مكاتب لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية في زيتون - التي توفر غذاءً رخيصاً للفقراء- وخرّبوها وخلّفوا كتابات مسيئة على جدرانها». وسوّت الجرافات مناطق واسعة بالأرض. وفي ما هو أبعد من «الضرر

المادي الذي تسببت به الجرافات الإسرائيلية والقصف، تلوّثت الأرض من الذخيرة، بما فيها الفوسفور الأبيض، ومن انفجار أنابيب المجارير ومن جيف الحيوانات وحتى من الاسبستوس المستخدم في السقوف. وكان الضرر مفرطاً في كثير من الأماكن. فقد دُمّر كل مبنى في جبل الريّس، وكان فيما سبق منطقة زراعية مزدهرة، وقُتلت الأنعام وتُركت ملقاة تتعفّن في الحقول». وقال قادة مجتمع الاعمال الغزّاوي، وهم في الغالب غير مسيّسين، «إن ما يصل إلى ثلاثة في المئة فقط من 0123xالصناعة التي كانت لا تزال تعمل بعد 18 شهراً من الإغلاق الذي تسبب به الحصار الاقتصادي الإسرائيلي دمّرته الآن» القوات الإسرائيلية التي استخدمت «القصف الجوي، والقصف بالدبابات، والجرافات المدرّعة للقضاء على القدرة الإنتاجية لبعض أهم المصانع في غزة»، فدمّرت أو ألحقت أضراراً فادحة بـ219 مصنعاً، بحسب الصناعيين الفلسطينيين (116).

وهاجم الجيش الإسرائيلي الجامعات بهدف تعويق الانتعاش المحتمل، فدمّر جزءاً كبيراً من كلية الزراعة في جامعة الأزهر (وهي تُعتبر موالية لفتح محظية واشنطن)، ومعهد الدعوة للعلوم الإنسانية في رفح، ومعهد غزة لعلوم الأمن. وسوّيت ستة مبان جامعية في غزة بالأرض وأصيبت 16 بأضرار. واحتوت اثنتان من الجامعات المدمرة على مختبرات الهندسة التابعة للجامعة الإسلامية في غزة (117). وكانت الذريعة أنها تساهم في نشاطات حماس العسكرية. وهكذا، قياساً على المبدأ نفسه، تصبح الجامعات الإسرائيلية (والأميركية) أهدافاً مشروعة للإرهاب الواسع النطاق.

ونُشرت تقارير ظرفية عن إطلاق البحرية الإسرائيلية النار على مراكب الصيد، غير أن هذا يخفي ما يبدو أنه حملة منهجية في السنوات الأخيرة لدفع صناعة الصيد في اتجاه الشاطئ، وبالتالي تدميرها، لأن التلوث الكبير الذي تسبب به تدمير إسرائيل لمحطات الطاقة ومرافق الصرف الصحي يجعل الصيد مستحيلاً بالقرب من الشاطئ. واستشهد مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة بحوادث أخيرة «ليدين بشدة تصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها على المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم صيادو الاسماك». ويفيد مراقبو حقوق الإنسان الدوليون بشكل منتظم عن هجمات متكرّرة على مراكب الصيد في مياه غزة الإقليمية. ورافقوا الصيادين الفلسطينيين وأفادوا 0124xبأنهم «شهدوا أعمال اعتداء لا تُحصى قام بها الجيش الإسرائيلي ضدهم وهم في مياه غزة الإقليمية على الرغم من صمود وقف للنار مدته ستة أشهر في حينها»، وها هي تتكرر الآن بعد وقف إطلاق النار في كانون الثاني/يناير. وقال جدعون ليفي إن هجمات البحرية الإسرائيلية «حرمت صيادي غزة الأربعين ألفاً من مصدر رزقهم». وكان يتحدث إلى جانب سرير صياد غزاوي عمره 19 سنة أُصيب بجروح خطيرةٍ بعدما هاجمت الزوارق الحربية الاسرائيلية مركبه من دون إنذار في الخامس من تشرينَ الأول/أكتوبر على مقربة من شاطئ غزة قبل شهر على إسقاط الاجتياح الإسرائيلي لغزة وقف إطلاق النار، وهي أحداث سنعود إليها. وأفاد ليفي أن «حركة التضامن الدولية تنشر كل بضعة أيام تقارير عن الهجمات على الصيادين من متطوعيها في غزة. وتقوم زوارق البحرية أحياناً بصدم المراكب البائسة، وتستخدم أحيانا أنابيب المياه شديدة الضغط على الصيادين فتقذف بهم إلى البحر، فيما تستهدفهم أحياناً أخرى بالنيران القاتلة» (118).

ويفيد المراقبون الدوليون أن الهجمات على مراكب الصيد بدأت بعدما اكتشفت «بي جي غروب» في سنة 2000 حقولاً واعدة جداً للغاز الطبيعي في مياه غزة الإقليمية. ودفعت الهجمات المنتظمة بمراكب الصيد تدريجياً صوب الشاطئ، ليس بأمر رسمي بل بالتهديد والعنف. وتفيد صحف الصناعة النفطية وصحافة الأعمال الإسرائيلية أن شركة كهرباء إسرائيل التي تملكها الدولة تفاوض

«لما يصل إلى 1,5 مليار متر مكعب من حقل النفط الطبيعي البحري الموجود قبالة شاطئ البحر المتوسط لقطاع غزة الذي يسيطر عليه الفلسطينيون». ويصعب كتم التفكير بأنه ربما 0125xكان لاجتياح غزة علاقة بمشروع سرقة تلك المصادر القيّمة من فلسطين والتي لا يمكن أن تشكّل جزءاً من المفاوضات (119).

وللعدوان دوماً ذريعة: وفي هذه الحال فقد «عيل صبر» إسرائيل حيال هجمات حماس الصاروخية، حسبما قال إيهود باراك. والذريعة التي يتم تكرارها من دون نهاية هي في أن لإسرائيل الحق في استخدام القوة للدفاع عن نفسها. وهذه النظرية قابلة جزئياً للدفاع عنها. فإطلاق الصواريخ إجرامي، وصحيح أن للدولة الحق في الدفاع عن نفسها من الهجمات الإجرامية. لكن لا يتبع أن لها الحق في الدفاع عن نفسها بالقوة. فهذا يتجاوز كثيراً أي مبدأ يمكننا القبول به أو لا. فبوتين لا يمتلك الحق في استخدام القوة رداً على إرهاب الشيشان، ولا يبرر لجوءه إلى القوة واقعُ أنه حقق نتائج تفوق كثيراً ما حققته الولايات المتحدة في العراق وهي نتائج لو قاربها الجنرال بترايوس لربما تُوّج ملكاً (120). لم تمتلك ألمانيا النازية الحق في استخدام القوة للدفاع عن نفسها ضد إرهاب المقاومين. ولا تجد «ليلة الكريستال» مبرراً لها في اغتيال هرشل غرينسبان المسؤول في السفارة الألمانية في باريس. ولا مبرر للبريطانيين في استخدام القوة للدفاع عن أنفسهم ضد الإرهاب (الحقيقي) للمستوطنين الأميركيين الذين أرادوا الاستقلال، أو في إرهاب الإيرلنديين الكاثوليك رداً على إرهاب الجيش الجمهوري الإيرلندي. وقد انتهى الإرهاب بالفعل عندما لجؤوا في النهاية إلى السياسة الحكيمة القاضية بمعالجة المظالم المشروعة. والأمر 0126xليس مسألة «تناسب» بل اختيار ما يجب القيام به في المقام الأول وهو: هل من بديل للعنف؟ إذ يتوفّر في كل تلك الحالات كثير من البدائل ولا مبرر بالتالي إطلاقاً للجوء إلى القوة.

يحمل كل لجوء إلى القوة العبء الثقيل القاضي بتأمين الإثبات، بما يحملنا إلى السؤال عن إمكان توفيره في حالة الجهد الذي تبذله إسرائيل لقمع أي مقاومة لأعمالها الإجرامية اليومية في غزة وفي الضفة الغربية، التي تتواصل من دون هوادة منذ أكثر من أربعين عاماً. وربما استشهدُ بنفسي في مقابلة لي مع الصحافة الإسرائيلية حول شرعية المقاومة الفلسطينية: «يجب أن نتذكّر أنه تم الاعتراف بغزة والضفة الغربية على أنهما وحدة متكاملة، وبالتالي إذا كانت مقاومة برامج إسرائيل التدميرية وغير الشرعية مشروعة في داخل الضفة الغربية (ومن المثير للاهتمام رؤية حجة عقلانية تثبت العكس)، فهي بالتالي مشروعة في غزة أيضاً» (121).

لاحظ الصحافي الفلسطيني-الأميركي علي أبو نعمة أنه «لا تُطلق صواريخ على إسرائيل من الضفة الغربية، ومع ذلك لم تتوقف عمليات القتل وسرقة الأراضي والمذابح المنظمة التي يرتكبها المستوطنون، وعمليات الخطف ولو ليوم واحد في خلال الهدنة. فقد انصاعت سلطة محمود عباس الفلسطينية المدعومة من الغرب لكل مطالب إسرائيل. وجمع عباس «القوى الأمنية»، تحت الأنظار الفخورة للمستشارين العسكريين الأميركيين، لمحاربة المقاومة نيابةً عن إسرائيل. ولم يحم أيٌّ من ذلك ولو فلسطينياً واحداً في الضفة الغربية من الاستيطان الإسرائيلي الذي لا هوادة فيه» بفضل الدعم الأميركي الصلب. ويضيف البرلماني الفلسطيني الذي يحظى بالاحترام، الدكتور مصطفى البرغوتي: وبعد العرض البهيج الذي قام به بوش في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 مع كثير من البلاغة الرافعة للمعنويات حول تكريس نفسه للسلام وللعدالة، تصاعدت الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية وترافقت مع ازديادٍ حاد في المستوطنات وحواجز

التفتيش الإسرائيلية. ومن الواضح أن هذه الأفعال الجرمية ليست رداً على الصواريخ التي تطلق من غزة مع أن الأمر قد يكون العكس تماماً (122).
يمكن إدانة أفعال الناس الذين يقاومون الاحتلال الوحشي على أنها إجرامية وحمقاء سياسياً، ولكن لا يملك من لا يقدّمون أي بديل مكانة أخلاقية تسمح لهم بإطلاق مثل هذه الأحكام. وتنطبق هذه الاستنتاجات بقوة خاصة على الأميركيين الذين اختاروا أن يتورّطوا بشكلٍ مباشر في جرائم إسرائيل المستمرة، إن من خلال أقوالهم أو أفعالهم أو صمتهم. خصوصاً وأنه توجد بدائل واضحة جداً، غير أن مساوئ هذه البدائل هي في أنها تعترض برامج التوسع غير المشروع التي تدعمها الولايات المتحدة بقوة في الممارسة، فيما تصدر من وقت إلى آخر توبيخاً لطيفاً مفاده بأنها «لا تساعد». (123).
وتمتلك إسرائيل وسائل سهلة للدفاع عن نفسها تقضي بأن تضع حداً لأفعالها الإجرامية في الأراضي المحتلة وتوافق على الإجماع الدولي قديم العهد بتسوية الدولتين التي تعرقلها الولايات المتحدة وإسرائيل منذ أكثر من ثلاثين عاماً، أي منذ استخدمت الولايات المتحدة حق النقض لقرار مجلس الأمن الدولي الذي دعا في 1976 إلى تسوية بهذه الشروط. ولن أدخل مرة أخرى في السجل غير المجيد، لكن من المهم التنبه إلى أن الرفض الأميركي-الإسرائيلي هو اليوم أكثر فجوراً من الماضي. وكانت الجامعة العربية قد ذهبت حتى إلى ما هو أبعد من هذا الإجماع ودعت إلى تطبيع كامل للعلاقات مع إسرائيل. كذلك دعت حماس تكراراً إلى تسوية الدولتين على أساس الإجماع الدولي. وأوضحت إيران وحزب الله أنهما يحترمان أي اتفاق يوافق عليه الفلسطينيون (124).
قد يبحث المرء عن الالتباس وعدم الأهلية، ولكن ليس في حالة الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين تبقيان في حالة من العزلة الظاهرة، عزلة ليست بالكلام فقط.
ويأتينا السجل الأكثر تفصيلاً بالمعلومات. فقد وافق المجلس الوطني الفلسطيني رسمياً في 1988 على الإجماع الدولي. وجاء رد حكومة شامير- بيريز الائتلافية، والذي أكد عليه وزير الخارجية جايمس بيكر، أنه لا يمكن وجود «دولة فلسطينية أخرى» بين إسرائيل والأردن، باعتبار الأخير دولة فلسطينية بحسب الإملاء الأميركي-الإسرائيلي. وأعقبت اتفاقات أوسلو ذلك ووضعت جانباً، وبشكلٍ صريح، الحقوق الوطنية الفلسطينية المُحتمَلة: إذ لم يشر إعلان المبادئ، الذي تم التوقيع عليه في أيلول/سبتمبر 1993 بالكثير من الأبهة على عشب البيت الأبيض، إلا إلى القرار الدولي 242 الذي لا يمنح الفلسطينيين شيئاً، فيما تجاهل بوضوح الإعلانات اللاحقة الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، وقد أحبطتها واشنطن كلها. وقضى توسيع إسرائيل الثابت للمستوطنات غير الشرعية، بمساندة أميركية، بشكلٍ منهجي على التهديد الماثل بإمكان إحقاق هذه الحقوق بطريقة مجدية. وتسارع الاستيطان عام 2000، في السنة الأخيرة من عهد الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء باراك، وقد جرت المفاوضات في كامب ديفيد على هذه الخلفية.
لام كلينتون عرفات على انهيار مفاوضات كامب ديفيد، لكنه عاد وتراجع واعترف بأن الاقتراحات الأميركية - الإسرائيلية كانت أقصى من أن يقبل بها أي فلسطيني. وطرح في كانون الأول/ديسمبر «خطوطه العريضة» Parameters، وكانت غامضة ولكنها أكثر صراحة. وأعلن بعدها أن الطرفين وافقا على الخطوط العريضة لكنهما أبديا تحفظات. والتقى الطرفان في طابا، مصر، في كانون الثاني/يناير 2001 – بعد أربعة أشهر على اندلاع الانتفاضة – واقتربا جداً من الوصول إلى اتفاق. وقالا في مؤتمرهما الصحافي الختامي: لو أتيحت لهما بضعة أيام إضافية لتمكّنا من ذلك. لكن

رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك أنهى المفاوضات قبل أوانها. وشكل ذلك الأسبوع في طابا الاختراق الوحيد في أكثر من ثلاثين سنة من الرفض الأميركي-الإسرائيلي. وما من سبب يدفع إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن استئناف هذا الاختراق الوحيد المسجّل (125).

إلا أن الرواية المفضّلة، التي عاد إيثان برونّر وكرّرها، هي في أن «الكثيرين في الخارج يتذكّرون السيد باراك بوصفه رئيس الحكومة الذي ذهب عام 2000، إلى أبعد من أي زعيم إسرائيلي في عروض السلام للفلسطينيين ليجد الصفقة وقد فشلت وتفجرت في انتفاضة فلسطينية عنيفة أطاحته من السلطة». والصحيح تماماً أن «الكثيرين في الخارج» يصدّقون هذه الخرافة الخادعة بفضل ما يسميه برونّر والكثيرون جداً من زملائه «العمل الصحافي (126)».

يُزعم على نطاق عام أن حل الدولتين بات متعذّرا الآن لأنه إذا حاول الجيش الإسرائيلي إجلاء المستوطنين فسيؤدي ذلك إلى حرب أهلية. قد يكون ذلك صحيحاً، لكن الحاجة تدعو إلى مزيدٍ من الحجة. ففي إمكان الجيش الإسرائيلي، ومن دون اللجوء إلى القوة لطرد المستوطنين غير الشرعيين، الانسحاب ببساطة إلى أي من الحدود التي ترسمها المفاوضات. وسيكون على المستوطنين خارج هذه الحدود أن يختاروا بين مغادرة منازلهم التي تحظى بالدعم المالي ويعودوا إلى المنازل المدعومة في إسرائيل، أو البقاء تحت السلطة الفلسطينية. والأمر نفسه صحيح بالنسبة إلى «الصدمة الوطنية» التي اعتُنِي في تنظيمها عام 2005 في غزة، وبلغت من الشفافية في خداعها حداً أصبحت معه محط سخرية المعلّقين الإسرائيليين. وكان يكفي أن تعلن إسرائيل أن جيشها سينسحب ليصعد المستوطنون الذين يتلقون الدعم من الدولة إلى الشاحنات المتوفّرة لهم بهدوء ويسافروا إلى مقرات إقامتهم الجديدة المدعومة في الأراضي المحتلة الأخرى. غير أنه لم يكن من شأن ذلك إنتاج صور مأساوية للأولاد المعذبين وصيحات «لن يتكرر ذلك أبداً» الانفعالية، وبالتالي توفير التغطية الدعائية المرحّب بها للهدف الحقيقي لـ«فك الارتباط» الجزئي، وهو: توسيع الاستيطان غير الشرعي في باقي الأراضي المحتلة (127).

في المجمل، لا تملك إسرائيل، وعلى عكس الادعاء الذي يتم تكراره دائماً، الحق في استخدام القوة للدفاع عن نفسها ضد الصواريخ التي تُطلق من غزة حتى ولو اعتُبر إطلاقها جريمة إرهابية. والأسباب واضحة، إذ لا يوجد أساس لذريعة شن الهجوم.

وهنا أيضاً سؤال أكثر تحديداً وهو: هل أن لإسرائيل، على المدى القصير، بدائل سلمية عن استخدام القوة رداً على الصواريخ التي تُطلق من غزة؟ قد يكون أحد البدائل هو القبول بوقف للنار. وسبق لإسرائيل أحياناً أن قبلت رسمياً بوقف لإطلاق النار كانت تسارع إلى انتهاكه. وإحدى الحالات الأقرب والأكثر صلة هي حزيران/يونيو 2008 عندما دعا وقف لإطلاق النار إلى فتح المعابر الحدودية «للسماح بنقل كل البضائع التي مُنع أو قُيّد دخولها إلى غزة».

ووافقت إسرائيل رسمياً لتعلن على الفور أنها لن تلتزم بالاتفاق وتفتح الحدود إلى أن تُطلق حماس الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الذي أسرته في حزيران/يونيو 2006 (128).

واصلت إسرائيل، بعد اجتياح غزة، رفضها اقتراحات حماس بهدنة طويلة الأمد، مستشهدةً مرّة أخرى بأسر شاليط. ورفضت، على الأسس نفسها جزئياً، السماح بأي عملية إعادة بناء، بل وحتى باستيراد المعكرونة والأقلام ورب البندورة (الطماطم) والعدس والصابون وأوراق التواليت وغير ذلك من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي أثار بعض التساؤلات المهذّبة من واشنطن (129).

ومرة أخرى، يشكل استمرار قرع طبول الاتهامات في شأن أسر شاليط رياءً صارخاً حتى لو نحّينا جانباً تاريخ إسرائيل الطويل من الخطف. ولا يمكن للرياء في هذه الحالة أن يكون أكثر فحشاً. فقبل يوم واحد على أسر شاليط دخل الجنود الإسرائيليون إلى مدينة غزة واختطفوا اثنين من المدنيين، هما الأخوين معمّر، واقتادوهما إلى إسرائيل لينضمّا إلى آلاف السجناء الآخرين المعتقلين هناك. ويقال إن المئات منهم معتقلون من دون أن توجّه إليهم أي تهم. واختطاف مدني جريمة أخطر بكثير من أسر جندي في جيش مهاجم، لكنه، وكما بات معهوداً، بالكاد يُذكر على عكس الضجة حول شاليط. ويبقى أسر شاليط هو كل ما يتبقى في الذاكرة، ويعرقل السلام، وفي ذلك مثال آخر على عمق الذهنية الإمبريالية في الغرب. وعلى شاليط أن يعود، ولكن من ضمن عملية عادلة لتبادل السجناء (130).

تحوّل الهجوم الإسرائيلي على غزّة بعد أسر شاليط من مجرّد هجوم لا يلين إلى هجوم سادي حقّاً. غير أنه من المفيد التذكّر أن إسرائيل أطلقت، قبل أسره وبعد انسحابها في أيلول/سبتمبر، أكثر من 7700 قذيفة على شمال غزة من دون أن يثير ذلك تقريباً أي تعليق (131).

أبقت إسرائيل على حصارها بعد رفضها الفوري لوقف إطلاق النار الذي سبق ووافقت عليه في حزيران/يونيو 2008. وعلينا ان نتذكّر أن الحصار هو عمل من أعمال الحرب. ولطالما أصرّت إسرائيل في الواقع على مبدأ أكثر قوة: تشكّل إعاقة الوصول إلى العالم الخارجي، حتى لو قصرت عن كونها حصاراً، عملاً من أعمال الحرب يبرر الردّ عليه بعنف كبير. فقد شكّل اعتراض سلوك إسرائيل مضائق تيران جزءاً كبيراً من التبرير الذي قُدّم لقيامها بغزو مصر (مع فرنسا وإنكلترا) في 1956، ولشنها حرب حزيران/يونيو 1967. ومن هذا القبيل فإن حصار غزّة كامل وليس جزئيا، ناهيك باستعدادات المحتل الظرفية لتخفيفه بعض الشيء. وهذا يتسبب بضرر أكبر لسكان غزة مما تسبب به إقفال مضائق تيران في وجه إسرائيل. ولا يجب، بالتالي، أن يجد مؤيدو عقائد إسرائيل مشكلة في تبرير الهجمات بالصواريخ من غزة على الأراضي الإسرائيلية.

غير أننا نصطدم مرّة أخرى بالمبدأ الإلغائي: هؤلاء «نحن»، وأولئك «هم».

ولم تكتفِ إسرائيل، بعد حزيران/يونيو 2008، بالإبقاء على الحصار، بل قامت به بالحد الأقصى من القسوة. حتى أنها، بحسب ما قاله مدير الأونروا جون جينغ للبي.بي.سي.، منعت المؤسسة الدولية من إعادة تعبئة مخازنها «بحيث نفدت من عندنا، لدى انهيار وقف النار، المواد الغذائية للـ750 ألفاً الذين يعتمدون علينا (132)».

حصل تراجع حاد في إطلاق الصواريخ بصرف النظر عن الحصار. وبحسب المتحدث باسم رئيس الحكومة، مارك ريغيف، لم تطلق حماس صاروخاً واحداً من بين الصواريخ القليلة التي أُطلقت منذ بداية وقف النار في حزيران/يونيو 2008 وحتى الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر عندما انتهكته إسرائيل في شكل أكثر فحشاً في غارة على غزة أدت إلى مقتل ستة فلسطينيين وإلى وابل انتقامي من الصواريخ (من دون إصابات). حصلت الغارة عشية الانتخابات الأميركية وكان الانتباه مركّزاً في مكان آخر. وتذرّعت إسرائيل في شن الغارة بأنها اكتشفت نفقاً في غزة ربّما وُجدت نية في استخدامه لأسر جندي إسرائيلي آخر؛ إنه «النفق الموقوت» حسبما جاء في البيانات الرسمية. ولاحظ عدد من المعلقين أن هذه الذريعة سخيفة بشكلٍ مكشوف. فلو وُجد مثل هذا النفق وبلغ الحدود لأمكن أن تقطعه إسرائيل عند ذلك الحد تماماً. غير أن ذريعة إسرائيل السخيفة اعتُبرت، كالعادة، قابلة للتصديق وأُغفل توقيتها (133).

فما هو سبب الغارة الإسرائيلية؟ نحن لا نملك دليلاً من داخل على ما خططت له إسرائيل، لكننا نعرف، كما أفاد بذلك المراسل البريطاني روي ماكارثي، إن الغارة حصلت قبل وقت قصير على المحادثات المقررة في القاهرة بين حماس وفتح بهدف «تجاوز خلافاتهما وإنشاء حكومة واحدة موحّدة». وقد افتُرض أن يكون الاجتماع الأول بين فتح وحماس منذ الحرب الأهلية في حزيران/ يونيو 2007 التي انتهت إلى سيطرة حماس على غزة، وأن يشكّل خطوة مهمة في اتجاه تقدّم الجهود الدبلوماسية. ولإسرائيل تاريخ طويل من الاستفزازات الهادفة إلى ردع التهديد الدبلوماسي، وقد سبق وأشرنا إلى بعضها. غير أنه قد يوجد استفزاز آخر (134).

توصف الحرب الأهلية التي أدت إلى سيطرة حماس على غزة، بأنها انقلاب عسكري قامت به حماس وأثبتت بذلك مرة أخرى طبيعتها الشريرة. لكن الواقع مختلف بعض الشيء. فالولايات المتحدة وإسرائيل هما اللتان حرّضتا على الحرب الأهلية في محاولة فظّة لإسقاط الانتخابات الحرّة التي أوصلت حماس إلى السلطة. وهذا أمرٍ معروف من الملأ، على الأقل منذ نيسان/أبريل 2008، عندما نشر ديفيد روز رواية مفصّلة وموثّقة عن مساندة بوش، ورايس، ونائب مستشار الأمن القومي إيليوت أبرامز «القوة المسلّحة التي يقودها رجل فتح القوي محمد دحلان، مما أشعل الحرب الأهلية في غزة وترك حماس أقوى من ذي قبل». وعزّز هذه الرواية نورمان أولسن، الذي عمل على مدى 26 عاماً في الجهاز الخارجي، أمضى أربع سنوات منها يعمل في قطاع غزة وأربعاً في السفارة الأميركية في تل أبيب، ثم انتقل ليصبح مساعد منسّق مكافحة الإرهاب في وزراة الخارجية. وفصّل أولسن وابنه خدع وزارة الخارجية الهادفة إلى ضمان فوز مرشحها، عباس، في انتخابات كانون الثاني/يناير 2006، وكانت والحال هذه سترحب بالأمر بوصفه انتصاراً للديمقراطية. وبعد فشل الولايات المتحدة وإسرائيل في ترتيب الانتخابات تحولتا إلى معاقبة الفلسطينيين على تصويتهم الخاطئ، وشرعتا في تسليح الميليشيا التي يقودها دحلان. لكن «مجرمي دحلان تحرّكوا أبكر مما يجب» بحسب أولسن، وقوّضت ضربة حماس الوقائية محاولة الانقلاب (135).

لكن النهج المُتّبع أكثر ملاءمة.

فقد ردت الولايات المتحدة - إسرائيل على محاولة الانقلاب الفاشلة باعتماد إجراءات أشد قساوة بكثير لمعاقبة شعب غزة ولضمان عدم انتشار وباء العصيان إلى باقي فلسطين. وشرعت الولايات المتحدة، إلى جانب الأردن، في تسليح وتدريب «قوة أمنية» فلسطينية أكثر فاعلية للحفاظ على الأمن في الضفة الغربية تحت إدارة الجنرال الأميركي كيث دايتون. وذكر إيثان برونّر في النيويرك تايمز أن ضباط الجيش الإسرائيلي شاركوا في ذلك أيضاً، شارحاً كيف أن «ضابطاً إسرائيلياً افتتح حقل الرماية هنا بإطلاق النار من سلاح فلسطيني لاختباره وإعطاء موافقته عليه». وأسهب برونّر بالقول إن الإنجاز الكبير للقوة الجديدة شبه العسكرية هو في أنها «حافظت على نظام محكم» لمنع أي «انتفاضة» من أي نوع – ويعني هذا عدم إظهار أي تعبير ذي مغزى عن التعاطف والمساندة – فيما إسرائيل تذبح الفلسطينيين في غزة وتحول معظمها إلى ركام.

وأعجب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، جون كيري، أيضاً بهذه التأدية الفاعلة. وتحدّث ببلاغة، في خطابه في معهد بروكينغز، عن «الحاجة إلى إعطاء الإسرائيليين شريكاً مشروعاً للسلام»، من الواضح أنهم افتقروا إليه خلال عقود من الرفض الأميركي-الإسرائيلي المنفرد للإجماع الدولي على التسوية السلمية التي ساندتها منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الدول العربيةٍ (والعالم خارج الولايات المتحدة - إسرائيل). وشرح كيري بأنه يجب التغلب على هذا

الفشل مقترحاً طرائق متعددة لإضعاف الحكومة المُنتخَبة وتقوية رجلنا محمود عباس. ومضى كيري يقول «والأهم أن هذا يعني تمتين جهود الجنرال دايتون في تدريب قوات الأمن الفلسطينية التي يمكنها الحفاظ على الأمن ومحاربة الإرهاب... وكانت التطورات الأخيرة مشجّعة جداً» ففي خلال اجتياح غزة، نجحت قوات الأمن الفلسطينية إلى حد كبير في الحفاظ على الهدوء في الضفة الغربية وسط توقعات واسعة بحصول اضطرابات مدنية. ومن الواضح أن هناك حاجةً للقيام بالمزيد، ويمكننا المساعدة في القيام بذلك» (136). وهو ما يسعنا فعله، إذ تمتلك الولايات المتحدة قرناً من الخبرة الغنية بإنشاء القوى شبه العسكرية وقوات الشرطة لتطويع الشعوب المغزوّة ولفرض بنية دولة أمنية قمعية طويلة المدى تقوّض التطلعات الوطنية والشعبية وتعزّز الانصياع للطبقات الغنية وشركائها الأجانب (137).

عمدت إسرائيل، بعد خرقها في تشرين الثاني/نوفمبر وقف إطلاق نار حزيران/يونيو 2008 (على علاّته)، إلى مزيدٍ من تشديد الحصار مما أدى إلى مزيدٍ من العواقب الكارثية على السكان. وبحسب ساره روي، كبيرة الأكاديميين المتخصصين في شؤون غزة، «أحكمت إسرائيل، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، إقفال كل نقاط العبور إلى غزة وخفّضت إلى حدٍّ كبير، بل ومنعت أحياناً، دخول إمدادات الغذاء والدواء والفيول وقوارير الغاز وقطع الغيار لأنظمة المياه والمرافق الصحية...ودخل في تشرين الثاني/نوفمبر ما معدّله 4,6 شاحنة من الغذاء في اليوم إلى غزة بالمقارنة مع معدل 123 شاحنة في اليوم في تشرين الأول/أكتوبر. ومُنع لأكثر من سنة دخول قطع الغيار لإصلاح المعدات المتعلّقة بالمياه وصيانتها. وأفادت منظمة الصحة العالمية للتو أن نصف سيارات الإسعاف في غزة باتت خارج الخدمة»، وسرعان ما أصبح ما تبقى عرضة للهجمات الإسرائيلية. واضطرت محطة الطاقة الوحيدة في غزة إلى التوقف بسبب فقدان الفيول، ولم يمكن إعادة تشغيلها لأنها احتاجت إلى قطع الغيار التي قبعت ثمانية أشهر في ميناء أشدود الإسرائيلي. وأدى انقطاع الكهرباء إلى زيادة بلغت 300 في المئة في حالات الإصابة بالحروق في مستشفى الشفاء في قطاع غزة وقد نتجت عن محاولات إشعال النار في الحطب. ومنعت إسرائيل شحنات الكلور بحيث أصبح الحصول على الماء في مدينة غزة والشمال، منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، محدوداً بست ساعات مرة كل ثلاثة أيام. ولا يمكن إحصاء العواقب الإنسانية بين الفلسطينيين ضحايا الإرهاب الإسرائيلي (138).

صعّد الطرفان من أعمال العنف في أعقاب الهجوم الإسرائيلي في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر (جميع القتلى كانوا من الفلسطينيين) إلى أن سقط وقف إطلاق النار رسمياً في 19 كانون الأول/ديسمبر وأذن رئيس الوزراء أولمرت بالاجتياح الكامل.

سبق لحماس أن اقترحت، قبل ذلك بأيام، العودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار الأصلي الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليو ولم تلتزم به إسرائيل. وقام المؤرخ والمسؤول الكبير السابق في إدارة كارتر، روبرت باستور، بتمرير الاقتراح إلى «مسؤول كبير» في الجيش الإسرائيلي، غير أن إسرائيل لم تعطِ جواباً. ونقلت مصادر إسرائيلية في 21 كانون الأول/ديسمبر عن رئيس الشين بيت، وكالة الأمن الداخلي الإسرائيلي، قوله إن حماس مهتمة باستمرار «الهدوء» مع إسرائيل فيما يستمر جناحها العسكري في تحضيراته للنزاع.

وقال باستور: «من الواضح أنه يوجد بديل من المقاربة العسكرية لوقف الصواريخ»، حاصراً الأمر بمسألة غزة الضيقة. ولكن يوجد أيضاً بديل واسع الأثر ونادراً ما يُناقش: وأعني به القبول بتسوية سلمية تشمل كل الأراضي المحتلة (139).

وذكر المراسل الدبلوماسي الإسرائيلي الكبير أكيفا إلدار، قبل وقت قصير على شن إسرائيل هجومها الشامل يوم السبت في 27 كانون الأول/ديسمبر، أن «رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل أعلن على موقع عز الدين القسام أنه على استعداد ليس فقط «لوقف العدوان»، بل إنه اقترح العودة إلى ترتيب معبر رفح منذ 2005، أي قبل أن تفوز حماس بالانتخابات وتستولي لاحقاً على المنطقة. وقضى الترتيب بأن يتولى المعبر معاً كلٌ من مصر والاتحاد الأوروبي ورئاسة السلطة الفلسطينية وحماس»، ودعا، كما تمت ملاحظة ذلك سابقاً، إلى فتح المعابر أمام المؤن التي توجد حاجة ماسّة إليها (140).

ويقضي الزعم النموذجي لأكثر المدافعين عن عنف إسرائيل سوقية بأن «الإسرائيليين، على غرار الحالات الكثيرة جداً التي شهدها نصف القرن الماضي – حرب لبنان في 1982، ردّ «القبضة الحديدية» على انتفاضة 1988، حرب لبنان في 2006 – ردّوا على أعمال العنف التي لا تُحتمل بتصميم على إنزال ألم رهيب بالعدو وتلقينه درساً. ولا مفر من معاناة المدنيين وموتهم؛ ولا مفر كذلك من تلقين الدرس» (محرر النيويوركر ديفيد ريمنيك). ولا يمكن، كما سبق وناقشناه، تبرير اجتياح 2006 إلا على أسس الاستخفاف المروّع. فالإشارة إلى الردّ الوحشي على انتفاضة 1988 بلغت درجة من الانحراف لا تجوز معها حتى مناقشتها؛ وقد يكون التفسير المتعاطف هو أنها تعكس جهلاً مذهلاً. فزعم ريمنيك في شأن اجتياح 1982 شائع إلى حدٍّ بعيد، وهو نتيجة عمل لافت من الدعاية المتواصلة التي تستأهل بعض التذكير. فمن السهل للغاية، على الرغم من أنه قلما يكون محتّما، إدراك الأمثولات وبخاصة في ما يتعلّق بالمفكّرين الأميركيين.

شهدت الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، وبما لا يقبل الجدل، هدوءاً لمدة عام، أقلّه من طرف لبنان، قبل الاجتياح الإسرائيلي من الشمال في اتجاه الجنوب. والتزمت منظمة التحرير الفلسطينية في تلك السنة بدقّة باتفاق وقف النار الذي بادرت إليه الولايات المتحدة على الرغم من الاستفزازات الإسرائيلية المستمرة بما في ذلك عمليات قصف أدت إلى سقوط كثير من الإصابات في صفوف المدنيين قُصد منها، على ما يُفترض، استثارة رد فعل ما يُستخدم لتبرير الاجتياح الذي خطّطت له إسرائيل. وأفضل ما أمكن أن تحققه إسرائيل هو ردّان رمزيّان خفيفان. فقامت عندها بالاجتياح متذرَّعة بحجة أسخف كثيراً من أن تؤخذ على محمل الجد.

لم يكن للاجتياح علاقة «بأعمال الارهاب التي لا تُحتمل»، وإن كان له علاقة بأعمال الدبلوماسية التي لا تُحتمل. ولم يخْفَ ذلك أبداً. وبعد فترة قصيرة على بدء الاجتياح المدعوم أميركياً، كتب كبير الأكاديميين المتخصّصين في الشؤون الفلسطينية، يهوشع بورات - وهو ليس من الحمائم - أن نجاح عرفات في الحفاظ على وقف النار شكّل «كارثة حقيقية في عين الحكومة الإسرائيلية»، بما أنه يفتح الطريق أمام التسوية السلمية. فقد أملت الحكومة الإسرائيلية أن تلجأ منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإرهاب فتقوّض التهديد في أن تصبح «شريكاً شرعياً في التفاوض على الترتيبات السياسية المستقبلية».عُرفت الوقائع كلّها في إسرائيل، ولم تُخفَ. وأعلن رئيس الوزراء إسحق شامير أن إسرائيل مضت إلى الحرب بسبب وجود «خطر رهيب..ليس بالخطر العسكري بقدر ما هو بالخطر السياسي»، الأمر الذي دفع بالناقد الإسرائيلي الساخر ب. مايكل إلى القول إن «الذريعة الواهية بوجود خطر عسكري أو خطر على الجليل قد سقطت». فقد «قضينا على الخطر السياسي» بتوجيه ضربة استباقية؛ ونحن الآن «نشكر الله على عدم وجود من نتحدّث إليه». واعترف المؤرخ بني موريس بأن منظمة التحرير التزمت وقف النار، وشرح بأن «حتمية الحرب تقع على منظمة التحرير

بوصفها تهديداً سياسياً لإسرائيل ولسيطرتها على الأراضي المحتلة». واعترف آخرون صراحة بالوقائع التي لا اعتراض عليها (141).
وكتب مراسل النيويورك تايمز، ستيفن لي مايرز، مقالة فكرية في الصفحة الأولى حول الاجتياح الأخير لغزّة جاء فيها إن «الهجمات على غزة شكّلت، في طريقة ما، تذكيراً بالمقامرة التي قامت بها إسرائيل، وخسرتها، عام 1982 في لبنان، عندما توغّلت للقضاء على تهديد قوات ياسر عرفات» وهذا صحيح لكن ليس بالمعنى الذي يقصده، إذ قضت الضرورة في 1982 كما في 2008 القضاء على تهديد التسوية السياسية (142).
تعلّقت آمال الدعائيين الإسرائيليين بأن يصدّق المفكّرون الغربيون ووسائل الإعلام خرافة أن إسرائيل ردّت على الصواريخ التي أمطرت على الجليل وشكّلت «عملاً إرهابيا لا يُحتمل» ولم تخب آمالهم.
وليس الأمر أن إسرائيل لا تريد السلام: فالجميع يريدون السلام بمن فيهم هتلر. والسؤال هو: سلام بأية شروط؟ لقد أدركت الحركة الصهيونية، منذ بداياتها، أن الاستراتيجية الأفضل لتحقيق هدفها هي في تأخير التسوية السياسية فيما تنشئ ببطء الوقائع على الأرض. فالقيادة لم تنظر حتى إلى الاتفاقات الظرفية، كما في 1947، إلا بوصفها خطوات مؤقتة في اتجاه مزيدٍ من التوسع (143). وشكلت حرب لبنان في 1982 مثالاً دراماتياً على الخوف اليائس من الدبلوماسية. وأعقب ذلك الدعم الإسرائيلي لحماس لتقويض منظمة التحرير العلمانية ومبادراتها السلمية المثيرة للاستياء. وهناك حالة أخرى يُفترض في أنها مألوفة وتتمثل في الاستفزازات الإسرائيلية التي سبقت حرب 1967 وهدفت إلى استثارة رد سوري يمكن استخدامه ذريعة للعنف والسيطرة على مزيدٍ من الأرض. وقد شكّلت هذه الاستفزازات 80 بالمئة على الأقل من الحوادث بحسب وزير الدفاع موشي دايان (144).

وتعود القصة إلى ما هو أبعد بكثير. فالتاريخ الرسمي للهاغاناه، وهي القوة العسكرية اليهودية السابقة للدولة، يصف عملية اغتيال الشاعر الديني اليهودي جاكوب دي هان عام 1924 بعدما اتُّهم بالتآمر لعقد ترتيبات بين الجماعة اليهودية التقليدية (اليشوف القديم) واللجنة العربية العليا. وحصل من يومها الكثير من مثل هذه الأمثلة (145).
ولطالما كان للجهد في تعويق الترتيب السياسي مغزاه الكبير، كما كان للأكاذيب المرافقة له حول «عدم وجود شريك للسلام». ويصعب التفكير بطريقة أخرى للاستيلاء على الأرض التي لا يكون المرء مرغوباً فيها.
وتكمن أسباب مشابهة وراء تفضيل إسرائيل التوسّع على الأمن. وما انتهاكها لوقف إطلاق النار في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر 2008 إلا واحد من الأمثلة الراهنة الكثيرة.
وعندما انتهكت إسرائيل في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر وقف النار الذي اتُّفق عليه في حزيران/يونيو 2008، قالت منظمة العفو الدولية.
إن الاتفاق قد أدى إلى تحسينٍ هائلٍ في نوعية الحياة في سديروت وغيرها من القرى الإسرائيلية المجاورة لغزة، إذ إن سكانها عاشوا، قبل وقف النار، في خوف من الصاروخ الفلسطيني التالي. بيد أن الحصار الإسرائيلي لا يزال قائماً في قطاع غزة المجاور ولم يَرَ السكان حتى الآن من وقف النار إلا قليلاً من المكاسب. فمنذ حزيران/يونيو 2007 وجميع السكان البالغ عددهم 1,5 مليون فلسطيني

عالقون في غزة فيما مصادرهم المتضائلة واقتصادهم في خراب. وبات 80 في المئة من السكان يعتمدون الآن على المساعدة الدولية الهزيلة التي يسمح الجيش الإسرائيلي بدخولها (146).
غير أنه يتضح أن الحاجة إلى ضرورة ردع التحركات الدبلوماسية التي قد تعترض سبيل التوسّع في الضفة الغربية، وإلى سحق أي مقاومة متبقية في داخل فلسطين، فاقت المكاسب الأمنية للمدن الإسرائيلية المجاورة لغزة.
وظهر تفضيل التوسّع على الأمن بشكلٍ جلي عندما اتخذت إسرائيل عام 1971 القرار المصيري، بدعم من هنري كيسنجر، في رفض عرض معاهدة السلام الكامل الذي طرحه السادات، رئيس مصر، والذي لا يقدّم أي شيء للفلسطينيين، وهو اتفاق اضطرت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى قبوله بعد ذلك بثماني سنوات في كامب ديفيد على أثر حرب كبرى كادت تتحول كارثة على إسرائيل. وكان من شأن معاهدة السلام مع مصر أن تضع حداً لأي تهديد ذي مغزى، غير أنها تضمنت ثمناً غير مقبول وهو تخلّي إسرائيل عن برنامجها الاستيطاني الموسّع في شمال شرق سيناء. فأولوية الأمن تأتي بعد التوسّع، كما لا يزال الأمر إلى اليوم (147).
وفي وسع إسرائيل اليوم الحصول على الأمن وتطبيع العلاقات والاندماج في المنطقة. غير أنه يتضح أنها تفضّل التوسّع غير الشرعي والنزاع وممارسة العنف المتكرر، وهي أفعال ليست إجرامية وقاتلة ومدمّرة فحسب، بل إنها تهدّد أمنها على المدى الطويل أيضاً. وكتب المتخصّص في شؤون الجيش الأميركي والشرق الأوسط أندرو كوردسمان: «يمكن بالتأكيد لقوة الجيش الإسرائيلي أن تسحق غزّة القاصرة عن حماية نفسها، ولكن لا يمكن لإسرائيل ولا للولايات المتحدة أن تكسبا من حرب تنتج ردّ فعل من واحد من أكثر الأصوات حكمةً واعتدالاً في العالم العربي، وهو الأمير السعودي تركي الفيصل الذي قال في السادس من كانون الثاني/يناير إن إدارة بوش تركت إرثاً شائناً وموقفاً مستهتراً من المجازر وسفك دماء الأبرياء في غزة... كفى، فنحن جميعنا اليوم فلسطينيون ونطلب الشهادة في سبيل الله وفلسطين على خطى من ماتوا في غزة» (148).
وكتب يوري أفنيري، وهو واحد من أكثر الأصوات حكمةً في إسرائيل «إن ما سينطبع في أذهان العالم» في أعقاب الانتصار العسكري الإسرائيلي «هو صورة إسرائيل بوصفها مسخاً ملطّخا بالدماء على استعداد، في أي لحظة، لارتكاب جرائم حرب، وغير مستعد للالتزام بأية ضوابط أخلاقية. وستكون لذلك عواقب وخيمة على مستقبلنا البعيد الأمد، وعلى مكانتنا في العالم، وعلى فرصتنا في تحقيق السلام والهدوء. فهذه الحرب هي في النهاية جريمة ضد ذواتنا أيضاً، جريمة ضد دولة إسرائيل (149)».
ويوجد سببٌ كافٍ للاعتقاد بأنه محق. فإسرائيل تتعمّد تحويل نفسها إلى واحد من أكثر البلدان استجلاباً للكره في العالم، وهي تفقد أيضاً ولاء شعوب الغرب، بمن فيهم اليهود الأميركيون الشبان إذ يُرجّح أنهم لن يتمكنوا من أن يحتملوا طويلاً جرائمها المتواصلة المروّعة. وسبق لي أن كتبت منذ عقود أن من يعتبرون أنفسهم «مؤيدين لإسرائيل» هم في الواقع مؤيدون لانحلالها الأخلاقي وربما لتعرضها النهائي للدمار. ويبدو هذا الحكم، وللأسف، معقولاً أكثر فأكثر.
ونحن، في غضون ذلك، نراقب بصمت حدثاً نادراً في التاريخ، وهو ما أسماه عامل الاجتماع الإسرائيلي الراحل باروخ كيمّرلينغ «القتل السياسي» أي قتل أمة بأيدينا (150).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

الفصل الخامس

مخطّط لحركة الدولة الواحدة: تاريخ مضطرب

إيلان بابه

أعطت وفاة اتفاق أوسلو في مطلع القرن الحادي والعشرين زخماً خاصاً لفكرة حلّ الدولة الواحدة القديم الجديد، ويبدو أن الفكرة ترافقنا مرّة أخرى وتحظى باهتمام متزايدٍ مع مرور الأيام. غير أنها لا تظهر بنداً على أجندة أي لاعب له أهميته على رقعة الشطرنجً الفلسطينية. فلا تحظى بتأييد القوى الكبرى أو الفصائل السياسية الصغيرة، بوصفها رؤية أو استراتيجية، ناهيك بتكتيك للمستقبل. ولكن لا يمكن إنكار جاذبيتها نظراً لفشل الحلول البديلة. ويبدو أن الوقت مناسب الآن للتأمّل في تاريخها الماضي وفي مسارها المستقبلي.

ليس القصد من هذه الدراسة استخلاص عيوب حلّ الدولتين، ولا الجهد للمحاججة في ميزات حل الدولة الواحدة. فالهدف الأول هنا هو تذكير القراء بأنه سبق أن كانت الفكرة خطة ملموسة واستراتيجية ورؤيا على الرغم من أنها اليوم افتراضية ونظرية ومجرّدة تماماً. ثم إن هذه المقالة تحاجج، استناداً إلى هذا الإدراك التاريخي، بأن الوقت حان لتحويل هذه الفكرة مرةً أخرى إلى خطة سياسية حقيقية تضطلع بها حركة شعبية للتغيير في إسرائيل وفي فلسطين. ولا يمكن للمرء أن يشكّك في وجود اندفاعٍ إلى تغيير النظام في داخل فلسطين وفي خارجها: فهناك سعي دائم الآن لتغيير الوقائع في جمهورية إسرائيل الراهنة (الجائرة إثنياً وعرقياً في حق مواطنيها ورعاياها الفلسطينيين) وهو ما يشكل في ذاته حل الدولة الواحدة. وهو، في شكل عام، اندفاع غير عنفي صوب المساواة وتوقٌ إلى حالة سويّة يجب أن تُترجم إلى عامل قوي للتغيير لمصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

تاريخ مضطرب

لحل الدولة الواحدة تاريخ مضطرب. فقد بدأ مفهوماً صهيونياً معتدلاً عند بعض المستوطنين اليهود، وبعضهم من المفكرين الطليعيين في مجتمعهم. وقد رغبوا في التوفيق بين الاستعمار والإنسانية، وأخذوا يبحثون عن طريقة لا تتطلّب من المستوطنين الاختيار بين العودة إلى ديارهم أو التخلي عن فكرة حياة يهودية جديدة في أرض الأجداد القديمة «المُستعادة». وحرّكتهم أيضاً اعتبارات عملية أكثر، مثل العدد القليل نسبياً للمستوطنين اليهود وسط غالبية فلسطينية راسخة، فعرضوا وجود دولة حديثة واحدة ذات قوميتين. ووجد المستوطنون لدى وصولهم في العشرينيات بعض الشركاء الفلسطينيين، لكن سرعان ما تلاعبت بهم الزعامة الصهيونية ليخدموا استراتيجية الحركة. وما لبثوا أن غابوا في هوامش التاريخ. وعيّنت القيادة الصهيونية في الثلاثينيات عدداً محترماً من بينهم، من أمثال يهودا ماغنس، موفدين لإجراء محادثات مع اللجنة العربية العليا. واعتقد ماغنس وزملاؤه حقًّا، حينها وفي نظرة استعادية إلى الوراء، أنهم يعملون رسلاً للسلام، لكنهم أُرسلوا في الواقع لسبر دوافع الطرف الآخر وتطلعاته لتمكن هزيمته في الوقت المناسب (151) واستمروا بشكلٍ أو بآخر حتى نهاية الانتداب. ولفترة، أيّد الحزب الشيوعي الفلسطيني، حليفهم المحتمل الوحيد، فكرتهم حول الدولة الثنائية القومية، لكنه تبنى في سنوات الانتداب الحاسمة الأخيرة مبدأ التقسيم بوصفه الحل الأوحد (وذلك، وبإقرار الجميع، بسبب أوامر من موسكو أكثر من كونه ناتجاً عن تطوّر طبيعي في

أيديولوجيته). وهكذا لم يعد هناك، بحلول 1947، دعم ذو شأن للفكرة في أي من الجانبين الصهيوني أو الفلسطيني. وبدا، علاوة على ذلك، غياب الرغبة المحلّية أو الإقليمية في البحث عن حلّ محلّي، وتُرك للمجتمع الدولي أن يقترح واحداً.

شكّل ظهور حل الدولة الواحدة عام 1947، بوصفه خياراً دولياً، فصلاً من التاريخ لا يعرفه سوى عدد قليل جداً من الناس أو ممن لا يزعجون أنفسهم في مراجعته. ولا يسمح لي حيّز هذه المقالة في التوسّع فيه. غير أنه من المفيد التذكّر أنه عند حدّ ما خلال نقاشات ومداولات الأونسكوب (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 1947)، نظر أعضاء الأمم المتحدة ممن لا يتأثرون بنفوذ أي من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي – وليسوا كثراً – إلى فكرة دولة واحدة في فلسطين بوصفها الحل الأفضل للنزاع. وحدّدوها بوصفها دولة وحدوية ديمقراطية تتساوى فيها المواطنية، ولا تستند إلى الأسس الإثنية أو القومية. وحُدّد السكان الأصليون بوصفهم أولئك الموجودين حينها في فلسطين وعددهم حوالى المليونين معظمهم من الفلسطينيين. وعندما وضعوا فكرتهم في تقرير الأقلية في اليونسكوب (شكل تقرير الأكثرية أساس القرار الشهير رقم 181 الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947) ساندها نصف أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أن يخضعوا لضغط القوى العظمى ويصوّتوا لمصلحة قرار التقسيم (152) وليس مفاجئاً، في إدراك متأخر، بأن يساند الدولة الوحدوية الأناس في العالم الذين لم يشعروا، على غرار ما فعلت القوى العظمى، بأن إنشاء دولة يهودية على حساب الفلسطينيين يشكّل أفضل تعويض عن فظائع المحرقة. فالمجتمع اليهودي في فلسطين تألف في النهاية من وافدين جدد ومستوطنين لم يشكلوا إلا ثلث مجمل عدد السكان. غير أنه لم يُسمح للمنطق السليم وحسن اللياقة بلعب دور في ما يتعلّق بالفلسطينيين (153).

وهكذا قسّمت فلسطين بين إسرائيل والأردن ومصر. غير أن الفكرة بقيت حية مع ظهور منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت صيغتها للدولة الواحدة علمانية وديمقراطية (مع أنها غير متعاطفة مع وجود المستوطنين اليهود الذين وفدوا بعد 1948) وبلغت ما يكفي من الجاذبية لتلهم مجموعة صغيرة مناهضة للصهيونية في إسرائيل «ماتزبن» بالقبول بها لفترة. وبدا أن العالم العربي، إنْ بالكلام أو من خلال الجامعة العربية، يساند الفكرة. وكانت تلك رؤيا حركة التحرير حتى السبعينيات عندما أدى غياب النجاح، والبراغماتية، والإدراك المتزايد لمدى القوة الذي بلغته إسرائيل بفعل الدعم الأميركي غير المشروط – والذي لم تضاهِه المساعدة المحدودة التي قدمها الاتحاد السوفياتي لمنظمة التحرير – إلى أفكار جديدة بشأن المستقبل. وعندها أبصر برنامج فتح المرحلي النور. وطُرح المشروع، بداية، كوسيلة مرحلية لإحلال السلام والعدالة في فلسطين، لكنه صُوّر لاحقاً بوصفه استراتيجية، وربما رؤيا.

لكن فكرة حل الدولتين لم تنشأ في الجانب الفلسطيني. فلطالما شكّلت الحل المفضّل للصهيونية البراغماتية. وهذه الصهيونية، أو الصهيونية السائدة، قادت المجتمع اليهودي في فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولا تزال أفكارها الأساسية تقود اليوم النظام السياسي الإسرائيلي. وتعتمد قوة حل الدولتين بشكلٍ كبير على قوة الصهيونية البراغماتية. ويتم حالياً تحديد من يُعتبرون يهوداً براغماتيين على أساس دعمهم لحل الدولتين. وبما أن على هذا الدعم أن يكون كلامياً فقط وغير ملزم، فيمكن حتى لأحزاب اليمين الإسرائيلي دعمه على الرغم من إيديولوجيتهم المُعلنة في شأن إسرائيل الكبرى (حل الدولة الواحدة مع وجود حصري وحقوق لليهود). وبُرهن على هذا أخيراً من

خلال التزام بنيامين نتنياهو مثل هذا الحل، وقد طرحه للسماح باستمرار التحالف الاستراتيجي بين إدارة أميركية يُزعم أنها أكثر انتقاداً وحكومة إسرائيلية أكثر صقورية وتشدُّدا.
من المهم، بسبب الارتباط الوثيق لحل الدولتين بحظوظ الصهيونية البراغماتية، تلخيص السجل التاريخي لهذه القوة الصهيونية السائدة. فالزعماء والحركات الذين مثّلوا الصهيونية البراغماتية كانوا مسؤولين عن التطهير العرقي عام 1948 في فلسطين، والحكم العسكري المفروض على الفلسطينيين في داخل إسرائيل على مدى نحو عشرين عاماً، واستعمار الضفة الغربية في الأعوام الأربعين الماضية، ومجموعة السياسات القمعية والوحشية ضد شعب غزة في الأعوام الثمانية الماضية. واللائحة تطول بالتأكيد، تضاف إليها في كل يوم فصول جديدة من القمع والمصادرة. ومع ذلك فإن تماثل الصهيونية البراغماتية الكامل مع حل الدولتين، وقبله مع التسوية الإقليمية مع الاردن (الخيار الأردني)، تساوى في أعين العالم مع «السلام» و«المصالحة». وفّر خطاب الدولتين والسلام، بحسب ما رشح بوضوح عن أيام اتفاق أوسلو، درعاً مكّنت حكومات الصهيونية البراغماتية من توسيع مشروع الاستيطان في الضفة الغربية وتصعيد السياسات القمعية في حق قطاع غزة.
وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى نجد أن الصهيونية البراغماتية هي اللاعب الوحيد الذي أعطى جوهراً لفكرة الدولتين؛ فيما اضطرت منظمة التحرير، حتى عندما أيدت الفكرة، إلى القبول بالتفسير الصهيوني لها. وتبنّى اللاعبون الدوليون ذوو الصلة، وبخاصة الولايات المتحدة، هذا التفسير الصهيوني، ولا يزالون يتبنّونه حتى اليوم. ويعني هذا التفسير أن حل الدولتين يستند إلى السيطرة الإسرائيلية التامة على كل ما كان يُعرف بفلسطين الانتداب: مجالها الجوي، مياهها الإقليمية، وحدودها الخارجية. وهي تتضمن قدراً محدوداً من السيادة الفلسطينية في داخل تلك الأجزاء من فلسطين التي لا تهتم إسرائيل بها (قطاع غزة وأقل من نصف الضفة الغربية). وستكون هذه السيادة محدودة أيضاً في الجوهر: ليس للحكومة المنزوعة السلاح رأي كبير في سياسات الدفاع والخارجية والمال.
وبدا أن ياسر عرفات الضعيف أدرك مرتين ما يعنيه هذا التفسير لحل الدولتين من هيمنة. حصل ذلك في البداية قبل التوقيع على اتفاق أوسلو الثاني في القاهرة، ثم في المرة التالية في قمة كامب ديفيد سنة 2000. سبق، في الحالة الأولى، أن فات الأوان، إذ حصل الأمر حرفياً قبل دقائق على الاحتفال ولم يعد هناك من مخرج. وتوفّر له، في المناسبة الثانية، الوقت لمزيدٍ من التفكير المليّ ورفض القبول بهذا الإملاء الإسرائيلي وربما هذا ما كلّفه حياته في نهاية المطاف. وربما اعتقد المرء أن هذا المصير هو الذي يقف جزئياً وراء قبول خليفته، على ما هو من التردّد، في الاستمرار بهذه الفكرة، والموافقة، ما أمكنه ذلك، على التفسير الصهيوني البراغماتي.
غير أن قوة هذا التفسير الصهيوني لحل الدولتين، والذي يبقى التفسير الوحيد حتى هذه اللحظة بالذات، آخذة في التضاؤل. وهذا هو السبب الرئيسي في عودة حل الدولة الواحدة إلى الظهور. وهو الحل الذي بقي حيًّا بفضل من اعتقدوا دوماً بأنه التسوية الوحيدة الأخلاقية، وليس فقط السياسية، لكل المشاكل العالقة في النزاع المستمر. ويبدو أن المسائل مثل حق اللاجئين في العودة والطبيعة الاستعمارية للصهيونية والحاجة إلى التوفيق بين النسيج المجتمعي المتعدد الأديان والثقافات لا مكان لها في حل الدولتين. وانضم «اليائسون» إلى المجموعة الأولى من مؤيدي الدولة الواحدة، أي أولئك الذين يؤيدون هذا الحل على مضض، بما أنهم فقدوا أي أمل في تطبيق حل الدولتين. فهم يعتبرون أن

لا رجعة في الوقائع الجيوبوليتيكية الجديدة التي أوجدتها إسرائيل على الأرض ويدركون انه لا توجد إرادة لدى الطرف الإسرائيلي في القبول بدولة فلسطينية مستقلة فعلاً وذات سيادة إلى جانب إسرائيل. وهكذا بقيت فكرة الدولة الواحدة معنا إلى اليوم على الرغم من تاريخها المضطرب. غير أنها تبقى مع ذلك على الهامش وتُنسب إلى السذّج من أصحاب أحلام اليقظة. ويتضح من هذا الوصف الشديد الاختصار، وأعتَرفُ بأنه مقصور نوعاً ما على الخاصة، أن التآكل الشديد لصحة حل الدولتين يمكنه وحده أن يعيد الانتباه إلى مفهوم الدولة الواحدة، أياً كان شكلها. غير أنه من المهم التشديد باكراً على أن الذين يئسوا من إمكانات حل الدولتين ليسوا من حافظوا على حياة الفكرة، بل أولئك الذين لم يفقدوا إيمانهم بالصحة الأخلاقية للمفهوم وقابليته السياسية للتنفيذ. وتشعر هذه القلة القليلة أن الكثيرين الذين انضموا إليها بوصفهم من «المهتدين الجدد» أثبتوا أنها على حق في الوقت الذي تصبح وفاة حل الدولتين أكثر اتضاحاً مع مرور الأيام.

ووجد في الأساس، ومع كتابة هذه الكلمات، عدد كبير من الأفراد، وليس حتى منظمات غير حكومية، ممن يساندون الفكرة بقوة. وهم مرئيون، وجعلوا قضية حل الدولة الواحدة تتقدم بشكلٍ ملحوظ في السنوات الأخيرة من خلال هيكلة النقاشات وعرض المسائل العالقة على الملأ في ما يتجاوز الشعارات والمثل. ودفع بهذا النشاط الفكري والعام إلى الأمام أخيراً ظهور عدة كتب متماسكة انضم مؤلفوها إلى جانب مؤلفين آخرين في الجهود لنشر المفهوم وتجذيره عميقاً في الخطاب العام وفي الأذهان (154) ولكن لا توجد، كما سبق وأسلفت، أحزاب سياسية تدعم هذه الفكرة؛ وعلى الرغم من أن المسح النظري للعدد الكبير من المنظمات غير الحكومية العاملة على الأرض في إسرائيل وفي فلسطين وفي مجتمعات المنفى، يشير إلى الدعم الكبير الذي تلقاه الفكرة في المجتمع المدني الفلسطيني، لم يتخذ أي من اللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين الحاليين أي موقف رسمي داعم.

يتوجّب على أي حركة سياسية، أولاً وقبل أي شيء، أن توضح موقفها حيال من هم في السلطة؛ أو أن تقرر، في تعبير آخر، هل تريد أن تحل محلّ من هم في السلطة أو التأثير عليهم. ويمكن لحركة الدولة الواحدة، في الحالة الأولى، أن تعمل فقط من خلال تحولها إلى حزب، أو فصيل، أو أي تعبير يمكن للمرء استخدامه في هذه الأيام في الواقع غير الطبيعي في فلسطين، حيث توجد دولة ذات سيادة إلى جانب مجتمع مُحتل، من دون دولة، محصورٍ وسجين.

غير أنه يوجد خيار آخر قد يُعتبر مرحلة ضرورية وتمهيدية تسبق اتخاذ قرار استراتيجي أكثر وضوحاً. فعلى هذا الخيار أن يتبنّى تحديداً لمفهوم الحركة أكثر سلاسة من ذلك الذي يظهر في العادة في الأدب المتخصّص. وتشكّل الحركة التي نتطلع إليها آلية تمثل دوافع معينة وآمالاً ورؤيا. وهكذا تصبح مهمتها الأساسية ترجمة المطالب الشعبية، أو من الأسفل إلى الأعلى، في الحيّز السياسي الذي تتجاهله النخب السياسية والإعلامية في مجتمع معيّن. وهو، في حالتنا الخاصة، يريد من أولئك الموجودين في السلطة ان يبحثوا بشكلٍ طارئ في خيارات الإنقاذ من الكارثة المتصاعدة.

وتوجد مفارقتان يجب التعاطي معهما في وقت مبكر. أولاهما أن إنشاء حركة يستغرق وقتاً طويلاً فيما يتطلّب الواقع على الأرض من كل ناشط تحرُّكا عاجلاً وفورياً للتصدي للقمع المستمر. أما الثانية فهي أن المطلب الشعبي من النخبة السياسية يولّده ويدفع به، في كثير من الأحيان، الشك المتزايد وغياب الثقة التام بهذه النخبة السياسية بالذات من دون أن يظهر بالضرورة حماسة لاستبدالها.

هذه هي القيود المحدّدة، وأنا لا أوحي بأن في وسعنا التوفيق بين المفارقتين، بل أدعو إلى إدراكهما وحسب. وتوجد طريقة لمداورة الأمر، كما تظهرها لنا المحاولات الأخرى لإنشاء حركة ما، وهي المقاطعة والتعرية والعقوبات التي تدعو إليها الحركة الفلسطينية. وهي دعوة إلى القيام بعمل جذري غير عنفي ضد إسرائيل من أجل وقف السياسات الإجرامية الراهنة على الأرض (مثل مجزرة غزة في كانون الثاني/يناير 2006)، وتولّد أيضاً في الوقت نفسه نقاشاً عاماً حول طبيعة النظام وشرعيته الدولية. ولكنها تتصل أيضاً بالمفارقة الثانية التي أشرت إليها من خلال عدم الرغبة في لعب دور في النخبة السياسية، ولكن إجبار هذه النخبة نفسها على اتخاذ موقف من المسألة نظراً لفشل كل استراتيجيات الكفاح الأخرى. وقد بدأ الأمر منذ سنوات قليلة كواحدة من بنات أفكار عدد صغير من الأشخاص، ونمت لتأخذ حجماً كبيراً بعدما حازت على تأييد المجتمع المدني في الأراضي المحتلة، ثم على التأييد الكبير من الفلسطينيين حول العالم وفي داخل إسرائيل (155).

وتوجد مسألة أساسية يجب معالجتها قبل الإدلاء بمزيدٍ من الملاحظات حول خيارَيْ الدولة الواحدة سواء لجهة إنشاء حركة سياسية قائمة بذاتها أو الانخراط في إنشاء قاعدة واسعة من أتباع فكرة الدولة الواحدة. ويشير هذا إلى المشكلة الناجمة عن تشكيل ائتلاف جديد يدفع الآن بالفكرة إلى الأمام. وهي مؤلفة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، من المؤمنين القدامى بالفكرة ومن «اليائسين» الذين انضموا إليهم لاحقاً بسبب إحباطهم الناجم عن العجز في تنفيذ حل الدولتين. وهذا ليس بالائتلاف الأكثر عافية للسير قُدُماً بمفهوم لا يزال طوباوياً وترفضه النخب السياسية والإعلام السائد. ومن غير المرجّح إيجاد الحافز والإلهام في أوساط «اليائسين». واتضح ذلك جيِّدا، على سبيل المثال، من المساهمة في مؤتمر ميرون بنفينيستي في آذار/مارس 2009 (156). غير أن هذا، وما يشابهه، من التفكيك القيّم والتفسير لما هو خاطئ في حل الدولتين، ومن الانخراط في السياسة الواقعية، قد يفيد حركة الدولة الواحدة بشكل هائل.

إذا أمكن الوصول إلى أساس الحد الأدنى من التعاون، وهو أمر لا يمكن اعتباره من المسلمات بالحكم مرة أخرى على الدليل المتوفر حتى الآن، فستقضي المرحلة التالية بتوجيه جهود الإقناع صوب «المشكّكين بالدولة» الذين، على الرغم من أنهم ليسوا بغافلين عن الواقع الفوضوي الذي ينتجه التزام المجتمع الدولي المستمر بحل الدولتين، لا يزالون يفتقرون إلى الشجاعة لتأييد حل الدولة الواحدة.

وتتعلق المسألة فعلاً بكيفية توسيع المجموعة الأساسية للحركة وقاعدة دعمها. ويجب أن ينصب الجهد على جعل المفهوم مرناً لزيادة جاذبيته إلى أقصى حد ممكن.

وأعتقد، في هذه المرحلة، أننا بلغنا هذا الحد تقريباً بعد مؤتمر آذار/مارس 2009 في بوسطن. وعلينا من هنا أن نقلّب الرأي، كما أشرنا سابقا، في الخيارين الممكنين: اللعب بحسب قوانين مجموعة النخب السياسية أو العمل من خلال الشبكات الشعبية لتغيير الخطاب العام وتوجهات النخب السياسية.

تميّزت طبيعة السياسة، وبخاصة في الغرب منذ الحرب العالمية الثانية، بأنها تطوّرية لا ثورية. ومن طبيعة مثل هذه الأنظمة السياسية، بالتالي، التمسك بالصيغ. ومن غير المرجح، ما لم تثبت الكارثة موت مثل هذه الصيغ بجميع مقاصدها وأغراضها، ان تحيد النخب السياسية عنها. ناهيك بأنه عندما لا تحتل المسألة مكاناً أوَّلا على أجندتها؛ وفي حال احتلت مكاناً بارزاً بين اهتماماتها، فلن يستمر ذلك إلا لفترة قصيرة من الوقت. وهكذا، من غير المرجّح حتى للمؤشرات الواضحة جداً إلى استحالة تطبيق حل من أي نوع بإنشاء الدولتين، أو حل لا يمكن لإسرائيل إلا قبوله من طرف واحد، أن تحدث تغييراً درامياً في التوجّه أو في السياسة. ويعني هذا أن الخيار الأول الذي تفحّصناه سابقاً

والقاضي بإحداث تغيير في سياسة النخب في اتجاه حل الدولة الواحدة سابق لأوانه وقد ينتج خيبة تامة في هذه المرحلة وتحولاً خطيراً في حركة الدولة الواحدة يودي بها إلى النسيان.
وبالتالي يصبح الخيار الأكثر قابلية للحياة ذلك الذي لا يلعب دوراً بعد في لعبة النخبة السياسية لكنه يحضر الأرضية للزلزال المحتوم الذي سيجبر السياسيين واللاعبين الرئيسيين أيضاً على اتخاذ موقف مغاير. وستشكّل الحركة في هذا الصدد محاولة لتحريك ذهنية الناس واهتماماتهم وإدراكاتهم.
ويمكن النظر إلى الأمر بوصفه جهداً ثلاثي المحاور: إعادة إدخال الماضي في المعادلة، تفكيك جوهر عملية السلام الراهنة، والتحضير لمشاريع تترجم مفهوم الدولة الواحدة إلى واقع ملموس في المستقبل.
إعادة تسويق الماضي
يبدو في حالة فلسطين، أن الكفاح من أجل الذاكرة هو العمل الأهم في هذا القرن لكل من التزم القضية الفلسطينية. فالتقاء التأريخ الفلسطيني الجادّ مع الكشوفات الجديدة التي كشفها المؤرخون التصحيحيون في إسرائيل حوّل، ليس أجندة البحث الأكاديمي فحسب، بل أيضاً الخطاب العام بين الناشطين. فالكشف عن الصورة الكاملة لما حصل عام 1948 هو الذي وسّع، بطرائق عدة، طيف ناشطي السلام وأعضاء لجان التضامن الفلسطينية بحيث تضمّن نكبة 1948. حتى أن الرئيس أوباما اعترف في خطابه في حزيران/يونيو 2009 في القاهرة بالمعاناة الفلسطينية الممتدة على أكثر من ستين عاماً.
والصراع حول الذاكرة التاريخية وثيق الصلة بالنقاش حول حل الدولة الواحدة. فوحده المنظور التاريخي يكشف عن الطبيعة الاختزالية لحل الدولتين: واقع أن «فلسطين» تشير إلى خمس الأرض فقط وإلى حوالى ثلث الفلسطينيين.
ويفضح الإدراك التاريخي الأعمق الطبيعة الاستعمارية للحركة الصهيونية. فهو لا يظهر أن الفلسطينيين تعرّضوا عام 1948 للتطهير العرقي ومُنعوا من العودة فحسب، بل يكشف أيضاً أن الإيديولوجية التي أنتجت مثل تلك السياسة لا تزال سارية المفعول حتى اليوم.
قارن صحافي وكاتب إيطالي شجاع الخطاب المستخدم حتى اليوم بوصفه علّة وجود حل الدولتين بخطاب تاريخي يشرح الثورة الفرنسية بوصفها مرحلة عنفية لا أصول لها أو معلومات أساسية (157).
وقد استُبدلت التجربة الفلسطينية الموحّدة منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى 1948 بتجارب غير مترابطة بسبب تجزئة الشعب وتقطيع الأرض. غير أن كل هذه التجارب المفكّكة ترتبط من دون استثناء بما حصل عام 1948: وبعبارات أخرى، سواء أقمتَ في رام الله أو لندن أو اليرموك أو الناصرة فإن مأزقك الراهن هو نتيجة مباشرة لما حصل عام 1948.
وعلاوة على ذلك فإن الإيديولوجية التي أنتجت التطهير العرقي عام 1948 هي اليوم التي تبقي اللاجئين في مخيماتهم، وتميّز ضد الفلسطينيين في داخل إسرائيل، وتظلم الواقعين تحت الاحتلال في الضفة الغربية والسجن في قطاع غزة.
ويبدو حل الدولتين، من هذا المنظور، كمن يحاول وضع غطاء صغير فوق قدر هائل الحجم يغلي، فيغرق فيه كلما وُضع فوقه. إذ لا يمكن لحل النزاع أن يحصل إلا عندما يمكن إحكام مثل هذا الغطاء على الماضي فيضع خاتمة لفظائعه وشروره.

خلق هذا الإدراك المتين على المستوى الأكاديمي والمجتمع المدني أرضاً خصبة للنقاش حول حل الدولة الواحدة. غير أن هذه ليست الحال، ولسوء الحظ، مع الإعلام السائد والساحة السياسية في الغرب أو في العالم العربي. ويوجد، في هذه المرحلة من الصراع، حظ أفضل في مناقشة السرد التاريخي منه في نشر حل الدولة الواحدة. فالإعلام السائد والسياسيون يرفضون حل الدولة الواحدة جملةً وتفصيلاً، لكنهم قد يرغبون في القبول بأن سردهم التاريخي خاطئ حتى الآن وبأن عليهم النظر إلى النزاع بوصفه عملية بدأت عام 1948، وحتى عام 1882، وليس عام 1967.

وبعبارات أخرى فإن ما يجب إجهاد النفس فيه هو أن ما يسميه «اليائسون» الوقائع على الأرض التي جعلت بالتدريج من حل الدولتين المرغوب فيه أمراً مستحيلاً ليست مجرد حادث، بل هي نتيجة استراتيجية تهدف إلى منح دولة إسرائيل السيطرة على كامل فلسطين الانتداب. وشكّلت هذه الاستراتيجية، ولا تزال، حجر الزاوية للصهيونية البراغماتية، وقسّمت الأرض إلى إقليمين: ذلك الذي تحكمه إسرائيل وتحاول أن تطبّق فيه ما صاغه شمعون بيريز على أنه «الحد الأقصى من الأرض بالحد الأدنى من العرب (158).» والإقليم الآخر هو ذلك الذي تسيطر عليه إسرائيل عبر وكلاء مثل السلطة الفلسطينية المتعاونة. وما قدّمه الصحافيون الغربيون والسياسيون، ولا يزالون، على أنه نقاش أساسي في داخل إسرائيل حول الحرب والسلم، وحول الاحتفاظ بالأراضي أو الانسحاب منها، هو في الواقع نقاش حول ما يعنيه «الحد الأقصى من الأرض» وما هي وسائل تحقيقه إضافة إلى كيف يمكن للمرء أن يحقق هدف وجود «الحد الأدنى من العرب».

وعلى حركة الدولة الواحدة أن تأخذ على نفسها في المستقبل القريب كشف القناع عن نموذج التكافؤ paradigm of parity، ومهزلة النقاش الحقيقي في المجتمع الإسرائيلي، وكشف الاستراتيجية التي تقف وراء السياسة الإسرائيلية في الأعوام الأربعين الماضية.

تفكيك عملية السلام

يقع العائق المعاصر الأكبر أمام طرح حل الدولة الواحدة بوصفه خياراً قابلاً للحياة في أن علّة وجود «عملية السلام» ارتكزت بقوة في السنوات الأربعين الماضية إلى رؤيا الدولتين. وقد بلغت حداً من القوة بحيث أن بعضاً من الزملاء الأكثر شجاعةً والتزاماً في الصراع من أجل فلسطين يؤيدونها باسم الواقعية السياسية.

ومن المهم، لمواجهتها بنجاح، بوسائل حركة الدولة الواحدة المتواضعة، إدراك الافتراضات التي تقوم عليها علّة وجود عملية السلام بما أنها هي التي لا تزال تحكم اليوم إدارة أوباما والسلطة الفلسطينية، وما يُسمّى بمعسكر السلام في إسرائيل، وشرائح كبرى من النخبة الإعلامية والسياسية في الغرب.

بدأت عملية السلام فور انتهاء حرب حزيران/يونيو 1967، وسرعان ما أضحت محاولة لفرض السلام الأميركي بالرغم من أن البادئين الأول بها كانوا الفرنسيين والبريطانيين والروس. وقامت الفرضية الأميركية الأساسية لجهد «السلام» على الاعتماد الكلي على ميزان القوى بوصفه الموشور الذي يجب من خلاله البحث عن إمكانية الحلول. وعنى التفوق الإسرائيلي الذي لا جدال فيه بعد الحرب أنه مهما استنبطه السياسيون الإسرائيليون والجنرالات كخطة للسلام سرعان ما سيصبح الأساس للعملية ككل.

وهكذا أنتجت النخبة الإسرائيلية على الدوام الحكمة السائدة لعملية السلام وصاغت مبادئها التوجيهية بحسب اهتماماتها الخاصة. وُوضعت مسودة هذه المبادئ التوجيهية في السنوات الأولى على احتلال

1967 وبلورت رؤيا الخريطة الجيوبوليتيكية الجديدة لفلسطين التاريخية. وأملت الصهيونية البراغماتية تقسيم البلاد تقريباً إلى دائرتين: واحدة تسيطر عليها إسرائيل مباشرة بوصفها دولة ذات سيادة، والأخرى تحكمها إسرائيل بشكلٍ غير مباشر، فيما تعطي للفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً.
وقضى الدور الأميركي الأساسي بتقديم هذه الإملاءات إلى العالم بطريقة إيجابية بوصفها «تنازلات إسرائيلية» و«سلوكاً معقولاً» و«مواقف مرنة» (159). وقد تبنت الإدارات الأميركية المتوالية حتى اليوم، سواءٍ عن جهل أو عن مصلحة، نظرة إلى النزاع ترضي المشهد الإسرائيلي الداخلي فقط وتتجاهل كلّيا المنظور الفلسطيني، بغض النظر عن طبيعته أو ميله.
وأنتج الوجود الأميركي - الإسرائيلي المهيمن خمسة مبادئ توجيهية، لم تطعن بها حتى الآن اللجنة الرباعية، أو من يدير العملية السلمية وكل المسرحيات التي تدور من حولها سياسياً ودبلوماسياً.
ويرتبط المبدأ التوجيهي الأول مباشرة بالصراع حول الذاكرة التاريخية التي سبقت الإشارة إليها آنفا. وهو يُعلن أن «النزاع» بدأ عام 1967 وبالتالي يكمن جوهر إيجاد حلّ له في اتفاق يحدّد فقط مستقبل وضع الضفة الغربية وقطاع غزّة. ويُحصر مثل هذا المنظور التسوية بـ22 بالمئة من فلسطين.
ويقضي المبدأ التوجيهي الثاني بأن كل ما هو مرئي في هذه المناطق قابل للقسمة وإن مثل هذه القسمة تشكّل مفتاح الحل. ويجب بالتالي تقاسم الـ22 في المئة المتبقية من فلسطين من أجل السلام. والأكثر من ذلك هو أن أجندة السلام تعني أنه لا يجب تقسيم المناطق المحتلة عام 1967 فحسب بل أيضاً تقسيم شعبها ومواردها الطبيعية.
ويعني المبدأ التوجيهي الثالث أن كل ما جرى حتى 1967، بما في ذلك نتائج النكبة وما جرى فيها من تطهير عرقي، غير قابل للتفاوض. ودفع هذا بقضية اللاجئين إلى خارج جدول الأعمال وهي لا تزال خارجه حتى هذا اليوم بالذات.
وما المبدأ التوجيهي الرابع إلا معادلة بين نهاية الاحتلال الإسرائيلي ونهاية النزاع. أي أن النزاع سينتهي بكل مقاصده وأغراضه متى تم الاتفاق على نوع من أنواع رفع اليد أو السيطرة.
ويقضي المبدأ التوجيهي الأخير بعدم التزام اسرائيل بأي تنازل إلى أن يتوقف الكفاح المسلح.
وتُرجمت هذه المبادئ التوجيهية الخمسة عام 1993 إلى اتفاق أوسلو عندما بدا أن الشريك الفلسطيني وافق عليها من حيث المبدأ. وأعيد في سنة 2000 في كامب ديفيد وضعها في حزمة رفضتها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في الحالتين كلتيهما بعد التجارب والمحن. غير أنها لا تزال المبادئ المُتفق عليها لعملية السلام.
والمهمة هنا ذات شقين: يقضي الأول بربط الواقع الراهن في الذهن العام بوصفه النتيجة الحتمية لعملية السلام هذه ومبادئها، وهو واقع يوافق المراقبون الدوليون على أنه يشكّل كارثة إنسانية ذات أبعاد لا يمكن تصوّرها. ويجب بالتالي فضحه بوصفه عملاً سياسياً يوفّر الحصانة الدولية لسياسة الاستعمار والمصادرة. وصحيح أن هذه السياسة تصاعدت بشكلٍ كبير منذ سنة 2000، غير أنه ليس صحيحاً أن هذا التصعيد هو نتيجة انهيار العملية السلمية بل إنه نتيجة علّة وجود العملية.
وتحظى حركة الدولة الواحدة بالأكاديميين والصحافيين والناشطين الذي يمتلكون وسائل نشر هذه المعرفة من خلال الكتب والصحف واللقاءات العامة، كلّما تمّت مناقشة قضايا فلسطين وإسرائيل الراهنة. وقد بدأ العمل في نوع من أنواع الرصد لوسائل الإعلام لكن ليس بطريقة محترفة أو منهجية. وعلى الرغم من أن على المرء الاعتراف بأن الوجل أكثر من الجهل هو الذي يمنع الصحافيين والسياسيين الأذكياء والمطّلعين من فضح «العملية السلمية» موفّرين التغطية للمخطّط

الإسرائيلي الجيّد التنظيم والذي سبق أن استَنبط عام 1967 لحصر الفلسطينيين في ما يشبه البانتوستانات. فالصهوينية البراغماتية لم ترغب في فرض سيطرتها المباشرة على المناطق الفلسطينية المأهولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تجرؤ على طردهم، ولم ترغب في منحهم ما هو أكثر من حكم ذاتي محدود.

وتقضي المهمة الثانية بإعطاء الصدارة لأصوات الفلسطينيين ممن كانوا ضحايا مباشرين للسياسة الإسرائيلية في الأعوام الأربعين الماضية، وذلك من ضمن نموذج للتحليل يُبرز الرابط بين معاناتهم ومهزلة السلام. وبتعبير آخر، لا يتعلّق النقاش بِـ«هل أن الطريق الذي تم سلوكه حتى الآن صحيح وحسب، بل أيضاً باتهام أولئك الذين قادونا على ذلك الطريق بالمساهمة المباشرة في استمرار قمع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة». ويعني هذا الطعن أجندة السلطة الفلسطينية بالذات التي تزعم أن السلام مع إسرائيل بموجب المسلّمات القديمة سيضع حدًّا لمعاناة من هم تحت الاحتلال، فيما على الحجة المضادة أن تثبت أن تأثيره سيكون معاكساً تماماً وهو: تعميق الاحتلال واستمرار الظلم.

ويجب ألاّ يبقى تفكيك عملية السلام هذا ممارسة أكاديمية، بل يجب أن يحمل بعض المضامين العملية الفورية. وسبق أن أشرنا إلى المضمون الأول وهو التشكيك المنهجي بالتغطية الإعلامية الغربية لعملية السلام. وعلى المضمون الثاني المساعدة في تحويل طبيعة النشاط السلمي في المجتمعات المدنية الغربية، بل وحتى بين مجموعات السلام التي لا تزال ناشطة في إسرائيل. وبقي هؤلاء النشطاء أوفياء، حتى وقت قريب، لكل من نموذج التكافؤ ومنطق حل الدولتين بوصفهما رؤيا للسلام. وبالتالي استند النشاط السلمي على مدى سنوات، شأنه في ذلك شأن عملية السلام نفسها، إلى نموذج سَردَيْن متكافئين يحتاجان إلى الوساطة والملاءمة بينهما. ولهذا عمد كل من الاتحاد الأوروبي والأجهزة التمويلية الكبرى في الغرب إلى تمويل ظاهرة اجتماعات «تبادل القبلات بين الأنسباء» وتشجيعها. ومن قبيل ذلك، اعتقد الناشطون الغربيون أن مهمتهم الرئيسية تقضي بجمع الطرفين على أرض محايدة، أي غربية. وأعطى هذا الدافع النبيل دعماً غير مقصود للعملية السلمية الرسمية وعرضتها بوصفها انعكاساً لرغبة أوسع لدى المجتمعات الغربية.

ويمكن لحركة الدولة الواحدة أن تشكّل ذروة التوجه الجديد لحافز المجتمعات المدنية الغربية هذا، وجهده من أجل تحويل الواقع في فلسطين. ويمكنها، بدلاً من تسهيل اللقاءات العقيمة - التي لا ضرورة لها في أي حال من الحالات لأنه يمكن عقدها في أي وقت على أرض الواقع - أن توفّر أماكن لوضع الاستراتيجيات لحملة تغيير سياسات الحكومات الغربية وللتأمل في حل للنزاع أكثر أصالةً وشمولاً.

يوضح إلغاء التفرقة العنصرية في نشاط المجتمع المدني في الغرب، كما في داخل اسرائيل، الجوهر الحقيقي لحل الدولة الواحدة وحركة هذه الدولة لا تزال في طورها الجنيني. ويمكن للنشاط الذي يتمحور حول موضوع ما، وليس حول الهوية الوطنية أو الدينية أو الإثنية، أن يشكّل المساهمة الفريدة في حركة الدولة الواحدة. غير أنه يمكن للمواضيع أن تبدو مجرّدة جدًّا وسريعة التحوّل بالنسبة إلى حركة تسعى إلى تغيير أذهان الناس بعد سنوات من التكيّف مع السرد التاريخي والتغطية الإعلامية المتلاعب بها والرؤيا المستقبلية القاتلة. ويجب على المواضيع أن ترتبط بالتالي عن كثب بالنتائج الملموسة. ويبحث الجزء الأخير من هذه الدراسة بعض هذه المواضيع والنتائج.

التحضير للمستقبل: نموذج الوحدة التركيبية

تتألف حركة الدولة الواحدة، في شكلها الراهن، من أفراد من كل مشارب الحياة ممن يمكنهم إبراز نشاطهم ومهنيتهم، قبل أن تتولى المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية هذه الرؤيا في شكل أكثر منهجية. وقد حان الوقت لنقل النشاط إلى ما هو أبعد من المؤتمرات الكبرى التي نجحت حتى الآن في الإعلان عن الفكرة والكشف عن مغالطات حل الدولتين. ويوجد مزيدٌ من مجالات البحث التي يمكن لحركة الدولة الواحدة التركيز عليها.

ويقضي المجال الأول في استطلاع المواقف من فكرة الدولة الواحدة. ولم يحاول أحد حتى الآن إجراء مثل هذا الاستطلاع الذي يُعتبر شرطاً مسبقاً لأي حملة مستقبلية لنشر الفكرة وتجنيد الآخرين لها بالرغم من الضعف الواضح لمثل هذه الأداة.

ويتعلّق الثاني بتشكيل فرق عمل ترتكز كثيراً إلى طواقم بيت الشرق أيام مؤتمر مدريد التي أخذت تحضّر، بعزم صادق ولكن بلا طائل، لإنشاء دولة مستقلة. وعلى هذه الطواقم أن تحضّر المواد العملية المنبثقة عن الجهاز السياسي المستقبلي لفلسطين وإسرائيل مهما كان الشكل الذي سيأخذه: دستور، نظام تربوي، مناهج وكتب، مبادئ توجيهية أساسية للنظام الاقتصادي، الملابسات العملية في دولة مكونة من مجتمع متعدّد الثقافات والأديان، وإلى ما هنالك. ولا حاجة، بالنسبة إلى بعض مظاهر الدولة هذه، لإعادة اختراع الدولاب حيث أن الطواقم غطّتها بشكلٍ جيّد؛ أما بالنسبة إلى المظاهر الأخرى فيجب البحث عن الإلهام في مكان آخر من التاريخ والجغرافيات الأخرى والفكر الإنساني.

ويشكّل مستقبل المستوطنات الإسرائيلية مشروعاً محدَّدا يجب دراسته بجدية. وقد اتضح للطواقم، منذ البداية، أن الدولة الفلسطينية المقبلة تعني دولة خالية من هذه المستوطنات. وأنا هنا لا أقترح حلاً بل اكتفي بالإشارة إلى ضرورة مناقشة الأمر الآن وليس لاحقاً.

ويمكن لبناء هذه المحصلة الأخيرة، بأفضل طريقة عملية - مثل النموذج الأولي للدستور، والمناهج التربوية، وقوانين الجنسية للجميع (السكان الأصليون، العائدون والمهاجرون الجدد)، وأنظمة التملّك (بما في ذلك التعويضات وأملاك الغائبين)، ومشاريع أخرى مشابهة – أن يضفي جوهراً على فكرة الدولة الواحدة بما يتجاوز الشعارات وتفكيك حل الدولتين.

ويقضي المشروع الأخير لحركة الدولة الواحدة، قبل أن تصبح كما هو مأمول منها حركة قوية وشعبية وسياسية، بأن تركّز على فرق صغيرة، ومن ثم أمام جماهير كبيرة على كيفية نشر الفكرة وتثقيف الناس في شأنها. ويمكن تجنيد كل المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية في الداخل وفي الخارج، والمؤسسات غير الحكومية القليلة في إسرائيل التي لا تزال منخرطة في الكفاح ضد الاحتلال، وحملة التضامن مع الفلسطينيين، واللجان وكل المؤسسات الأخرى غير الحكومية في المجتمعات الغربية وفي أنحاء العالم العربي والإسلامي لتأخذ موقفاً أكثر حزماً من المسألة.

ولا يمكن حصول الكفاح من أجل الدولة الواحدة من دون التعاون الوثيق مع الممثلين الرسميين لمنظمة التحرير وحماس والسلطة الفلسطينية، ومن دون تبني خطابِ أو قاموسِ هذه الجماعات الموجودة على الأرض. وسيسمح هذا لحركة الدولة الواحدة بتصوّر السلام والمصالحة بطريقة أقل محدودية وأكثر شمولاً. وقد أظهرت حكومة جنوب أفريقيا ومؤسساتها غير الحكومية، من جهة أخرى، حماسة للفكرة أكثر من أي لاعب حكومي على الساحة الدولية. وبات على صوت حركة الدولة الواحدة، مع الأخذ بالمحدوديات وبوجود هؤلاء الشركاء المحتملين، أن يُسمع في كل الأوقات.

ويمكن تحقيق هذا على الرغم من المعرفة العميقة بأن الدعم الشعبي للفكرة يعتمد بشكلٍ حاسمٍ على الانحلال التام لحل الدولتين، وهذا السيناريو يتجاوز بدوره تأثير حركة الدولة الواحدة. وعلينا، ونحن ننتظر تطورات خارجة عن سيطرتنا وتأثيرنا، أن نتحضّر كما لو أن هذه اللحظة باتت عند الزاوية ونفترض أن ملايين الفلسطينيين اليائسين والإسرائيليين، وكل من يهتم بهم في العالم، سيسعون سريعاً إلى بديل عن النموذج الذي طبع عملية السلام في فلسطين وإسرائيل. ويشكّل الجهاد السياسي والمعرفة ونشر المعلومات والإقناع والاعتراض والتضامن أقوى الأسلحة التي يمتلكها الأناس المغلوبون على أمرهم. فلنستخدمْها بحكمة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل السادس

تحويل فلسطين إلى غيتو

حوار مع إيلان بابه
ونعوم تشومسكي (160)

في البداية، هل تعملان على شيء في هذا الوقت وتريدان إطلاعنا عليه؟

إيلان بابه: إنني في صدد إنجاز كتب عدّة أوّلها تاريخ مختصر للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزّة مع تركيز محدّد على القرارت الإسرائيلية الأساسية التي اتّخذت في السنوات الأولى، وأؤكّد أنها لم تحد عنها حتى اليوم. ويتناول الثاني الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، ويتحدّث الآخر عن اليهود العرب. وأنا أيضاً في صدد إنجاز تحرير جزءٍ يُقارن الوضع في جنوب أفريقيا بالوضع في فلسطين.

نعوم تشومسكي: الحيّز العادي من المقالات والأحاديث وغيرها، ولا وقت لديّ الآن لمشروع كبير.

قال نائب بريطاني في الآونة الأخيرة إنه شعر في الأعوام الخمسة الأخيرة بتغيير في المواقف تجاه إسرائيل. فقد بات النواب البريطانيون يوقّعون في أيامنا هذه بأعدادٍ أكبر من قبل على استدعاءات تنبيه للبرلمان تتعلّق بإسرائيل. وقال لي إنه بات من الأسهل الآن التعبير عن انتقاد إسرائيل حتى لدى التحدث في حرم الجامعات الأميركية. وفي الأسابيع القليلة الماضية، قال المحقّق المستقل في النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، جون دوغارد، إن «الإرهاب الفلسطيني هو النتيجة (الحتمية) للاحتلال»، وتبنّى البرلمان الأوروبي قراراً يقول إن «سياسة عزل غزة قد فشلت على الصعيدين السياسي والإنساني»، ودانت الأمم المتحدة إسرائيل على الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة في قطاع غزة (161). فهل يمكننا تفسير ذلك على أنه تحوّل عام في الموقف من إسرائيل؟

بابه: يشير المثلان إلى تحوّل ذي مغزى في الرأي العام وفي المجتمع المدني. لكن المشكلة تبقى كما كانت عليه في الأعوام الستين الماضية: فلا تتم ترجمة هذه الاندفاعات والطاقات، وليس من المرجّح ان تُترجم في المستقبل القريب إلى سياسات واقعية على الأرض. وبالتالي فإن تطوير فكرة العقاب والمقاطعة تشكّل الطريقة الوحيدة لتعزيز هذا التحوّل. ويمكن لهذا أن يعطي توجيهاً واضحاً وإرشاداً للأفراد الكثيرين وللمؤسسات غير الحكومية ممن أظهروا على مدى السنين تضامناً مع القضية الفلسطينية.

تشومسكي: حصل تحوّل واضح جداً في السنوات الأخيرة، في حرم الجامعات الأميركية ولدى الجمهور العام أيضاً. ومنذ وقت ليس بالبعيد شكّلت حماية رجال الشرطة لمن ينتقدون إسرائيل ميزة نموذجية، حيث يتم فض الاجتماعات، ويكون الحضور معادياً ومسيئاً. وقد تغيّر الأمر الآن بشكل حاد مع بعض الاستثناءات المتفرقة. وغالباً ما يتجه المدافعون عن عنف إسرائيل الآن إلى أن يصبحوا في وضع دفاعي ويائس بدلاً من حالة الغطرسة والتعجرف. غير أن انتقاد أعمال إسرائيل لا يزال ضعيفاً بسبب الإخفاء المنهجي للوقائع الأساسية. وهذا صحيح بنوع خاص بالنسبة إلى الدور الأميركي الحاسم في منع الخيارات الدبلوماسية وتقويض الديمقراطية ودعم برنامج إسرائيل المنهجي في تقويض إمكان الوصول إلى تسوية سياسية مُحتمَلة. لكن تصوير الولايات المتحدة

بوصفها «الوسيط النزيه» غير القادر، بطريقة أو بأخرى، على متابعة أهدافه الحميدة، يشكل صفة مميزة وليس في هذا المجال وحسب.
غالباً ما تستخدم المنظمات غير الحكومية كلمة «الفصل العنصري» لوصف أفعال إسرائيل حيال الفلسطينيين (في غزة وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأيضاً في إسرائيل نفسها). فهل الوضع في فلسطين وإسرائيل مشابه للفصل العنصري في جنوب أفريقيا؟
بابه: يوجد تماثل واختلاف. فللتاريخ الاستعماري الكثير من الفصول المشتركة، ويمكن العثور على بعض ملامح نظام الفصل العنصري في السياسات الإسرائيلية حيال الأقلية الفلسطينية في داخلها وحيال أولئك الموجودين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن بعض جوانب الاحتلال أسوأ من واقع الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وبعض الجوانب في حياة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ليست بالسوء الذي كانت عليه في ذروة الفصل العنصري. وفي ذهني، يشكّل الإلهام السياسي نقطة المقارنة الرئيسية. فعلى الحركة المناهضة للفصل العنصري، وهي شبكة التضامن التي تطوّرت عبر السنين في الغرب، أن تلهم حملة أكثر تركيزاً وفاعليةً مؤيدةً للفلسطينيين. ولهذا السبب تبرز ضرورة تعلّم تاريخ الكفاح ضد الفصل العنصري أكثر من الإسهاب في المقارنة بينه وبين النظام الصهيوني. وتوجد نقطة إضافية، تاريخية وإيديولوجية معاً، وهي التحليل النقدي للكثيرين منا ممن يدركون اليوم أن التغيير لن يأتي من داخل إسرائيل.
تشومسكي: لا وجود لجوابٍ قاطعٍ ممكنٍ على مثل هذه الأسئلة، بل يوجد تشابه واختلاف. ففي داخل إسرائيل نفسها يوجد تمييز خطير، لكنه تمييز بعيد كل البعد عن الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. أما القصة فتختلف في داخل الأراضي المحتلة. وقد ألقيتُ عام 1997 خطاباً رئيسياً في مؤتمر لجامعة بن غوريون حول حرب 1967. وقرأت مقطعاً من التاريخ المتعارف عليه لجنوب أفريقيا. ولم يكن ثمّة حاجة إلى أي تعليق.
وإذا نظرنا عن كثب إلى الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة فسيبدو مختلفاً بطرائق كثيرة عن الفصل العنصري. فالفصل العنصري في جنوب أفريقيا كان في بعض جوانبه أكثر قساوةً من الممارسات الإسرائيلية، والعكس صحيح في جوانب أخرى. وأشيرُ إلى مثلٍ واحدٍ وهو أن البيض في جنوب أفريقيا اعتمدوا على اليد العاملة السوداء، ولم يطردوا الغالبية الكبرى من السكان. واعتمدت إسرائيل فيما مضى على العمال الفلسطينيين ذوي الأجور المنخفضة والذين يسهل استغلالهم، غير أنها استبدلتهم منذ وقت طويل ببؤساء الأرض من آسيا، وأوروبا الشرقية وغيرهما. وإذا اختفى الفلسطينيون فستتنفس إسرائيل، على الأرجح، الصعداء. وليس سرًّا أن السياسات التي تكوّنت تتوافق تماماً مع توصيات موشي دايان بعد حرب 1967 مباشرة: «سيستمر الفلسطينيون في العيش كالكلاب، ومن يرغب في الرحيل فليرحل (162).» ورُفعت توصيات أكثر تطرُّفا من قبل دارسين يساريين لشؤون الإنسان في الولايات المتحدة ممن يحظون بالتقدير الكبير. فعلى سبيل المثال أوصى مايكل والتزر، من معهد العلوم المتقدمة في برينستون وناشر الصحيفة الديمقراطية الاشتراكية «ديسانت» Dissent، منذ 35 عاماً بانه يجب «مساعدة» الفلسطينيين على الرحيل لأنهم «هامشيون في الدولة (163)». وكان يشير إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل نفسها، وهو موقف جعله اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان مألوفاً أكثر، وقد التقطه الآن الخط الإسرائيلي السائد. وأضع جانباً المتعصبين الفعليين أمثال استاذ القانون ألن ديرشوفيتز الذي يعلن أن إسرائيل لا تقتل المدنيين أبداً، بل الإرهابيين وحسب، بحيث أصبح تعريف «الإرهابي» بأنه «كل من تقتله إسرائيل»؛ وعلى

إسرائيل أن تهدف إلى نسبة قتل تبلغ ألفاً إلى صفر (164)، مما يعني «إبادة البهائم» إبادةَ تامة. وليس بالأمر الهيّن أن تنظر الدوائر المتنوّرة في الولايات المتحدة وفي الغرب، باحترام إلى المدافعين عن وجهات النظر هذه. ويمكن للمرء ان يتخيّل ماهية ردود الفعل لو أُطلقت ملاحظات كهذه عن اليهود. وأكرر أنه لا وجود لجواب واضح ممكن على سؤالك إذا كانت المقارنة مناسبة.

قالت إسرائيل أخيراً إنها ستقاطع مؤتمر الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في دوربان لأنه «سيستحيل منع المؤتمر من التحوّل إلى مهرجان من الهجمات المناهضة لإسرائيل (165)» وألغت أيضاً اجتماعاً مع مسؤولين كوستاريكيين في شأن قرار دول أميركا الوسطى الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية (166). فهل يُرجّح أن يؤدي رفض إسرائيل القبول بأي نوعٍ من أنواع الانتقاد إلى نتائج عكسية في النهاية؟

بابه: يأمل المرء في أن يؤدي [هذا الرفض] في يوم من الأيام إلى نتيجة عكسية. غير أن ذلك يعتمد على توازنات القوى العالمية والإقليمية وليس على «المبالغة الإسرائيلية في رد الفعل»، وحسب. وقد يترابط الاثنان، أي توازن القوى والتصلّب الإسرائيلي، في المستقبل. فلو حصل تغيّر في السياسة الأميركية، أو في دورها المهيمن على سياسات المنطقة، فقد يشجّع التصلّب الإسرائيلي المجتمع الدولي على تبني موقف أكثر انتقاداً لإسرائيل وممارسة الضغط على الدولة اليهودية لإنهاء احتلالها ومصادرتها لفلسطين.

تشومسكي: أخذ رفض إسرائيل القبول بالانتقاد في إعطاء نتائج عكسية بالفعل. ففي استطلاعٍ دولي أخير – أجري قبل اجتياح غزة – اعتبرت 19 دولة من أصل 22 أن لإسرائيل تأثيراً سلبياً في العالم؛ والاستثناءان هما الولايات المتحدة حيث أن عدداً أكبر بقليل كان إيجابياً، وروسيا التي انقسمت فيها الآراء (167). وحلّت إسرائيل أخيراً مع إيران وباكستان. ومن المؤكّد أن المواقف أصبحت سلبية في شكل أكثر حدّة على أثر اجتياح غزة. ويتزايد الأمر مع الوقت.

كيف يمكن لإسرائيل أن تتوصّل إلى تسوية مع منظمة تعلن أنها لن تعترف أبداً بإسرائيل، ويدعو ميثاقها إلى القضاء على الدولة اليهودية؟ فلماذا لا تعترف حماس بإسرائيل إذا أرادت فعلاً التسوية؟

بابه: يُقام السلام بين الأعداء وليس الأحباء. ويمكن للنتيجة النهائية لعملية السلام أن تؤدي إلى اعتراف إسلامي سياسي بمكانة اليهود في فلسطين وفي الشرق الأوسط ككل، سواء في دولة مستقلة أو في دولة مشتركة. فمنظمة التحرير الفلسطينية شرعت في التفاوض مع إسرائيل من دون أن تغيّر ميثاقها، ولم يختلف الأمر عند إسرائيل. ولذا يجب ان يُبحث عن نص، وحلّ، وبنية سياسية شاملة، تسمح لكل المجموعات القومية والإثنية والدينية والإيديولوجية بالتعايش.

تشومسكي: لا يمكن لحماس الاعتراف بإسرائيل بأكثر مما يمكن لكاديما الاعتراف بفلسطين، أو بأكثر مما يمكن للحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الاعتراف بإنكلترا. وقد يسأل المرء هل على حكومة تقودها حماس أن تعترف بإسرائيل، أو هل لحكومة بقيادة كاديما أو الحزب الديمقراطي أن تعترف بفلسطين. لقد رفضوا جميعهم ذلك حتى الآن، إلا أن حماس دعت على الأقل إلى تسوية الدولتين اتفاقاً منها مع الإجماع الدولي الطويل الأمد، فيما ترفض كاديما والحزب الديمقراطي الذهاب إلى هذا الحد محتفظين بالموقف الرافض الذي تمسّكت به الولايات المتحدة وإسرائيل، في عزلتهما الدولية، لأكثر من ثلاثين عاماً. أما بالنسبة إلى الكلام، فعندما يعلن رئيس الوزراء أولمرت أمام جلسة مشتركة للكونغرس الأميركي بأنه يؤمن «بحق شعبنا الأبدي والتاريخي بكامل هذه الأرض»، مثيراً التصفيق، فإنه ينكر على الفلسطينيين أية حقوق ذات مغزى (168). وغالباً ما يشكّل

هذا الرفض سياسة حكومية صريحة كما عندما أعلنت حكومة بيريس-شامير الائتلافية في 1989، ردًّا على القبول الفلسطيني الرسمي بحل الدولتين، بأنه لا يمكن وجود «دولة فلسطينية ثالثة» بين الأردن وإسرائيل، إذ أصبح الأردن دولة فلسطينية بالفعل بقرار إسرائيلي مدعوم صراحةً من الولايات المتحدة. غير أن الأفعال أهم بكثير من الكلام. فقد صُمِّمت المستوطنات الإسرائيلية وبرامج التنمية في الأراضي المحتلة – وكلها غير مشروعة كما تبلّغت إسرائيل ذلك من أعلى سلطة قضائية فيها وأكدت عليه المحكمة الدولية أخيراً – لتقويض إمكان وجود دولة فلسطينية قابلة للحياة. واتخذت الولايات المتحدة الموقف نفسه بتوفيرها دعماً حاسماً دائماً لهذه السياسات. ويصبح الكلام تافهاً بالمقارنة مع هذا الرفض للحقوق الفلسطينية.

وأعتقد أن على حماس التخلي عن هذه البنود في ميثاقها وأن تنتقل من القبول بتسوية الدولتين إلى الاعتراف المتبادل، غير أنه يجب ان نبقي في الذهن أنها مستعدة للمساعدة أكثر من الولايات المتحدة وإسرائيل.

زادت إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية من هجماتها على غزة وتتحدث عن اجتياح واسع وشيك. وتوجد إمكانية قوية أيضاً في أن تكون متورطة في اغتيال القائد في حزب الله عماد مغنية، وهي تدفع في اتجاه عقوبات أكثر قساوة (بما في ذلك العسكرية منها) على إيران. هل تعتقدان أن شهوة إسرائيل للحرب قد تؤدي في النهاية إلى دمارها؟

بابه: نعم، أعتقد أن العدوانية تشتد وأن إسرائيل لا تعادي العالم الفلسطيني وحسب، بل أيضاً العالمين العربي والإسلامي. وميزان القوى في الوقت الراهن يميل إلى مصلحة إسرائيل لكنه قد يتغيّر في أي لحظة، وبخاصة إذا انتهى الأمر بالولايات المتحدة إلى سحب دعمها.

تشومسكي: كتبتُ منذ عقود أن من يُسمّون «مؤيدين لإسرائيل» هم في الواقع مؤيدون لانحلالها الاخلاقي ولدمارها المُحتمَل في النهاية. واعتقدتُ أيضاً، لسنوات كثيرة، أن اختيار إسرائيل الواضح جداً للتوسع على الأمن، منذ أن رفضت عرض السادات في 1971 الوصول إلى معاهدة سلام كاملة، قد يؤدي بالفعل إلى مثل هذه العاقبة.

أيعني ذلك أيضاً أن اللغة الوحيدة التي تفهمها إسرائيل من أعدائها هي لغة القوة؟

بابه: إنه يعنيه بطرائق كثيرة. فالعمليات العسكرية، ولو كانت ناجحة مثل تلك التي قام بها حزب الله، تولّد ردوداً عسكرية إسرائيلية أكثر ضراوة وقساوة، ولذا نحن أفضل حالاً في الاعتقاد أن الضغط غير العنفي، مثل المقاطعة والفضح والعقوبات، أكثر فاعلية في الوقت الذي تشهد فيه الأرض لدى الطرفين بناء حركة مصالحة سلمية.

تشومسكي: ما تفهمه إسرائيل بوضوح أكبر هو الأوامر التي تصدر عن واشنطن، رب العمل الذي يُسمّى «شريكاً»، على ما كتبه المحلّل الإسرائيلي أمير أورين (169). فإسرائيل تطيع بانتظام عندما تصرّ الولايات المتحدة عليها، كما يحصل ذلك تكراراً، للتخلي عن برامج معيّنة وسياسات. وهي لا تملك خياراً حقيقياً في هذا الشأن.

ما الذي يتطلبه الأمر لتسحب الولايات المتحدة دعمها غير المشروط لإسرائيل؟

بابه: خارجياً، انهيار سياستها الشرق أوسطية وبالأخص من خلال سقوط أحد حلفائها. وإلاّ، وهو الأقل ترجيحاً، بروز سياسة أوروبية مضادة. وداخلياً، أزمة اقتصادية كبرى ونجاح ائتلاف القوى الراهن داخل المجتمع المدني في إحداث مثل هذا التغيير.

ولا بد من إثبات نقطتين إضافيتين: أولاً، إن الموقف الأميركي تاريخياً لم يكن دوماً مؤيداً بشكلٍ محرجٍ لإسرائيل. فقبل ولاية كنيدي، وقد شهدت تلك الفترة ظهور الإيباك (لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، وهي مجموعة اللوبي المؤيدة لإسرائيل) درست الإدارتان السابقتان إدارة ترومان وبالأخص إدارة أيزنهاور جدًّيا، قرارات في مصلحة فلسطين على الرغم من انهما سحبتاها طبعاً بعد تعرضهما للضغط. فقد بحث ترومان في الانسحاب من قرار التقسيم الصادر في آذار/ مارس 1948، ونظر أيزنهاور جدياً في خطة سلام تتضمن عودة اللاجئين. ولا يجب علينا بالتالي أن نأخذ موقفاً غائياً من هذا. وثانياً، إن لمثلث العلاقة الأميركية-الإسرائيلية ثلاثة أضلاع متساوية: الإيباك، والمجمّع العسكري-الصناعي، والمسيحيون الصهاينة، فإذا تهاوى واحد منها انهار البناء كله.

تشومسكي: علينا، للإجابة عن ذلك، النظر في مصادر الدعم. إذ يبدو قطاع الشركات في الولايات المتحدة، الذي يسيطر على تشكيل السياسة، راضياً تماماً بالوضع الراهن. وأحد المؤشرات لذلك هو الدفق المتزايد من الاستثمار في إسرائيل الذي تقوم به «إنتل» و«هوليت باكارد» و«مايكروسوفت» وعناصر طليعية أخرى في اقتصاد التكنولوجيا العالية. وتبقى العلاقات العسكرية والاستخبارية قوية جداً. وعاش المفكرون الأميركيون، منذ 1967، ما يشبه قصة الحب مع إسرائيل لأسباب ترتبط، في نظري، بالولايات المتحدة أكثر من ارتباطها بإسرائيل. ويؤثّر ذلك بقوة في تصوير الأحداث والتاريخ في الإعلام والصحف. والفلسطينيون ضعفاء، مشتّتون، لا أصدقاء لهم، ولا يقدمون شيئا لمراكز السلطة في الولايات المتحدة. وتدعم غالبية كبرى من الأميركيين الاجماع الدولي على تسوية الدولتين حتى أنها تطالب بالمساواة في المساعدة بين إسرائيل والفلسطينيين. ويقف الحزبان السياسيان، في هذا وفي غيره من الأوجه، إلى يمين السكان. ويعتقد خمسة وتسعون بالمئة من سكان الولايات المتحدة أن على الحكومة الانتباه إلى وجهات نظر الشعب، وهو موقف ترفضه طبقة النخبة (أحياناً بصراحة تامة، وأحياناً ضمنياً). لهذا السبب فإن الخطوة في اتجاه موقف أكثر توازناً هي في «تعزيز الديمقراطية» داخل الولايات المتحدة. وبصرف النظر عن هذا الاحتمال، فإن ما يتطلبه الأمر أحداثاً من شأنها أن تؤدي بقطاعات النخبة إلى إعادة احتساب مصالحها.

هل تكون الأزمة الاقتصادية الراهنة هي هذه «الأزمة الكبرى»؟

بابه: تعمل الأزمة الراهنة في اتجاه يختلف عن الاتجاه الذي يوحي به سؤالك. فهي تشدد على هامشية المسألة الفلسطينية في وجهة النظر العالمية الشاملة للإدارة الجديدة. خلقت عملية غزّة الوهم بأن فلسطين تحتل الأولوية الأولى على لائحة أوباما، لكن ما إن يعود جورج ميتشل (موفد إدارة أوباما الخاص إلى الشرق الأوسط) خالي الوفاض، كما هو مرجّح، حتى تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تهميش المسألة الفلسطينية.

غير أنه يوجد سيناريو واحد تبلغ فيه الأزمة الاقتصادية دركاً كبيراً وتصبح المصاريف التي يتكبدها دافعو الضرائب لتعهّد إسرائيل مرتفعة جداً، ويرتبط كلاهما في ذهن الجمهور إلى درجة الحد من الالتزام الأميركي بالدولة اليهودية. غير أنه يمكن لذلك أن يشكل بالأحرى عملية طويلة.

تشومسكي: الأزمة الاقتصادية حادة جداً ولا يمكن توقع نتائجها بثقة. ولكن لا يوجد مؤشر إلى أنها تؤثر في السياسات حيال إسرائيل - فلسطين، ولا يوجد سبب معيّن لتوقّع ذلك.

حصل في الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة أمر معبّر. بدا أن المرشح الفائز هو من سيُظهر أنه وحده أفضل صديقٍ لإسرائيل. توجّه كلٌّ من أوباما وماكين إلى عشاء الإيباك السنوي والقيا خطابين

مدهشين دعماً لإسرائيل. فهل يُظهر هذا أن اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة يمتلك الآن قدرة أكثر من ذي قبل؟

بابه: أعتقد أنه كذلك. كان واضحاً جداً، أقله على مستوى الحملة، أن ما من أحدٍ تجرّأ على مجابهة الإيباك، وأنه يوجد طقس خطابي على الجميع الالتزام به. لكن القضية المهمة هي ما يحصل بعد الانتخاب. فمن المهم التذكّر أن أوباما وجّه خطاب الشكر الأول إلى الإيباك. وأعتقد بوجود فهم خاطئ ليس في شأن قوة الإيباك فحسب، بل في شأن أهدافها أيضاً. فما تطلبه من أي إدارة جديدة ليس بالضرورة الاصطفاف وراء أي حكومة إسرائيلية، لنقلْ حكومة نتنياهو. بل طلبها هو عدم الانحراف عن الإجماع الإسرائيلي الصهيوني؛ أي عدم تبني سياسة معاكسة لسياسة الليكود أو حزب العمل أو كاديما. والاتجاه الذي سلكته سياسة أوباما منذ انتخابه تشهد، بطرق عدة، على هذا «الالتزام». فالبيت الأبيض يفضّل وجود تزيبي ليفني في السلطة بدلاً من نتنياهو، غير أن مثل هذا الأمل يخرج عن خطوط السياسة التي تسمح بها الإيباك. وهكذا، فإننا نحتاج، للحصول على أي برهان على التراجع في قوة اللوبي، إلى أن نشهد على استعداد جديد لدى الإدارة الأميركية لاعتراض القضايا الأساسية التي تقبع في قلب الإجماع الإسرائيلي الصهيوني ومواجهتها.

النقطة الثانية الجديرة بالملاحظة في شأن هذه المسألة هي أنه لا يمكن للمرء أن يخص الإيباك بوصفها العنصر التأسيسي الذي يحدّد سياسة أميركا الخارجية. فثمّة عوامل أخرى مثل المجمّع العسكري - الصناعي، والمسيحية الصهيونية، والمحافظين الجدد، وغيرها. ويقضي دور الإيباك بصهر هذه التأثيرات الكثيرة معاً وتجييرها بفاعلية لمصلحة إسرائيل.

تشومسكي: ليس اللوبي هو من يستميل شركات التقنيات العالية الأميركية لزيادة استثماراتها في إسرائيل، أو الذي يدفع الجيش الأميركي والاستخبارات إلى تمتين العلاقات بإسرائيل وإلى تخزين الأسلحة فيها من أجل التدخّل الأميركي في المنطقة. فاللوبي يتمتع حقاً بالنفوذ، لكنه يتمتع به في العادة عندما يلاحق سياسة، مثل سحق الفلسطينيين، لا تشكّل مدار اهتمام كبير في وجهة نظر النخبة ومراكز السلطة في الولايات المتحدة. فاللوبي يختفي عندما ترفض السلطَة الأميركية أهدافه. وحصل مثال على ذلك بالفعل في الوقت الذي أخذ فيه أوباما وماكين في تغييب نفسيهما بقصائدهما الغنائية لإسرائيل. فقد ساندت الإيباك بقوة قراراً للكونغرس (H.R. 362) يدعو إلى حصار عملي لإيران - وهذا عمل من أعمال الحرب - وحشدت له مساندة كبيرة في الكونغرس. لكن القرار تلاشى عندما أوضحت الإدارة، بهدوء، أنها تعارضه. وكان للقائمين باللوبي المناهض للحرب بعض التأثير أيضاً. وشكّل خطاب أوباما أمام الإيباك مثالاً صغيراً للظاهرة المفهومة نفسها عندما أعلن، مثيراً الحماسة الكبرى في اللوبي، أن على القدس أن تكون العاصمة الأبدية والموحّدة لإسرائيل. وعندما أدرك مستشاروه أن مثل هذه المواقف الشاذة تضر بمصالح الولايات المتحدة، قال إنه لم يعنِ ما قصدت إليه كلماته (170).

أعلن باراك أوباما فريقه الجديد من الوزراء والمستشارين في مسائل الاقتصاد والسياسة الخارجية. فما مدى معرفتنا بهؤلاء الناس وهل يفي تعيينهم بوعد أوباما بالتغيير؟

بابه: أعتقد أن نائب الرئيس ووزيرة الخارجية ورئيس فريق البيت الأبيض يشكلون فيما بينهم فريق الحلم الصهيوني. فهل سيتم فك برمجتهم إلى حد يصبحون معه من مؤيدي وجهة النظر المعاكسة؟ من الصعب رؤية كيفية حصول هذا، ناهيك عن التطورات غير المنظورة التي ستبلغ حجماً كبيراً يجعلنا جميعنا عاجزين عن الاحتفاظ بأسلوبنا التقليدي في التفكير والعمل.

تشومسكي: استعرضت الخيارات ولن أكررها (171). لقد ضمّت خياراته قدامى العارفين ببواطن الأمور في واشنطن، ويمثلون بمعظمهم المؤسسات المالية التي وفّرت الدعم المالي الأكبر لترشيحه بمن فيهم أولئك الذين يتحمّلون مسؤولية أولى عن خلق الأزمة المالية. أما في السياسة الخارجية فيقف معظم المستشارين عند الجانب الصقوري المتشدّد. واختيروا، بالنسبة إلى إسرائيل-فلسطين، بشكلٍ شبه حصري من المعارضين القدامى للإجماع الدولي على التسوية السياسية. والأهم من ذلك أن تصريحات أوباما القليلة ترفض هذا الإجماع (172).

أجرت «كاونتر بانش» CounterPunch في آذار/مارس 2008 نقاشاً مثيراً للاهتمام في حل الدولة الواحدة مقابل حل الدولتين. وبدأ ذلك بمقالة لمايكل نيومن تعلن أن «حل الدولة الواحدة وهم» وتبعته مقالتان إحداهما لعساف كفوري بعنوان «دولة واحدة أو دولتان؟ نقاش عقيم للبدائل الخاطئة» والأخرى لجوناثان كوك بعنوان «دولة واحدة أو اثنتان؟ لا هذه ولا تلك. الصهيونية هي القضية». ما رأيكما في هذا؟ وهل تعتقدان أن حل الدولتين لا يزال ممكناً نظراً «للوقائع على الأرض» التي خلقتها إسرائيل؟بابه: إن الوقائع على الأرض جعلت حل الدولتين مستحيلاً منذ زمن بعيد. وأشارت إلى أن إسرائيل لم توافق ولن توافق أبداً على دولة فلسطينية إلا إذا كانت دولة عديمة الجنسية ضمن بنتوستانَيْن في الضفة الغربية وقطاع غزة خاضعتين كلّيا للسيطرة الإسرائيلية.

وثمة دولة أنشئت من قبل، ويرتبط الكفاح بتغيير طبيعتها ونظامها. ولا أهمية كبيرة عند هذا الحد في أن يكون النظام الجديد والأساس الدستوري ثنائي القومية أو ديمقراطياً، أو كليهما معاً. فأي نظام سياسي يستبدل الحالة العرقية الراهنة يلقى ترحيباً. وعلى أي تركيبة من هذا النوع أن تسمح بعودة اللاجئين بل ببقاء آخر المهاجرين.

لكن دعني أضيف مسألتين: أولاهما أن البلاد ككل على شفا حرب أهلية يمكن أن تُطْبِق على الفلسطينيين داخل إسرائيل. وسيشكل هذا تطوُّرا رهيباً، لكنه قد يسرّع في دفن حل الدولتين ومنطقه وعدالته المشوّهين. وثانيتهما، أن المبدأ الذي يجب على الجميع التقيّد به هو عدم فرض نموذج مثالي يشكّل، عند هذا الحد، اختباراً يؤشر إلى الولاء للقضية أو إلى الالتزام بالسلام. بل على المرء أن يسعى إلى أجندة مشتركة ذات مغزى موجودة بين مختلف المعسكرات التي تشكّل الآن جزءاً من الصراع من أجل فلسطين. ومن الأفضل إجهاد النفس الآن على هذه الخلافات في الرأي بدلاً من تركها لمعركة المستقبل.

تشومسكي: أمام الفلسطينيين اليوم خياران: أحدهما تخلّي الولايات المتحدة وإسرائيل عن موقفهما الرافض وحصول تسوية تشابه تقريباً ما تمت مقاربته في طابا. أما الخيار الآخر فهو الاستمرار في السياسات الراهنة التي تؤدي، لا محالة، إلى ضم ما تريده إسرائيل اليها: فتضم على الأقل القدس الكبرى، والمناطق الواقعة ضمن جدار الفصل (وقد بات الآن جدار الضم)، ووادي الأردن، والنتوءات الواقعة بين معالي أدوميم وأرييل وما وراءهما، ومن شأن ذلك تقسيم ما تبقى حقاً إلى ثلاثة أقسام متساوية تجزئها مشاريع البنى التحتية الضخمة ومئات حواجز التفتيش وغيرها من الأدوات، إلى مقاطعات غير قابلة للحياة تضمن بأن يعيش الفلسطينيون فيها كالكلاب.

وهناك من يؤمنون بأن على الفلسطينيين أن يتركوا إسرائيل تستولي ببساطة على الضفة الغربية كلها ومن ثم يشرعون في كفاح على طريقة الحقوق المدنية/مناهضة الفصل العنصري. لكن هذا وهم. فما من سبب يجعل الولايات المتحدة وإسرائيل تقبلان بمسلمات هذا الاقتراح. فهما ستمضيان قدماً في

النهج الذي يتم اعتماده ولن تقبلا بأي مسؤولية عن الفلسطينيين المشتّتين خارج المناطق التي تنويان ضمها إلى إسرائيل.
هل في وسعكما التوسّع في هذا وإخبارنا ما الذي سيصبح، برأيكما، «خريطة طريق» الخطوة خطوة المقبولة والتي يمكن إدارتها؟
بابه: لعلّه من المبكر جداً التحدث عن خطوات، لكني سأستخدم عبارة «خطوة» لأصوّر ما يشكّل عملّيا خريطة تقريبية إلى الأمام.
تقضي الخطوة الأولى بمحاولة وقف تصعيد الخطوات الإسرائيلية التالية. فأسلوب حماس في المقاومة يحدّد وحسب معدّل سرعة هذه السياسة الإسرائيلية وليس وجهتها أو ضراوتها. فالقتل الجماعي سيتوسّع والاحتلال سيتعمّق وستتواصل المراحل التالية من التطهير العرقي لفلسطين. ولا يوجد بالتالي معنى للسير قُدُماً في أي جهد للسلام من دون نهاية فورية للوجود الإسرائيلي العسكري في الضفة الغربية ووضع حد لحصار غزة. ولا يمكن تحقيق هذا إلا بفعل ضغطٍ خارجيّ قويّ على إسرائيل يأخذ شكل العقوبات وغيرها من التدابير الجذرية.
وعلى المجتمع المدني، في الخطوة التالية، أن يجد وسائل تُعدّه لتلك اللحظة من خلال القيام بحوار مثمر حول مستقبل هيكلية سياسية ستوفّق بين كل المسائل العالقة التي تجاهلتها «عملية السلام» حتى اليوم: حق اللاجئين في العودة، ووضع نظام سياسيٍّ يساوي بين الجميع، والاحترام المتبادل للهويات الدينية والثقافية الجماعية. ويمكن، في حال ًالنجاح، إعادة ضخها في النظام السياسي، فتشكل مصدر إلهام لعملية سلام أكثر قيمة في سياقٍ طويلٍ ومضمون.
تشومسكي: تتمثّل الخطوة الحاسمة في انضمام الولايات المتحدة إلى الإجماع الدولي الساحق: بالدعوة إلى اتفاق بهذه الشروط والحد من أي دعم تستخدمه إسرائيل لتقويض هذه الإمكانات. ولا بدّ لإسرائيل أن تنصاع إلى مثل هذه المطالب. وهناك من يزعمون أن قيام إسرائيل بإجلاء المستوطنين بالقوة سيؤدي إلى الحرب الأهلية. وهذا صحيح لكنه خارج البحث. إذ يمكن لإسرائيل، لو أُجبرت على التخلي عن رفضها، أن تعلن أن جيشها سيغادر الأراضي المحتلة في هذا التاريخ أو ذاك، وستوضب الكتلة الأكبر من المستوطنين أغراضها وتعود إلى إسرائيل، وحينئذٍ يمكن للذين يرفضون المغادرة البقاء داخل الدولة الفلسطينية. وكان من الممكن اعتماد الطريقة نفسها، من دون عنف أو نزاع، في سحب بضعة آلاف من الإسرائيليين تلقوا مساعدة غير شرعية للاستيطان في غزة. غير أن «الصدمة الوطنية» المُدبّرة كانت مفيدة لأغراض الدعاية ولكسب الدعم للاستيطان المتزايد في الضفة الغربية. ولن تدعو الضرورة إلى تدبير «صدمة وطنية» لو وافقت الولايات المتحدة وإسرائيل على هذا النوع من التسوية الذي أوشك بالفعل أن يحصل في طابا (مصر) وبدعمٍ من العالم بأسره تقريباً.
اتضح لي خلال رحلتي الأخيرة إلى إسرائيل/فلسطين (من خلال التحادث مع الناس وقراءة الصحف ومشاهدة الأخبار) أن هناك ما يخيف إسرائيل كثيراً وهو: المقاطعة. هل تؤيدان عملاً من هذا النوع وهل تعتقدان أنه يؤتي ثماره؟
بابه: نعم أؤيّده وأعتقد أن لديه فرصة في إطلاق عملية تغيير على الأرض. لم تكن مساندة المقاطعة، بالنسبة إليّ، عملاً سهلاً ولم تنضج كقرار إلا بعد تمعّن طويل. غير أنها تبدو الآن الطريقة الأفضل للتقدّم، وباتت توجد إشارات عن وجود إنجازات كبيرة على الأرض بما يشير إلى انها وسيلة فاعلة لإحداث وقع في الرأي العام في المِستقبل.

لدينا ثلاثة مبررات للتفكير إيجابياً في القيام بحملة مقاطعة: 1 - لا توجد ديناميات للتغيير من داخل إسرائيل، فالقليل الموجود منها لا يستطيع إحداث تغيير ما لم يقوِّهِ من الخارج ويعزّزه صوت قوي يعطي الشرعية لاستعداد هذه القوى الداخلية لتحدّي الحقائق البديهية في مجتمعهما. 2 - إنها الاستراتيجية غير العنفية الوحيدة المتوفّرة للفلسطينيين في هذه المرحلة ولا تشكك في كفاحات الماضي أو تزيل عنها شرعيتها، بل إنها في الواقع تكمّلها. وهي تضفي بعض الأمل على أسلوب عمل غير يائسٍ أو ذاتي التدمير. 3 - وهي تمتلك سجل مسارٍ سابقٍ حقّق بعض النجاح في الكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

تشومسكي: للمقاطعة أحياناً مغزاها. فمثل هذه الأعمال كانت، على سبيل المثال، فاعلةً ضد جنوب أفريقيا على الرغم من أن إدارة ريغان تملّصت من عقوبات الكونغرس بإعلانها المجلس الوطني الأفريقي التابع لمانديلا واحداً «من أكثر المجموعات الإرهابية سوء سمعة» في العالم عام 1988. وأدت هذه الأعمال فعلها لأن أساساتها ارتكزت إلى سنوات من التثقيف والعمل الناشط. وحازت هذه العقوبات، في الوقت الذي طُبّقت فيه، دعماً كبيراً من الولايات المتحدة بنظامها السياسي ووسائل إعلامها بل وحتى قطاع الشركات، ولم يحصل الفصل العنصري على أي مساندة. وفي حالتنا هذه لم يتحقق أمر يشبه ذلك ولو من بعيد. وفي النتيجة تكاد كل الدعوات إلى المقاطعة تأتي دائماً بغير المرجو منها، فتتعزّز السياسات الأكثر قساوة ووحشية حيال الفلسطينيين.

وربما أحدثت المقاطعة الانتقائية المصاغة بعناية بعض التأثير، كمقاطعة المُصنّعين العسكريين الذين يمدّون إسرائيل بالأسلحة، أو مقاطعة شركة «كاتربيلر» التي تزودها بالمعدات لتدمير فلسطين. فجميع أعمالها غير قانونية حصراً، وبالتالي يمكن جعل الجمهور العريض يتفهم هذه المقاطعة لتصبح فاعلة. وإذا أمكن حشد ما يكفي من الدعم للمقاطعة على طريقة جنوب أفريقيا ولكشف الأمور على حقيقتها، تصبح المقاطعة غير ضرورية لأنه يمكن أن يجبر هذا الدعم بالذات واشنطن على التخلي عن السياسات الرافضة التي تعترض التسوية السلمية.

ويمكن للمقاطعة الانتقائية أن تفعل أيضاً ضد دول، مثل الولايات المتحدة، ذات سجل عنف وإرهاب أسوأ بكثير من سجل إسرائيل. ولا يمكن لإسرائيل بالتأكيد، من دون الدعم الأميركي الحاسم والمشاركة، تنفيذ التوسّع غير المشروع وغيره من الجرائم. ولا توجد دعوات لمقاطعة الولايات المتحدة، ليس انطلاقاً من موقف مبدئي بل لأنها وببساطة قوية جداً، وهي وقائع تثير بعض الأسئلة الواضحة حول الشرعية الأخلاقية للأفعال التي تستهدف صنيعاتها.

أبلغني مدير اللجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم المنازل، فرع المملكة المتحدة، إثر عودته منذ بضعة أسابيع من إسرائيل/فلسطين أنه، وعلى الرغم من اتفاق أنابوليس، «لم يتحسّن أمر واحد على الأرض... وقد شعرت بعد مشاهدتي تهويد إسرائيل للبلاد بفتور الهمة والغضب». فهل يمكن أن تعود المقاومة الفلسطينية (التي هي في الغالب غير عنفية حتى اليوم)، برؤية هذا، إلى الكفاح المسلح والشروع في انتفاضة ثالثة؟

بابه: يصعب فهم عبارة «يمكن» لأنهم من الناحية النظرية قادرون وقد يفعلون، والمسألة هي إذا كان ذلك سيؤدي إلى نتائج تختلف عن الانتفاضتين السابقتين. والشعور هو أن الأمر ليس مُرجَّحا.

تشومسكي: لطالما رأيت أن الزعامة الفلسطينية تقدّم هدية كبرى لإسرائيل وداعميها الأميركيين باللجوء إلى العنف والاتجاه إلى الثورة، بمعزل عن واقع أن اللجوء إلى العنف، إذا وضعنا الاعتبارات التكتيكية جانباً، يحمل عبء التبرير الثقيل جداً. فاليوم مثلاً لا يمكن لشيء أن يحتل

موضع الترحيب الكبير لصقور إسرائيل والولايات المتحدة مثل صواريخ القسّام التي ستمكنهم من إطلاق صيحات الفرح في شأن كم تجب زيادة نسبة الوفيات إلى ما لا نهاية (حيث يتم توصيف جميع الضحايا بالـ«إرهابيين»). وقد اتفقتُ أيضاً اتفاقاً تاماً مع أصدقاء شخصيين لهم اتصالات بالزعامة الفلسطينية (وبخاصة منهم إدوار سعيد وإقبال أحمد) أن للكفاح غير العنفي احتمالات كبيرة جداً في النجاح. وأعتقدتُ، ولا أزال أعتقد، أنها الاحتمالات الوحيدة للنجاح.

أين الصوت الفلسطيني، وما هي رؤياه للمستقبل؟

بابه: ثمّة حالتان تقع فيهما مسؤولية ثقيلة على كاهل الزعامة الفلسطينية والناشطين. توجد أولاً حاجة إلى التوحّد وإلى الإجماع على تشكيل نقطة ثقل يمكن أن تصبح بوصلة الصراع كله ووجدانه. وهناك ثانياً حاجة في الجانب الفلسطيني إلى المزيد من الرؤية الأكثر تفصيلاً وتوسعاً لمرحلة ما بعد النزاع وبخاصة في ما يتعلق بالمجتمع الإسرائيلي كأفراد وكمجموعة. وهذه، بطرق كثيرة شتى، عملية إنهاء للاستعمار تعكّرت في أماكن كثيرة بسبب غياب التخطيط والتحضير اللازم لليوم الذي يلي.

تشومسكي: من اللافت للنظر أن المجتمع الفلسطيني تمكّن من البقاء صامداً في وجه الضربات الساحقة والوحشية المتواصلة، والعدائية والتخلي عنه من كل الأطراف. وإحدى نتائج ذلك هو أنه يصعب تحديد «الصوت الفلسطيني ورؤياه.» على الأقل يصعب عليّ القيام بذلك. وهذا الأمر ليس من حقي، بغض النظر عن غياب الأهلية. فعلى الخيارات أن تنبع من داخل المجتمع الفلسطيني. وكل ما يمكننا محاولة القيام به بصدق، من الخارج، هو رفع القيود وتخفيف المعاناة والمساعدة في تحرير الضحايا ليجدوا طريقهم الخاص بسلام وتتوفّر لهم الفرصة التي يستحقونها بجدارة.

علامَ يجب أن تركز المؤسسات غير الحكومية والخيرية العاملة من أجل العدالة في فلسطين؟

بابه: إنها تعرف أفضل مني وأتردّد في نصحها. أعتقد أنها هي التي وجّهتنا من خلال دعواتها إلى المقاطعة وسيساعد كثيراً استمرارها في مبادرات كهذه. والأهم من ذلك هو أن تمكنها من الاستمرار في العمل للمصالحة والوحدة في المعسكر الفلسطيني سيكون عظيماً.

تشومسكي: تقضي المهمة اليومية والطارئة بالتركيز على الانتهاكات الرهيبة المستمرة لأبسط حقوق الإنسان الأساسية وعلى الاستيطان غير المشروع المدعوم أميركياً ومشاريع التطوير المصمّمة لتقويض التسوية الدبلوماسية. وتقضي المهمة الأكثر عمومية بمحاولة وضع أسس الكفاح الناجح من أجل تسوية تأخذ في الاعتبار المطالب المحقّة لأطراف النزاع: نوع العمل التثقيفي والتنظيمي الشاق، المتكرّس، والدؤوب الذي وفّر الدعم لإحراز تقدّم آخر صوب السلام والعدالة. وسبق لي وأشرت إلى ما يستلزمه ذلك باعتقادي، وليس أقله التعزيز الفاعل للديمقراطية في القوة العظمى السائدة.

في الساعات الأولى من 31 أيار/مايو 2010، صعد الكوماندوس الإسرائيليون، في المياه الدولية، إلى ست سفن من «أسطول الحرية» تحمل مساعدات إنسانية لمنعها من دخول غزة. وتبع ذلك قتال قُتِل فيه ما لا يقل عن تسعة أشخاص. كيف تفسران هذه الحادثة؟

بابه: إنها تشكّل، أكثر من أي شيء آخر، عملاً إجراميا من أعمال القرصنة. وتنتفي عنها الشرعية مرتين: فقد هدفت إلى حماية حصار غير مشروع لقطاع غزة وشكّلت انتهاكاً لقوانين الملاحة الدولية من خلال اقتحام سفينة تركية في المياه الدولية.

غير أن المغزى الأكبر لهذه الحادثة هو الفجوة بين النظرة الإسرائيلية اليهودية إليها ونظرة الغالبية العظمى من الناس في العالم. ويُذَكّر المرء لدى قراءته الردود الإسرائيلية، من السياسيين والمواطنين على السواء، بالمقابلات المختلفة التي أعطاها زعماء جنوب أفريقيا في السبعينيات. وخلاصة هذه

المقابلات هي أننا نعرف أن العالم يديننا لكننا لا نبالي، فالفصل العنصري هو النظام الأفضل لنا جميعاً.
وفيما نظر المجتمع المدني في الغرب، وعلى المرء أن يقول: في الوقت الذي نظر فيه للمرة الأولى أيضاً سياسيون مرموقون جداً إلى الهجوم على الأسطول بوصفه انتهاكاً لا سابقة له للقانون والمعايير الدولية، جاء رد إسرائيل على طرفي نقيض. وفيما شدّد الغرب على عدم شرعية الحصار بوصفه لبّ المشكلة، جاءت ردود الفعل في إسرائيل لتعزّز الدعم للحصار ولسياسات خانقة مشابهة أخرى.
ويتضح هذا الخلاف في النعوت التي تستخدمها وسائل الإعلام والنخبة السياسية الإسرائيلية. فهذا ليس أسطولاً سلمياً، بل إنه وحدة من الإرهابيين المتعصّبين المؤيدين للقاعدة الراغبين في القضاء على دولة إسرائيل. وما تبع ذلك أنه في حال اختار فلسطينيون في إسرائيل على سبيل المثال مساندة هذا الأسطول، كما فعل الشيخ رائد صلاح أو عضو الكنيست حنين الزعبي، فسيصبحون متعاونين مع الإرهابيين. وأثارت الحادثة موجة باتت بالفعل قاتمة وخطيرة من التشريعات وأعمال الاضطهاد الهادفة إلى نزع الشرعية عن المواطنين الفلسطينيين وتجريدهم من الجنسية الإسرائيلية. وليس مدهشاً أيضا أن تعقبها تشريعات ضد الإسرائيليين الذين يساندون الأسطول وحركة المقاطعة والفضح والعقوبات.
وهكذا يُفترض بالعالم، فيما يركّز انتباهه على الحادثة في حد ذاتها، أن يعيد النظر في موقفه الأساسي من إسرائيل ويعتبرها عائقاً في طريق السلام. وما يأتي لاحقاً يشكّل محاولة لفهم ذلك الموقف الأساسي من خلال عملية اتخاذ القرار في إسرائيل في شأن أسطول غزة للسلام.
يقف على رأس النظامين السياسي والعسكري في إسرائيل رجلان، إيهود باراك وبنيامين نتنياهو، وهما وراء الهجوم الوحشي الذي صعق العالم على أسطول غزة، والذي يبدو أن الجمهور الإسرائيلي أشاد به بوصفه عملاً من أعمال الدفاع المحض عن النفس.
وعلى الرغم من أن أحدهما يأتي من اليسار (وزير الدفاع إيهود باراك من حزب العمل) والثاني من اليمين (رئيس الوزراء نتنياهو من الليكود) في الحياة السياسية الإسرائيلية، فإن منحاهما الفكري حيال غزة وحيال الأسطول بنوع خاص ينبع من التاريخ نفسه ومن وجهة النظر المتطابقة إلى العالم.
فباراك كان في وقت من الأوقات الضابط القائد لبنيامين نتنياهو في النظير الإسرائيلي للقوات الخاصة البريطانية (أو لكوماندوس البحرية الأميركية). وخدم كلاهما، في شكل أكثر دقة، في وحدة مشابهة لتلك التي أرسلت لمهاجمة السفينة التركية. ويشاركهما في إدراكهما الواقع في قطاع غزة أعضاء بارزون في النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، وهو إدراك يحظى بمساندة كبرى من الجمهور اليهودي الناخب في الديار.
وهذا إدراك بسيط للواقع مفاده أنه يجب إلغاء حماس كقوة سياسية وعسكرية على الرغم من أنها الحكومة الوحيدة في العالم العربي التي ينتخبها الشعب ديمقراطياً. وليس ذلك فحسب بسبب استمرارها في الكفاح أربعين عاماً ضد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عبر إطلاق صواريخ بدائية على إسرائيل – وفي معظم الحالات ردًّا على قتل إسرائيل لناشطيها في الضفة الغربية - بل إن مردّه أساساً إلى معارضتها السياسية لنوع «السلام» الذي تريد إسرائيل فرضه على الفلسطينيين.
والسلام المفروض، فيما يتعلّق بالنخبة السياسية الإسرائيلية، غير قابل للنقاش ويقدّم للفلسطينيين سيطرة محدودة في قطاع غزة وفي أجزاء من الضفة الغربية. وهو يطلب من الفلسطينيين التخلي عن

كفاحهم من أجل تقرير المصير والتحرير في مقابل ثلاثة بنتوستانات تقع تحت سيطرة إسرائيل المشدّدة وإشرافها.
وبناء عليه فإن منحى التفكير الرسمي في إسرائيل هو أن حماس تشكل عائقاً هائلاً أمام فرض مثل هذا السلام. وهكذا فإن الاستراتيجية المعلنة بسيطة: تجويع وخنق مليون ونصف مليون فلسطيني يعيشون في أكثر الأماكن كثافة سكانية في العالم.
وافتُرض بحصار 2006 أن يدفع بالغزاويين إلى استبدال الحكومة الفلسطينية الراهنة بواحدة تقبل بالإملاء الإسرائيلي، أو تصبح، على الأقل، جزءاً من السلطة الفلسطينية الهاجعة في الضفة الغربية. وأسرت حماس في غضون ذلك الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط فشدّدت إسرائيل الحصار الذي تضمن حظراً على معظم السلع الأولية التي من دونها يلاقي الإنسان صعوبة في البقاء. فمن الحاجة إلى الغذاء وإلى الدواء فالحاجة إلى الإسمنت والبترول، يعيش شعب غزة في ظروف تصفها المؤسسات الدولية والوكالات بأنها كارثية ومجرمة.
وهناك، كما في حالة الأسطول، طرائق بديلة لإطلاق الجندي الأسير، مثل مبادلته بآلاف السجناء السياسيين الذين تعتقلهم اسرائيل، والكثيرون منهم من الأولاد، وثمّة عدد لا بأس به منهم مُعتقَل من دون محاكمة.
جرّ الإسرائيليون أرجلهم إلى المفاوضات في شأن مثل هذا التبادل، وهي مفاوضات لا يُتوقَّع لها أن تثمر في المستقبل المنظور.
غير أن باراك ونتنياهو، ومن حولهما، يعرفون تمام المعرفة أن حصار غزة لن يؤدي إلى أي تغيير في موقف حماس، وعلى المرء أن يقر لرئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون ما لاحظه في إحدى جلسات استجواب رئيس الحكومة في البرلمان من أن السياسة الإسرائيلية تؤدي في الواقع إلى تقوية قبضة حماس على غزة بدلاً من إضعافها. لكن لا يُقصد لهذه الاستراتيجية، بالرغم من هدفها المعلن، أن تنجح، أو على الأقل لا أحد يراوده القلق في القدس إذا استمرت عقيمة وغير ذات جدوى.
وقد يفكّر المرء أن التراجع الحاد في سمعة إسرائيل الدولية سيدفع بزعمائها إلى منحى فكري جديد. إلا أن الردود على الهجوم على الأسطول أشارت بوضوح إلى فقدان أي أمل في تغيير ذي مغزى في الموقف الإسرائيلي. ويُظهر الالتزام الشديد بمواصلة الحصار، واستقبال الأبطال الذي لقيه الجنود الذين هاجموا السفينة في البحر المتوسط أن السياسات نفسها ستستمر لفترة طويلة من الزمن.
وهذا ليس مفاجئاً، لأن حكومة باراك – نتنياهو - ليبرمان لا تعرف أي طريقة أخرى للرد على الواقع في فلسطين وإسرائيل. فاستخدام القوة الغاشمة لفرض الإرادة وآلة الدعاية المحمومة محلّيا وخارجياً التي تصف الأمر بأنه دفاع عن النفس، فيما تشوّه سمعة شعب غزة الذي يعيش شبه مجاعة ومن يهبون لنجدته، على أنهم أرهابيون، هو السياق الوحيد الممكن لهؤلاء السياسيين. وهم لا يبالون بالعواقب الرهيبة لهذا التصميم على قتل الناس ومعاناتهم، كما أنهم لا يهتمون بالإدانة الدولية.
وتقضي الاستراتيجية الحقيقية – على عكس المُعلَنة - باستمرار هذه الحالة. وطالما أن المجتمع الدولي مغتبط بنفسه، والعالم العربي عاجز، وغزّة محتواة، فسيمكن لإسرائيل الحصول على اقتصاد مزدهر وجمهور ناخبين ينظر إلى هيمنة الجيش على حياته، وإلى النزاع المستمر، وإلى قمع الفلسطينيين بوصفه واقع الحياة الماضي والحاضر والمستقبل في إسرائيل. وقد تعرّض نائب الرئيس الأميركي جو بيدن أخيراً للإذلال من الإسرائيليين عندما أعلنوا، في اليوم الذي وصل فيه محاولاً تجميد سياسة الاستيطان، عن بناء 1,600 وحدة سكنية جديدة في حي رامات شلومو المُتنازَع عليه

في القدس. غير أن دعمه غير المشروط الآن للعمل الإسرائيلي الأخير يجعل الزعماء وجمهورهم الانتخابي يشعرون بأنهم على حق.
غير أنه من الخطأ الافتراض أن الدعم الأميركي والرد الأوروبي الضعيف على سياسات إسرائيل الإجرامية، على غرار تلك التي تنفذها في غزة، تشكّل الأسباب الرئيسية لحصار غزة ولخنقها المستمرّين. فما يصعب شرحه للقراء حول العالم هو مدى عمق تجذّر هذه الإدراكات والمواقف في روحية إسرائيل وذهنيتها. ويصعب فعلاً فهم كم أن ردود الفعل العامة على مثل هذه الأحداث تقف على طرفي نقيض بين إنكلترا، على سبيل المثال، وبين الانفعالات التي تثيرها في داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي.
ويستند الرد الدولي إلى فرضية أن مزيداً من التنازلات الفلسطينية المقبلة واستمرار الحوار مع النخبة السياسية الإسرائيلية سينتج واقعاً جديداً على الأرض. وفحوى الخطاب الرسمي في الغرب هو أن حلاً معقولاً جداً ويمكن بلوغه ينتظر وراء الزاوية تماماً لو أن جميع الأطراف يبذلون جهداً أخيراً واحداً وهو: حل الدولتين.
وما من شيء أبعد عن الحقيقة من هذا السيناريو المتفائل. فالصيغة الوحيدة التي تقبلها إسرائيل هي تلك التي لا يمكن لكل من السلطة الفلسطينية المدجّنة في رام الله وحماس الأكثر إصراراً في غزة الموافقة أبداً عليها. فهي عرض لسجن الفلسطينيين في مقاطعات عديمة الجنسية في مقابل وضع حد لكفاحهم.
وهكذا على المرء، حتى قبل أن يناقش أيًّا من خياريْ الحل – الدولة الديمقراطية الواحدة للجميع، التي أساندها، أو التمعّن في تسوية الدولتين، وهي ظاهرياً أكثر جدارة بالتصديق – أن يبدّل جذرياً العقلية الإسرائيلية الرسمية والشعبية. فهذه العقلية تشكل الحاجز الرئيسي أمام المصالحة السلمية في أرض إسرائيل وفلسطين الممزقة.
تشومسكي: لا شك في أن خطف المراكب في المياه الدولية وقتل الركاب يشكّلان جريمة خطيرة. وناشرو الغارديان اللندنية على حق تماماً في قولهم إنه «لو أن مجموعة مسلحة من القراصنة الصوماليين صعدوا على متن ست سفن في أعالي البحار وقتلوا ما لا يقل عن عشرة ركاب وجرحوا عدداً أكبر بكثير، لكانت القوة المُنتدَبة من حلف شمال الأطلسي في طريقها الآن إلى الشاطئ الصومالي (173)». ومن المفيد أن نضع في الاعتبار أن الجريمة ليست شيئاً جديداً.
فمنذ عقود وإسرائيل تخطف مراكب في المياه الإقليمية بين قبرص ولبنان، تقتل ركابها أو تخطفهم، وترسلهم أحياناً إلى سجون في داخل إسرائيل تتضمن غرف سجن وتعذيب سرية، وتحتجزهم أحياناً رهائن لسنوات كثيرة.
وتفترض إسرائيل أن في وسعها ارتكاب مثل هذه الجرائم من دون عقاب لأن الولايات المتحدة تتسامح حيالها، وأوروبا تحذو في العادة حذوها. ويصح الأمر جداً بالنسبة إلى ذريعة إسرائيل في جريمتها الأخيرة: وهي أن أسطول الحرية يجلب مواد يمكن استخدامها لبناء تحصينات للصواريخ.
فلو أن اسرائيل، إذا نحّينا هذه السخافة جانباً، اهتمت بوقف صواريخ حماس فهي تعرف تماماً كيف تتصرف، أي بالقبول بعرض حماس لوقف لإطلاق النار. وسبق لإسرائيل وحماس أن توصّلتا في حزيران/يونيو 2008 إلى اتفاق لوقف النار. واعترفت الحكومة الإسرائيلية رسمياً بأنه، وإلى أن خرقت إسرائيل الاتفاق في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر باجتياحها غزة وقتلها ستة من ناشطي حماس، لم تطلق حماس صاروخاً واحداً. وعرضت حماس تجديد وقف النار، ودرست الحكومة

الإسرائيلية العرض ورفضته وفضّلت شن عملية الرصاص المصبوب القاتلة والمدمّرة في 27 كانون الأول/ديسمبر. ومن الواضح أنه لا يوجد مبرر لاستخدام القوة «دفاعا عن النفس» ألا بعد استنفاد كل الوسائل السلمية. غير أن هذه الوسائل لم تخضع حتى للتجربة في حالتنا هذه، ربما لأن الإسرائيليين افترضوا أن كل الأسباب مؤمّنة لنجاحهم. وعملية الرصاص المصبوب هي بالتالي عدوان إجرامي محض يفتقر إلى ذريعة قابلة للتصديق، وينطبق الأمر نفسه على لجوء إسرائيل الراهن إلى القوة.

ولا يملك حصار غزة نفسه أدنى ذريعة مقبولة. فقد فرضته الولايات المتحدة وإسرائيل في كانون الثاني/يناير 2006 لمعاقبة الفلسطينيين على «تصويتهم الخاطئ» في انتخابات حرة، وتم تشديده في تموز/يوليو 2007 عندما أحبطت حماس محاولة أميركية-إسرائيلية للإطاحة بالحكومة المُنتخَبة في انقلاب عسكري وتنصيب رجل فتح القوي محمد دحلان. والحصار وحشي وقاسٍ وصُمِّم لإبقاء الحيوانات المسجونة في القفص بالكاد على قيد الحياة لتفادي الاحتجاج الدولي، وهو يكاد لا يكون أكثر من ذلك. إنها المرحلة الأخيرة من الخطط الإسرائيلية الطويلة الأمد الآيلة، بدعم أميركي، إلى فصل غزة عن الضفة الغربية.

وهذه هي الخطوط العريضة العارية لسياسات بشعة جداً تتواطأ فيها مصر أيضاً.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل السابع

ساحات المذابح في غزّة 2004-2009

إيلان بابه

مقدّمة

يشكّل قطاع غزّة أكثر بقليل من اثنين في المئة من فلسطين. ولا تتم الإشارة أبداً إلى هذا التفصيل الصغير كلما ورد القطاع في الأخبار، كما لم تتم الإشارة إليه في الهجوم الإسرائيلي الكاسح على غزة في كانون الثاني/يناير 2009. هو بالفعل هذا الجزء الصغير جداً من البلاد الذي لم يكن في الماضي أبداً منطقة منفصلة. فتاريخ غزة قبل صهينة فلسطين لم يكن فريداً ولطالما ارتبط إدارياً وسياسياً بباقي فلسطين. واستمر حتى 1948 جزءاً متكاملاً وطبيعياً من البلاد. واتجه، بوصفه يشكّل بوابات فلسطين البرية والبحرية الرئيسية إلى باقي العالم، إلى تطوير طريقة حياة أكثر مرونة وكوزموبوليتانية لا تختلف عن باقي بوابات مجتمعات شرق البحر المتوسط الأخرى في العصر الحديث. وجلب الموقع الشاطئي على «طريق البحار» إلى مصر ولبنان البحبوحة والاستقرار إلى أن صدّع التطهير الإسرائيلي العرقي لفلسطين عام 1948 نهج الحياة هذا وكاد يدمّره.

أصبحت غزّة، ما بين 1948 و1967، مخيَّما ضخماً للاجئين تقيّده بشدّة سياسات كل من إسرائيل ومصر: إذ حظرت الدولتان أي انتقال إلى خارج القطاع. وباتت ظروف الحياة قاسية فعلاً، وضاعفت سياسات المصادرة الإسرائيلية من أعداد السكان الذين أقاموا هناك على مدى قرون كثيرة. وظهرت الطبيعة الكارثية لهذا التحول الديمغرافي الإكراهي في كل أنحاء القطاع عشية الاحتلال الإسرائيلي في 1967. وأصبح شاطئ جنوب فلسطين الريفي السابق، في غضون عقدين، أكثر مناطق العالم كثافة سكانية ويفتقر إلى البنى التحتية الاقتصادية المناسبة لرفده.

وأتاحت السنوات العشرون الأولى من الاحتلال الإسرائيلي بعض الحركة إلى خارج المنطقة التي أغلقت من 1948 إلى 1967 بوصفها منطقة حرب. وسُمح لعشرات الآلاف من الفلسطينيين بالانضمام إلى سوق العمل الإسرائيلية بوصفهم عمَّالا غير مهرة ويتقاضون أجوراً متدنّية. والثمن الذي طلبته إسرائيل لسوق النخاسة هذا هو التخلّي التام عن أي نشاط أو برنامج للكفاح الوطني. ولما لم يتم الانصياع لذلك، حُرم العمال من «هديّة» التنقل التي تم إلغاؤها. وتميّزت كل تلك السنوات، وصولاً إلى اتفاق أوسلو في 1993، بمحاولة إسرائيل تحويل القطاع إلى جيبٍ أَمَلَ معسكر السلام الإسرائيلي في أن يصبح إما ذا استقلال ذاتي وإما جزءاً من مصر. وحاول المعسكر القومي ضمه إلى إسرائيل الكبرى التي يحلم في إقامتها بدلاً من فلسطين.

أتاح اتفاق أوسلو للإسرائيليين إعادة تأكيد وضع القطاع بوصفه كياناً جغرافياً منفصلاً، ليس عن فلسطين ككل وحسب، بل وعن الضفة الغربية أيضاً. فمن الناحية الظاهرية، يخضع كل من قطاع غزة والضفة الغربية للسلطة الفلسطينية، غير أن أي تنقّل بشريّ بينهما يعتمد على حسن نوايا إسرائيل، وهي سمة إسرائيلية نادرة كادت تختفي تماماً بمجيء نتنياهو إلى السلطة في 1996. وعلاوة على ذلك، أمسكت إسرائيل، ولا تزال، بالبنية التحتية للمياه والكهرباء. واستخدمت منذ 1993، أو بالأحرى أساءت استخدام هذه الحيازة لتضمن من جهة حسن حال جماعة المستوطنين اليهود، ولتبتز من جهة أخرى السكان الفلسطينيون وتجبرهم على الإذعان والاستسلام. وهكذا تأرجحَ

سكان غزة الفلسطينيين، على مدى السنوات الستين الماضية، بين كونهم مُعتقلين ورهائن أو سجناء في ذلك الحيّز الإنساني الذي لا يُطاق.
وعلينا أن ننظر من ضمن هذا السياق التاريخي إلى المذبحة التي ارتُكبت في كانون الثاني/يناير 2009 وإلى العنف الذي عصف بغزّة في السنوات الخمس السابقة. وهو عنف لم ينزله الجيش الإسرائيلي وحده، بل كان للقتال بين الفلسطينيين حصة لا بأس بها فيه لفترة وجيزة، على الرغم من أن على المرء أن يقول إن هذا العنف أقل بكثير مما هو متوقّع في ظل مثل هذه الظروف نظراً إلى طبيعة الاحتلال الإسرائيلي وسياسته. غير أن هذه المرحلة الداخلية تشكّل جانباً صغيراً من مسألة أكثر أهمية بكثير: وهي العنف الإسرائيلي ضد قطاع غزة.
عندما ننظر إلى الوراء من موقعنا الراهن نرى بوضوح أكثر من ذي قبل مغالطات خطاب إسرائيل وتبريرات أعمالها في غزة. فقد حدّد سياسيوها ودبلوماسيوها سياساتهم ضد غزة على أنها «حرب على الإرهاب»، تستهدف فرعاً محلّيا من فروع القاعدة ويُقصد منها تحاشي الاختراق الإيراني المحرّك للفتن لهذا الجزء من العالم. وفضّل أكاديميوها تصوير غزّة بوصفها ساحة أخرى من ساحات الصراع الرهيب بين الحضارات. إلا أن الأصول التاريخية المحدّدة لعنف غزة تكمن في مكان آخر. فتاريخ القطاع الحديث – ستون عاماً من المصادرة والاحتلال والسجن – أنتج بشكلٍ محتوم عنفاً داخلياً مثل ذلك الذي شهدناه في الأعوام القليلة الماضية، وهو ينتج سمة أخرى لا تُطاق من سمات الحياة في ظل مثل هذه الظروف المستحيلة.
وإذا ألقينا نظرة أكثر تفحُّصا على الأعوام الخمسة التي سبقت عملية «الرصاص المصبوب» أمكننا ان نقدّم تحليلاً أكيداً لدوافع العنف الموجّه في 2009 ضد الفلسطينيين. يوجد سياقان تاريخيان لما حصل في غزة في كانون الثاني/يناير من ذلك العام. يعيدنا أحدهما إلى تأسيس دولة إسرائيل ومنه إلى احتلال القطاع في 1967 وصولاً إلى اتفاق أوسلو الفاشل في 1993. ويتعلّق الثاني الذي أعرضه هنا بتصعيد السياسة الإسرائيلية التي بلغت ذروتها في أحداث 2009. فقد أدى تبني إيديولوجية التطهير العرقي في 1948، بوصفها الأداة الرئيسية لتحقيق حلم إقامة دولة يهودية ديمقراطية وآمنة، إلى احتلال قطاع غزة في 1967 الذي استمر حتى 2005 تاريخ الانسحاب الإسرائيلي المزعوم. وقد أُحيط قطاع غزة في 1994 بسياج كهربائي كجزء من الاستعدادات للسلام مع الفلسطينيين، وتَحَوّل إلى غيتو في 2000 عندما أعلنت وفاة عملية السلام. وواجه قرار شعب غزة مقاومة هذا الإقفال، بالوسائل العنفية وغير العنفية، النخبة العسكرية والسياسية الإسرائيلية بمعضلة جديدة. فقد افترضوا أن الاقفال على الغزاويين في سجن كبير سيسوّي المشكلة لفترة طويلة، لكن تبين أن ذلك خاطئ. ولذا أخذوا يبحثون عن استراتيجية جديدة.
وكُشف، في كانون الثاني/يناير 2009، عن الثمار المرّة لهذه الاستراتيجية فردّ المجتمع الدولي بغضب ولكن من دون فاعلية. وشكّل تقرير غولدستون الحصيلة الثانوية الرئيسية لهذا الغضب. وهو يختصر جيِّدا، ولو بطريقة حذرة جداً ومحدودة، مدى المجزرة التي خلفها الإسرائيليون وراءهم بعدما هدأت الأعمال العدائية. إلا أن المجتمع الدولي لم يتحقق من سبب ممارسة هذه السياسة البطاشة وماهية أصولها المباشرة.
الانتقال إلى استراتيجية جديدة، 2000-2005
صعّد الجيش الإسرائيلي منذ سنة 2000 إجراءاته ضد الفلسطينيين والقوى المعادية لإسرائيل في لبنان. بدأ الأمر بالعمليات العسكرية في الضفة الغربية كرد فعل على الانتفاضة الثانية، وتضمّن

أيضاً بناء جدار الفصل أو التمييز العنصري. وبلغ أوجه في الهجوم على لبنان في 2006 والاعتداء على غزّة في 2009. وترافق هذا، في السنوات نفسها، بالبطش نفسه ترافقه سياسة من المصادرة والنقل المتزايد للفلسطينيين من منطقة القدس الكبرى.

وكانت إحدى الذرائع التي عمت البلاد هي القوة السياسية المتزايدة للجماعات الإسلامية مثل حماس في الأراضي المحتلة، وحزب الله في لبنان، والحركة الإسلامية في داخل اسرائيل. وتعود أسباب هذه السياسات الوحشية إلى سنوات تكوين الصهيونية وولادة إيديولوجيةٍ حرّكت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للسعي إلى السيطرة بلا منازع على فلسطين، وعلى ما هو أبعد منها في كامل شرق البحر المتوسّط.

بدا أن عدد الدول الإقليمية والحركات الفلسطينية المحلّية الراغبة في مواجهة هذه السيطرة قد تضاءل تدريجياً قبل 2006 وشعر صانعو السياسة الإسرائيليون بأن الغلبة تتحقّق لاستراتيجيتهم الشاملة. وشعروا بالرضى بنوع خاص من الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزّة المحتلّين بعدما هدأت الانتفاضة الثانية حوالى العام 2005. فمنابتُ الجدران والسياجات وحواجز التفتيش والمستوطنات الاستعمارية والطرق الالتفافية المخصّصة للإسرائيليين فقط والقواعد العسكرية التي نشرتها إسرائيل في شتى أنحاء الضفة الغربية حوّلتها في أعينهم إلى مناطق «مسالمة». غير أن الوضع اختلف في غزة حيث واجه الإسرائيليون تصميماً على المقاومة بعدما رفضت حركة حماس، على غرار حزب الله في لبنان قبلها، الخضوع للإرادة الإسرائيلية. وبدا، بالنسبة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يومها، أرييل شارون، والطبقة السياسية الرئيسية في تلك الأيام، ومعظمها لا يزال حتى اليوم في قلب الحياة السياسية الإسرائيلية – إيهود باراك، شمعون بيريز، تزيبي ليفني، وبنيامين نتنياهو – أن السيطرة على قطاع غزة من الخارج، فيما يتم تشريح الضفة الغربية إلى بانتوستانات يمكن ضبطها، هو الحل الأفضل «للقضية الفلسطينية.» وأعدّت الاستراتيجية في حقول تدريب الجيش الإسرائيلي في مدينةٍ نموذجٍ بناها الجيش في النقب.

2004: المدينة النموذج

شرع الجيش الإسرائيلي في 2004 في بناء نموذج مدينة عربية في صحراء النقب بلغت حجم مدينة حقيقية بشوارعها (أطلقت عليها كلها الأسماء) وجوامعها ومبانيها العامة وسياراتها. وفي شتاء 2006، أصبحت هذه المدينة الوهمية التي بلغت كلفة بنائها 45 مليون دولار نموذجاً لغزة، بحيث يمكن لإسرائيل أن تستعد، بعد تعادلها في الحرب مع حزب الله، «لتحسين قتالها» في الحرب ضد حماس في الجنوب بعد الإخفاق التام في الشمال (174).

وأبلغ رئيس الأركان الإسرائيلي دان حالوتز الصحافة لدى زيارته الموقع بعد حرب لبنان أن الجنود «يستعدون للسيناريو الذي سيتكشّف في أحياء مدينة غزة الكثيفة السكان (175)». وحضر إيهود باراك، بعد أسبوع على قصف غزة، تجربة أداء للحرب البرية. وصوّرته طواقم التلفزة الأجنبية وهو يراقب القوات البرية تغزو المدينة النموذج مقتحمة المنازل الفارغة، وقاتلة، بلا شك، «الإرهابيين» المختبئين فيها (176).

وانتهت مثل هذه المناورات في أكثر الأحيان بتدمير قاعدة العدو. ونشرت المنظّمة الإسرائيلية غير الحكومية «كسر حاجز الصمت» (شوفيريم شيتيكا) في 2009 تقريراً عن تجارب أعضائها – ومعظمهم من جنود الاحتياط – في عملية «الرصاص المصبوب». وتمثّل جوهر الدليل في أن الجنود تلقوا أوامر بمهاجمة غزة كما لو أنهم ينقضّون على خطٍّ معادٍ ضخم ومحصّن: واتضح ذلك

من قوة النار وتشكيل القوات المستخدمة وغياب أية أوامر أو إجراءات حولَ التصرّف في المناطق المدنية، ومن الجهد المتزامن براً وبحراً وجواً الذي تستخدمه الجيوش التقليدية ضد ترسانة ضخمة من الدبابات والعربات المدرعة ومئات الألوف من جنود البر. ومن بين أسوأ هذه الأمور كان تدمير المنازل الذي لا معنى له، ورش المدنيين الأبرياء بقنابل الفوسفور وقتلهم بالأسلحة الخفيفة، وأوامر أصدرها القادة بالتصرف من دون روادع أخلاقية. وقال أحد الجنود في شهادته «تشعر وكأنك طفل صغير يحمل عدسة مكبّرة تعذّب بها النمل وتحرقه (177)» قاموا، باختصار، بتمثيل مشهد التدمير الكامل لمدينة حقيقية وهم يتدربون على التعامل مع المدينة النموذج.

2005: الأمطار الأولى

بدأت في 2005 عسكرة السياسة الإسرائيلية حيال غزة التي أصبحت في تلك السنة هدفاً عسكرياً من وجهة النظر الرسمية الإسرائيلية كما لو أنها قاعدة عدوّة ضخمة وليست مجالاً مدنياً وإنسانيا. فغزّة مدينة كما كلّ مدينة في العالم، بيد أنها أضحت للإسرائيليين نموذج المدينة التي اختبر فيها الجنود آخر أنواع الأسلحة وأكثرها تطوراً.

وأصبحت هذه السياسة ممكنة بعد قرار الحكومة الإسرائيلية إجلاء المستوطنين اليهود الذين استعمروا قطاع غزة منذ 1967. وزُعم أن إخراج المستوطنين هو جزء مما وصفته الحكومة بسياسة فك ارتباط من جانب واحد: وقضت الحجة أنه يعود للحكومة الإسرائيلية، بسبب عدم وجود تقدّم في محادثات السلام مع الفلسطينيين، أن تحدّد شكل حدودها النهائية مع المناطق الفلسطينية.

لكن الأمور لم تجرِ كما هو متوقَّع، إذ تولّت حماس السلطة بعد الإجلاء، أولاً من خلال انتخابات ديمقراطية ومن ثمَ بانقلاب وقائي نُظّم لمنع استيلاء فتح على السلطة بدعم أميركيٍّ وإسرائيلي. وقضى الرد الإسرائيلي الفوري بفرض حصار اقتصادي على القطاع ردّتَ عليه حماس بإطلاق الصواريخ على سديروت وهي المدينة الأكثر قرباً من القطاع. ووفّر هذا الذريعة لإسرائيل لاستخدام سلاحها الجوي ومدفعيتها وسفنها الحربية مدّعية أنها تطلق النار على مناطق إطلاق الصواريخ، وهو ما يعني عملياً أي مكان وكل مكان في غزة.

شكّل إنشاء السجن ورمي مفتاحه في البحر، على حد تعبير المقرّر الخاص للأمم المتحدة جون دوغارد (178)، خياراً سبق وردّ عليه الفلسطينيون بقوة في أيلول/سبتمبر 2005. فقد صمّموا على أن يُظهروا أنهم لا يزالون، في أقل تعديل، جزءاً من الضفة الغربية وفلسطين. وأطلقوا في ذلك الشهر أوّل وابل مهمّ، عدداً وليس نوعية، من الصواريخ إلى غرب النقب، أوقعت كما في غالب الأوقات أضراراً في بعض الممتلكات أما الإصابات البشرية فنادرة جدا. وتستحق أحداث ذلك الشهر إشارة مفصّلة لأن رد حماس المبكر، ما قبل أيلول/سبتمبر، كان عدداً قليلاً جداً من الصواريخ المتفرقة. وشكّل إطلاق الصواريخ في أيلول/سبتمبر 2005 ردًّا على حملة التوقيفات الإسرائيلية الجماعية لناشطي حماس والجهاد الاسلامي في منطقة طولكرم؛ وما أمكن للمرء في ذلك الوقت ان يفوّت الانطباع بأن الجيش يبحث عن استثارة رد فعل حماس بما يسمح لإسرائيل بتصعيد هجماتها. واتخذ الردّ الاسرائيلي بالفعل شكل سياسة قاسية من القتل المهول، هي الأولى من نوعها وأطلق عليها الاسم الرمزي «الأمطار الأولى». ومن المفيد التوقف لبرهة عند طبيعة تلك العملية. فالخطاب الذي رافقها تحدّث عن العقاب وتشابَهَ مع إجراءات العقاب التي أنزلتها قوى الاستعمار في الماضي الأبعد، والديكتاتوريات في الزمن القريب، بالجماعات المتمردة أو السجينة أو المنفية. ومن شأن عرض الطغاة المخيف أن ينتهي بعدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف الضحايا. وفي «الامطار

الأولى» خرقت الطائرات الحربية جدار الصوت فوق غزة بهدف ترويع جميع الأهالي، وتبع ذلك قصف ثقيل لمناطق واسعة من البحر والجو والأرض. وشرح الجيش الإسرائيلي بأن المنطق من وراء ذلك هو ممارسة الضغط لإضعاف مساندة المجتمع الغزّاوي لمطلقي الصواريخ (179). غير أن العملية، على ما توقّعه الإسرائيليون أيضاً، ضاعفت الدعم لمطلقي الصواريخ وأعطت دفعاً لمحاولاتهم التالية. ومن الممكن، في نظرة استدراكية وبالنظر إلى شرح القادة العسكريين بأن الجيش تدرب لفترة طويلة على عملية «الرصاص المصبوب (180)»، أن يكون الهدف الحقيقي لهذه العملية بالذات اختباريًّا. وإذا رغب الجنرالات الاسرائيليون في معرفة كيف يتم تلقي مثل هذه العمليات داخليا وفي المنطقة وفي العالم، فيبدو أن الجواب الفوري هو «جيّد جداً»؛ وأعني أن ما من أحد اهتم بعشرات القتلى ومئات الجرحى الفلسطينيين الذين خلفتهم «الأمطار الأولى» بعد توقفها (181).

وهكذا جاءت كل العمليات التي تلت، منذ «الأمطار الأولى» وحتى حزيران/يونيو 2006، على الشكل نفسه مع وجود فارق في درجة التصعيد: المزيد من قوة النيران، المزيد من الإصابات، والمزيد من الأضرار الجانبية، وعلى ما يمكن توقّعه المزيد من الردّ بصواريخ القسّام. وترافقت الإجراءات في 2006 بوسائل أكثر بشاعةً تضمّنت سجن شعب غزة سجناً تاماً من خلال المقاطعة والحصار، فيما يحتفظ العالم بأسره بالصمت.

2006: «أمطار الصيف» و «غيوم الخريف»

بدا أن إجلاء المستوطنين من القطاع في 2005 وانتصار حماس هناك في أوائل 2006 حوّلا هذه المنطقة إلى ساحة قتال. وأضحت مشكلة «عسكرية» محضة، كونها لم تعد تحت حكم السلطة الفلسطينية وغاب عنها المستوطنون المعرّضون للهجوم.

بيد أن 2006 لم تكن سنة جيّدة للجيش الإسرائيلي الذي فشل في ردع وهزيمة حزب الله في جنوب لبنان في الحرب التي باشرتها إسرائيل. وتزامن هذا مع أسر الجندي الإسرائيلي في عملية عسكرية جريئة نفّذتها حماس.

حرّك الشعور المزدوج بالإذلال من جهة، وبالحصانة من جهة أخرى، على الأقل حيال المجتمع المحلي، أعمال الرد الإسرائيلي الشديد على أي مظهر من مظاهر المقاومة الفلسطينية في غزة. وسمحت أحداث صيف 2006، بمساعدة من الإعلام التحريضي والمزاج العام ذي النعرة القومية لصانعي السياسة باستخدام القوة العسكرية الوحشية كردّ فعل قصير الأمد على مشكلة لا يملكون أدنى فكرة عن كيفية حلّها سياسياً. ولم يمكن للإحباط الذي دفع بأقوى جيش في الشرق الأوسط إلى مواجهة المدنيين في غزة، إلا أن ينتهي بطريقة كارثية، وهذا ما حصل بالتأكيد.

ولنحلّلْ عن كثب هذه العناصر الثلاثة التي أدت إلى مزيد من التصعيد في العملية ضد غزة، وما شهدته هذه الجبهة من بربرية لم يسبق لها مثيل. وهذه العوامل هي: الإحباط والبحث عن ذريعة وغياب الاستراتيجية السياسية.

كان الخبراء الإسرائيليون والمتخصّصون أول من أثبت ان تصعيد قوة النار والعمل العسكري في 2006 يشكّلان رداً مباشراً على إحباط الجيش من جراء هزيمته النسبية في الشمال (182). احتاج الجيش إلى أن يبرهن على تفوقه وعلى قدرته الرادعة، ولا يزال قادته يذيعون أنه يشكّل الحماية الأساسية لبقاء الدولة اليهودية في محيط «معاد». فالطابع الإسلامي لكلٍّ من حماس وحزب الله وارتباطهما المزعوم، والمُلفّق كلّيا، بالقاعدة مكّن الجيش من تخيّل إسرائيل تقود حرباً شاملة ضد المجاهدين في غزة. وأمكن للإدارة الأميركية في عهد جورج دبليو بوش أن تبرر قتل النساء

والرضّع في غزة بأنه جزء من الحرب المقدّسة على الإسلام (وهي ممارسة ليست غريبة على القوات الأميركية في العراق وفي أفغانستان) تحت راية محاربة الإرهاب.
لم ينتهِ الإذلال بالهزيمة في لبنان بل استمر مع أسر حماس الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط صيف 2006. وصاحت «هاأرتز» بعد الخطف بأنه قد «طفح الكيل إذلالاً!» ونقلت الصحيفة عن جنرالات صاخبين مطالبتهم برد فعل قاسٍ ضد كل من حزب الله وحماس (183).
ويعود رد الفعل الإسرائيلي البطّاش أيضاً إلى غياب أي سياسة واضحة. فقد بدت الزعامة الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر 2006 في حيرة من أمرها في شأن ما يجب القيام به حيال قطاع غزة. ويستنتج المرء من قراءة بيانات الحكومة في تلك السنة أنها واثقة جداً من سياستها في الضفة الغربية وليس في القطاع.
قضى الموقف الإسرائيلي الرسمي بأنه يكاد يتم إنجاز تعيين حدود إسرائيل الشرقية. وربما كان ذلك هو السبب في حذف «الضفة الغربية» أو «الاحتلال» كمسألتين من الأجندة المحلية فلم تعودا تشكلان عاملاً تقسيمياً في الحياة السياسية الإسرائيلية كما أصبح عليه الأمر لفترة بعد 1967. وتواصل في 2007، بمزيد من الحماسة، التنفيذ من طرفٍ واحدٍ لسياسة ضمّ نحو نصف الضفة الغربية وهي سياسة ساندها جمهور الناخبين اليهود مساندةً تامة، وأخّرتها بعض الشيء الوعود التي قطعتها إسرائيل بوقف بناء مستوطنات جديدة استوجبته خريطة الطريق. ووجدت إسرائيل طريقتين للالتفاف على هذا العائق، فحدّدت أولاً ثلث الضفة الغربية على أنها القدس الكبرى الأمر سمح لها ببناء مدن ومراكز اجتماعية في هذه المنطقة المُلحقة حديثاً. ووسّعت من ناحية ثانية المستوطنات القديمة إلى درجة انتفت معها الحاجة إلى بناء مستوطنات جديدة. وأُعطي هذا التوجّه دفعة إضافية في 2006 (حين وُضعت مئات البيوت المتنقّلة في «مواقع أمامية» [«ميتزبيم» بالعبرية] لتعيين حدود «المجال» اليهودي داخل الأراضي الفلسطينية). ووُضعت اللمسات الأخيرة على الخطط الرئيسية للمدن الجديدة والأحياء وأُنجزت طرق الفصل العنصري الجانبية وشبكة الطرق السريعة. ومهّدت المستوطنات والقواعد العسكرية والطرق والجدار، الطريق أمام المراحل النهائية لهذه الاستراتيجية. فلا يزال يوجد في هذه الأراضي التي ضُمّت بشكلٍ غير رسمي إلى إسرائيل، وفي تلك التي قد يتم فيما بعد إلحاقها بالدولة اليهودية، فلسطينيون بأعدادٍ كبيرةٍ شرعت السلطات الإسرائيلية مع نهاية 2006 بممارسة عملية نقل زاحفة ضدهم. ولم يحظَ نزع الصفة العربية عن القدس إلا بالقليل جداً من الاهتمام الدولي، فالموضوع ممل إلى درجة أن الإعلام الغربي ينأى عن إزعاج نفسه به، وأصعب إدراكاً على منظمات حقوق الإنسان لإيلائه اهتماماً خاصاً. ووجد الإسرائيليون بأنه ما من داعٍ للعجلة: فقد شعروا في بداية 2007 أنهم يملكون اليد الطولى هناك. فسيطرةُ النظام العسكريةً والبيروقراطية الشديدة المتعسّفة والنازعة للصفة الإنسانية قامت أكثر من أي وقت مضى بتعزيز عملية مصادرة فلسطين.
كان أرييل شارون أوّل من تصوّر هذه الاستراتيجية في 2001 فأصبحت حجر الزاوية لسياسة كل الحكومات المتعاقبة. وقد حقّقت الفوز والحصانة الدولية بصفة خاصة لأن أي خيار سياسي آخر ذي مغزى تقدمه الساحة السياسية الإسرائيلية سيكون سياسة «نقل» تعسّفية للسكان يؤيدها حزب «إسرائيل بيتنا» الشعبي وزعيمه أفيغدور ليبرمان وائتلاف الأحزاب اليمينية.
أطلق رئيس الوزراء إيهود أولمرت، في 2005، على هذه الاستراتيجية اسم «التجميع». وشكّل ذلك تبريراً ذاتيًّا لمواصلة العمل الأحادي الجانب في الضفة الغربية في غياب التقدم في عملية السلام

(184). ويعني هذا في الممارسة أن حكومة إسرائيل، في 2006، رغبت في ضم الأجزاء التي تطمع فيها – نصف الضفة الغربية تقريباً - وفي دفع السكان الأصليين خارجاً، أو على الأقل، تطويقهم في داخلها، فيما يُسمح للنصف الآخر من الضفة بالنمو بطريقة لا تشكّل خطراً على المصالح الإسرائيلية (سواء من خلال خضوعها لحكم سلطة فلسطينية منصاعة أو من خلال ربطها المباشر بالأردن). وهذا مظهر خادع لكنه كسب التصويت المتحمّس لمعظم اليهود في البلاد عندما حوّله أولمرت إلى جزء أساسي من حملته الانتخابية.

سلّطت السياسة الواضحة حيال الضفة الغربية الضوء على الارتباك في شأن قطاع غزة. فالقطاع يشكّل، في أعين الإسرائيليين، كياناً جيوبوليتيكياً يختلف كثيراً عن الضفة. فقد مضى ما يقارب السنة على سيطرة حماس على قطاع غزة، فيما يحكم زعيم فصيل فتح، أبو مازن، الضفة الغربية المجزّأة بمباركة إسرائيلية وأميركية. ولا يوجد في غزة، على عكس القطاع، قطعة من الأرض تشتهيها إسرائيل ولا توجد منطقة نائية، كالأردن، يمكن طرد فلسطينيي غزّة إليها.

ونجحت مصر، على عكس الأردن، في إقناع الإسرائيليين، منذ 1967، بأن قطاع غزّة يشكّل عبئاً عليها ولن يصبح يوماً جزءاً منها. وهكذا بقي مليون ونصف المليون من الفلسطينيين مشكلة «إسرائيلية» ومسؤولية، فقد استمر القطاع، من الناحية النفسية في 2006، في قلب دولة إسرائيل تماماً على الرغم من وجوده عند أطرافها.

كان تكتيك إسرائيل، على العكس من استراتيجيتها، أكثر وضوحاً. فلو انسجم شعب غزة مع سجنه إلى أن تستعيد السلطة الفلسطينية القطاع أو تجد إسرائيل حلاً أفضل، سيمكن إدارة المنطقة بالطريقة التي يُعامل بها الفلسطينيون في الضفة الغربية. أما إذا قاوم، وقد قاوم بالتأكيد، فسيستمر تحويل غزة إلى غيتو وخنقها وممارسة سياسة الانتقام.

أقعدت ظروف الحياة اللاإنسانية في القطاع الشعب المقيم فيه عن الانسجام مع حالة السجن التي فرضتها إسرائيل عليه منذ 1967. وحلّت فترات أفضل نسبيًّا عندما سُمح بالانتقال إلى الضفة الغربية وإلى إسرائيل للعمل، لكن هذه الأيام الأفضل ولّت بحلول 2006. وسُمح ببعض الوصول إلى العالم الخارجي طالما وُجد مستوطنون يهود في القطاع، لكن ما إن سُحبوا منه حتى أُحكم إقفاله. ومن سخرية الأمور أن استطلاعات أجريت في 2006 أظهرت أن معظم الإسرائيليين ينظرون إلى غزة بوصفها دولة فلسطينية تكرّمت إسرائيل وسمحت لها بالنشوء (185). واعتبرتها الزعامة، وبخاصة الجيش، سجناً يحتوي على أخطر مجموعة من النزلاء الذين تجب إدارتهم، بطريقة أو بأخرى، بلا رحمة.

وهكذا لم يجنِ وضعُ فلسطينيي غزة في الغيتو أية مكاسب، إذ استمرّت الجماعة المحصورة في الغيتو في التعبير عن إرادتها في الحياة من خلال إطلاق صواريخ بدائية على إسرائيل. ولم يشهد التاريخ أي نجاح لحلٍ وضع الجماعات غير المرغوب فيها في الغيتو أو في الحجر، حتى ولو نُظر إليها بوصفها خطرة. واليهود، من خلال تاريخهم الخاص، يعرفون ذلك أكثر من الجميع.

لم تتوضّح الاستراتيجية النهائية وبدا أن النشاط العسكري اليومي أخذ يبرز مكانها بوصفه الاستراتيجية الجديدة، وهكذا تحوّل تكتيك الانتقام عام 2006 إلى استراتيجية إبادة. ويمتلئ تاريخ أكثر الأعمال الإسرائيلية وحشية بمثل هذه الذرائع. فمنذ 1948 والجيش الإسرائيلي والحكومة يفتشان عن الذريعة المناسبة لأي عمليات ضخمة ضد الفلسطينيين. تلك كانت الحال في 1947 وفي 1948. ولم يحصل التطهير العرقي الفعلي إلا بعدما ردّ الفلسطينيون بغضب على قرار التقسيم

الصادر في 1947 عن الأمم المتحدة وهاجموا المستوطنات الإسرائيلية المنعزلة واعتدوا على المواصلات اليهودية على طرق فلسطين. وهدأ رد الفعل العفوي هذا بعد فترة قصيرة غير أنه كان كافياً لتوفير الذريعة لعملية ضخمة من التطهير العرقي (سبق أن وُضعت كخيار في الثلاثينيات (186).)

ومن قبيل ذلك، قُدّم اجتياح لبنان في 1982 على أنه ردّ على كفاح منظمة التحرير الفلسطينية ضد إسرائيل، وهي مقاومة فلسطينية جاءت متأخرة جداً ومحدودة في الأراضي المحتلة بعد عشرين عاماً من الطغيان.

لم تقنع هذه الذرائع أبداً المجتمع الدولي إلا أنها لم تؤدِّ إلى أي إجراءات ضد إسرائيل. وهذه هي الأمثولة التي تعلّمها الإسرائيليون في 1982. في ذلك الوقت لم يقبل المجتمع الدولي تبرير إسرائيل اجتياحها الثالث لجارها في الشمال (حصل الاجتياحان السابقان في 1948 و1978). ووصفت لجنة دولية من ستة حقوقيين برئاسة شون ماكبرايد الهجوم بأنه سلسلة من جرائم الحرب، وهو ما سيفعله القاضي غولدستون بعد ذلك بربع قرن وهو يرفع تقريره عن غزة. إلا أن لجنة ماكبرايد كانت أكثر وضوحاً: فقد اتّهمت إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في حق الجماعات الفلسطينية في لبنان [مع أن عضوين في اللجنة خالفا الاستنتاج وليس الوقائع]. واتّهمت إسرائيل باستخدام أسلحة محرّمة ضد المدنيين وبالقصف العشوائي والمستهتر للأهداف المدنية: المدارس والمستشفيات إضافة إلى المدن والقرى ومخيمات اللاجئين ليُتوّج الأمر بمذبحة صبرا وشاتيلا التي ركّزت انتباه الرأي العام الدولي على طبيعة السياسة الإسرائيلية (187).

واستغرقت الحركة الوطنية الفلسطينية وقتاً لاستعادة عافيتها، غير أن المحاولة التالية للانتفاض على الاحتلال الإسرائيلي فشلت أيضاً وأثارت ردود فعلٍ إسرائيلية تصعيدية. وسُحقت الانتفاضة الأولى في 1987 بسهولة فيما استغرقت السيطرة على الأخرى، التي اندلعت في سنة 2000، وقتاً أطول لكنها وفّرت أيضاً الذريعة لاستئناف السياسات الشرسة.

أعطى أسر جلعاد شاليط الذريعة لعمليات 2006. وعلى الرغم من أنه لا يُفترض بالمرء أن يغامر كثيراً في التأريخ المعاكس للوقائع فإنه من المرجّح جداً، لو لم تقم حماس بأسر شاليط، أن تُستخدم أي عمليات عسكرية تقوم بها الحركة ضد سياسات الخنق الإسرائيلية ذريعةً لتوسيع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

وأُعطي رد الفعل، أو بالأحرى المباشرة بالمرحلة التالية، الاسم الرمزي: «عملية أمطار الصيف»، التي بدأت في 28 حزيران/يونيو 2006 وانتهت في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها. ويكشف استخدام الجيش الإسرائيلي لمثل هذه الأسماء الطبيعة المشؤومة لنواياه ومواقفه. وقد حملت العملية السابقة، كما أشرنا، الاسم الرمزي «الأمطار الأولى»، التي تحولّت إلى «أمطار الصيف». وستتبعها لاحقاً «غيوم الخريف». والهطول الوحيد الذي يمكن للمرء أن يتوقعه في بلاد لا تمطر فيها صيفاً هو زخّات قنابل الأف-17 وقذائف المدفعية التي تتساقط على شعب غزة.

شكّل ذلك الهجوم الأكثر وحشية على غزة منذ 1967. فالإجراءات «الانتقامية» التي اتخذتها إسرائيل في الماضي ضد 1.5 مليون فلسطيني عالقين في القطاع «اقتصرت» على القصف الغزير من خارج القطاع (براً وبحراً وجوًّا)، لكن الجيش قام هذه المرة باجتياح برّي مضيفاً قوة نيران دباباته إلى القصف الشامل لأكثر المراكز المدنية كثافة سكانية في العالم.

كان ذلك أوّل توغّل برّي إسرائيلي بعد إجلاء المستوطنين قبل ذلك بسنة. وشكلت الإجراءات الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر 2006 جزأه الأسوأ عندما كشفت طبيعة التصعيد الإسرائيلي عن نفسها بوضوح أكبر. وراح الجيش الإسرائيلي يقتل المدنيين بشكل شبه يومي. وشكّل الثاني من أيلول/ سبتمبر يوماً نموذجياً في عرض الرعب هذا، إذ قُتل ثلاثة مواطنين وأصيبت عائلة بكاملها بجروح في بيت حانون. كان هذا حصاد الصباح؛ وقد قُتل الكثير قبل انقضاء النهار. وشهد أيلول/سبتمبر سقوط ما معدله ثمانية قتلى في الهجمات الإسرائيلية اليومية على القطاع، الكثيرون منهم من الأطفال. شُوّه المئات وجُرحوا وشُلّوا (188). واتخذت المذبحة المنهجية أكثر من أي شيء آخر مظهر القتل بالقصور الذاتي حيث يستمر استخدام القوة الضخمة كروتين يومي وليس بوصفها تطبيقاً لسياسة معيّنة.

نشرت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «بتسيليم» في 28 كانون الأول/ديسمبر تقريرها السنوي عن الفظائع الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. فقد قتل الجيش الإسرائيلي في تلك السنة 660 مواطناً (189). وتضاعف عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل في 2006 ثلاث مرات بالمقارنة مع السنة السابقة (حوالى المئتين). وقتل الإسرائيليون، بحسب «بتسيليم» 141 طفلاً في 2006. وسقط معظم القتلى في قطاع غزة حيث دمّرت القوات الاسرائيلية ما يقارب الثلاثمئة منزل وذبحت عائلات بكاملها. ويعني هذا أن القوات الإسرائيلية قتلت، منذ سنة 2000، نحو أربعة آلاف فلسطيني ومن بينهم عدد كبير من الأطفال؛ وجُرح أكثر من عشرين ألفاً.

بل إن الاجتياح البري سمح للجيش بقتل المواطنين بفاعلية أكبر وبعرض الأمر على أنه نتيجة للقتال العنيف في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وهي نتيجة حتمية للظروف، بحسب زعم المتحدثين باسم الجيش، وليس للسياسات الإسرائيلية. وشُنّت بعد ذلك بشهر ونصف عملية «غيوم الخريف» التي أثبتت أنها أكثر قتلاً. ففي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2006 قتل الإسرائيليون سبعين مدنياً في أقل من 48 ساعة؛ ومع نهاية ذلك الشهر، الذي ترافق مع عمليات صغيرة إضافية، قُتل مئتا شخص تقريباً نصفهم من الأطفال والنساء (190).

ويمكن للمرء، من «الأمطار الأولى» إلى «غيوم الخريف»، رؤية التصعيد في كل جانب من الجوانب وأولها غياب التمييز بين الأهداف المدنية وغير المدنية: فقد حوّل القتل الذي لا معنى له الشعب بأسره إلى أهداف عسكرية مشروعة. وثانيها هو التصعيد في الوسائل العسكرية عن طريق استخدام كل آلة قتل يمتلكها الجيش الإسرائيلي. أما الثالث فهو اتضاح التصعيد من خلال العدد الكبير من الإصابات: فمع كل عملية، وكل عملية مقبلة، يُقتل عدد أكبر بكثير من الناس أو يُجرحون. وأخيراً، وهو الأهم، تحوّل العمليات إلى استراتيجية. لقد اتّضحت الآن الطريقة التي تنوي فيها إسرائيل حلّ مشكلة قطاع غزة (191).

2007-2008: السياسة تصبح استراتيجية

شكّل النقل الزاحف للسكان في الضفة الغربية وسياسة القتل المنهجي المنتظمة في قطاع غزة الاستراتيجيتين اللتين استمرت إسرائيل في اعتمادهما في 2007 أيضاً. وخلق ما يحصل في غزة إشكالية من الناحية الانتخابية، إذ انه لم يحصد نتائج ملموسة، فيما أخذت الضفة الغربية بوجود أبو مازن تستسلم للضغط الإسرائيلي، وبدا أنه لا توجد قوة ذات شأن يمكنها وقف استراتيجية إسرائيل في الضم والمصادرة. لكن غزة استمرت في الرد على النار. وسمح هذا، من جهة، للجيش الإسرائيلي بالشروع في عمليات أضخم، غير أنه وُجد، من جهة أخرى، خطر كبير في أن يطالب

الجيش، كما حصل في 1948، بإجراءات انتقامية منهجية ومباشرة أكثر شدة ضد سكان قطاع غزة المحاصرين.
وأخذت الإصابات في الارتفاع في 2007، فقتل ثلاثمئة شخص في غزة، عشرات منهم من الأطفال. غير أنه، وحتى في ظل حقبة بوش والحقبة التي بعده بالتأكيد، أخذت أسطورة محاربة الجهاد العالمي في غزة تفقد مصداقيتها. وهكذا اقتُرحت في 2007 أسطورة جديدة: غزة قاعدة إرهابية مُصمِّمة على تدمير إسرائيل. والطريقة الوحيدة التي يمكن فيها «نزع صفة الإرهاب»، إذا جاز التعبير، عن الفلسطينيين هي في القبول بالعيش في قطاعٍ محاطٍ بالأسلاك الشائكة والأسوار. وبنتيجة الخيار السياسي الذي اتخذه الغزاويون حُظر دخول الطحين والإسمنت والدواء ومنتجات الألبان والأرز، وقُيّدت الحركة من القطاع وإليه. وإذا استمروا في تأييد حماس فسيُخنقون ويُجوّعون إلى أن يبدّلوا من ميولهم العقائدية. وإذا انصاعوا لنوع السياسة التي ترغب إسرائيل منهم تبنيها فسيلاقون مصير الضفة الغربية نفسه: أي الحياة من دون الحقوق المدنية والإنسانية الأساسية. وفي وسعهم أن يكونوا إما نزلاء في سجن الضفة الغربية المفتوح وإما مُعتقَلين في السجن ذي الاجراءات الأمنية المشدّدة في قطاع غزة. ومن المرجّح إذا قاوموا أن يُسجنوا من دون محاكمة أو يُقتلوا. هذه فحوى رسالة إسرائيل في 2007 وقد مُنح شعب غزة سنة لاتخاذ قراره.
أُعلن في صيف 2008 عن وقف رسمي ثنائي للنار رعته مصر. ولم تحقّق الحكومة الإسرائيلية أهدافها، واحتاجت لأن تحضّر بجدّية أكبر للخطوة المقبلة، واستُخدمت تلك السنة لمثل هذه التحضيرات. ولم تعتمد استراتيجيتها على إسكات حماس في قطاع غزة وحسب، بل شكّلت أيضاً محاولة يائسة لتثبت للجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، وروسيا) وللسلطة الفلسطينية بأنها تسيطر على الوضع في القطاع إلى حد يمكن معه دمج «حلّ» هذا الوضع في أي رؤية إسرائيلية للسلام المقبل.
حلّ صيف 2008 بعد عامين على الإذلال في لبنان. ولم ترغب الحكومة، وهي تتعرّض إلى تحقيق عن الهجوم وتقريرٍ مؤذٍ قامت به لجنة رسمية حول إخفاقها في الشمال، في أن تسمح للجمهور الإسرائيلي بالإسهاب في التفكير في هذا الجرح لفترة طويلة. كذلك هبّت رياح التغيير في واشنطن حيث خُشي من إدارة جديدة لا تكنّ القدر نفسه من التعاطف مع الاستراتيجية الإسرائيلية، كما أن الرأي العام الدولي، انطلاقاً من القاعدة على الأقل، بدا كما هو عليه منذ 2000 متململاً ومناوئاً.
بقيت الطريقة القديمة سليمة وقيد التنفيذ من جديد وهي تقضي بانتظار الذريعة المناسبة للمضي قُدُماً وتصعيد الكفاح ضد المقاومة الوحيدة. ونوى استراتيجيو الجيش، وقد بتنا نعرف ذلك الآن، على الارتقاء بردّ الفعل ما إن يتم العثور على الذريعة. وبات الحديث في الجيش الإسرائيلي الآن عن عقيدة جديدة حيال غزة: وهي «عقيدة الضاحية». وقد أشارت إليها هاأرتز للمرة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر 2008. وجوهر هذه العقيدة هو التدمير الشامل لمناطق بأكملها واستخدام القوة غير المتكافئة ردًّا على إطلاق الصواريخ. ولما تحدّثت هاأرتز عن العقيدة أشارت إليها بوصفها الاستراتيجية المستقبلية حيال لبنان. وهذا هو سبب الإشارة إلى الضاحية، وهي الحي الشيعي الذي سُوّي بالتراب في الغارات الجوية الإسرائيلية على بيروت في 2006. وقال قائد المنطقة الشمالية يومذاك غادي إيزنكوت «تشكّل القرى، بالنسبة إلينا، قواعد عسكرية». وتحدّث عن التدمير الكامل لهذه القرى كإجراء عقابي. لكن زميله العقيد غابي سيبوني قال في مؤتمر أكاديمي في معهد الأمن

القومي في جامعة تل أبيب إن ذلك سينطبق أيضاً (192) على قطاع غزة. وأضاف إنه «يعني إنزال ضررٍ يستغرق التعافي منه عصوراً».
يؤكّد الدليل الذي عثرت عليه منظمة «كسر الصمت» غير الحكومية هذا الوصف للعقيدة. فقد شرح هؤلاء الجنود في مؤتمر صحافي دعوا إليه بعد أحداث كانون الثاني/يناير 2009 أن قطاع غزة هوجم كما لو أنه قاعدة أمامية مسلّحة يجب دكّها ومحوها بكل القوة التي يمكن للجيش الإسرائيلي حشدها (193).
بدا أن العقيدة لا تتعلّق باستخدام الجبروت العسكري فحسب، بل أيضاً في تحقيق النتيجة المرجوّة نفسها بوسائل أخرى. ففي 2008 شدّد الجيش الإسرائيلي الحصار على غزة. ولو أنه تم تحليل هذا الإجراء التكتيكي بالتفصيل لوجدنا أنه عمل أكثر من عقابي بكثير. فهو سياسة انتجت، نظراً إلى الظروف الديموغرافية في قطاع غزة، وقائع إبادة: النقص في الغذاء الأساسي، غياب الأدوية الأساسية، وانتفاء مصدر العمل. ويمكن للمرء أن يضيف إلى ذلك صدمة الذعر الضخمة من الأماكن المغلقة لمليون ونصف المليون شخص لا يُسمح لهم بالتنقل ويفتقرون إلى السلع الأساسية ومواد البناء الأمر الذي تركهم من دون مأوى في الصيف أو في الشتاء. وكما لو أن ذلك لا يكفي، عمد الإسرائيليون إلى قطع إمدادات المياه والكهرباء (194).
لم تتزحزح حماس ورفضت الاختفاء في مقابل رفع الحصار. ولذا تم البحث عن ذريعة أخرى: خرقت إسرائيل وقف النار بشكلٍ يومي في حزيران/يونيو 2008 بعدة غارات من الجو وتوغلات في البر؛ فردّت مجموعات غير منتسبة إلى حماس بإطلاق عدة صواريخ. وبات الرأي العام في إسرائيل جاهزا الآن لعملية أكبر.
غير أن ذلك ليس بالأمر الكافي، فهاجم الجيش الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 نفقاً من أنفاق كثيرة تم حفرها للنجاة من الحصار، وزعم أن الهجوم ضربة ماركسية ضد عملية مستقبلية لحماس. وفي هذه المرة أطلقت حماس أكثر من ثلاثين صاروخاً بعدما فقدت ستة أشخاص في الهجوم. وأعلنت في نهاية الشهر أن مثل هذه الأفعال الإسرائيلية، التي باتت تحصل يومياً، قضت على وقف النار.
وأعلنت حماس في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 انتهاء مفعول اتفاق وقف النار وكثّفت من وابل إطلاق الصواريخ لفترة وجيزة، سرعان ما توقفت بعدها، ردًّا على الأفعال الإسرائيلية السابقة. وكالعادة، لم تقع أي إصابات معتبرة في الجانب الإسرائيلي على الرغم من تضرر المنازل والشقق وإصابة المواطنين المبتلين بالصدمة.
كان هجوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر بالصواريخ هو الذي ينتظره الجيش الإسرائيلي، فقصف منذ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وحتى 21 كانون الثاني/يناير 2009 سكان غزة المليون ونصف المليون من الجو والبر والبحر. ردّت حماس بقصف صاروخي انتهى إلى إيقاع ثلاثة إصابات، وقُتل عشرة جنود إسرائيليين آخرين، بعضهم بنيران صديقة.
سياسة إبادة
رأى الكثيرون في الدليل الذي جمعته منظمات حقوق الإنسان الموجودة في إسرائيل والوكالات الدولية ووسائل الإعلام (على الرغم من أن الإسرائيليين منعوا الإعلام من الدخول إلى القطاع) أنه أخطر كثيراً من مجرد جرائم حرب. وأشار البعض إليه بوصفه إبادة. وليس بالأمر الشائع أن يتهمَ رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة إحدى الدول الأعضاءِ بارتكاب عملية إبادة. لكن عندما قصف

الجيش الإسرائيلي السكان المدنيين في غزة مستحضراً الحق في الدفاع عن النفس ضد الإرهابيين الذين يطلقون الصواريخ على الاهداف المدنية، لم يتردد ميغيل ديسكوتو بروكمان في وصف مثل هذه الأفعال بالإبادة. ولوجهات نظره ثقلها بوصفه كاهناً كاثوليكياً سابقاً ووزيراً لخارجية نيكاراغوا. وغني عن القول إنه سرعان ما رفض الإسرائيليون هذه الملاحظات بوصفها معادية للسامية، وهو رد الفعل النموذجي على مثل هذه الاتهامات. ولو بقي صوته يصرخ لوحده في البرية لما أحدث تردُّدا يُذكر، لكنه ترافق مع تعبيرات مماثلة عن الاستفظاع صدرت عن سياسيين كبار، وبخاصة خارج أروقة السلطة الغربية، ممن اختاروا تعبير «الإبادة» على أنه الوسيلة الوحيدة لوصف المأساة التي حلّت بشعب غزة.

وسبق ردُّ فعل ديسكوتو بروكمان تدميرَ المنازل والمدارس والمستشفيات في أجزاء كثيرة من غزة (195). وبعد أسبوع على ذلك وصف كاتب المقال والمؤلف التركي أوكتاي إقبال الأفعال الإسرائيلية بالـ«إبادة الفعلية (196)». وذكرت صحيفة هاأرتز الإسرائيلية اليومية في 29 كانون الأول/ديسمبر 2008 أن قادة الحكومات والمعارضة في شتى أنحاء العالم، ولكن بصفة خاصة في جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية، أشاروا إلى الفظائع (حتى قبل أن تظهر كلِّيا) بوصفها إبادة.

وجاءت انتقادات قوية من الغرب أيضاً، لكن هذه المصادر كانت أكثر حذراً في استخدام تعبير «الإبادة». ومع ذلك ظهرت تلك الكلمة التي تبدأ بحرف الألف تكراراً في التعليقات التي تُرسل عبر الوسائط الإعلامية البديلة، والمُدوّنات الإلكترونية ومواقع الإنترنت. وقد أُشير عَرَضاً، حتى قبل عمليات غزة في كانون الثاني/يناير 2009، إلى ارتكاب القوات الإسرائيلية أعمال إبادة. ولاحظ موقع «غلوبال ريسورتش» Global Research على الإنترنت، في 2007، الإدانة القاسية جداً التي عبّر عنها مسؤول الإغاثة الدولي يان إيغلاند، ووزير الخارجية السويدي يان إلياسون، للتوغّلات الإسرائيلية في داخل غزة والتي قيل إنهما وصفاها «بالإبادة التي تُطْبِقُ على شعب غزة» (197). وأثارت الأعمال الإسرائيلية المتكررة، في الشهر نفسه، ضد أطفال غزة تعبيرات مماثلة عن القلق من مصادر بعيدة الاحتمال: فقد كتب الفقيه القانوني المشهور دولياً وأستاذ الحقوق في جامعة برينستون، ريتشارد فوك، في تلك السنة إنه «من المؤلم بالنسبة إليّ بنوعٍ خاص، كأميركي يهودي، أن أشعر بأنني مُجبر على توصيف إساءة إسرائيل المستمرة والآخذة في الاشتداد للشعب الفلسطيني بالاعتماد على استعارة تحريضية مثل الهولوكوست (محرقة اليهود (198))».

وأشارت أجهزة الإعلام العربية الموالية للغرب بعبارات مشابهة إلى أحداث كانون الثاني/يناير 2009، وإحداها شبكة العربية الفضائية ومقرها في دبي. فعندما شرع الإسرائيليون، في 28 كانون الأول/ديسمبر 2008، في عملية القتل الهائلة التي نتج عنها أعداد لا سابق لها من الأطفال والنساء القتلى، ركّزت الشبكة على الاحتجاجات الشعبية في العالم على الأفعال الإسرائيلية، وكان عنوانها «العالم يأخذ موقفاً موحداً ضد (الإبادة) في غزة.» وذكرت إن «المحتجين في الدانمرك وتركيا وباكستان وقبرص والبحرين والكويت وإيران والسودان، بل وحتى إسرائيل، طالبوا بوضع حدّ لما أسماه معظم المتظاهرين بالـ (إبادة) في غزة (199)».

لم يشكل هذا رأي الإعلام السائد في الغرب، كما لم يعبّر عنه بمثل هذه الطريقة أي عنصر من عناصر النخبة السياسية في أميركا الشمالية أو أوروبا. لكن من ضمن توازن القوى بين الأصوات المهيمنة والمضادة للهيمنة تضمّنت الأخيرة سياسيين كباراً في باقي العالم والائتلاف الأوسع بين اليسار السياسي ومنظمات حقوق الإنسان في الغرب مقرونةً ببعض الأصوات النافذة من داخل

الإعلام الغربي. فقد أشار الصحافي جون بيلجر إلى أحداث غزة في عدد 21 كانون الثاني/يناير 2009 من «ذي نيو ستايتسمان» بوصفها إبادة.
وأنضمت إلى ذلك، في أعقاب الحادثة، أصوات أخرى. إذ حمل المشاركون في التظاهرة الرئيسية في لندن، في 19 كانون الثاني/يناير 2009، لافتات عن «الإبادة في غزة». ورُفعت لافتات مشابهة في تظاهرة ضخمة في كوبنهاغن. وفي مكان آخر، وصف وزير الخارجية الماليزي في نيسان/أبريل 2009 الهجوم على غزة بالإبادة (200).
ويمكن للمرء تفهّم سبب امتناع القاضي غولدستون عن استخدام مثل هذه اللغة. فتقريره، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يثبت الدليل الذي جمعه أولئك الذين وصفوا هذه السياسات بالإبادة لكنه يخلص إلى وصفها بجرائم الحرب التي تتطلب مزيداً من التحقيق. ويستخدم تقرير غولدستون أيضاً اللغة نفسها بالنسبة إلى هجمات حماس بالصواريخ على إسرائيل. ويبدو هذا مداهنة كلامية أكثر منه إثباتاً لوجهة نظر حقيقية. فانعدام التوازن بين قوة المعتدي ودماره والرد العسكري المثير للشفقة الذي قامت به الضحية يستحق لغة مختلفة.
وعلى المرء عندما يقرأ تقرير القاضي غولدستون الشامل والشجاع أن يتذكّر أن الـ1,500 الذين قُتلوا والآلاف الذين جُرحوا وعشرات الآلاف ممن خسروا منازلهم لا يخبرون القصة بكاملها. فما تجب مناقشته هو قرار استخدام مثل هذه القوة العسكرية الشرسة في الحيّز المدني؛ إذ لا يمكن لهذا النوع من قوة النيران إلا أن ينتج مثل هذا الدمار الفظيع الذي شهدناه في غزة. وهي استُخدمت لهذه الغاية. وتُظهر طبيعة العمليات العسكرية أيضاً رغبة الجيش الإسرائيلي في تجربة أسلحة جديدة مُعدّة كلها لقتل المدنيين كجزءٍ مما وصفه رئيس الأركان العامة السابق موشي يعلون بالحاجة إلى وسم الخوف من جبروت الجيش الإسرائيلي في الإدراك الفلسطيني (201).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثامن

السلام الممكن (ولكن الذي لن يحل) في الشرق الأوسط

نعوم تشومسكي

يبدو النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني الدائر في حلقة مفرغة من دون حل غريباً بعض الشيء. إذ إنه يصعب على كثير من النزاعات الدولية استحضار تسوية مجدية. لكن التسوية، في حالنا هذه، ليست ممكنة وحسب، بل يوجد أيضا ما يشبه الاتفاق العام على خطوطها الأساسية: تسوية الدولتين على طول الحدود (ما قبل حزيران 1967) المعترف بها دولياً، مع «تعديلات طفيفة ومتبادلة»، بحسب المصطلح الذي اعتمدته الولايات المتحدة قبل انفصالها عن المجتمع الدولي في أواسط السبعينيات.

حازت المبادئ الأساسية على موافقة العالم كلّه تقريباً، بما في ذلك الدول العربية (التي ذهبت إلى حد الدعوة إلى التطبيع الكامل للعلاقات) ومنظمة الدول الإسلامية (بما فيها إيران) واللاعبون ذوو الصلة من غير الدول (بما في ذلك حماس). وكانت الدول العربية الرئيسية هي أول من اقترح في كانون الثاني/يناير 1976 على مجلس الأمن الدولي تسوية على هذه الأسس. رفضت إسرائيل حضور الجلسة، واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد القرار، وفعلت ذلك من جديد في 1980. ومن ذلك اليوم وسجل الجمعية العامة يشهد أمراً مماثلاً.

حدثت فجوة مهمة وموحية في الرفض الأميركي-الإسرائيلي. فقد اعترف الرئيس كلينتون، بعد فشل اتفاقات كامب ديفيد في سنة 2000، أنه لا يمكن لأي فلسطيني القبول بالشروط التي طرحها هو وإسرائيل. واقترح في كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة «مبادئه التوجيهية»: وهي غير دقيقة لكنها أكثر صراحة. ثم أعلن أن الطرفين قبلا بمبادئه التوجيهية مع الإعراب عن تحفظاتهما.

التقى المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون في كانون الثاني/يناير 2001 في طابا لحل خلافاتهما وشرعوا في تحقيق تقدّم كبير. وذكروا في مؤتمرهم الصحافي الختامي أنه لو أتيح لهم مزيد من الوقت لأمكنهم الوصول إلى اتفاق كامل. غير أن اسرائيل أوقفت المفاوضات قبل أوانها ووضعت حدّا للتقدّم الرسمي، مع أن المفاوضات غير الرسمية استمرت على مستوى رفيع وأدت إلى اتفاق جنيف الذي رفضته إسرائيل وتجاهلته الولايات المتحدة.

وحصلت أمور كثيرة من بعد، ومع ذلك فإن التسوية المرتكزة إلى هذه الأسس لا تزال في متناول اليد، إذا وافقت واشنطن مرة أخرى، طبعاً، على القبول بها. ومن سوء الحظ أنه لا توجد إشارات إلى ذلك.

وخُلقت أسطورة راسخة حول سجل الأحداث بكامله، مع أن الوقائع الأساسية واضحة وموثقة بشكلٍ جيّد.

عملت الولايات المتحدة وإسرائيل جنباً إلى جنب على توسيع الاحتلال وترسيخه. وأدركت حكومة أرييل شارون، في 2005، أن لا فائدة في دعم بضعة آلاف من المستوطنين الإسرائيليين في غزّة يستحصلون على موارد كبرى ويحرسهم قسم كبير من الجيش الإسرائيلي، فقرّرت نقلهم إلى أمكنة أكثر قيمة بكثير في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان.

وبدلاً من أن تنفذ الحكومة العملية بشكل بسيط، وهو أمر على درجة كافية من السهولة، قررت تنظيم «صدمة وطنية»، شكّلت نسخة تقريبية عن المهزلة التي رافقت الانسحاب من سيناء بعد اتفاقات 1978-79 في كامب ديفيد. وسمح الانسحاب، في كل من الحالتين، بإطلاق صيحة «لن يتكرر الأمر أبداً»، وهو ما يعني عمليّا أنه: لا يمكننا التخلي عن إنش واحد من الأراضي الفلسطينية التي نريد الاستيلاء عليها في انتهاك للقانون الدولي. ولاقت هذه المهزلة نجاحاً في الغرب على الرغم من أنها تعرّضت لسخرية معلّقين إسرائيليين فطنين ومن بينهم عالم الاجتماع البارز في البلاد الراحل باروخ كيمّرلينغ.

لم تتخلّ إسرائيل أبداً، بعد انسحابها الرسمي من قطاع غزة، عن سيطرتها التامة على هذا الإقليم الذي غالباً ما يوصف بأنه «أكبر سجن في العالم». وفي كانون الثاني/يناير 2006، بعد أشهر قليلة على الانسحاب، شهدت فلسطين انتخابات اعترف المراقبون الدوليون بأنها حرّة ونزيهة. غير أن الفلسطينيين اقترعوا «بالشكل الخاطئ» وانتخبوا حماس. فكثّفت الولايات المتحدة وإسرائيل على الفور هجومهما على الغزاويين عقاباً لهم على هذه الفعلة السيئة. ولم يتم إخفاء الوقائع والحجة؛ بل نُشرت في العلن إلى جانب تعليقات مضخّمة عن تفاني واشنطن الخالص في سبيل الديمقراطية. ومذّاك والهجوم الإسرائيلي المدعوم أميركياً على الغزاويين يزداد حدّة، ووحشيته ترتفع بفعل العنف والخنق الاقتصادي.

وفي الضفة الغربية استمرت إسرائيل، وبدعم أميركيٍّ دائم، في المضي قُدُماً بخططها الطويلة الأمد للاستيلاء على ما له قيمة من أرض الفلسطينيين وعلى مواردهم، لتترك لهم كانتونات غير قابلة للحياة تقع في الغالب بعيدة عن الأنظار. ويشير المعلّقون الإسرائيليون بصراحة إلى هذه الاهداف بـ«الاستعمار الجديد». وأطلق اربيل شارون، المهندس الرئيسي لبرامج الاستيطان، على هذه الكانتونات اسم «بانتوستان،» على الرغم من انه تعبير مضلّل: فقد احتاجت جنوب أفريقيا إلى القوة العاملة للغالبية السوداء، بينما ستسعد إسرائيل لو اختفى الفلسطينيون من الوجود، وهي توجّه سياساتها صوب هذه الغاية.

ويشكّل فصل غزة عن الضفة الغربية خطوة إضافية في اتجاه «الكَنْتَنَة» وتقويض الآمال في البقاء الوطني الفلسطيني. وكادت هذه الآمال تصبح كلًّيا طي النسيان، وهي فظاعة يجب ألا نساهم فيها بالموافقة الضمنية. وكتبت الصحافية الإسرائيلية أميرة هاس، وهي واحدة من الاختصاصيين الرائدين في شؤون غزة ما يلي:

تشكّل القيود على انتقال الفلسطينيين التي وضعتها إسرائيل موضع التنفيذ في كانون الثاني/يناير 1991 إلغاء للعملية التي تم الشروع فيها في حزيران/يونيو 1967. فحينها، وللمرة الأولى منذ 1948، عاش قسم كبير من الشعب الفلسطيني من جديد في الأرض المفتوحة لبلد واحد، بلد محتل بالتأكيد، لكنه على الرغم من ذلك واحد.... وشكّل الفصل التام لغزّة عن الضفة الغربية واحداً من أكبر إنجازات السياسة الإسرائيلية التي تهدف إلى الحؤول دون التسوية التي تستند إلى القرارات والتفاهمات الدولية وتفرض بدلاً من ذلك ترتيباً يرتكز إلى التفوق العسكري الإسرائيلي.... ومنذ كانون الثاني/يناير 1991 كادت إسرائيل تنجز وحسب الانقسام والانفصال: ليس بين فلسطينيي الأراضي المحتلة وأخوانهم في إسرائيل فحسب، بل أيضاً بين الفلسطينيين المقيمين في القدس وأولئك المقيمين في باقي الأراضي وبين الغزاويين وأبناء الضفة الغربية/المقدسيين. في حين يعيش اليهود

في قطعة الأرض هذه نفسها ضمن نظام متفوق ومنفصل من الامتيازات والقوانين والخدمات والبنى التحتية المادية وحرية الحركة (202).
وتضيف الأكاديمية الطليعية المتخصصة في شؤون غزة، الباحثة في هارفرد ساره روي:
إن غزّة مثال على مجتمع حُجّم عمداً إلى حالة من العوز المدقع، وبات سكانه المنتجون سابقاً فقراء يعتمدون على المساعدة.... بدأ إخضاع غزّة قبل وقت طويل على حرب إسرائيل الأخيرة عليها [كانون الأول/ديسمبر 2008]. فالاحتلال الإسرائيلي – الذي نسيه الآن المجتمع الدولي على نطاق واسع أو أنكره – خرّب اقتصاد غزّة وشعبها، وبخاصة منذ 2006. وباتت ظروف غزة المذلّة بالفعل غير صالحة من الناحية العملية للحياة بعد هجوم إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر [2008]. تضرّرت أسباب العيش والمنازل والبنى التحتية العامة أو دُمّرت بمقياس يعترف حتى جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه لا يمكن الدفاع عنه. ولا يوجد في غزة اليوم قطاع خاص يُعتدّ به ولا صناعة. دُمِّر 80 في المئة من المحاصيل الزراعية ولا تزال إسرائيل تقنص المزارعين الذين يحاولون زراعة الحقول القريبة من الحدود المسيّجة جيداً والتي تطوف بها الدوريات. وقد أبطل معظم النشاط الإنتاجي.... ويعتمد اليوم 96 في المئة من سكان غزة المليون وأربعمئة ألف على المساعدة الإنسانية في حاجاتهم الأساسية. ويحتاج قطاع غزة، بحسب البرنامج العالمي للغذاء، إلى ما لا يقل عن 400 شاحنة من الغذاء يومياً لتلبية حاجاته الغذائية الأساسية وحسب. غير أنه، وعلى الرغم من قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في آذار/مارس 2009 برفع كل القيود على المواد الغذائية الداخلة إلى غزة، لم يسمح إلا لـ653 شاحنة غذاء وغيرها من الإمدادات بالدخول في خلال الأسبوع العاشر من أيار/مايو، وهي لا تلبي، في أفضل الحالات، أكثر من 23 في المئة من الحاجة المطلوبة. ولا تسمح إسرائيل الآن إلا بدخول 30 إلى 40 في المئة من البضائع إلى غزة بالمقارنة مع الأربعة آلاف مُنتَج التي تمت الموافقة عليها قبل حزيران/يونيو 2006 (203).
لا يمكن المبالغة في التشديد على أن إسرائيل لا تمتلك ذريعة مقبولة لهجومها في 2008-2009 على غزة بدعم أميركي كامل وباستعمال الأسلحة الأميركية بطريقة غير مشروعة. ويؤكّد رأي شبه عام على العكس، ويزعم أن إسرائيل تحرّكت دفاعاً عن النفس. ولا يمكن تقبل ذلك نهائياً في ضوء الرفض الإسرائيلي الصريح للوسائل السلمية السهلة المتاحة، وهو ما تعرفه جيِّدا جدًّا إسرائيل وشريكتها في الجريمة الولايات المتحدة الأميركية (204). ويبقى، لو وضعنا ذلك جانباً، أن حصار إسرائيل لغزة يشكّل في ذاته عملاً من أعمال الحرب، كما يتوجّب على إسرائيل، من بين كل الدول، أن تدركه لأنه سبق لها وبررت تكراراً لجوءها إلى شن حروب رئيسية بسبب الحظر الجزئي على حرية وصولها إلى العالم الخارجي، على الرغم من أنه أبعد ما يكون عمّا قامت بفرضه على غزة.
ويشكل الحصار البحري، الذي لا يلقى التغطية الإخبارية الكافية، أحد العناصر الحاسمة للحصار الإسرائيلي المجرم. ويفيد بيتر بوماونت في تغطية من غزة أن «القيود المفروضة على شاطئ غزة مُعَلّمة بسياج من نوع مختلف، قضبانُه السفن الحربية الإسرائيلية وهي تمخر عباب الماء مهرولةً وراء مراكب الصيد الفلسطينية وتمنعها من المضي إلى خارج المنطقة التي تفرضها هذه السفن (205).» وأخذ الحصار البحري يشتد باطراد منذ سنة 2000، وذلك بحسب التقارير من موقع الحدث. وتقوم الطرادات الإسرائيلية باستمرار بطرد مراكب الصيد من مياه غزة الإقليمية صوب الشاطئ، وغالباً ما يحصل ذلك بعنف ومن دون إنذار موقعاً الكثير من الإصابات. وأدت هذه الأفعال

البحرية إلى انهيار فعلي في صناعة الصيد الغزاوية؛ ويستحيل الصيد قرب الشاطئ بفعل التلوث الذي تتسبب به الهجمات الإسرائيلية المنتظمة بما في ذلك تدمير منشآت معامل الطاقة والمجارير.
بدأت هذه الهجمات البحرية الإسرائيلية بُعَيْدَ اكتشاف «مجموعة بي. جي.» (الغاز البريطانية) لما يبدو أنه كمية كبيرة من حقول الغاز الطبيعي في مياه غزة الإقليمية. وتفيد الصحف المتخصّصة أن إسرائيل شرعت في الاستيلاء على هذه الموارد لاستخدامها الخاص تلبية لجزء من التزامها بتحويل اقتصادها إلى الغاز الطبيعي. ويقول مصدر في هذه الصناعة:
إن وزارة الصناعة الإسرائيلية أعطت موافقتها لمؤسسة كهرباء إسرائيل بشراء كميات من الغاز الطبيعي من «مجموعة بي. جي». وهي كميات أكبر مما اتُفق عليه في الأساس، وذلك بحسب مصادر حكومية إسرائيلية قالت إن المؤسسة التي تملكها الدولة ستتمكن من التفاوض على ما يصل إلى 1,5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من الحقل البحري الواقع قبالة شاطئ البحر المتوسط في منطقة غزة التي يسيطر عليها الفلسطينيون.
ووافقت الحكومة الإسرائيلية في العام الفائت على شراء مؤسسة كهرباء إسرائيل 800 مليون متر مكعب من الحقل نفسه.... غير أنها بدّلت أخيراً سياستها وقررت بأن في وسع المؤسسة التي تملكها الدولة أن تشتري كمية الغاز كلها من حقل غزة البحري. وسبق للحكومة أن قالت إن في وسع المؤسسة شراء نصف مجمل الكمية على أن يشتري منتجو الطاقة المستقلون ما تبقى (206).
ومن المؤكد أن السلطات الأميركية على علم بعملية نهب ما يمكنه أن يشكّل مصدر دخل رئيسي لغزة. ومن المعقول فقط الافتراض بأن النية في استيلاء إسرائيل وحدها، أو مع السلطة الفلسطينية المتعاونة معها، على هذه الموارد المحدودة تشكّل الدافع إلى منع مراكب الصيد الغزاوية من دخول مياه القطاع الإقليمية.
وللأمر بعض السوابق المفيدة. ففي عام 1989 وقّع وزير الخارجية الأسترالي غاريث إيفانز معاهدة مع نظيره الأندونيسي علي العطاس مُنحت بموجبها أستراليا الحق في الاحتياطي الكبير من النفط في «مقاطعة تيمور الشرقية الأندونيسية». وأفادت الصحافة الاسترالية أن معاهدة النفط الأندونيسية-الأسترالية حول تيمور، والتي لم تقدّم كسرة واحدة للشعب الذي يُسرق منه نفطه «هي الاتفاق الشرعي الوحيد في أي مكان في العالم الذي يعترف فعلاً بحق أندونيسيا في حكم تيمور الشرقية».
ولما سُئِل إيفانز عن استعداده للاعتراف بالغزو الأندونيسي وبالحق في سرقة المورد الوحيد في الأرض المحتلة التي تعرّضت لمذبحة تقارب الإبادة على يد الغزاة الأندونيسيين بدعم قوي من أستراليا (إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى)، أجاب شارحاً بأن «العالم مكان غير عادل إلى حد كبير ومليء بالأمثلة عن عمليات الاستيلاء بالقوة» (207).
وهكذا فإن قيام إسرائيل بمثل هذا الأمر في غزة لا يجب أن يشكّل معضلة.
بعد ذلك ببضع سنوات أصبح إيفانز شخصية بارزة في الحملة لجعل مفهوم «مسؤولية الحماية» – المعروف بـR2P – قانوناً دولياً. والغرض من «مسؤولية الحماية» ترسيخ التزام دولي بحماية السكان من الجرائم الخطيرة. وقد ألف إيفانز كتاباً رئيسياً عن الموضوع وهو يشارك في رئاسة اللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدول، وقد صدر عنها ما يُعتبر الوثيقة الأساسية حول «مسؤولية الحماية».
وكتبت الإيكونوميست البريطانية مقالةً كرّستها لهذا «الجهد المثالي لوضع مبدأ إنساني جديد»، وتحدّثت عن إيفانز «ومطالبته الجريئة والعاطفية بتعبير من كلمتين أصبح الآن (بفضل جهوده بشكل

كبير) ينتمي إلى لغة الدبلوماسية وهو: (مسؤولية الحماية)». وأرفقت المقالة بصورة لإيفانز كتب تحتها «إيفانز: ولع بالحماية رافقه طوال حياته». وبدت يده وهي تضغط على جبهته كعلامة يأس من الصعوبات التي يواجهها جهده المثالي. واختارت المجلة عدم نشر صورة مختلفة تُنشر في استراليا وتظهر إيفانز والعطاس وهما يشبكان يديهما بجذل ويشربان نخب معاهدة نفط تيمور التي وقّعاها للتو (208).

ولم يشمل اختصاص «مسؤولية الحماية» الغزاويين على الرغم من أنهم من «السكان المحميين» بموجب القانون الدولي، وذلك على غرار غيرهم من البائسين بما يتوافق مع قول ثوسيديدس المأثور «إن الأقوياء يفعلون ما يحلو لهم، والضعفاء يعانون كما تجب عليهم المعاناة» الذي ينطبق على الأمر بدقته المعهودة.

واعتُمدت أيضاً أنواع القيود على التنقل المُستخدَمة لتدمير غزة، ولوقت طويل، في الضفة الغربية بوحشية أقل لكن بتأثير سيّء على الحياة وعلى الاقتصاد. وأفاد البنك الدولي إن إسرائيل أقامت «نظام إقفال معقّد يقيّد وصول الفلسطينيين إلى مناطق كبرى من الضفة الغربية... وبقي الاقتصاد الفلسطيني في حالة ركود يعود في صفة أساسية إلى التراجع الحاد في غزّة واستمرار الموانع الإسرائيلية على التجارة والتنقّل في الضفة الغربية.»

«وسمّى البنك الدولي حواجز التفتيش والطرق بوصفها معوّقات للتجارة والسفر إضافة إلى منع الفلسطينيين من البناء في الضفة الغربية حيث تبسط حكومة الرئيس الفلسطيني محمود عباس المدعومة من الغرب سطوتها (209)» وتسمح إسرائيل بالتأكيد - بل إنها تشجع - الوجود المحظي للنخب في رام الله وأحيانا في أماكن أخرى، معتمدة بشكلٍ كبير على التمويل الأوروبي، وهذه سمة تقليدية من سمات الممارسة الاستعماري والاستعمارية الجديد.

ويشكّل هذا كلّه ما يسميّه الناشط الإسرائيلي جف هالبر «رحم السيطرة» لإخضاع الشعب المُستعمَر. وتهدف هذه البرامج الممتدّة على أكثر من أربعين عاماً إلى ترّسيخ توصية وزير الدفاع موشي دايان لزملائه بعيد الاحتلال الإسرائيلي في 1967 بأنه يجب إبلاغ الفلسطينيين: «ليس لدينا حلٌ. عليكم أن تستمروا في العيش كالكلاب، ومن يرغب في الرحيل فليرحلْ، وسنرى إلى أين ستفضي هذه العملية (210)»

وإذا تحوّلنا إلى السبب الثاني للخلاف، وهو المستوطنات، نجد أن هناك مواجهةً لكنها في الواقع أقل مأساوية مما يجري تصويرها. وعُرض موقف واشنطن بقوة أكبر في بيان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وهو بيان غالباً ما تم الاستشهاد به ويرفض «استثناء النمو الطبيعي» من السياسة المعارضة للمستوطنات الجديدة. ويصرّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومعه الرئيس شمعون بيريز، وفي الواقع كل الطيف السياسي الإسرائيلي تقريباً، على السماح «بالنمو الطبيعي» في المناطق التي تنوي إسرائيل ضمّها، واشتكوا من أن الولايات المتحدة تتراجع عن الإذن الذي أعطاه جورج دبليو بوش لمثل هذا التوسّع من ضمن «رؤيته» للدولة الفلسطينية.

وذهب كبار وزراء حكومة نتنياهو إلى ما هو أبعد. فأعلن وزير المواصلات إسرائيل كاتز إن «الحكومة الإسرائيلية الراهنة لن تقبل بأي شكل من الأشكال تجميد النشاط الاستيطاني الشرعي في يهودا والسامرة (211)». ويعني تعبير «شرعي» في اللغة الأميركية - الإسرائيلية أنه «غير شرعي لكن حكومة إسرائيل سمحت به مع غمزة من واشنطن». ويُعبّر في هذا الاستعمال عن المراكز

المتقدمة بأنها «غير شرعية»، مع أنها، بعيداً عن إملاء الأقوياء، ليست أكثر عدم شرعية من المستوطنات الممنوحة لإسرائيل بموجب «رؤية» بوش وإغفال أوباما المتردّد.
وصيغة أوباما - كلينتون القاسية ليست جديدة. فهي تكرار لتعابير مسودّة إدارة بوش لخريطة الطريق في 2003 التي تنص في مرحلتها الأولى على أن «تجمّد إسرائيل كل نشاط استيطاني (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات)». وقد وافق جميع الأطراف رسمياً على خريطة الطريق (التي عُدّلت لتحذف منها جملة «النمو الطبيعي»)، متجاهلين باستمرار واقع أن إسرائيل، وبدعم أميركي، أضافت 14 «تحفّظا» دفعة واحدة بما جعل تطبيقها متعذّرا (212).
ولو كان أوباما جدّيا للغاية في شأن معارضة توسيع المستوطنات لأمكنه بسهولة الشروع في إجراءات ملموسة من خلال خفض المساعدة الأميركية بقيمة المبلغ المخصّص لهذه الغاية مثلاً. وبالكاد تُعتبر هذه الخطوة جذرية أو شجاعة. وقد قامت إدارة بوش الأب بذلك (مخفضةً ضمانات القروض)، غير أن الرئيس كلينتون ترك، بعد اتفاق أوسلو عام 1993، أمر إجراء الحسابات لحكومة إسرائيل. وذكرت الصحافة الإسرائيلية، أنها لن تتفاجأ إذا «لم يحصل أي تغيير في الإنفاق المتدفّق على المستوطنات». واستنتج أحد التقارير أن «[رئيس الوزراء] رابين سيستمر في عدم التسبب للمستوطنات بالظمأ. وماذا بالنسبة إلى الأميركيين؟ الأميركيون سيتفهّمون (213)».
أبلغ مسؤولو إدارة أوباما الصحافة أن إجراءات بوش الأب «ليست معرضاً للنقاش» وأن الضغوط «ستكون رمزية إلى حدٍّ كبير (214).» وباختصار فإن أوباما يتفهّم تماماً كما فعل كلينتون وبوش الابن من قبله.
ويشكّل توسيع المستوطنات في أفضل الحالات مسألة جانبية أشبه بمسألة «المواقع الأمامية غير الشرعية»، أي تلك التي لم تسمح بها الحكومة الإسرائيلية. ومن شأن التركيز على هذه المسألة أن يحرف الأنظار عن واقع أنه لا توجد «مواقع أمامية شرعية» وأن المستوطنات الموجودة هي المشكلة الأولى التي يجب مواجهتها.
وتذكر الصحافة الأميركية:
إن التجميد الجزئي موجود منذ سنوات عدّة لكن المستوطنين وجدوا طرقاً للالتفاف على التضييقات... تباطأ البناء في المستوطنات لكنه لم يتوقّف أبداً، واستمر بمعدل سنوي يتراوح بين 1500 و2000 وحدة على امتداد الأعوام الثلاثة الماضية. وإذا استمر البناء على وتيرة 2008 فستُنجز الوحدات الـ46500 التي سبق إقرارها في نحو عشرين سنة.... وإذا شيّدت إسرائيل الوحدات السكنية التي سبق أن وافقت عليها في الخطة الوطنية الشاملة للاستيطان فسيضاعف ذلك عدد منازل المستوطنين في الضفة الغربية (215).
وعلاوة على ذلك، قدّرت «السلام الآن» التي ترصد النشاطات الاستيطانية تضاعف حجم المستوطنتين الأكبر: أرييل ومعاليه أدوميم اللتين شُيدتا أساساً في خلال سنوات أوسلو في التنوءات التي تعيد تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات.
وأشار أبرز المراسلين الديبلوماسيين الإسرائيليين، أكيفا إلدار، إلى أن «النمو السكاني الطبيعي» هو أسطورة كبرى مستشهداً بدراسات ديمغرافية أجراها العقيد (في الاحتياط) شاؤول أرييلي نائب السكرتير العسكري لرئيس الوزراء السابق ووزير الدفاع الحالي إيهود باراك. ويتألّف النمو الاستيطاني بشكلٍ كبير من المهاجرين الإسرائيليين الذين يتلقون دعماً سخيًّا كمساعدة وهو ما يشكّل

انتهاكاً لمواثيق جنيف. ويشكل الكثير منه انتهاكاً مباشراً لقرارات حكومية رسمية لكن يُعمل به بإذن من الحكومة، وبالتحديد من باراك الذي يُعتبر من الحمائم في الطيف الإسرائيلي (216).
ويسخر المراسل جاكسون ديهل من «الوهم الفلسطيني الهاجع منذ فترة طويلة» وأيقظه الرئيس عباس، «بأن الولايات المتحدة ستعمد إلى إجبار إسرائيل على تقديم تنازلات حاسمة سواء وافقت عليها حكومتها الديمقراطية أم لم توافق» (217). وهو لا يشرح لماذا يُعتبر رفض المشاركة في التوسّع الإسرائيلي – الذي لو كان جدّيا لأجبر «إسرائيل على القيام بتنازلات حاسمة» – تدخّلا غير مناسب في الديمقراطية الإسرائيلية.
وفي عودة إلى الواقع فإن كل هذا النقاش حول توسيع الاستيطان يتجنّب المسألة الأكثر حسماً في شأن المستوطنات: وهو ما قد رسّخته الولايات المتحدة وإسرائيل في الضفة الغربية. فهذا التجنّب يعترف ضمناً بأن برامج الاستيطان الموضوعة بالفعل مقبولة في شكل من الأشكال (إذا استثنينا الجولان الذي تم ضمّه في انتهاك لقرار مجلس الأمن)، مع أن «رؤية» بوش، والتي يبدو ان أوباما يقبل بها، تنتقل من الدعم الضمني إلى الدعم المعلن لانتهاكات القانون هذه. ويكفي ما أصبح قائماً بالفعل لضمان انتفاء حق تقرير المصير الفلسطيني، فكل الدلائل تشير إلى أن الرفض الأميركي - الإسرائيلي سيستمر، حتى في حال الافتراض غير المُرجّح بوضع حد «للنمو الطبيعي»، وسيعرقل الإجماع الدولي كما سبق له أن فعل من قبل.
وأعلن رئيس الوزراء نتنياهو، بالتالي، عن تجميد للبناء الجديد مدته عشرة أشهر مع الكثير من الاستثناءات ومستبعداً كلّيا القدس الكبرى حيث تتواصل المصادرات في المناطق العربية وتستمر أعمال البناء للمستوطنين اليهود بإيقاع سريع. وأشادت هيلاري كلينتون بهذه التنازلات «غير المسبوقة» في شأن أعمال البناء (غير الشرعية) مثيرة الغضب والاستهزاء في معظم أنحاء العالم (218).
وكان اختلف الأمر لو أنه تم البحث في عملية «تبادل مشروعة للأراضي»، وهو الحل الذي تمت مقاربته في طابا وأوضح كلّيا في الاتفاق الذي توصّلت إليه المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية غير الرسمية الرفيعة المستوى في جنيف. وعُرض الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر 2003 في جنيف، فرحّب به معظم العالم ورفضته إسرائيل وتجاهلته الولايات المتحدة (219).
تناسب الخطاب الذي وجهه باراك أوباما إلى العالم الإسلامي في 4 حزيران/يونيو 2009 في القاهرة مع ما يتميّز به من أسلوب «القائمة الفارغة» المشحوذ جيّدا: يتضمن القليل من الجوهر، لكنه يُقدّم بطريقة أنيقة تسمح للمستمعين إليه أن يدوّنوا على القائمة ما يرغبون في سماعه. والتقطت السي.أن.أن. روحيته من خلال العنوان الذي أعطته لأحد تقاريرها وهو: «أوباما يتطلع لبلوغ روح العالم العربي». وسبق لأوباما ان أعلن عن أهداف خطابه في مقابلة مع كاتب المقال في النيويورك تايمز توماس فريدمان. قال الرئيس: «لدينا نكتة تدور في البيت الأبيض: سنستمر في قول الحقيقة إلى أن تتوقف عن العمل، ولا يوجد مكان فيه أهمية لقول الحقيقة أكثر من الشرق الاوسط». ولا يمكن الترحيب كفاية بالتزام البيت الأبيض لكنه من المفيد رؤية كيفية ترجمته إلى ممارسة (220).
حذّر أوباما مستمعيه من أنه تسهل «الإشارة بأصابع الاتّهام... ولكن إذا نظرنا إلى هذا النزاع من هذا الجانب أو من ذاك فيشكّل إعماء للحقيقة: الحل الوحيد هو في تحقيق تطلعات الجانبين من خلال دولتين يعيش فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون بسلام وأمان».

ويوجد، في تحوّل عن مصارحة أوباما - فريدمان، طرف ثالث هو صاحب الدور الحاسم من الأول إلى الآخر: الولايات المتحدة. لكن أوباما أسقط هذا المشارك في النزاع. ويُفهم هذا الإسقاط بأنه طبيعي ومناسب ومن هنا إغفال ذكره. وأعطى فريدمان لعموده عنوان «خطاب أوباما يتوجّه إلى العرب والإسرائيليين معاً.» وظهر التقرير عن خطاب أوباما في الصفحة الأولى للوول ستريت جورنال تحت عنوان «أوباما يؤنّب إسرائيل والعرب في انفتاحه على المسلمين». وجاءت التقارير الأخرى على هذا المنوال.

ويمكن فهم العرف على أساس المبدأ العقائدي بأن نوايا الحكومة الأميركية، بحكم تعريفها، حميدة، بل نبيلة، على الرغم من أنها ترتكب الأخطاء أحياناً. فلطالما سعت الولايات المتحدة يائسة، في عالم من الصور الجذّابة، إلى أن تكون الوسيط النزيه الذي يتوق إلى تقديم السلام والعدالة. والعقيدة تتفوّق على الحقيقة التي لا يحمل الخطاب، أو التغطية السائدة له، سوى بعض التلميح إليها.

ردّد أوباما مرّة أخرى صدى «رؤية» بوش للدولتين من دون أن يفسّر ما يعنيه بعبارة «الدولة الفلسطينية». وتوضّحت نواياه ليس من خلال الإسقاطات الحاسمة التي نوقشت سابقاً، فحسب بل أيضاً من خلال انتقاده الصريح الوحيد لإسرائيل: «لا تقبل الولايات المتحدة بشرعية الاستمرار في المستوطنات الإسرائيلية. فأعمال البناء هذه تنتهك الاتفاقات السابقة وتقوّض جهود إحلال السلام. حان الوقت لوقف هذه المستوطنات». ويعني هذا أن على اسرائيل الالتزام بالمرحلة الأولى من خريطة الطريق الصادرة في 2003 وهي المرحلة التي رفضتها على الفور بدعم أميركي ضمني، كما سبق ولاحظنا، غير أن الحقيقة هي أن أوباما ألغى حتى خطوات بوش الأب المسرحية في الامتناع عن المشاركة في هذه الجرائم.

أضحت «الشرعية» و«الاستمرار» منطوق الكلام. ومن المفيد التذكير بأن حكومة نتنياهو، في 1996، هي أول من استخدم في إسرائيل عبارة «الدولة الفلسطينية». ووافقت على أنه يمكن للفلسطينيين أن يطلقوا على أية أجزاء تُترك لهم من فلسطين اسم «دولة» إذا شاؤوا، أو يمكنهم أن يسموها «الفرّوج المقلي» (221) ويشير أوباما، بالإسقاط، إلى أنه يقبل «رؤية» بوش: فالمستوطنات الكبيرة الموجودة ومشاريع البنى التحتية «شرعية»، بما يضمن بالتالي أن تعبير «الدولة الفلسطينية» إنما يعني «الفروّج المقلي».

ووجّه أوباما، وهو المنصف دائماً، نصحاً إلى الدول العربية التي عليها «أن تدرك أن مبادرة السلام العربية شكّلت بداية مهمّة لكنها لا تضع حدًّا لمسؤوليات هذه الدول». لكن لا يمكنها، بصريح العبارة، أن تشكّل «بداية» ذات مغزى إذا استمر أوباما في رفض مبادئها الجوهرية وهي: تطبيق الإجماع الدولي. غير أنه يتضح، في رؤية أوباما، أن القيام بذلك ليس مسؤولية واشنطن؛ دون تفسير، ولا ملاحظة. وقال أوباما في الديمقراطية «إننا لن نتجاسر على اختيار نتيجة الانتخابات السلمية»، كما في كانون الثاني/يناير 2006 عندما اختارت واشنطن النتيجة بقوة وتحوّلت فوراً إلى معاقبة الفلسطينيين بشدّة لأن نتيجة الانتخابات السلمية لم تعجبها، وذلك كله بموافقة من أوباما بالحكم على كلامه قبل تولي السلطة وعلى أفعاله بعدها. وامتنع أوباما تهذيباً عن التعليق في شأن مضيفه الرئيس حسني مبارك وهو واحد من أكثر ديكتاتوريي المنطقة وحشية، على الرغم من أنه أطلق بعض الكلام المنير في حقه. فحينما كان يهم بالصعود إلى الطائرة التي ستقله إلى السعودية ومصر، الدولتين العربيتين «المعتدلتين»، أشار السيد أوباما إلى أنه، وفيما سيثير مخاوف أميركا في شأن حقوق الإنسان في مصر، لن يواجه السيّد مبارك بكثير من الحدّة لأنه يشكّل «قوةَ استقرار وخير» في

الشرق الأوسط... قال السيد أوباما إنه لا يعتبر السيد مبارك زعيما استبدادياَ. وقال السيد أوباما، «كلا، فأنا أتجه إلى عدم استخدام التصنيف مع الأقرباء». ولاحظ الرئيس أنه حصل انتقاد «للطريقة التي تُمارس فيها السياسة في مصر»، غير أنه قال أيضا إن السيّد مبارك «ومن أوجه عدة، حليف راسخ للولايات المتحدة» (222).

وعلينا، عندما يستخدم سياسي ما كلمة «أقرباء»، أن نهيئ أنفسنا للخداع الآتي، أو لما هو أكثر سوءاً. ويوجد، خارج هذا السياق، «أناس»، أو في معظم الحالات «أوغاد»، ومن الجدير جداً بالتقدير استخدام التصنيفات في حقهم. لكن أوباما محق مع ذلك في عدم استخدام تعبير «استبدادي»، لأنه تصنيف مُلطّف جدّا لصديقه.

وتماماً كما في الماضي، يلتزم دعم الديمقراطية، وحقوق الإنسان أيضاً، وهو نمط اكتشف الباحثون تكراراً أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الاستراتيجية والاقتصادية. ولا توجد صعوبة كبرى في إدراك سبب رفض أولئك الذين لا يغمضون أعينهم بشكلٍ مطبق لتوق أوباما إلى حقوق الإنسان والديمقراطية بوصفه نكتة منافية لحسن الذوق.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل التاسع

إعادة صياغة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني: «إسرائيل ليست ديمقراطية»

مقابلة مع إيلان بابه، 6 آذار/مارس 2011

استخدمت الولايات المتحدة أخيراً حق النقض في مجلس الأمن الدولي ضد قرار يعتبر كل المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية وتعرقل السلام http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=37572&Cr=palestin&Cr1 وقالت إنه يضرّ بفرص محادثات السلام. والملفت هو أن كل الدول الأخرى صوّتت مع القرار وتعرّضت الولايات المتحدة للانتقاد من حليفاتها الأوروبية. وقد تبدو الولايات المتحدة معزولة أكثر فأكثر عندما يتعلّق الأمر بإسرائيل. فما هي في أيامنا هذه أهمية إسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة وهل تغيّرت منذ 1967؟

أعتقد أن أهمية إسرائيل للولايات المتحدة لا تزال على حالها كما هو شأنها دائماً. وعلينا أن ننتظر لنرى هل ستغيّر الثورات العربية ذلك، لكنني أعتقد، في الوقت الذي مورس فيه هذا الفيتو، أنه من المبكر جدًّا أن يظهر في السياسة الأميركية أي وقع أساسي لما يحصل في العالم العربي على المنحى الفكري الأميركي. ولذا فإن تقديري هو، وقد رأينا ذلك في سياق سياسة إدارة أوباما حيال إسرائيل، أن الضغوط نفسها التي صنعت وصاغت سياسة إدارة بوش الأميركية حيال إسرائيل، لا تزال فاعلة في إدارة أوباما. ولا يجب أن يُفاجأ أحد لواقع أن أوباما استخدم الفيتو ضد هذا القرار، ولو وُجد قرار آخر فسيستخدم الفيتو مرة أخرى، مع انني أعتقد أن واقع عدم انضمام الدول الأوروبية ذات العضوية إلى الأميركيين يشكّل إشارة إلى منحى مأمول جديد. وقد يؤشّر إلى بداية موقف أوروبي مستقل من النزاع، ومن يدري، فقد يُطلق عملية إعادة نظر داخلية في السياسة الأميركية قد تستغرق وقتاً لتنضج. غير أن على المرء أن ينتظر ليرى إذا كان الأمر مجرّد تفكير في ما أرغب فيه أم أن تغييرات تحصل بالفعل على الأرض.

ذكرت صحيفة «هآرتز» وصحيفة «الغارديان» http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/25/merkel-rebukes-netanyahu-peace-israel أن أنجيلا ميركل أجرت محادثة هاتفية قاسية جدًّا مع نتنياهو في شأن عملية السلام، قائلة له: «أنت من خيّبتنا. ولم تقم ولو بخطوة واحدة لتقدّم السلام.»ويخرج هذا كثيراً عن المألوف كونه يصدر عن ألمانيا داعمة إسرائيل الأوروبية الأولى (مع بولندا). فهل يمكننا ان نرى تغييراً قريباً في الموقف الأوروبي من إسرائيل؟ والأهم من ذلك، هل يمكن لأوروبا أن تلعب دوراً أكثر توازناً من دور الولايات المتحدة في المسألة الفلسطينية؟

يتوجّب علينا هنا اعتماد الحذر. فالأمر صحيح في ما خصّ أنجيلا ميركل كما هو صحيح في شأن باراك أوباما. فما يريدانه بدلاً من حكومة نتنياهو، وهي قطعاً حكومة من النوع الذي لا يحبان التعامل معه، هو حكومة صهيونية وسطية، أي حكومة كاديما، التي أريد تذكيرك بأنها، بحسب تسريبات الجزيرة، رفضت أن توافق حتى على أكثر العروض سخاء وانهزامية على الإطلاق، والتي قدّمتها

الزعامة الفلسطينية للإسرائيليين في ظل أولمرت. ولذا فإن أنجيلا ميركل بغضبها من نتنياهو إنما تريد أن ترى تزيبي ليفني وقد أصبحت رئيسة للحكومة الأمر الذي لن يشكّل أي تغيير في السياسة الإسرائيلية أو يؤدّي في أي شكل من الأشكال إلى التخفيف من الضيم اللاحق بالفلسطينيين. وهذه إذاً نقطة لا يشكّل فيها واقع الغضب من نتنياهو هذا القدر من الخبر السار. والوقت كفيل بالقول إذا كان ذلك يمثّل أمراً أكثر عمقاً وهو الوضع غير الديمقراطي في أوروبا حيث الرأي العام مناهض لإسرائيل ومؤيّد للفلسطينيين، لكن ذلك لا ينعكس في سياسات النخبة السياسية. ومن الممكن أن يعكس ذلك أيضاً رغبة سياسيين من أمثال أنجيلا ميركل في أن يمثّلوا بأمانة أكبر الحافز الأساسي ومواقف الجمهور الأوروبي من إسرائيل، لكنني أعتقد أن علينا أن ننتظر ونرى هل إن لحظة التغيير حاصلة فعلاً أمام أعيننا.

أكّدت «الوثائق الفلسطينية» الأخيرة أن إسرائيل والولايات المتحدة هما الرافضان الأساسيان في النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وقامت السلطة الفلسطينية بمهاجمة الجزيرة، وهي الرسول، بدلاً من استخدام الوثائق لفضح الرفض الإسرائيلي. فكيف تفسّر هذا؟ وإلى متى ستتمكن السلطة الفلسطينية، باعتقادك، من لعب دور «المتعاون» قبل أن تنشب انتفاضة من نوع جديد؟

يسهل جدًّا فهم سبب مهاجمة السلطة الفلسطينية للجزيرة. فقد حصل الأمر في لحظة بغيضة جدًّا يطالب فيها الشعب في كل أنحاء العالم العربي بالمزيد من الديمقراطية والشفافية والتمثيل العادل، وما كشفته تسريبات الجزيرة هو أن السلطة الفلسطينية هي النقيض التام لهذه الأمور كلّها. ولذا فإنني غير متفاجئ بأنهم هاجموا الجزيرة بدلاً من إسرائيل.أما في ما يتعلّق بطول عمر السلطة الفلسطينية فإنه لا يمكن في الحقيقة إلا ربطها أكثر بالتغييرات العامة. ولا أعتقد بحصول تغيّر فلسطيني داخلي من دون أن يسبقه حصول أمور عدّة، أولها الاستمرار الناجح لنوع التحوّلات التي شاهدناها في العالم العربي، وهي عملية ديمقراطية جارية بدلاً من الديمقراطيات كنوع من النتيجة النهائية، بل إن من شأن العملية المستمرة لإدخال الديمقراطية إلى العالم العربي أن تشجّع الناس على التخلّص من السلطة الفلسطينية. وثانيها هو حركة حملة المجتمع المدني ضد إسرائيل داخل دائرة النخبة السياسية والسلطة السياسية. وثالثها، وهو الأهم، أنه لا تزال هناك حاجة إلى إيجاد حلّ لمسألة التمثيل الفلسطيني. فمن الواضح أن السلطة الفلسطينية ليست منظمة التحرير الفلسطينية، لكن ماهية منظمة التحرير الفلسطينية غير واضحة جداً. وعلى الفلسطينيين وحدهم، من ضمن الواقع المجزّأ بشكلٍ يكاد يكون مستحيلاً، إيجاد السبيل لإعادة الصحوة إلى عملية التمثيل. وعندما يتحقّق تمثيل فلسطيني وتغيير في العالم العربي ونخبة سياسية في الغرب على استعداد للقيام بما يريدها شعبها أن تقوم به، أعتقد أن السلطة الفلسطينية ستختفي وسيشكّل هذا المحطة الأولى في رحلة المزيد من التغييرات الجوهرية الشاملة على الأرض.

حصلت أحداث استثنائية في العالم العربي في الأشهر القليلة الماضية. فمشاهد ميدان التحرير في القاهرة، على سبيل المثال، ستبقى في أذهان الناس لسنوات. وقد نزل الشعب في مصر وتونس والمغرب واليمن.. إلى الشوارع واحتجوا على فقدان الوظائف والوصول إلى التعليم، وعلى القمع والفساد... وتخلّصوا من ديكتاتورهم المدعوم من الغرب. ووصف صديق لي ذلك بأنه «الخطوة الثانية في عملية القضاء على الاستعمار». ما رأيك بهذا؟ وما رأيك بالوضع في ليبيا حيث تم التصويت في مجلس الأمن على فرض عقوبات وتحدّث حلف شمال الاطلسي عن تدخّل عسكري؟

أنا موافق في الأساس على تعبير «المرحلة الثانية من القضاء على الاستعمار» أو المرحلة الثانية لما بعد الاستعمار. وهذا تعبير دقيق جدًّا لوصف ما نشاهده هناك. وأعتقد أنها لحظة مهمة لنا جميعاً، ليس للشعب المقيم في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً للشعب المنخرط مع العالم العربي ويعتقد أنه يفهم ما يدور فيه، وفي العادة بواسطة أدوات تسيء تمثيل العالم العربي وتصوّره بطريقة سلبيّة جدًّا. ولذا أعتقد أن أول ما يجب أن يُقال عمّا يجري هناك هو أنه ليس تأكيداً على عزّة النفس في العالم العربي فحسب، بل إنه أيضاً لحظة حاسمة للغرب ولموقفه الاستعماري تجاه العالم العربي. ونحن نتحدّث، من جهة ثانية، عن عملية جارية. ونشاهد ليبيا بمثابة تذكير مؤلم بأن الأمر لن يكون بالسهولة التي كان عليها في مصر، والتي لم يتضح بعد هل انتهى موضوعها، مع أنني أعتقد أنه يجلب الكثير من الأمل. وهي المرّة الأولى التي أذكرها طيلة حياتي والتي تأتي بأخبار سارة من العالم العربي وبهذا النوع التام من الشعور بالثقة أو بالطاقة الإيجابية الآتية من هناك، إنها لحظة اللاعودة. واستمرّ، كمؤرّخ، في تذكير نفسي أن لحظة اللاعودة لا تعني أنك ستتمتع على الفور بهذا النوع من الواقع الأفضل الذي تريده أن يتحقّق. بل إنها تعني بأن عليك اعتماد اليقظة وبأن هناك الكثير من القوى والكثير من اللاعبين، بمن فيهم إسرائيل، ممن سيبذلون أفضل ما في وسعهم لجعل هذه اللحظة تختفي. ولهذا لا يسع المرء أن يستكين حيال ذلك بل أن يكون فاعلاً، كل بطريقته، لمساعدة هذه الثورات على النجاح، ويجب، كما في حالة فلسطين، وجود توزيع واضح للعمل ولما يمكن لكل واحد القيام به في سبيل ذلك. بيد أنها لحظة دراماتيكية ورائعة وأظن أيضاً أنها، على المدى الطويل، ستؤثّر في فلسطين بطريقة إيجابية جدًّا.

ما هي الملابسات الأكثر عالمية لـ«ثورات» العالم العربي؟ وهل يحق للولايات المتحدة وإسرائيل الشعور بأنهما مهدّدان؟

نعم، توجد هنا مسألتان مختلفتان.وسواء تعلّق الأمر بالأكاديميين أو الصحافيين أو السياسيين، فقد انهار الأسلوب التخطيطي الذي يصفون فيه المجتمع ويقسمونه إلى العوامل أو اللاعبين الفاعلين القادرين على تغيير الواقع، والمتلقّين الذين لا يمكنهم تغيير الواقع. ولهذا أعتقد أن الملابسات العالمية هي في أن هناك عمليات لا يسعك التحكّم فيها، ولو كان في وسعك الحصول على ما شئت من السلطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وقد يكون للأمر علاقة بالإنترنت، أو الحوافز التي تحرّك الجيل الأكثر شباباً حول العالم. بيد أنه يوجد نوع من الإجماع بين الطلاب المحتجّين في لندن، وفي باريس، وأولئك الذين يحتجون في تونس والجزائر والقاهرة. ويخبرنا ذلك نوعاً ما عن أن الطريقة التي يتمثّل فيها العالم في أعين النخبه الغربية قد تلقّت ضربة قاسية، وهذه أخبار سارة. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، فأعتقد أن الولايات المتحدة أكثر تعقيداً بعض الشيء من إسرائيل، ولهذا سأقول، اختصاراً للجواب ولعدم التطويل، إن الذعر أخذ يصيب الذين في أميركا، ومن بينهم أشخاص ذوو أهمية كبرى يعتمدون على إسرائيل لتوجيههم في سياسات الشرق الأوسط، ويصيب إسرائيل كذلك. إنها لحظة ذعر. وقد ذهبتُ إلى إسرائيل مرّات عدّة منذ بدء الثورات ووجدتها في حال من الذعر. فقد وجدوا أن الترسانة المعتادة من القوة الدبلوماسية عديمة النفع في مواجهة ما يحصل في العالم العربي. ذُعِروا لأنهم يشعرون، في حال ظهرت الديمقراطية بالفعل عند أبوابهم ومن حولهم، بأنهم لن يتمكنوا من بيع أسطورة أنهم الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وبأنه سيتم تصويرهم في الواقع بأنهم نظام ديكتاتوري عربي آخر. وهو ما قد يدفع إلى منهج تفكيري أميركي جديد، ومثل هذا المنهج الفكري الجديد يعادل، في نظر الكثيرين من الإسرائيليين، نهاية إسرائيل كما نعرفها.

أقوم الآن، بوصفي منسّق «محكمة راسل» Russell Tribunal، بالتحضير للجلسة المقبلة للمحكمة التي ستُعقد في جنوب أفريقيا وستتحدّث عن جريمة التمييز العنصري بالارتباط مع إسرائيل. فإسرائيل، بالنسبة إلى الكثيرين، ديمقراطية، لأن في وسع الجميع الاقتراع ولأن العرب ممثلون في الكنيست. وبالتالي، هل إسرائيل ديمقراطية؟

قطعاً لا. إن إسرائيل ليست ديمقراطية. ولا يمكن لبلد يحتل شعباً آخر أكثر من أربعين عاماً، ويحرمه من أبسط الحقوق المدنية والإنسانية، أن يكون ديمقراطيًّا. والبلد الذي يمارس سياسة تمييز ضد خمس مواطنيه الفلسطينيين في داخل حدود 1967 لا يمكنه أن يكون ديمقراطيًّا. وإسرائيل هي في الواقع ما تعوّدنا أن نسميّه في العلوم السياسية «ديمقراطية هرّنفولك» Herrenvolk Democracy، إنها ديمقراطية الأسياد. فواقع أن تسمح للشعب بالمشاركة في الجانب الشكلي للديمقراطية، أي أن يصوّت أو أن يتم انتخابه، ليس بذي فائدة إذا لم تعطِه حصّة من الخير العام أو من الموارد المشتركة للدولة، أو إذا ميّزت في حقّه، على الرغم من سماحك له بالمشاركة في الانتخابات. فإسرائيل، على كل المستويات تقريباً، من التشريع الرسمي إلى الممارسات الحكومية فالمواقف الاجتماعية والثقافية، ليست إلا ديمقراطية لمجموعة واحدة، مجموعة إثنية واحدة لم تعد، بالنظر إلى المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل اليوم، تشكّل أغلبية على الإطلاق. وأعتقد أنه سيصعب عليك كثيراً أن تستخدم أي تحديد معروف للديمقراطية يمكن تطبيقه على حالة إسرائيل.

ما هي جنسيتك، يا إيلان؟

ليست لدي جنسية واضحة. لديّ مواطنية، هي المواطنية الإسرائيلية. والمهزلة هي أنني أملك أيضاً الجنسية الأوروبية لأنه يحق لنا، بوصفنا الجيل الثاني من اليهود الأوروبيين، الحصول على جواز سفر أوروبي، وهو لا يعادل الجنسية لكنه يجعل مسألتها مبهمة. وأودّ أن أفكّر بنفسي على أنني عضو في الأمة المُحتمَلة الجديدة التي ستنشأ في دولة إسرائيل العلمانية الديمقراطية التي ستتشكّل من مزيج من مجتمع مؤلف من الجيل الثالث من المستوطنين المستعمرين الذين جاؤوا إلى فلسطين في القرن التاسع عشر ومن سكّان البلاد الأصليين. ولا يهمّني، ولا أعرف، إذا استمر الناس عند حدوث هذا، في تحديد أنفسهم بعبارات قومية أو لا. ولكني أشعر أنني جزء من جماعة مستوطنة استعمارية تدعي أنها في حد ذاتها قومية ويُعترف بها على هذا الأساس، على غرار الجماعات الأسترالية أو النيوزيلندية. وإذا كانت النوع الوحيد من الهوية القومية المتاحة لي فأعتقد أنني سأرفضها، وأرغب في العمل من أجل شيء أفضل بكثير لي وللآخرين.

يتعلّق النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، بالنسبة إلى الكثيرين، بالمحرقة وبواقع اضطرار يهود أوروبا إلى إيجاد مكان للعيش يشعرون فيه بالأمان. وما إن وصل اليهود إلى فلسطين حتى بدأ نزاع على الأرض بينهم وبين الفلسطينيين سكّان البلاد الأصليين.وها قد مرّ ستّون عاماً على النزاع الذي يجد فيه الطرفان استحالة في بلوغ تسوية سلمية. فهل هذا، برأيك، ما هو عليه النزاع؟

كلاّ، قطعاً لا. فالنزاع غير متعلّق بالمحرقة. الإسرائيليون يتلاعبون بالمحرقة بهدف إبقاء النزاع دائراً في مصلحتهم. وما النزاع إلا الرواية البسيطة لمستوطنين أوروبيين جاؤوا في أواخر القرن التاسع عشر تحرّكهم شتّى أنواع الأفكار، والفكرة السائدة هي حاجتهم إلى ملجأ آمن لأن أوروبا ليست آمنة، ولأن المكان يشكّل موطنهم القديم. وقد حصل ذلك من قبل، وهو ليس المكان الوحيد الذي يمتلك فيه الناس تلك الأفكار الغريبة التي تمكّنهم أي يأتوا بعد ألفي عام للمطالبة بما يُفترض أنه لهم. ونجحوا، بسبب وجود ما يكفي من القوى الإمبريالية المستعدة لدعم مشروعهم الاستعماري، في إقامة

موطئ قدم. وبدأوا أولاً بشراء الأرض واستغلوا نظام الأراضي الذي مكنهم من شراء الأرض من الأناس الذين لم يملكوها فعلاً، وطرد الناس الذي قاموا بزراعتها فعلاً. إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك حقًّا. فكما تعلم، أنه مع نهاية الانتداب البريطاني نجحت الحركة الصهيونية في شراء أقل من 7 بالمئة من فلسطين وفي جلب عدد من اللاجئين، بما في ذلك ما بعد المحرقة. ولم يكن العدد كبيراً لأن الطائفة اليهودية فضّلت بشكل عام الذهاب إلى بريطانيا والولايات المتحدة أو البقاء في أوروبا على الرغم من المحرقة. وجاءت أقلّية صغيرة جدًّا إلى إسرائيل وهذا هو السبب الذي حدا بالحركة الصهيونية، بخلاف رغباتها الأولية، إلى اتخاذ القرار بجلب اليهود من العالم العربي ونزع الصفة العربية عنهم ليصبحوا يهوداً ويكفّوا عن التماهي مع السكان العرب. فالنزاع يتعلّق إذاً بالحركة الاستعمارية التي نجحت، بسبب المحرقة، في عدم الظهور بالمظهر الاستعماري في عالم لم يعد يهوى الاستعمار، وفي استخدام كل أنواع الوسائل والتحالفات للاستمرار في الاستيطان وفي التطهير العرقي والاحتلال. وهذه فظاعة غير مكتملة. الصهيونية تشكّل فظاعة غير مكتملة ضد الشعب الفلسطيني. ولو أنها اكتملت، على غرار ما فعل البيض في استراليا ونيوزيلندا، لما شهدت اليوم وجود نزاع. والشيء الجيّد هو إدراك سبب عدم اكتمالها، وهو صمود الفلسطينيين ومقاومتهم. وهاكم الأمر باختصار: مشروع استعماري يحاول إنجاز مخططه، وسكّان محلّيون يقاومونه؛ هذا هو النزاع، إلا إذا أزيل الاستعمار من فلسطين وتم التحرّك صوب مرحلة ما بعد الاستعمار في تاريخ هذا المكان.

مضت عليك سنوات الآن وأنت ناشط في مجال حقوق الإنسان، تحارب على كل الجبهات لمساعدة الفلسطينيين دون تحقيق كثير من النتائج، لسوء الحظ. وتتم في كل يوم سرقة مزيدٍ من الأراضي، ويموت مزيدٌ من الناس، ويدمّر مزيدٌ من المنازل، والمجتمع الدولي يكافئ إسرائيل على هذا. فما هو السبيل بالنسبة إلى الفلسطينيين ومؤيّديهم؟

أول ما يجب قوله هو أننا نحتاج إلى رؤية تاريخية أكثر شمولية للنجاح والإخفاق. ولا أعتقد أن الأمر كله إخفاق. فالمجتمع الفلسطيني الراهن في الضفة الغربية وفي قطاع غزّة، وفي داخل إسرائيل، لن يتصدّع، وهذا واضح تماماً. ومهما ستصبح عليه السياسات الإسرائيلية فلن يمكنها أن تفكّر في تطهير عرقي آخر وهو أمر من المهم جدًّا فهمه.

وأعتقد، ثانياً، أنه يجب الاعتراف بأن أمراً ما قد تغيّر في الرأي العام، لم يُترجم بعد إلى سياسة لكن يمكن أننا نعيش لحظة حاسمة لفلسطين من دون أن نعرف ذلك. ولهذا أود الحصول على وجهة نظر أكثر توازناً في شأن إخفاقنا ونجاحنا جميعاً. وأعتقد أنه من المهم أن نفهم أن الأمر ليس كله إخفاقاً. لكنني أوافق على حاجتنا إلى استراتيجية متقدّمة واضحة. وهناك ثلاثة أمور سأشير إليها باختصار وإيجاز شديدين. الأول، هو أننا نحتاج إلى إدراك أفضل لتوزيع العمل بين الخارج والداخل. وأعني أن على المنظومة السياسية الفلسطينية أن تنظّم عملها لناحية التمثيل والوحدة وغير ذلك وأن على حركة التضامن ألا تحاول الحلول محلّها في مسائل التمثيل بل يجب أن تركّز على تحويل إسرائيل إلى دولة منبوذة، الأمر الذي أجده مهمًّا جداً لتسيير الأمور. والثاني، أعتقد أن علينا تغيير القاموس. يجب أن نكف عن الكلام عن عملية السلام، وعلينا التخلّي عن فكرة حل الدولتين. وعلينا، برأيي، أن نتحدّث من جديد عن الاستعمار ومناهضة الاستعمار وتغيير النظام والتطهير العرقي والتعويضات بالمفهوم الأكبر. علينا استخدام كل أنواع الجمل المعروفة التي تنطبق على الوضع في فلسطين،

والتي لم نجرؤ على استخدامها بسبب الدعاية الإسرائيلية والمساندة الأميركية لهذه الدعاية. ويجب أن نتأكّد قطعاً من أن السياسيين سيستخدمونها وكذلك الأكاديميا، وكل وسيلة إعلامية رئيسية.
أما الأمر الثالث الذي علينا القيام به فهو القبول بالتحليلات، وبأن التغيير من الداخل لن يحصل، وهو ما يطرح السؤال عن نوعية الاستراتيجية التي سنتبناها إذا أردنا تحقيق التغيير من الخارج. ومن حسن الحظ أن لدينا مثالاً جيِّدا. فمعظم الناس يدفعون الآن، على سبيل التغيير، في اتجاه استراتيجية اللاعنف بدلاً من الاستراتيجية العنفية. وهذا جيّد لأنني أعتقد أن الواقع الجديد الذي سيتولّد من الكفاح اللاعنفي سيؤدي إلى إنشاء علاقة أفضل بكثير عند لحظة المصالحة. ونحن نعرف من حالات تاريخية أخرى أنك إذا كسبت التحرير من خلال العنف فستتحول بنفسك إلى مجتمع عنفي. ولذا أعتقد أن هناك الكثير مما يجب القيام به، والأمر الجيّد في عصرنا هذا هو أن في وسعك، كفرد، القيام بالكثير من الأمور، لكن عليك ألا تنسى أبداً التنظيمات، وكذلك التنظيمات القديمة، وبخاصة في ما يتعلّق بالتمثيل الفلسطيني. وليس علينا دائماً إعادة اختراع الدولاب، وإنما علينا أحياناً أن نزيّته ونتأكّد من دورانه من جديد كما دار في الماضي.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل العاشر

ما يحدث في العالم العربي لم يكن متوقَّعا

مقابلة مع نعوم تشومسكي، 10 آذار/مارس 2011

قررت في مقابلتي الثانية في أقل من سنة مع البروفيسور نعوم تشومسكي (الأولى أجريت في كامبريدج في أيلول/سبتمبر 2010 ومتوفرة على http://vimeo.com/14835834 أن أطلب من فنّانين مشهورين جدًّا ومن صحافيين أن يبعث إليّ كل منهم بسؤال واحد يودّون طرحه على تشومسكي. وتفضّل الأشخاص الستّة التالية أسماؤهم بإرسال أسئلتهم، مما أدى إلى مقابلة مثيرة للاهتمام على امتداد 45 دقيقة.

جون برغر

غالباً ما تفاجئ الممارسةُ السياسيّة مفردات السياسة. كأن يقال مثلاً إن الثورة الأخيرة في الشرق الأوسط تطالب بالديمقراطية. فهل يمكن العثور على كلام يفي أكثر بالمراد؟ أوَليس استخدام الكلمات القديمة والتي تتعرّض للخيانة المتكرّرة وسيلة لامتصاص الصدمة بدلاً من الترحيب بها والتوسّع في نشرها؟

أعتقد في البداية، أن كلمة «ثورة» مبالغ فيها بعض الشيء. قد تتحوّل إلى ثورة بيد أنها لا تزال في الوقت الحاضر دعوة إلى إصلاح معتدل يحمل في طيّاته عناصر، مثل الحركة العمالية، حاولت التحرّك إلى ما هو أبعد من ذلك، ولكن لا يُعرف بعد إلى أين يمكن أن تصل. والملاحظة في شأن المصطلحات اللغوية صحيحة، ولكن لا يوجد سبيل للخروج منها. ولا يتعلّق الأمر بكلمة «ديمقراطية» فحسب، بل بكلّ كلمة تدخل في مناقشة الشؤون السياسية. ولكل منها معنيان: المعنى الحرفي، وكذلك المعنى الذي ينيطه بها الشأن السياسي من أجل الأيديولوجية، ومن أجل العقيدة. وعلينا بالتالي، إما الكف عن الكلام وإما استخدام الكلمات بطريقة معقولة. خذ كلمة عادية مثل «شخص»، فهي تبدو بسيطة. تمعّن في ذلك. فالولايات المتحدة مثيرة جدًّا للاهتمام، لأن لديها ضمانات للحقوق الشخصية قد تتجاوز فيها أي دولة أخرى. لكن تمعّن فيها. فتعديلات الدستور تُعلن بصراحة كلّية أنه لا يمكن حرمان أي شخص من حقوقه من دون الإجراء القانوني اللازم. ويظهر ذلك في التعديل الرابع عشر – وهو كان في التعديل الخامس – ويُقصد من تطبيقه تحرير العبيد، لكنه لم يُطبّق عليهم. فقد قامت المحاكم بتضييق المعنى وبتوسيع المعنى في شكلٍ حاسم. وسّعت المعنى ليشمل المؤسسات: وهي كيانات شرعية وهمية أنشأتها سلطة الدولة، وأُعطيت بالتالي حقوق الأشخاص، وباتت الآن حقوقاً تتجاوز الأشخاص كثيراً، وهي التي تمتّعت بالحقوق التي منحها التعديل الرابع عشر. وتم في المقابل أيضاً تضييقه، لأنك قد تعتقد أن تعبير «الشخص» سينطبق على تلك الكائنات التي تدور في المكان للقيام بالعمل القذر للمجتمع ويصدف أنها لا تحمل وثائق. وهذا لا يفي بالغرض لأنه يجب حرمانهم من الحقوق.وهكذا قررت المحاكم، بحكمتها، أنهم ليسوا أشخاصاً. فالأشخاص الوحيدون هم الأشخاص الذين يملكون هوية المواطنة. وهكذا فإن غير الإنسانيين – كيانات مؤسساتية مثل بنك باركلي – هم أشخاص، مع حقوق تتجاوز كثيراً حقوق الأشخاص الإنسانيين، أما الأناس الذي يكنسون الشوارع فليسوا أشخاصاً ولا يملكون حقوقاً. وينطبق الأمر على كل تعبير مهمّ تنظر فيه.

خذ «اتفاقات التجارة الحرّة». فهناك مثلاً اتفاق التجارة الحرّة الأميركي الشمالي: كندا والولايات المتحدة والمكسيك. والتعبير الدقيق الوحيد هو «أميركا الشمالية». وهذا بالتأكيد ليس «اتفاقاً»، على الأقل إذا اعتبرنا أن الكائنات الإنسانية تشكّل جزءاً من مجتمعاتها، لأن سكّان الدول الثلاث وقفوا ضدّه، وهو بالتالي ليس اتفاقاً. ولا يتعلّق بـ«التجارة الحرّة»، لأنه خاضع لسياسة حماية قويّة، ويعطي حقوقاً حصرية بالتسعير لشركات الأدوية، وغيرها. وليس للكثير منه علاقة بالتجارة على الإطلاق. وما نسميّه «تجارة» ليس في الواقع إلا مزحة. ففي الاتحاد السوفياتي السابق، مثلاً، لن نسمّي المسألة تجارة لو أن قُطَعاً صُنّعت في لينينغراد وشُحنت إلى وارسو للتجميع وبيعت في موسكو، على الرغم من أنها اجتازت الحدود الوطنية، لأنها شكّلت تفاعلاً في داخل سلطة اقتصادية واحدة. ويصحّ الأمر نفسه تماماً لو أن جنرال موتورز تصنّع القطع في إنديانا وترسلها إلى المكسيك للتجميع وتبيعها في لوس أنجلس، ونطلق على هذا اسم التجارة في الاتجاهين. ولو أنك نظرت إلى التجارة لوجدت أنها تقدّر بنحو 50 في المئة من ذلك، فيما يتعلّق الكثير من الاتفاق، بالتحديد، بحقوق المستثمر: كمثل منح جنرال موتورز الحقوق نفسها التي للشركات المكسيكية الوطنية، وهو طبعاً ما لا يحصل عليه البشر المكسيكيون في الولايات المتحدة. وما عليك إلا أن تختار التعبير الذي تريده وستتوصّل إلى الأمر نفسه تماماً. وبالتالي، فإن الأمر مشكلة ندور من حولها بمحاولتنا أن نكون واضحين في شأن الطريقة التي نستخدم فيها التعبير الكلامي المحرّف.

كريس هدجز

يحاجج جوليان برندا في «خيانة المثقفين» Julien Brenda, The Treason of Intellectuals بأنه لا يمكن للمثقفين أن يكونوا مُصْلحين إذا سعوا وراء أهداف عملية أو مكاسب مادية. فهل في وسعك التطرّق إلى خسارة الفلاسفة والزعماء الدينيين والكتّاب والصحافيين والفنانين والباحثين ممن سبق لهم أن عاشوا حياتهم في معارضة مباشرة لواقعية الجموع، وما يعنيه ذلك لحياتنا الفكرية والأخلاقية؟

قد أتفهّم مشاعرهم وأقاسمهم إيّاها، لكنني لا أعرف ماذا كانت الخسارة، وهل كانت حقيقيّة؟ لم يسبق في أي وقت يمكنني تذكّره أن دخل تعبير «الفكري» الاستخدام الشائع بمعناه الحديث العام في زمن الدريفوسيين. لقد شكّلوا أقليّة صغيرة ومذمومة، لأن الكتلة الكبيرة من المفكّرين دعمت سلطة الدولة. وخلال الحرب العالمية الأولى وبعدها بوقت قصير ساند مفكّرو كل بلد من البلدان بحماسة دولتهم وعنفها. ووُجدت قلّة من الاستثناءات من أمثال برتراند راسل في إنكلترا أو روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت في ألمانيا أو يوجين دبس في الولايات المتحدة، ودخلوا جميعهم إلى السجن بعد أن شكّلوا مجموعة هامشية. ففي الولايات المتحدة، تحمّست حلقة جون ديوي، المفكرون الليبراليون في البلاد، في تأييد الحرب، ولم يماشهم عضو واحد هو راندولف بورن، فلم يدخل السجن – فالولايات المتحدة دولة حرّة جدًّا (لكن ليس لزعماء عماليين مثل دبس) - لكنه أبعد عن الصحافة، ونفي فكريًّا. وعلى هذا النحو سارت الأمور دوماً.

انظر نظرة فاحصة إلى الستينيات، وهي الحقبة النشطة: ساند المثقفون بقوة مارتن لوثر كينغ وحركة الحقوق المدنية عندما كان يهاجم الآخرين، وأشاد به الجميع. فالأمر رائع طالما أن حركة الحقوق المدنية تلاحق قادة شرطة ألاباما العرقيين. ولكن ما إن تحوّلت إلى مسائل الطبقات حتى هُمّشت وقُمعت. ويتّجه الناس إلى نسيان أنه قُتل وهو يشارك في إضراب لعمّال الصرف الصحّي وهو في طريقه إلى واشنطن للمساعدة في تنظيم حركة للناس الفقراء، وهذا بالتأكيد اجتياز للحدود، لأنه بات

يلاحقنا، وهو يلاحق الامتيازات والشمال وما إلى ذلك. وهكذا اختفى المفكرون. والأمر نفسه تماماً في ما يتعلّق بفيتنام، فقد كادت تغيب أي معارضة مبدئية للحرب في أوساط المفكرين المعروفين. ويوجد طبعاً أناس على الهامش، وهم في معظمهم من الشبان. ولكن غاب عمليًّا أي شيء وسط المفكّرين الذائعي الصيت. وعندما شارفت النهاية، بعد هجوم «تيت» في 1968، وبعدما انقلب مجتمع الأعمال على الحرب، بدأت تسمع كثيراً من الناس يقولون «نعم، لطالما كنت منذ زمن طويل ناشطاً ضد الحرب»... لكن لا أثر لذلك في السجلات.

ويسعك العودة بالأمر إلى بداية التاريخ. عُدْ إلى اليونان القديمة. من تناول شراب الشوكران السام؟ إنه الفتى الذي اتُّهم بإفساد شبان أثينا بالآلهة الزائفة. خذ سجّلات الكتاب المقدّس، فهي لا تحتوي على تعبير «مفكّر»، لكن فيها تعبيراً يعني تقريباً ما نعنيه بمفكّر، وهو تعبير «النبي». وهذه ترجمة ملتبسة لكلمة عبرية غامضة. فقد وُجد من يُسمّون أنبياء، مفكّرون قاموا بنقدٍ جيوبوليتيكي، ودانوا الملك لجلبه الكوارث، ودانوا جرائم الملك، ودعوا إلى الرحمة بالأرامل واليتامى وغيرهم... وهم من نسمّيهم المفكرين. فكيف عوملوا؟ نُدّد بهم بوصفهم كارهين لإسرائيل. تلك هي تماماً الجملة التي استُخدمت. وهذا هو أصل جملة «اليهودي الكاره نفسه» في الحقبة المعاصرة. وسُجنوا، وأُبعدوا إلى الصحراء. غير أنه يوجد مفكرون ممن حظوا بالإشادة: إنهم متملّقو البلاط. ودُعوا، بعد ذلك بقرون ولكن ليس في ذلك الحين، «أنبياء كذبة». ومن ذلك اليوم تكاد القصة الكاملة تسير على هذا المنوال، مع أنه توجد بضعة استثناءات. فالاستثناء الكبير الذي أعرفه حقًّا في حقبتنا المعاصرة هو تركيا. فهي الدولة الوحيدة التي أعرفها لا يكتفي فيها الفنانون البارزون الرائدون والأكاديميون والصحافيون والناشرون – ويشكّل هؤلاء حيِّزا واسعاً جدّا من المفكّرين – بإدانة جرائم الدولة، بل إنهم منخرطون في عصيان مدني دائم ضدّها، ويتعرّضون إلى العقاب الشديد جدًّا. ولا يسعني إلا الضحك عندما آتي إلى أوروبا وأسمع الناس يشتكون كيف أن الأتراك لا يتمتعون بالقدر الكافي من الحضارة للانضمام إلى مجتمعهم المتقدّم. ويمكنهم أخذ بعض الأمثولات من تركيا، وهذا أمر استثنائي جدًّا، بحيث يكاد لا يُعرف، ولا تمكن إثارته. بيد أنني أعتقد، فضلاً عن كلمة «خسارة»، أن تعليقات كريس هيدجز دقيقة، ولكن لا يمكنني تصوّر أي خسارة. أعتقد أن الأمر لا يزال كما كان دائماً. وفي الحقيقة فإن الطريقة التي يُعامل بها المفكّرون المنتقدون هي التي تتنوّع بالتأكيد. وهكذا فإنهم، في الولايات المتحدة مثلاً، يتعرّضون للمذمّة أو ما شابه، أما في الاتحاد السوفياتي السابق، لنقل في تشيكوسلوفاكيا في الستينيات أو السبعينيات، فإنهم قد يتعرّضون للسجن، على غرار ما تعرّض له هافل. أما إذا أقمت في واحدة من المقاطعات الأميركية في ذلك الحين، مثل السلفادور، فستقوم فرقة من النخبة المتخرّجة للتو من مدرسة جون ف. كنيدي الخاصة للقتال بنسف دماغك. وبالتالي، فإن الناس يُعامَلون معاملةً مختلفةً حسب البلدان.

أميرة هاس

هل دفعتك انتفاضات الدول العربية إلى تغيير أو مراجعة بعض تقويماتك الماضية؟ وهل أثّرت في مفهومك عن الجماهير، والأمل، والفيسبوك، والفقر، والتدخل الغربي؟ وكيف؟ وهل فاجأتك؟

في الحقيقة سبق أن التقيت أميرة في تركيا قبل نحو شهرين، وسنحت لنا فرصة الحديث على مدى نحو ساعتين ولم يتوقّع أي منّا الأمر. وربما توقّعت هي ذلك ولكن حديثنا لم يتطرّق إليه. وأنا بالتأكيد لم أتوقع أمراً مماثلاً في العالم العربي، وبالتالي، نعم غيّر ذلك رأيي لأنه لم يكن مُتوقَّعا. ولكنك إذا أعدت النظر في الأمر فستجد أنه ليس مختلفاً كثيراً عمّا جرى من قبل، ولكن الانتفاضات تعرّضت

في الماضي إلى القمع الوحشي، كما تعرضّت بالفعل له هذه المرة أيضاً. وبالتالي فإن أولى الانتفاضات حصلت في تشرين الثاني/نوفمبر في الصحراء الغربية التي تحتلها المغرب. فقد اجتاحتها المغرب منذ 25 عاماً، في احتلال وحشي شكّل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة. وشهد تشرين الثاني/نوفمبر عملية احتجاج سلمية فجاءت القوات المغربية وسحقتها وهو أمر دأبت على القيام به على مدى 25 عاماً، وقد بلغ حدّا من الخطورة استدعى إحالته إلى الأمم المتحدة لإجراء تحقيق مُحتمَل، لكن فرنسا الحامي الأول للفظائع والجرائم في غرب أفريقيا، تدخّلت وعطّلت التحقيق الدولي باعتبار أن المنطقة هي من ممتلكات فرنسا القديمة. وهذه هي الحالة الأولى.
أما الثانية فهي تونس، وهي أيضاً إلى حدّ ما منطقة فرنسية، وقد حصلت فضائح، كما تعرف، على غرار ذهاب وزير السياحة أو أحد الوزراء لقضاء عطلة في تونس في عزّ الانتفاضة، الأمر الذي أنتج دعاية سيئة. لكن هذه الانتفاضة تكلّلت بالنجاح وأطاحت بالديكتاتور. ثم جاء دور انتفاضة مصر وهي الأهم بسبب مكانتها في العالم العربي. وكان ذلك مُلفتاً جدًّا، وإظهاراً ملفتاً للشجاعة والتفاني والالتزام. ونجحت في التخلّص من الديكتاتور، لكنها لم تغيّر النظام بعد. وربّما تفعل، بيد أن النظام متجذّر ولكن بأسماء مختلفة. وهذه الانتفاضة ليست جديدة بالكامل. فانتفاضة 25 كانون الثاني/يناير قادها شبّان أطلقوا على أنفسهم اسم حركة السادس من نيسان/أبريل. وما اختيار السادس من نيسان/أبريل إلا لسبب. فقد اختاروا الاسم لأنه تاريخ حركة إضراب كبير قبل ذلك بعامين في مصنع النسيج في المحلّة، وكان يُفترض حصول إضراب كبير وحركة تضامن معه ولكن استُخدم العنف في سحقه. هذا كان في السادس من نيسان/أبريل وهو، عَرَضاً، ليس إلا واحداً في سلسلة.
وبعد فترة قصيرة على سحق انتفاضة السادس من نيسان/أبريل جاء الرئيس أوباما إلى مصر لإلقاء خطابه الشهير، لمدّ اليد للعالم الإسلامي وغير ذلك، وقد سُئِل في مؤتمر صحافي وهو في الطريق، هل سيقول شيئاً عن حكومة الرئيس حسني مبارك الاستبدادية، فأجاب أنه لن يفعل. وقال إن مبارك رجل طيّب، ويقوم بأمور جيّدة، ويحافظ على الاستقرار (مثل سحق إضراب السادس من نيسان/أبريل) وإنّ ذلك جيّد وحسب. ثم إن الانتفاضة ذهبت إلى ما هو أبعد.
والحالة الأكثر حساسية هي البحرين، وهي تثير الذعر في الغرب، أوَّلا، لأن البحرين تستضيف الأسطول الخامس، القوة العسكرية الرئيسية في المنطقة، وهو أسطول أميركي. وثانياً، لأنها بمعظمها من الشيعة وتقع على بعد جسر من شرق السعودية وهو في غالبيته من الشيعة الذين يصدف أنهم موجودون حيث يوجد معظم النفط، وهو ما يصيب بالذعر. فقد شعر المخططون الغربيون، على مدى سنوات، في شأن حادثة معيّنة جغرافية وتاريخية: فمعظم نفط العالم موجود في مناطق شيعية، تماماً حول ذلك الجزء من الخليج في إيران وجنوب العراق وشرق السعودية، وإذا ما امتدّت انتفاضة البحرين إلى السعودية فستصبح القوة الغربية حقًّا في مشكلة.
وقد غيّر أوباما الخطاب الذي استخدمه رسميًّا للحديث عن الانتفاضات. فلفترة تعلّق الأمر بتغيير النظام، وذلك بعدما نجحت الانتفاضات وتحرّك في محاولة منه لاستيعابها. غير أن الأمر أصبح في البحرين تعديلاً في النظام. فنحن لا نريد تغييره لأنه من القيّم جدًّا وجود ديكتاتور يدير الأمور. وهناك في الحقيقة واقع مدهش في شأن ذلك كلّه. انظرْ مثلاً إلى فضائح ويكيليكس، فهي مثيرة جدًّا للاهتمام. أما ما حظي منها بأكثر ما يكون من النشر في الغرب، العناوين الكبرى والتعليق السار، فهو تسريبات السفراء ومفادها أن العالم العربي يساندنا في مواجهة إيران.وفي الحقيقة غاب أمر واحد عن ردّ الفعل ذاك، في الصحف لدى كتبة الافتتاحيات وغيرهم، ألا وهو الرأي العام العربي. فما

عنوه هو أن الديكتاتوريين العرب يساندوننا. لكن ماذا عن الرأي العربي؟ ما من تعليق، ولا تتم الإفادة عنه.
لم يُذكر شيء في الولايات المتحدة، وأعتقد أنه صدر موضوع واحد في انكلترا وهو لجوناثان ستيل. وربّما لا شيء في فرنسا، لست أدري. لكنه أمر معروف جيِّدا من استطلاعات الرأي التي تجريها شركات الاستطلاع الأميركية وتنشرها مؤسسات مرموقة جدًّا. وقد تبيّن أن بعض العرب يعتبرون أن إيران تشكّل تهديداً، وهم نحو عشرة بالمئة. أما الغالبية، الكبيرة، فتعتقد أن التهديد الأكبر هو الولايات المتحدة وإسرائيل. ويقول تسعون بالمئة في مصر إن الولايات المتحدة هي التهديد الأكبر، والواقع أن المعارضة للسياسة الأميركية في مصر قوية لدرجة أن نحو ثمانين بالمئة يعتقدون بأن المنطقة ستصبح في حال أفضل لو امتلكت إيران الأسلحة النووية.إنها الغالبية على امتداد المنطقة بأسرها. لكن، كما تعرف، لا أحد يبالي.
وفي عودة إلى لفظة الديمقراطية لجون برغر، فإن ازدراء المفكّرين الغربيين بلغ من العمق والتجذّر القوي حدًّا لم يعد يخطر معه لأحد أن يسأل عما يفكّر فيه العرب عندما تصيبنا نشوة أن العرب يساندوننا. ولا يهم ما يفكّرون فيه طالما أنهم هادئون وخاضعون وتحت السيطرة، وطالما استمرّ ما يُسمّى بالاستقرار. فالديكتاتوريون يساندوننا، نقطة على السطر، ونحن مصابون بالنشوة، وهو ما يربط معاً عدداً من هذه المسائل.
لكن، وفي عودة إلى سؤال أميرة هاس، فإن ما حصل يقودنا، ويجب أن يقودنا، إلى التفكير في ما هو حاصل، ليس في العالم العربي وحده بل في أمكنة أخرى أيضاً. وقد سبق أن حصلت انتفاضات شعبية أُخضعت في الغالب بالعنف وهذا يصح على امتداد أكثر من قرن. وأقصد أن البريطانيين كانوا يقمعون الحركات الديمقراطية في إيران منذ أكثر من قرن مضى. وفي العراق حصلت انتفاضة شيعية ما إن رقّع البريطانيون البلاد مع بعضها البعض، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وهي انتفاضات كبرى قُمعت بالعنف واستخدمت فيها الطائرات للمرة الأولى في مهاجمة المدنيين. وقد افتخرت بريطانيا جدًّا بذلك.وهي التي نجحت في عرقلة مؤتمر لنزع السلاح في 1932، ومنعته من حظر استخدام الطيران ضد المدنيين. وكتب لويد جورج الشهير في مذكراته إن ذلك أمر عظيم لأن علينا أن نحتفظ بالحق في قصف الزنوج، وبالتالي فإن ما فعلته الحكومة البريطانية أمر جيّد جدًّا.
وفي 1953 اجتمعت الولايات المتحدة وبريطانيا لقلب حكومة إيران البرلمانية. ومن 1936 إلى 1939 حصلت انتفاضة عربية في فلسطين ضد البريطانيين، وسُحقت بعنف. وشكّلت الانتفاضة الأولى أيضاً انتفاضة شعبية ذات مغزى كبير، وكادت تكون بكاملها غير عنفية وحركة شعبية حقيقية، وضمّت مجموعات نسائية تحتج على الهيكلية الاقطاعية وتحاول تفكيكها وهكذا دواليك، وقد سحقها العنف. ومن المؤكد بالتالي أن مثل هذه الأمور يحصل في كثير من الأوقات، ويتم سحقها فحسب. وما يخرج عن المألوف هذه المرّة هو أنها تمتعت في معظم الأوقات بما يكفي من القوة لتتمكن من إدامة نفسها. ولا نعرف ما الذي سيحصل في السعودية والبحرين. ونحن لا نعرف في الواقع ما الذي سيحصل في مصر. فقد احتفظ الجيش حتى الآن بالسيطرة، والقيادة العليا للجيش هي، على الأقل، مرتبطة ارتباطاً شديداً بالنظام القمعي القديم. وهم يملكون القسم الكبير من الاقتصاد، وهم المستفيدون من ديكتاتورية مبارك، ولن يتخلّوا عن ذلك بسهولة، وبالتالي يجب الانتظار لمعرفة ما الذي سيحصل هناك.
كن لوتشِ

كيف نتغلب على التحزّبات في اليسار؟
لا أعتقد أننا سنتغلب على ذلك أبداً.ولكنْ ثمة أمر واحد، يجب من أجله الترحيب بالتحزّب، وأعني بذلك الاختلاف. فالكثير من الأمور غير واضح تماماً، وعلينا أن نتناقش ونختلف ونتابع خيارات مختلفة. لكن ما يعنيه التحزّب، وما يُعنى به بشكل عام، هو المبادرات التي تحاول أحياناً كسر الحركات الشعبية. وغالباً ما تنجح في ذلك. فالأشخاص، أو المجموعات السياسية، الذين لديهم أجندتهم الخاصة ويريدون السيطرة، يصبحون «لينينات» صغاراً. ولا أعتقد أنه سيتم طيّ ذلك النوع من التحزّب، وإنما يمكن تهميشه.وأعطي على ذلك مثالاً، فخلال انتفاضات العالم العربي، لنقل مصر، كان المفاجئ أنه لم يوجد إلا القليل من التحزّب في ميدان التحرير مع وجود الكثير من وجهات النظر المختلفة، ولكن توفّرت الوحدة والأهداف المشتركة. إلا أن ذلك ولسوء الحظ بدأ في الانهيار. وهكذا سارت بالأمس تظاهرة نسائية تطالب بحقوق المرأة، فهوجمت. إنه مجتمع يميّز كثيراً بين الجنسين، وهذا تحزّب. وهناك الآن طائفية دينية آخذة في النمو. وعندما لا يوحّد الهدف المشترك الشعب في الكفاح، في شكل من الأشكال، يحصل التحزّب. فالهدف المشترك هو الطريقة التي تجمع فيها الناس معاً.
ولنأخذ مثلاً حزب العمال، في الولايات المتحدة، فلطالما كان حزب العمّال عرقيًّا للغاية، وليس بالضرورة ضد السود وحسب. فقد عومل الإيرلنديون في القرن التاسع عشر، مثلاً، بقدر كبير بالطريقة التي عومِل بها السود. وأعني أنه خلال السير في أنحاء بوسطن كانت تُشاهَد لافتات مثل «يحظر دخول الكلاب والإيرلنديين» وغير ذلك. وأُطلق على آخرين اسم «هان» وهو يعني أي شخص من أوروبا الشرقية.
وُجدت عرقية مريرة ضد الهان وضد الإيطاليين، مما يعيدنا كثيراً في الزمن. ولكن عندما بدأت موجات الاضراب في أواخر القرن التاسع عشر، وأصبحت ذات شأن بالفعل في أماكن مثل مراكز الفحم الحجري والحديد في غرب بنسلفانيا حيث استولى الناس على المدن وأداروها، عند ذاك الحدّ اختفى التحزّب، واختفت العرقية، وحصلت الوحدة في سبيل تحقيق أمرٍ ما. وينطبق الأمر نفسه على الوقت الذي انطلق فيه مؤتمر المنظمات الصناعية عام1930 إذ أنّه تجاوز العرقية ضد السود وعملوا معاً. إنها الطريقة الوحيدة التي أعرفها للقيام بذلك، وحصل الأمر نفسه في حركة الحقوق المدنية. فإذا وُجد الهدف المشترك وأمكن التآلف ومحاولة العمل لتحقيقه فسيتم عندها تهميش التحزّب الذي لن يختفي، إذ سيبقى هناك أناس يتسكّعون عند الأطراف وسيشرعون، في حال تراجع الدوافع والالتزام، في محاولة تولي الأمور كما بدأنا نرى في مصر، ومع ذلك فأنا لا أعرف أي طريقة أخرى للقيام بذلك.
بول لافرتي
لم يسبق أبداً، في أي وقت من الأوقات، أن وُجد مثل هذه التركيز للثروة والسلطة في هذا الكم القليل من الأيدي.ويتمتّع ذوو السلطة بالحنكة اللازمة للإبقاء على هذه الحالة. لكننا نحن في اليسار، ربما نستخدم هذا أيضاً كعذر لإخفاء إخفاقاتنا. ما الذي تعتقد أنه ينقص في ما نتخيّله من جهدٍ لبناء حملة جماهيرية دولية من أجل جعل المصادر ديمقراطية وتحدّي سلطة الشركات؟ هل تتخيّل الوقت الذي ننجح فيه في تنظيم حياتنا واقتصاداتنا على أساس تعاوني بدلاً من الأساس التنافسي؟
يمكنني بالتأكيد تخيّله، وقد حصلت بالفعل تجارب ناجحة في هذا المجال، وبعضها الآن بالذات. وهي ليست طوباويةٍ ولا من النوع الذي نتوق إليه، أنا أو أنت أو غيرنا، على المدى الطويل، لكنها ليست

تافهة. خذ مثلاً نظام الـ«موندراغان» في أسبانيا، فالعمّال لا يديرونه بل يملكونه. وهو نوع من التعاونية الناجحة جدًّا والواسعة جدًّا.وإذا ما بحثت في أرجاء الولايات المتحدة فربما ستجد مئات المؤسسات ذات الإدارة الذاتية، وهي ليست ضخمة، ولو أن بعضها كبير جدًّا، لكنها ناجحة.
ولنأخذ مصر الآن بالذات، فأحد الأمور المثيرة للاهتمام التي تحصل في مصر هي في أن الحركة العمّالية، التي ناضلت بالفعل على مدى سنوات كثيرة، كما سبق وأشرت إلى أن هذه الانتفاضة لم تنطلق من فراغ، شرعت على ما يبدو الآن – إذ يصعب الحصول على المعلومات لأن ذلك لا يلقى التغطية الكافية، لكنني أعتقد أن أميرة هاس تغطّي ذلك – أن العمال في بعض المراكز الصناعية، كمركز المحلّة الصناعي، قد استولوا على المؤسسة ويقومون بإدارتها بأنفسهم. وإذا صحّ ذلك فسيشكّل بداية للثورة، في عودة إلى تعابير برغر. وبالتالي فإن الأمر قابل للحصول.
أما التعليق على عدم المساواة فحقيقي جدًّا. وأنا لست على اطلاع على الإحصاءات المفصّلة للبلدان الأخرى، عادت اللامساواة في الولايات المتحدة الآن بالذات إلى المستوى التاريخي الأعلى الذي شهدته في العشرينيات. لكن ذلك مُضلّل لأن الثروة في الولايات المتحدة مركّزة للغاية، وانعدام المساواة الحاد ناتج في الغالب من قمة نسبة الواحد بالمئة من السكان. وما عليك إلا أن تلقي نظرة على توزيع الدخل، فهو يصعد بشكلٍ حاد جدًّا صوب النهاية المرتفعة وهو ضخم لدى عُشر الواحد بالمئة من السكان. وهذه إذاً ثروة استثنائية، وهي التي تؤدي في الواقع إلى عدم المساواة، وإذا استبعدت هذا الجزء تبقى عدم المساواة لكنها ليست بهذا الفارق الكبير. فمن هم أصحابها؟ إنهم مديرو صناديق التحوّط، والرؤساء التنفيذيون، والمصرفيون وغيرهم. وحصل أمر على درجة كبيرة من الأهمية، فقد تغيّر الاقتصاد تغيّرًا كبيراً منذ السبعينيات، إذ أصبح يرتكز كلّيًا إلى المال.
وإذا عدنا إلى عام 1970، نجد أن المؤسسات المالية والمصارف وشركات الاستثمار لم تشكّل سوى نسبة مئوية صغيرة من أرباح الشركات. بينما بلغت عام 2007 مثلاً، 40 في المئة. وهي لا تفيد الاقتصاد بل تضرّ به، ولا توجد منفعة اجتماعية في الكثير مما تقوم به، لكنها ذات سلطة. فمع السلطة الاقتصادية تأتي السلطة السياسية، لأسباب واضحة للغاية. وهكذا اكتسبت سلطة سياسية واسعة، وهذه المؤسسات المالية، مثلاً، هي التي ساهمت مساهمةً كبيرةً في إيصال أوباما إلى السلطة، لأنها المصدر الأساس الذي جاء منه التمويل. وتأتي مع السلطة السياسية فرصة تعديل النظام التشريعي وهو ما تقوم به. وهكذا تم في الأساس، منذ الثمانينيات، تغيير السياسات المالية والسياسات الضريبية لضمان التركيز المرتفع جدّا للثروة. وتغيّرت قواعد حكم الشركات، وأصبحت تسمح، مثلاً، للرئيس التنفيذي لشركة ما أن يختار المجلس الذي سيحدّد معاشه. ويمكنك بالتالي أن تتخيل عواقب ذلك. وأنت تقرأ في الصفحات الأولى للصحف في كل يوم عن المكافآت الضخمة التي تُمنح للإدارة، وهذا هو المكان الذي تأتي منه. انهارت المنظومة التنظيمية وخلفت آثاراً بارزة، وتعمّم هذا على باقي أنحاء العالم. وأنا أتحدّث عن الولايات المتحدة لأنني أعرفها معرفةً أفضل.والحقيقة هي أن تنظيمات «الصفقة الجديدة»منعت حصول أي أزمة مالية حتى الثمانينيات حين تعاقبت الأزمات، الواحدة تلو الأخرى، عدّة منها في خلال سنوات ريغان، وهي أزمات خطيرة إلى حدٍّ كبير، بل إن ريغان غادر السلطة بأسوأ أزمة مالية منذ الانهيار، مع جمعية الادخار والقروض. ثم جاء كلينتون وفقاعة التكنولوجيا التي انفجرت، ثم أزمة الإسكان الهائلة هذه مع اختفاء ثمانية تريليونات دولار من المال الوهمي، مما دمّر الاقتصاد. وهذه كلّها قرارات سياسية.

وارتفعت في غضون ذلك كلفة القيام بالحملة الانتخابية ارتفاعا كبيراً الأمر الذي دفع بالأطراف إلى البحث عميقاً في جيوب قطاعات الشركات حيث يوجد المال. ويُتوقّع أن تكلّف الانتخابات المقبلة، في 2012، نحو ملياري دولار. وما عليك إلا أن تلقي نظرة على إدارة أوباما لتلاحظ أنه يعيّن في الوقت الحاضر مديرين تنفيذيين في حكومته. فهم الذين لديهم وصول إلى مال الشركات الذي سيشتري الانتخابات. تلك الانتخابات التي باتت مجرّد مهازل تديرها صناعة العلاقات العامة. والأمر كناية عن جهد تسويقي، يعلنون عنه صراحة. وقد فاز أوباما بجائزة صناعة الإعلان على أفضل حملة تسويقية في 2008، وهم يعرفون ما الذي يحصل بالضبط. والحقيقة أن هذا كلّه أشبه بحلقة مفرغة، وهو يزيد في تركيز الثروة، ويزيد في السلطة السياسية التي تعمل لتزيد الثروة أكثر. ولماذا يغيب ردّ الفعل؟

هناك، في الحقيقة، ردّ فعل، في هذا الوقت بالذات، وللمرة الأولى، فما يجري في وسكنسن ردّ فعل ذو مغزى كبير، حيث ينزل عشرات الآلاف من الناس إلى الشوارع، يوماً بعد يوم، ويتمتعون بالكثير من الدعم الشعبي، ربما من ثلثي السكّان. ويحاولون الدفاع عن حقوق العمال، والحق في المفاوضة الجماعية الذي هو عرضة للهجوم. وأقصد أن عالم الأعمال يدرك جيِّدا أن الحركة العمالية المنظّمة تشكّل العائق الوحيد أمام استبداد الشركات. ولهذا يجب تدميرها.فقد تميّز تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة بالعنف الشديد، بأكثر مما تميّزت به في أوروبا، وقد بُذل الجهد تلو الجهد للقضاء على النقابات، لكنها استمرّت في الانتعاش. وها إنه يُبذل الآن جهد كبير آخر لكنه يُواجَه بمقاومة حركات شعبية واسعة. لكن أين هو اليسار؟

ما يحصل في الحقيقة في اليسار مثير للاهتمام.فمنذ الستينيات، عندما حصلت عملية الإحياء الكبرى، وُجد يسار تميّز بحدّ كبير من النشاط. وأفترض أنه يوجد اليوم ناشطون شبان أكثر مما وُجد في الستينيات. لكن القضايا تغيّرت، وهي تُدعى اليوم بقضايا ما بعد الماديّة. وهي قضايا مهمة، وأنا لا أشنّع بها. فحقوق المثليين، والحقوق البيئية، وحقوق النساء، كلّها أمور مهمّة لكنها لا تطاول مشاغل الناس الذي يعيشون في ظل بطالة تصل إلى مستوى البطالة التي أوجدها الانهيار الاقتصادي الكبير. وهي لا تطاول ما يقارب العشرين بالمئة من السكان المؤهلين للحصول على قسائم الغذاء. لم يحصل هذا النوع من الوصول والتنظيم. وهكذا عندما بدأ الاحتجاج في وسكنسن انتفت منه عمليًّا أي مبادرة يسارية. وأقصد أن اثنين من الشخصيات المعروفة جيِّدا جاءا لإلقاء المحاضرات، لكن ذلك لم يكن من تنظيم المجموعات اليسارية التي توجّب أن تكون في لبّ الأمر. وهي موجودة هناك ومن الأفضل لها أن تأتي وإلا فإننا نواجه مشكلة عويصة. والنشاط اليساري ذو مغزى كبير، لكنه طلّق الكفاح اليومي للبقاء والحياة الكريمة لمعظم السكان وهذه فجوة يجب ردمها بطريقة من الطرائق.

أليس ووكر

أعتقد أن حل الدولة الواحدة لمأزق فلسطين/إسرائيل حتمي؛ وأكثر مما يمكن لحل الدولتين أن يكونه. لأنني لا أعتقد أن إسرائيل ستتوقف عن محاولة السيطرة على الفلسطينيين سواء منهم المواطنون في إسرائيل أو الذين يعيشون في الأراضي المحتلّة. وسينتج عن حل الدولتين دولة إسرائيل وبانتوستان فلسطينية.

وقد أدهشني رفضك فكرة الدولة الواحدة بوصفه أمراً يكاد يكون عبثيًّا، وأودّ أن أفهم لماذا تنظر إلى الأمر على هذا النحو. أَمَا من أملٍ في أن يتمكّن الإسرائيليون والفلسطينيون من العيش معاً كما يفعل البيض والسود بعد سقوط نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا؟

هذا سؤال مثير للاهتمام. إنها امرأة رائعة وتقوم بعمل جيّد، وهي ملتزمة القضية الفلسطينية، غير أن السؤال يخبرك بشيء عن حركة التضامن الفلسطينية الحديثة. وأقصد أنني، لو سألتها لماذا تعتقدين أنه من العبث الدعوة إلى الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة؟ فستحتار في أمرها لأنها كرّست الكثير من حياتها لذلك. وردّها الوحيد سيكون: من أي كوكب أنت آتٍ؟ والأمر نفسه هنا. فهذا ما أنا فاعله طيلة حياتي. وها قد مرّ نحو سبعين عاماً على تأييدي لما أصبح يُدعى، في عملية البعث الجديدة، تسوية الدولة الواحدة. ولاحظ أنها تسوية الدولة وليست حل الدولة الواحدة. إنّ تسوية الدولة الواحدة كانت تُسمّى تسوية الدولة ذات القوميتين، وإذا فكّرت في الأمر فيجب أن تكون تسوية الدولة ذات القوميتين. وهذا ما باشرت القيام به عندما كنت، في الأربعينيات، ناشطاً فتيًّا معارضاً للدولة اليهودية، وهذا ما شرعنا نناضل من أجله: دولة ذات قوميتين، تسوية الدولة الواحدة. واستمرّ ذلك من دون توقّف.وهو من النوع الذي يصعب تفويته: سلسلة من الكتب، منذ أواخر سنوات 1960، وعدد هائل من المقالات، وآلاف الأحاديث المتواصلة كل الوقت، ومقابلات في محاولة للعمل من أجل تسوية الدولة ذات القوميتين في مواجهة الدولة اليهودية. قمت بكثير من العمل في هذا الشأن، عمل نشط وكتابة وغير ذلك. غير أنه ليس شعاراً وأعتقد أنه لهذا السبب لا يعرف به شخص مثل أليس ووكر. إنه ليس مجرّد شعار «لنحيا جميعنا معاً بسعادة». بل أنه محاولة جدّية للنظر في المشكلة. وعليك، إذا كنت جاداً في شأنه، أن تسأل «كيف السبيل لوصولنا إلى هناك؟» وتسأل ما هي الخطوات التي ستقودنا إلى هناك وليس مجرّد أنه أمر حسن أن نحصل على السلام. فذلك سهل. أما كيف نصل إلى هناك؟ فذلك يعتمد على الظروف على غرار كل الخيارات التكتيكية. وهكذا أعلنّا مباشرة في حقبة ما قبل 1948 «لا نريد دولة يهودية»، ولننشئ دولة ذات قوميتين. ولم يعد من الحكمة في 1948-1967، اختيار ذلك الموقف لأنك ستبدو كمن يكلّم نفسه. وانفتح الأمر من جديد في 1967.

فقد وُجدت في 1967 فرصة للتحرّك صوب نوع من أنواع النظام الفيدرالي الذي يمكنه المضي إلى ما هو أبعد، إلى تكامل أوثق، وليصبح دولة علمانية حقيقية ذات قوميتين. وشرعت منذ عام 1967 وما بعدها في الكتابة عن ذلك في كل مكان، في الكتب والمقالات والمقابلات وغيرها، كما سبق وقلت، وصولاً إلى عام 1975. فبحلول 1975 تبلورت القومية الفلسطينية وظهرت على الأجندة الدولية، واستدارت منظمة التحرير الفلسطينية صوب تسوية الدولتين التي شكّلت الإجماع الدولي الهائل الذي تطوّر منذ ذلك الوقت إلى شكل تسوية الدولتين التي يعرفها الجميع. وأمكن من 1967 إلى 1975 المطالبة بشكلٍ مباشر بتكامل أوثق، الأمر الذي شكّل لعنةً وكُرهاً ونُدّد به لأنه يشكّل تهديداً، وهو يشكّل تهديداً لأنه يمكن تطبيقه مما سيضرّ ببنية السياسة. وهكذا، في الحالة التي لوحظ فيها، تم التنديد به وذمّه. وبات في وسعك منذ 1975 التمسّك بهذا الموقف على أن يُفرض عليك مواجهة حقيقة أنه يجب أن يتم على مراحل. ولا يوجد، غير «لنحيا جميعنا معاً بسعادة»، إلا طرح واحد سمعت به على الإطلاق. فالطرح الوحيد الذي أعرفه هو البدء بما يحظى بالإجماع الدولي وهو تسوية الدولتين. فمن شأن هذا الطرح أن يخفض مستوى العنف ويفتح أبواب إمكانيات التفاعل القائم فعلاً، إلى حدٍّ ما، على الرغم من ظروفنا في هذه الأيام. وهو تفاعل تجاري وثقافي وغير ذلك من أشكال التفاعل. وقد يؤدي هذا إلى تآكل الحدود.

عندما كنا زوجتي وأنا طلاباً ونسير بحقيبتي الظهر في شمال إسرائيل صدف أن عبرنا إلى لبنان لانتفاء وجود الإشارات الحدودية. وصرخ بنا أحد الأشخاص طالباً منّا العودة. فلماذا توجد الحدود هناك؟ لقد فرضها العنف البريطاني والفرنسي. وعلى المنطقة كلّها أن تتقدّم في اتجاه المزيد من

التكامل، إلى تسوية اللادولة إذا شئت عبارة لذلك. وعلى أي حال يوجد الكثير من الأمور الخطأ مع الدول. فلماذا نعبد هيكليات الدولة وهي التي يجب أن تتآكل. فالمسألة هي الآن سلسلة من الخطوات، وإذا أمكن لأي واحد أن يفكّر بطريقة أخرى لبلوغ ذلك فمن واجبه أن يخبرنا. ويمكننا أن نستمع إليها ونتحدّث في شأنها. لكنني لا أعرف أي طريقة أخرى.

فما تنتهي إليه، أقله ما انتهيت إليه أنا، وما فتئت أكتب عنه وأتحدث، أمر معقّد جدًّا بحيث لا يمكن تضمينه في رسالة على «تويتر» twitter، وهو ما يعني، في هذا العصر، أن لا وجود له. وعلينا أن نساند تسوية الدولتين وتسوية الدولة الواحدة معاً، وليس الحل. علينا مساندتهما معاً لأن واحدهما يشكّل السبيل للوصول إلى الآخر، وأنت لن تصل إلى أي مكان إذا لم تقم بالخطوة الأولى. وها إن أليس ووكر تقول إن إسرائيل لن توافق أيضاً على تسوية الدولة الواحدة. وإذا تمتعت حجتها بأي قوة فسيذهب معها طرحها هباء، وطرحي أيضاً. ويمكنك بالحجة نفسها البرهان على أنه لا يمكن الوصول أبداً إلى نهاية لنظام التمييز العنصري. فلن يقبل الوطنيون البيض أبداً إنهاء التمييز، وهذا صحيح، وبالتالي فلنتخلَّ عن الكفاح المناهض للتمييز.

وأندونيسيا لن تتنازل أبداً عن تيمور الشرقية، وهو ما قاله الجنرالات بصوت مرتفع، «إنها مقاطعتنا، وسنحتفظ بها». وهو ما سيصح لو أن الأفعال اتُخذت في فراغ. لكنها لم تتخذ في فراغ، لأنها ترتبط بعوامل أخرى موجودة. وأحد العوامل، وهو دائماً ذو شأن وحاسم بالفعل في هذه الحالات، هو السياسة الأميركية، لكن ذلك ليس محفوراً في الصخر. فعندما تحوّلت السياسة الأميركية في شأن أندونيسيا وتيمور الشرقية لم يتطلّب الأمر أكثر من جملة واحدة من الرئيس كلينتون لينسحب الجنرالات الأندونيسيون. وقد قال عند حد ما إن «الأمر انتهى»، فانسحبوا. والأمر أكثر تعقيداً بعض الشيء في حالة التمييز العنصري، إذ لعبت كوبا دوراً كبيراً. فكوبا أخرجت، مثلاً، الأفريقيين الجنوبيين من ناميبيا، ووفرت الحماية لأنغولا، وكان لذلك وقع كبير. غير أن نظام التمييز لم ينهر إلا بعدما بدّلت الولايات المتحدة من سياستها، حوالي عام 1990. والولايات المتحدة حاسمة أيضاً في حالة إسرائيل. ولا يمكن أن تقوم إسرائيل إلا بما تسانده الولايات المتحدة. فهي توفّر الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي والإيديولوجي. وإذا تم سحب هذا الدعم فسيفعل الإسرائيليون ما تقوله الولايات المتحدة. وقد حصل هذا في الواقع مراراً وتكراراً. صحيح إذاً أنهم، لو تحرّكوا في فراغ، فلن يوافقوا أبداً على أي شيء إلا على ما يقومون به الآن: يحكمون سجن غزّة، ويأخذون ما يريدون من الأراضي، وسيستمرون. لكنهم لا يعملون في فراغ. فهناك أمور يسعنا القيام بها، كما في حالات أخرى، لتغيير ذلك. وأعتقد أن في وسعك، في تلك الحالة التفكير في خطة، بل حتى في رسمها، للسير في اتجاه تسوية الدولة الواحدة كخطوة في أتجاه أمر أفضل، ويمكنك المضي على هذا المنوال.

وبقدر ما يمكنني التفكير في ذلك فإن الطريقة الوحيدة للقيام به هي في دعم الإجماع الدولي كخطوة أولى، وهي خطوة تشكّل مقدَّمة لمزيدٍ من الخطوات. ويعني ذلك إجراءات ملموسة جدًّا. ولا نحتاج إلى ندوةٍ نناقش فيها الإمكانات النظرية، بل هناك تحركات ملموسة جدًّا يمكن القيام بها. ومنها مثلاً سحب الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية، وهذا اقتراح ملموس، وهناك خطوات يمكن اتخاذها لتطبيقه. وقد دعت، مثلاً، منظمة العفو الدولية، وهي بالكاد منظمة ثورية، إلى فرض حظر على الأسلحة إلى إسرائيل. وإذا أمكن للشعب في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها إجبار حكوماته على القبول بهذا الطرح، أي التهديد بالحظر على الأسلحة ما لم تسحب إسرائيل جيشها من

الضفة الغربية، فسيكون لذلك تأثيره. ويمكن لأفعال أخرى أن تؤدي إلى ذلك أيضاً. فإذا انسحب الجيش من الضفة الغربية سينسحب المستوطنون معه أيضاً، وسيصعدون إلى الشاحنات المؤمّنة لهم وينتقلون من منازلهم المدعومة في الضفة الغربية إلى منازلهم المدعومة في إسرائيل، تماماً كما فعلوا في غزّة عندما تلقّوا الأمر بذلك. ومن المرجّح أن يبقى بعضهم، ولا بأس، فهذا شأنهم إذا أرادوا البقاء في الدولة الفلسطينية. وهناك بالتالي عدد لا بأس به من الأمور الملموسة التي يمكن القيام بها، وليس الأمر وكأنه إشارة من اليد، لكنه لا يتجاوز نوع الأمور التي حصلت في أمكنة أخرى عندما تغيّرت سياسات القوى العظمى، وبالأخص الولايات المتحدة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

شكر

ما كان هذا الكتاب ليصدر لولا مساعدة الأشخاص التالية أسماؤهم ودعمهم:
نعوم تشومسكي الذي ردّ على أول رسالة إلكترونية لي منذ سنوات كثيرة واستمر في القيام بذلك على مرّ السنين (على الرغم من عددها). وأنا لا أزال أجهل كيف تقوم بذلك. شكراً لك. وشكراً لك يا إيلان بابه على ودّك، وعلى كونك متحدِّثا رائعاً، و...أيضاً على ردّك على رسائلي الإلكترونية الكثيرة. كلاكما مصدر للإلهام على مهنيتكما التي لا تُصدّق، والتزامكما بأخلاقياتكما، ولممارستكما ما تؤمنان به فعلاً.
شكراً لآنتوني أرنوف على مساعدتي في جعل الكتاب على ما هو عليه اليوم. وشكراً يا ميكي سميث ويا جيسي كينديغ وقد أمضيتما ساعات كثيرة في البحث في الهوامش. والكثير من الشكر لداو تران في هايماركت لتحويله المخطوطة إلى كتاب وجعل تحريره سلساً وسهلاً. وشكراً لكارولين لوفت على تحريرها المفصّل.
والشكر كذلك لشقيقي فلورانت على كونه رفيقي المخلص على مرّ السنين، ولولاه ما أبصر الكتاب النور. ولصديقي هيرف لانديكر لأنه يجعلني أضحك دوماً ولكونه «مديراً» عظيماً. أتمنى لو أنني التقيتك أبكر من ذلك، لكن وعلى قول المثل «أن يحصل الأمر متأخِّرا أفضل من ألاّ يحصل أبداً».
وشكراً يا ماريا على مساعدتك لي في المقابلات وعلى بقائك دوماً متحمّسة للمشروع. وشكراً لأعضاء «حملة لامبيث ووانسورث للتضامن مع فلسطين» على مساهمتهم في مقابلة عام 2007 مع تشومسكي. وشكر عظيم لأوتي إيفا يازيفيتش على ملاحظاتها البناءة جداً والمساعدة في المقدمة وعلى كل ما تعلّمته منها في الأشهر القليلة الماضية.
وشكراً يا ماي، ويا أمي وأبي، ويا فاي على وجودكم الدائم إلى جانبي. أحبكم. أما أنتِ يا جان، فإنني أتمنّى ألاّ تُمسّ شعرةٌ من رأسكِ، وأن تبقي كما أنتِ دون تغيير.
وأتوجّه أخيراً بالشكر لشعب فلسطين على صموده، وشكراً لجميع ناشطي حقوق الإنسان الذين يدعمون كفاحه الشامل. أنتم أبطال العالم الحقيقيون.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

ملاحظات حول النص

سبق لمقالة «مقتطفات من التاريخ: التورّط الأميركي في مسألة فلسطين» أن نُشرت في Race & Class 48, no. 3 (2007): 1- 28, Institute of Race Relations.

ترتكز مقالة «أبيدوا جميع البهائم»: غزة 2009، إلى محاضرة أُلقيت في مركز الدراسات الدولية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في 19 كانون الثاني/يناير 2009. ونُشرت نسخ سابقة على ZNet وفي 2009) 103(The Spokesman (England)

سبق لمقالة «السلام الممكن (ولكن الذي لن يحل) في الشرق الأوسط» أن نُشرت في 27 نيسان/ أبريل 2010 في «توم ديسباتش» TomDispatch وهي بمثابة مقتطفات تمّت مراجعتها من كتاب Hopes and Prospects (Chicago: Haymarket Books, 2010).

Notes

Thomas Carothers, Critical Mission: Essays on Democracy Promotion(1) (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2004), introduction and p. 7.

See Gilbert Achcar, Noam Chomsky, and Stephen Shalom, Perilous(2) Power (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2007), epilogue, note 29 for review.

See Alistair Crooke, “Our Second Biggest Mistake in the Middle East,”(3) London Review of Books 29, no. 13 (July 5, 2007): 3–6; and Jonathan Steele, “Hamas Acted on a Very Real Fear of a US¬Sponsored Coup,” Guardian, June 22, 2007, 37. See also David Rose, “The Gaza Bombshell,” Vanity Fair, April 2008; Norman Olsen, “An Inside Story of How the US Magnified Palestinian Suffering, Christian Science Monitor, January 12, 2009.

Richard Falk,“Slouching Toward a Palestinian Holocaust,”ZNet, July 5,(4) 2007, www.zcommunications.org/slouching-toward-a-palestinian-holocaust-by-richard-falk.

Israel’s Road Map Reservations,” Haaretz, May 27, 2003,(5) www.haaretz.com/ hasen/pages/ShArt.jhtml?itemNo=297230.

Quoted in Helene Cooper, “Blair to Tackle Economics but Not Peace(6) Efforts, a Task Reserved for Rice,” New York Times, June 28, 2007.

Michael MccGwire, “The Rise and Fall of the NPT: an Opportunity for(7) Britain,” International Affairs 81, no. 1 (2005): 115–40.

Edward Said, “Palestinians under Siege,” London Review of Books 22,(8) no. 24 (December 14, 2000).

Marvin Kalb and Carol Saivetz, “The Israeli-Hezbollah War of 2006: The(9) Media as a Weapon in Asymmetrical Conflict,” Harvard International Journal of Press/Politics 12, no. 3 (2007): 43–66, quote on p. 44.

See, for example, Aviv Lavie, “Inside Israel’s Secret Prison,” Haaretz,(10) August 23, 2003.

Gilbert Achcar, Eastern Cauldron: Islam, Afghanistan and Palestine in(11) the Mirror of Marxism (London: Pluto, 2004), 264.

(12) John Mearsheimer and Stephen Walt, “The Israel Lobby,” London Review of Books 28, no. 6 (March 23, 2006).

(13) Quoted in Lawrence Davidson, America’s Palestine: Popular and Official Perceptions from Balfour to Israel’s Statehood (Gainesville: University Press of Florida, 2001), 2.

(14) George Antonious, The Arab Awakening (Beirut: Khayats, 1945).

(15) See Ilan Pappé, “Arab Nationalism,” in Gerard Delanty and Krishan Kumar, eds., The Sage Handbook of Nations and Nationalism (London: Sage, 2006), 500–3.

(16) Davidson, America’s Palestine, 8, n. 25

(17) See Ruth Kark, “American Consular Reports as a Source for the Study of Nineteenth Century Palestine,” Cathedra 50 (1989): 133–9

(18) Davidson, America’s Palestine, 4, n. 13.

(19) Joseph M. Canfield, The Incredible Scofield and His Book (Vallecito, CA: Ross House Books, 1988).

(20) Stephen Sizer, Christian Zionism: Road-Map to Armageddon (New York: Inter-Varsity Press, 2005).

(21) يمكن قراءة الواقعة كلّها في ضوء جديد في
Max Blumenthal, “Birth Pangs of a New Christian Zionism,” Nation, August 8, 2006, www.thenation.com/article/birth-pangs-new-christian-zionism.

(22) Quotation in Jerry Falwell, “Future-Word: An Agenda for the Eighties,” in The Fundamentalist Phenomenon: The Resurgence of Conservative Christianity, ed. Jerry Falwell, with Ed Dobson and Ed Hindson (Garden City, NY: Doubleday, 1981): 186–223, quote p. 215.
حول البرنامج السياسي واللاهوتي للمسيحية الصهيونية انظر «إعلان المؤتمر المسيحي الصهيوني الدولي الثالث» الذي عُقد في القدس ما بين الخامس والعشرين شباط/فبراير والتاسع والعشرين منه، ويدعو إسرائيل إلى الدفاع عن نفسها، وإلى القدس الموحدة، وإلى ضم مرتفعات الجولان:
http://christianactionforisrael.org/congress.html
وللمزيد عن المسيحية الصهيونية ودور فالويل المحوري في تسويقها في أميركا وجمع الإيمان مع أمن إسرائيل وتوسّعها، انظر
Merril Simon, Jerry Falwell and the Jews (Middle Village, NY: Jonathan David Publishers, 1984); and Stephen Spector, Evangelicals and Israel: The Story of American Christian Zionism (New York: Oxford University Press, 2009).

(23) Sizer, Christian Zionism

Donald M. Love, Henry Churchill King of Oberlin (New Haven, CT: Yale(24) University Press, 1956).
Davidson, America's Palestine, 6. (25)
David Hapgood, Charles R. Crane: The Man Who Bet on People (New(26) York: Xlibris Publications, 2000), 56–63.
Harry N. Howard, The King Crane Commission: An American Inquiry(27) into the Middle East (Beirut: Khayats, 1963).
Davidson, America's Palestine, 146, n. 27(28)
Ilan Pappé, The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947–1951(29) (London and New York: I. B. Tauris, 1994), 36.
Marc Lee Raphael, Abba Hillel Silver: A Profile of American Judaism(30) (New York: Holmes and Meier, 1989).
H. Paul Jeffers, The Napoleon of New York: Mayor Fiorello LaGuardia(31) (Toronto: John Wiley and Sons, 2002).
W. Brooke Graves, Administration of the Lobby Registration Provision(32) of the Legislation Reorganization Act of 1946: An Analysis of Experience During the th Congress (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1949).
Abraham Ben-Zvi, Eisenhower, Kennedy, and the Origins of the(33) American-Israeli Alliance (New York: Columbia University Press, 1998).
Cheryl Rubenberg, Israel and the American National Interest: A Critical(34) Examination (Chicago: University of Illinois Press, 1989), 329–77.
Alfred Lilienthal, "J. William Fulbright: A Giant Passes," Washington(35) Report on Middle Eastern Affairs (April–May 1995): 92–3.
Douglas Little, "The Making of a Special Relationship: The United(36) States and Israel, 1957–1968," International Journal of Middle East Studies 25, no. 4 (November 1993): 563–85.
Joel Beinin, "Pro-Israeli Hawks and the Second Gulf War," Middle East(37) Report Online, April 6, 2003, www.merip.org/mero/mero040603.html
Andrew I. Killgore,"According to Indictment, AIPAC Has Been under(38) Investigation since 1999," Washington Report on Middle East Affairs, November 2005, www.washington-report.org/archives/November_2005/0511019.html
Juan Cole, "AIPAC's Overt and Covert Ops," Antiwar.com, August 30,(39) 2004, www.antiwar.com/cole/?articleid=3467

(40) Hannah Arendt, The Jew as Pariah: Jewish Identity and Politics in the Modern Age (New York: Grove, 1978).

(41) Seymor Martin Lipset and Earl Raab, Jews and the New American Scene (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), 26–7.

(42) Full report in William River Pitt and Scott Ritter, War on Iraq (New York: Context Books, 2003).

(43) Naseer Aruri, Dishonest Broker: The US Role in Israel and Palestine (Cambridge, MA: South End Press, 2003), 127–48

(44) Naseer Aruri, Dishonest Broker 127-48.

(45) Senate Committee on Foreign Relations, High Costs of Crude: The New Currency of Foreign Policy, 109th Cong., 1st sess., November 16, 2005 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 2006).

(46) David Ben-Gurion, diary, October 27, 1948

(47) Dana Milbank, "AIPAC's Big, Bigger, Biggest Moment," Washington Post, May 24, 2005, 14

(48) Aruri, Dishonest Broker, 37.

(49) Gary Leupp, "'An American Strike on Iran Is Essential for Our Existence': AIPAC Demands 'Action' on Iran," CounterPunch, February 24–25, 2007, www.counterpunch.org/leupp02242007.html.

(50) Edward Said, Culture and Imperialism (New York: Alfred K. Knopf, Inc., 1993).

(51) The scope of the tragedy is well described in a collection of articles in Ghada Karmi and Eugene Cortran, eds., The Palestinian Exodus, 1948–1988 (London: Ithaca Press, 1999).

(52) Pappé, Making of the Arab¬Israeli Conflict, 124–43

(53) انظر بشكل خاص كتاب نور مصالحة Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882–1948, and his A Land with- out a People: Israel, Transfer and the Palestinians 1949–96 (London: Faber and Faber, 1997 ويشكّل كتاب مصالحة اللاحق). Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion, 1967–2000 (London: Pluto Press, 2000 ويفضح كتابه. معالجةً شاملةً للحتمية الإمبريالية في قلب الصهيونية الهرتزلية) The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem الأخير (London: Pluto Press, 2003)) ادعاء إسرائيل بالبراءة من مسألة الفلسطينيين المطرودين.

(54) This is Michael Prior's translation, in Zionism and the State of Israel: A Moral Inquiry (London and New York: Routledge, 1999), 9, of "Die arme Bevölkerung trachten wir unbemerkt über die Grenze zu schaffen, indem

wir in den Durchzugsländern Arbeit verschaffen aber in unserem eigenen Lande jederlei Arbeit verweigern" (Theodor Herzl, Briefe und Autobiographische Notizen, 1886–1895, vol. II, eds. Johannes Wachten et al. (Berlin: Propylaen Verlag, 1983), 117–18.

(55) Masalha, Expulsion of the Palestinians, 93–141

(56) Shabtai Teveth, Ben¬Gurion and the Palestinian Arabs (Oxford: Oxford Uni¬versity Press, 1985), 189.

(57) See, for example, Masalha, Expulsion of the Palestinians

(58) Simha Flapan, Zionism and the Palestinians 1917–1947 (London: Croom Helm, 1979); Simha Flapan, The Birth of Israel: Myths and Realities (London: Croom Helm, 1987); Baruch Kimmerling, Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics (Los Angeles and Berkeley: University of California, Institute of International Studies [Research Series, No. 51], 1983); Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987); Benny Morris, 1948 and After: Israel and the Palestinians (Oxford: Oxford University Press, 1990); Benny Morris, Israel's Border Wars (Oxford: Oxford University Press, 1993); Ilan Pappé, Britain and the Arab-Israeli Conflict 1948–1951 (London: Macmillan, 1988); Pappé, Making of the Arab-Israeli Conflict; Tom Segev, The First Israelis, English language ed. Arlen N. Weinstein (New York: The Free Press/London: Collier Macmillan, 1986); Tom Segev, The Seventh Million: The Israelis and the Holocaust, trans. Haim Watzan (New York: Hill and Wang, 1993); Israel Shahak, 2nd ed. Report: Arab Villages Destroyed in Israel (Jerusalem: Shahak, 1975); Anita Shapira, Land and Power: The Zionist Resort to Force (Oxford: Oxford University Press, 1992); Avi Shlaim, Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine (New York: Columbia University Press, 1988).

(59) نُشرت أوراق المؤتمر، مع عدد من أوراق المدعوّين الآخرين، في كتاب نصير عروري Palestinian Refugees and Their Right of Return (London and Sterling, VA: Pluto Press, 2001).

(60) Matthew Engel,"Senior Republican Calls on Israel to Expel West Bank Arabs," Guardian, May 4, 2002.

(61) Mouin Rabbani, "Birth Pangs of a New Palestine," Middle East Report Online, January 7, 2009, www.merip.org/mero/mero010709.html

(62) Uri Blau and Yotam Feldman, “How IDF Legal Experts Legitimized Strikes Involving Gaza Civilians,” Haaretz, January 22, 2009; Yotam Feldman and Uri Blau, “Consent and Advise,” Haaretz, January 29, 2009.

(63) Sabrina Tavernise, “Rampage Shows Reach of Militants in Pakistan,” New York Times, March 31, 2009; Feldman and Blau, “Consent and Advise.”

(64) Ethan Bronner, “Parsing Gains of Gaza War,” New York Times, January 19, 2009. On the 1950s concept, “We will go crazy” (nishtagea) if crossed, see Chomsky, Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians (Cambridge, MA: South End Press, 1999), 467f.

(65) Craig Whitlock and Reyham Abdel Kareem,“Combat May Escalate in Gaza, Israel Warns; Operation in Densely Packed City, Camps Weighed,” Washington Post, January 11, 2009.

(66) For sources and details, see Fateful Triangle, and Cheryl Rubenberg, Journal of Palestine Studies, special issue, “The War in Lebanon” vol. 11, no. 4–vol. 12, no. 1 (Summer–Autumn 1982): 62–68.

(67) Interview with General Mordechai Gur, Al Hamishmar (May 10, 1978), quoted in Noam Chomsky, Towards a New Cold War (New York: Pantheon, 1982), 320.

(68) Ze’ev Schiff, Haaretz, May 15, 1978.

(69) Eban quoted in Jerusalem Post, August 16, 1981. See also Meiron Benvinisti, Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948 (Berkeley: University of California Press, 2000) and Ehud Sprinzak, The Ascendance of Israel’s Radical Right (New York: Oxford University Press, 1991).

(70) Thomas Friedman,“Israel’s Goals in Gaza?” New York Times, oped, January 14, 2009

(71) Steven Erlanger, “Weighing Crimes and Ethics in the Fog of Urban Warfare,” New York Times, January 17, 2009.

(72) Fawaz Gerges, “Gaza Notebook,” Nation, January 16, 2009

(73) Ethan Bronner, “Israel Lets Reporters See Devastated Gaza Site and Image of a Confident Military,” New York Times, January 16, 2009; Chomsky, Pirates and Emperors Old and New (New York: Claremont Research and Publications, 1986; extended version, Boston: South End Press, 2002), 44f.

(74) Gerges, “Gaza Notebook.”

Gaza Relief Boat Damaged in Encounter with Israeli Vessel," CNN.com,(75) December 30, 2008, www.cnn.com/2008/WORLD/meast/12/30/gaza.aid.boat/index.html; "Mckinney on Boat in Gaza Crash," video, CNN.com, www.cnn.com/2008/WORLD/meast/12/30/gaza.aid.boat/index.html#cnnSTCVideo; "Israeli Patrol Boat Collides with Aid Ship off Gaza," Agence France-Presse December 30, 2008; Zeina Karam, "Gaza Protest Boat Sails into Lebanon," Associated Press (30 December 2008); "Israel Accused of Ramming Gaza Aid Ship," Guardian Unlimited (30 December 2008); and Stefanos Evripidou, "Gaza Mercy Mission Rammed by Israeli Navy," Cyprus Mail, December 31, 2008.

See note 20, below. See also Gilbert Achcar, Noam Chomsky, and(76) Stephen Shalom, Perilous Power (Boulder, CO: Paradigm, 2007), 239.

Arabs Fiddle and Squabble, Again, as Palestine Bleeds and Burns,(77) Again," editorial, Daily Star (Lebanon), January 14, 2009.

Amal Saad¬Ghorayeb, "Will Hizbullah Intervene in the Gaza Conflict?"(78) Daily Star (Lebanon), January 13, 2009 and Zeev Maoz,"The War of Double Standards," July 24, 2006, http://psfaculty.ucdavis.edu/zmaoz/The%20War%20of%20Double%20Standards.pdf.

Ibid(79)

Friedman, "Israel's Goals in Gaza?"; "Senator Kerry's Speech on the(80) Middle East to the Brookings Institution," Senator Kerry's Online Office, release, http://kerry.senate.gov/cfm/record.cfm?id=309250, March 9, 2009; and Pirates and Emperors, 63, citing David Shipler, "Palestinians and Israelis Welcome Their Prisoners Freed in Exchange," New York Times, November 25, 1983.

Idith Zertal and Akiva Eldar, Lords of the Land (New York: Nation(81) Books, 2007), xii, 450

Stefano Ambrogi, "U.S. Seeks Ship to Move Arms to Israel," Reuters,(82) AlertNet, January 9, 2009, www.alertnet.org/thenews/newsdesk/L9736369.htm

Cited in Thalif Deen, "U.S. Weaponry Facilitates Killings in Gaza," Inter(83) Press Service, January 8, 2009, http://ipsnews.net/news.asp?idnews=45337.

(84) Cited in Nikos D.A. Arvanites, “U.S. Resupplying Israel from Port in Greece,” Ekonom:east Media Group, January 13, 2009, www.emg.rs/en/news/region/75403.html.

(85) Stephen Zunes, “Obama and Israel’s Military: Still Arm-in-Arm,” Foreign Policy in Focus, March 4, 2009, www.fpif.org/articles/obama_and_israels _military_still_arm-in-arm

(86) US Cancels Israel Arms Shipment over Greek Objections,” Agence France¬Presse, January 13, 2009.

(87) Quoted in Thalif Deen, “U.S. Weaponry Facilitates Killings in Gaza,” Inter Press Service, January 8, 2009.

(88) William Hartung and Frida Berrigan, “U.S. Weapons at War 2008: Beyond the Bush Legacy,” NewAmerica.net, www.newamerica.net/publications/ policy/u_s_weapons_war_2008_0; Ali Gharib, “U.S. Arms Deployed in Wars Around the Globe,” Inter Press Service, December 11, 2008; Jim Wolf, “U.S. Arms Sales Seen Booming in 2009,” Reuters, December 15, 2008; and Geraldine Baum, “U.S. Opposes Arms Trade Treaty,” Los Angeles Times, November 1, 2008.

(89) Mads Gilbert, “Doctor Decries Israeli Attacks,” video, YouTube.com, www. youtube.com/watch?v=Ev6ojm62qwA; and Bronner, “Parsing Gains of War in Gaza.”

(90) John Heilprin, “UN Contradicts Israel over Depth of Crisis in Gaza,” Associated Press, January 6, 2009.

(91) Ethan Bronner, “Israeli Attack Splits Gaza; Truce Calls Are Rebuffed,” New York Times, January 4, 2009.

(92) Quoted in Steven Lee Myers and Helene Cooper, “Gaza Crisis Is Another Challenge for Obama, Who Defers to Bush for Now,” New York Times, December 29, 2008.

(93) بيان صحافي بعنوان «اليوم الثاني والعشرون من هجمات الجيش الإسرائيلي المستمرة على قطاع غزة» صدر في 17 كانون الثاني/يناير 2009 عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. وكشف إحصاء دقيق لاحق عن أرقام أكبر. “

Israeli Troops Head Out of Devastated Gaza,” Reuters, January 19, 2009; “IOF Unilaterally Ceases Fire; Redeploys inside Gaza—Dozens of Decomposed Bodies Found under Houses Rubbles and Enormous Destruction in Neighborhoods,” press release, Al Mezan Center for Human Rights, January 18, 2009.

Yoav Stern and Yossi Melman, “ABC: IAF Attacked 3 Times in Sudan,”(94) Haaretz, March 29; Charles Levinson and Jay Solomon, “U.S., Egypt Push Sudan about Arms,” Wall Street Journal, March 29, 2009.

Akiva Eldar,“Israeli Rejection of Gaza Deal May Topple(95) Abbas,”Haaretz.com, January 9, 2009, www.haaretz.com/hasen/spages/1054143.html; quoted in Mark Landler, “U.S. Pact Seen as Step Toward Gaza Cease-Fire,” New York Times, January 16, 2009

Gerges, “Gaza Notebook(96)

Tobias Buck, “Gaza Offensive Boosted Hamas, Poll Concludes,”(97) Financial Times, February 6, 2009.

Andrew England, “Al¬Jazeera Journalists Become the Faces of the(98) Frontline,” Financial Times, January 14, 2009; Noam Cohen, “Few in U.S. See Jazeera’s Coverage of Gaza War,”New York Times, January 12, 2009.

(99) لو أن أمن إسرائيل هو المشكلة لأمكن تشييد الجدار عند الخط الأخضر، وهو الحدود المعترف بها دولياً، ولما حصلت اعتراضات إلا من الإسرائيليين الذين ستُعوَّقَ حرية وصولهم إلى الأراضي المحتلّة.

Quotes are from Chief of Staff Rafael Eitan and Prime Minister(100) Yitzhak Shamir. See Fateful Triangle for these and other examples.

Charles Levinson, “Israelis Watch the Fighting in Gaza from a Hilly(101) Vantage Point,” Wall Street Journal, January 8, 2009

انظر أيضاً صورة اليهود الأرثوذكس وهم يرقصون على قمة إحدى التلال وتحمل التعليق التالي «إسرائيليون يراقبون من تلة على مشارف قطاع غزة الغارات الجوية على غزة ويرقصون احتفاءً بالهجمات.»

http://electronicintifada.net/v2/article10215.shtml.

Anshil Pfeffer, Haaretz.com, January 9, 2009,(102) www.haaretz.co.il/hasite/spages/ 1056116.html (Hebrew). Matthew Wagner, “Rabbis Order Soldiers and Police to Refuse to Dismantle Outposts. But Major Insubordination Seen as Unlikely,” Jerusalem Post, May 27, 2009. On the role of the religious nationalist Rabbis, see Zertal and Eldar, Lords of the Land. One of their most revered figures, Rabbi Tzvi Yehudah Kook, said, “we are in the middle of redemption,” and the state is “entirely sacred and without blemish,” extending over the entire Land of Israel; quoted in Gershom Gorenberg, The Accidental Empire (New York: Times Books, 2006), 275.

Alan Dershowitz, “Lebanon Is Not a Victim,” Huffington Post, August(103) 7, 2006, www.huffingtonpost.com/alan¬dershowitz/lebanon-is-not-a-victim_b_26715.html?view=print; Alan Dershowitz (video), www.youtube.com/ watch?v=HCShwgO6M1M.

Ehud Olmert, speech to Joint Session of (U.S.) Congress, May 24,(104) 2006. For full transcript, see “Address by Prime Minister Ehud Olmert to Joint meeting of US Congress,” Embassy of Israel website, www.israelnewsagency.com/ israelolmertcongress48480524.html

Likud Party platform, see the Knesset website,(105) www.knesset.gov.il/elections/ knesset15/eljikud_m.htm.

(106) في مقابلة أجريت معه في إسرائيل وهو يستقيل بعد اتهامه بالفساد، سحب أولمرت كل مواقفه السابقة موافقاً للمرة الأولى على الإجماع الدولي. Ethan Bronner, “Olmert Says Israel Should Pull Out of West Bank,” New York times, September 30, 2008. وتصعب معرفة ما الذي يجب فعله حيال ذلك إذ إن أفعاله التي تلت ذلك تتناسب مع برامجه التوسعية غير الشرعية.

Report on Israeli Settlements, Foundation for Middle East Peace,(107) January–February 2009; Ghassan Bannoura, “Report: Peace Now Annual Settlement Report Shows an Increase of Constructions,” International Middle East Media Center, January 28, 2009; Mark Landler, “Clinton Expresses Doubts about an Iran-U.S. Thaw,” New York Times, March 3, 2009, A6; Sara Miller, “Peace Now: Israel Planning 73,300 New Homes in West Bank,” Haaretz, March 2, 2009.

ولاحظت ميللر أن عضو الكنيست ياكوف كاتز الذي يُتوقّع أن ينضم إلى حكومة نتنياهو في نيسان/ أبريل 2009 قال لراديو الجيش «سنبذل كل جهد لتنفيذ المخططات التي وضع [مسؤول «السلام الآن» يارف] أوبنهايمر خطوطها العريضة... وأتوقع أن يحصل ذلك، بمشيئة الله، في السنوات القليلة المقبلة، وتصبح لدينا هنا دولة واحدة.» غير أن الحسام في ذلك، كما هو دائماً، مقدار المساعدة المتوقعة من واشنطن. للمزيد عن أنساق التوسع الاستيطاني انظر

Zertal and Eldar, Lords of the Land. On expandind “Rings of Land,” see B’Tselem, Access Denied: Israeli Measures to Deny Palestinians Access to Land around Settlements, September 2008, www.btselem.org/english/Publications/Summaries/200809_Access_Denied.asp

Quoted in Gorenberg, Accidental Empire, 82. Yossi Beilin, Mehiro shel(108) Ihud (Tel¬Aviv: Revivim, 1985), 42, an important review of cabinet records under the Labor governments that held power until 1977.

(109) Quoted in Gorenberg, Accidental Empire, 99f, 110–1, 173. For careful analy¬sis of the court decisions, see Norman Finkelstein, Beyond Chutzpah (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 2008, expanded paperback edition), postscript, 227–70.

(110) Ran HaCohen, “Pacifying Gaza,” Antiwar.com, December 31, 2008, http:// antiwar.com/hacohen/?articleid=13970.

(111) Shlomo Avineri, Haaretz, March 18, 2003. ربما كانت السخرية هي المقصودة، على الرغم من انها لا تبدو كذلك، إذ يصعب دوماً القول. فالتعبير العبري للدعاية الإسرائيلية هو «هاسبارا» (التفسير). ولأن كل ما تفعله إسرائيل هو بالضرورة حق وعدل، فمن الضروري عندها تفسيره للغرباء المرتبكين.

(112) Ari Shavit, “Gaza Op May Be Squeezing Hamas, but It’s Destroying Israel’s Soul,” Haaretz, January 16, 2009.

(113) UN Press Conference on Gaza Humanitarian Situation,” United Nations, January 15, 2009, www.un.org/News/briefings/docs/2009/090115_Gaza.doc.htm. Tobias Buck, Andrew England, and Heba Saleh, “Assault Kills Top Hamas Leader,” Financial Times, January 15, 2009. Al Jazeera, “Gazans Count the Cost of War,” January 16, 2009, http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2009/01/20091161441393514 63.html; Tamer Saliba and Patrick Quinn, “UN Says Gaza Faces Humanitarian Catastrophe,”Associated Press, January 16, 2009.

(114) Amnesty International, “Israel/Occupied Palestinian Territories: Israel’s Use of White Phosphorus Against Gaza Civilians ‘Clear and Undeniable,’” January 19, 2009, www.amnesty.org/en/formedia/pressreleases/israeloccupied-palestinian-territories-israel 039s-use-white-phosphorus-a; and “Foreign- supplied Weapons Used Against Civilians by Israel and Hamas,” February 20, 2009, www.amnesty.org/en/news-and-updates/foreign-supplied-weapons-used-against-civilians-israel-and-hamas-2009-220. وطالبت منظمة العفو الدولية أيضاً بحظرٍ على حماس، غير أنه مطلب يتضح أنه بلا معنى.

(115) Sheera Frenkel, “Amnesty International: Gaza White Phosphorus Shells Were US Made,” Times (London) online, February 24, 2009, www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article5792182.ece; “Amnesty Interna¬tional Says Israel Misused US¬Supplied Weapons in

Gaza," VOA news, Feb¬ruary 23, 2009, www.voanews.com/english/2009¬02¬23¬voa17.cfm.

Peter Beaumont, "Gaza Desperately Short of Food after Israel(116) Destroys Farmland," Observer, February 1, 2009; Donald Macintyre, "An Assault on the Peace Process," Independent, January 26, 2009.

IRIN—UN Office for Coordination of Humanitarian Affairs,"Tough(117) Times for University Students in Gaza," March 26, 2009, www.irinnews.org/PrintReport.aspx?ReportId=83655.

Gideon Levy, "The Ebb, the Tide, the Sighs," Haaretz November 16,(118) 2008; "Al Mezan Center Condemns the Escalation of Israeli Violations against Palestinian Fishers and Calls on the International Community to Act, and Civil Society to Intensify its Solidarity Campaigns," Al Mezan Center for Human Rights, press release, March 25, 2009, www.mezan.org/en/details.php?id=8594&ddname=fishermen&id_dept=9&id2=9&p=center; Inter¬national Solidarity Movement, "Gazan Coast Becoming a 'No¬go' Zone," February 16, 2009; "Gaza Marine Project—and Who Owns It?" video, www.youtube.com/watch?v=cyPtd6qKLVE&feature=channel_page.

Platts Commodity News, February 3, 2000. See also Platts(119) Commodity News, December 3, 2008; "Israel Power Firm Sends Top Team to London for Talks with BG," Platt's Commodity News, February 16, 2009, reporting that IEC "is sending a high level delegation to London for talks with BG on purchase of natural gas from the Marine Gaza field"; Economist Intelligence Unit, January 20; Amotz Asa¬El, "Gas Discovery Tempers Israeli Recession Blues," Market Watch (Jerusalem), January 27, 2009; Steve Hawkes and Sonia Verma (Jerusalem), "BG Group at Centre of $4bn Deal to Supply Gaza Gas to Israel," Times (London), May 23, 2007; Michel Chossudovsky, "War and Natural Gas: The Israeli Invasion and Gaza's Offshore Gas Fields," Center for Research on Globalization, January 8, 2009, www.globalresearch.ca/index.php ?context=va&aid=11680. Also Martin Barillas, "Massive Natural Gas Deposits Found Off Israel," January 19, 2009, SperoNews, www.speroforum.com/a/17732/Massive¬natural¬gas¬deposits¬found¬off¬Isr

See my "Good News, Iraq and Beyond," chap. 5 in Hopes and(120) Prospects (Chicago: Haymarket, 2010).

Apocalypse Near," Noam Chomsky, interview by Merav Yudilovitch,(121) Ynet, August 4, 2006, www.ynetnews.com/articles/0,7340,L¬3286204,00.html.

Ali Abunimah, "We Have No Words Left," Guardian, December 29,(122) 2008. Mustapha Barghouti, "Palestine's Guernica and the Myths of Israeli Victimhood," http://palestinethinktank.com/2008/12/29/mustafa-barghouti-palestines-guernica-and-the-myths-of-israeli-victimhood/, December 29, 2008

Hillary Clinton's stern admonition when Israel demolished eighty(123) more Arab homes in East Jerusalem in Sue Pleming and Mohammed Assadi, "Clinton Criticises Israel over E. Jerusalem Demolition," Reuters, March 4, 2009.

Among others, on Hamas see Ismail Haniyeh, "Agression Under False(124) Pretenses," Washington Post, July 11, 2006; Khalid Mish'al, "Our Unity Can Now Pave the Way for Peace and Justice," Guardian, February 13, 2007. Guy Dinmore and Najmeh Bozorgmehr, "Iran 'Accepts Two-state Answer' in Mideast," Financial Times, September 2, 2006; "Leader Attends Memorial Ceremony Marking the 17th Departure Anniversary of Imam Khomeini," The Center for Preserving and Publishing the Works of Grand Ayatollah Sayyid Ali Khamenei, June 4, 2006, http://english.khamenei.ir/index.php ? option=com_content&task=view&id=442&Itemid=2 . See also Iran scholar Ervand Abrahamian, "Khamenei Has Said Iran Would Agree to Whatever the Palestinians Decide," in David Barsamian, ed., Targeting Iran (San Francisco: City Lights, 2007), 112. Hassan Nasrallah has repeatedly expressed the same position.

For brief review of the record, and sources, see Failed States. See(125) further Norman Finkelstein, Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict (Lon¬don: Verso, 1996; new edition 2003). For a detailed critical analysis of Israel's security strategy from the outset, revealing clearly the preference for expansion over security and diplomatic settlement, see Zeev Maoz, Defending the Holy Land (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2006).

Ethan Bronner, "Gaza War Role Is Political Lift for Ex¬Premier," New(126) York Times, January 8, 2009.

See Failed States, 193ff(127)

Gareth Porter, “Israel Rejected Hamas Ceasefire Offer in December,”(128) Inter Press Service, January 9, 2009, www.ipsnews.net/print.asp?idnews=45350.

ولتحليلٍ مفصَّل عن سجل انتهاكات وقف النار في العقد الماضي انظر

Nancy Kanwisher, Johannes Haushofer, and Anat Biletzki, “Reigniting Violence: How Do Ceasefires End?” Huffington Post, January 6, 2009, www.huffingtonpost.com/nancy-kanwisher/reigniting-violence-how-d_b_155611.html.

يظهر تحليلهم «أن إسرائيل هي التي تشرع، بشكلٍ ساحق، في القتل بعد هدأة في النزاع... وبالفعل فإن إسرائيل هي التي تبدأ فعلاً بالقتل بعد هدوء يستمر لأكثر من أسبوع.»

Dion Nissenbaum, “Israeli Ban on Sending Pasta to Gaza Illustrates(129) Frictions,” McClatchy Newspapers, February 25, 2009; Joshua Mitnick and Charles Levinson, “World News: Peace Holds in Gaza; U.N. Chief Blasts Israel,” Wall Street Journal, January 21, 2009; and many others. On Hamas post-invasion truce offers, reiterating those rejected by Israel before the attack, see Khaled Abu Toameh,“Haniyeh: Hamas will consider cease-fire initiatives. Fatah official says leader in hiding has ‘raised the white flag,” Jerusalem Post, January 13, 2009; Stephen Gutkin, “Hamas Officials Signal Willingness to Negotiate,” Associated Press, January 29, 2009. On Israel’s rejection of truce offers shortly before the attack, see Porter, “Israel Rejected Hamas Ceasefire”; Peter Beaumont, “Israel PM’s Family Link to Hamas Peace Bid: Olmert Rejected Palestinian Attempts to Set Up Talks through Go¬Between Before Gaza Invasion,” Observer, March 1, 2009, 33.

Amos Harel and Avi Issacharoff,“IDF Carries Out First Arrest in Gaza(130) Strip Since Pullout,” Haaretz, June 24, 2006, www.haaretz.com/news/idfcarries out first arrest in gaza strip since-pullout - 1.191233; Caleb Carr, “A War of Escalating Errors,” Los Angeles Times, August 12, 2006. Noam Chomsky, Interventions (San Francisco: City Lights, 2007), 188.

Howard Friel and Richard Falk, Israel¬Palestine On Record (New York:(131) Verso, 2007), 136, citing Human Rights Watch, June 30, 2006.

Quoted in Jeremy Bowen,“Bowen Diary: The Days Before War,”BBC(132) News, January 10, 2009, http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7822048.stm.

Regev interviewed by David Fuller, Channel 4, UK, (video),(133) www.youtube.com/watch?v=N6e-elrgYL0. Editorial, “The Other Israel,”

Holon Israel, December 2008–January 2009.

(134) Rory McCarthy, “Gaza Truce Broken as Israeli Raid Kills Six Hamas Gunmen,” Guardian, November 5, 2008.

(135) David Rose, “The Gaza Bombshell,” Vanity Fair, April 2008. Norman Olsen, “An Inside Story of How the US Magnified Palestinian Suffering,”Christian Science Monitor, January 12, 2009.

(136) Ethan Bronner, “U.S. Helps Palestinians Build Force for Security,” New York Times, February 27, 2009. Kerry, “Speech on the Middle East.”

(137) في ما يتعلّق بأصول هذه الوسائل في الفيليبين بعدما دمّر جيش الغزو الأميركي القوات الشعبية التي حرّرت البلاد فعلاً من الحكم الإسباني، وذبح في السياق مئات الآلاف من الفيليبينيين، والوسائل التي أعادت بها هذه الوسائل الجديدة فرض الرقابة والسيطرة على الشعب في البلاد انظر Alfred McCoy, Policing America’s Empire: the United States, the Philippines, and the Rise of the Surveillance State (Madison,WI: University of Wisconsin Press, 2009). Among other studies, see Martha Huggins, Political Policing: the United States and Central America (Chapel Hill, NC: Duke University Press, 1998); Patrice McSherry, Predatory States: Operation Condor and Covert War in Latin America (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005).

(138) Sara Roy, “If Gaza Falls…” London Review of Books, January 1, 2009, 26; Sara Roy, “Israel’s ‘Victories’ in Gaza Come at a Steep Price,” Christian Science Monitor, January 2, 2009; Physicians for Human Rights–Israel, Emergency Gaza Update 28.12.2008, www.phr.org.il/default.asp?PageID=190&ItemID =430.

(139) Porter, “Israel Rejected Hamas”; Beaumont, “Israel PM’s family link to Hamas peace bid,” Observer (UK), March 1, 2009.

(140) Akiva Eldar, “White Flag, Black Flag,” Haaretz, January 5, 2009, www.haaretz.com/hasen/spages/1052621.html.

(141) See Fateful Triangle, 201ff. Pirates and Emperors, 56f

(142) Stephen Lee Myers, “The New Meaning of an Old Battle,” New York Times, January 4, 2009.

(143) وافق» ديفيد بن غوريون، «الرجل القوي في الييشوف... على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة لكنه لم يقبل بالحدود التي وضعها للدولة اليهودية بوصفها الحدود النهائية» التي توقع أن تنشأ عن «انتصار عسكري يهودي واضح.» Avi Shlaim, The Iron Wall (New York: W.W. Norton, 2000), 28–9. أوضح بن غوريون في المناقشات الداخلية أنه «لا توجد في التاريخ ترتيبات نهائية، ولا حدود أبدية، ولا توجد مطالب سياسية نهائية. فسيبقى العالم يشهد تغييرات وتبدّلات». قبلنا بفقدان الضفة الشرقية (الأردن) لكننا «نملك الحق بكامل فلسطين الغربية»، و«نريد أرض إسرائيل بكاملها».

Uri Ben-Eliezer, The Making of Israeli Militarism (Bloomington: Indiana University Press, 1998), 150–1.

(144) Maoz, Defending the Holy Land, 103.

(145) Chomsky, Towards a New Cold War, 461-462n, citing Toldot HaHaganah, vol. 2, 251f.

وقد اتُهم بالـ«سلوك» المَرَضي لإشارته (عن حق) إلى معارضة اليهود المولودين في فلسطين للصهيونية، (كما اتُّهم بالمثلية الجنسية).

(146) Amnesty International, "Gaza Ceasefire at Risk," November 5, 2008, www. amnesty.org/en/news-and-updates/news/gaza-ceasefire-at+risk-20081105.

(147) Fateful Triangle, 64f. For substantial evidence supporting this conclusion, see Maoz, Defending the Holy Land.

(148) Andrew Cordesman, "The War in Gaza: Tactical Gains, Strategic Defeat?" Center for Strategic and International Studies. January 9, 2009, http://csis.org/ publication/war-gaza. For Turki al-Faisal's own words, see "Saudi Arabia's Patience Is Running Out" Financial Times, January 23, 2009

(149) Uri Avnery,"How Many Divisions?"Gush Shalom–Israeli Peace Bloc, January 10, 2009, http://zope.gush¬shalom.org/home/en/channels/avnery/1231625457/.

(150) Baruch Kimmerling, Politicide: Ariel Sharon's War against the Palestinians (London: Verso, 2003).

(151) See Ilan Pappé, A History of Modern Palestine; One Country, Two Peoples, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 115–16.

(152) I have written on the minority report in Ilan Pappé, The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951 (London and New York: I. B. Tauris, 2001), 16–46

(153) United Nations Archives, UNSCOP Verbatim Report in United Nations General Assembly Files, Second Session, August–November 1947.

(154) See Ali Abuminah, One Country: A Bold Proposal to End the Israeli-Palestinian Impasse (New York: Holt McDougal 2007); Ghada Karmi, Married to Another Man: Israel's Dilemma in Palestine (London: Pluto Press, 2007); Joel Kovel, Overcoming Zionism: Creating a Single Democratic State in Israel/Palestine (London: Pluto Press, 2007); and Jamil Hilal, ed., Where Now for Palestine? The Demise of the Two-State Solution (London: Zed Books 2007).

(155) The Web site of that campaign is the Palestinian Campaign for the Academic & Cultural Boycott of Israel, www.pacbi.org.

(156) See Meron Benvisiti, “The Binationalism Vogue,” Haaretz, April 30, 2009. This was written as a response to the March 2009 Boston conference declaration.

(157) الصحافي الإيطالي والكاتب باولو بارنارد هو كبير المراسلين السياسيين لشبكة «راي» وقد وضع في أيار/مايو 2009 على «يوتيوب» سبعة أفلام قصيرة بعنوان «فلسطين - إسرائيل: الرواية المفقودة».

(158) Shimon Peres, Now and Tomorrow (Tel-Aviv: Mabat Books, 1978), 20.

(159) See David Landau, “Maximum Jews, Minimum Arabs,” Haaretz, November 13, 2003

(160) أجريت هذه المقابلة في مناسبات عدة ما بين عاميْ 2009 و2010.

(161) UN Expert: Palestinian Terror ‘Inevitable’ Result of Occupation,” Associated Press, November 15, 2009, www.haaretz.com/hasen/spages/958358.html; “Situation in the Gaza Strip: Policy of Isolation Has Failed, Say MEPs,” February 21, 2008, United Nations Information System on the Question of Palestine, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/7B4D40FE41CDCB91852573FB0057F9F0; “Palestinians Suspend Contact with Israel,” Sky News online, March 2, 2008, http://news.sky.com/skynews/Home/ Sky¬News-Archive/Article/20080641307601

(162) Yossi Beilin, Mehiro shel Ihud (Revivim, 1985).

(163) Michael Walzer, “On Arabs and Jews: The Chimera of a Binational State,” Dissent XIX, no. 3 (Summer 1972): 492–499, quote page 497.

(164) Alan Dershowitz (video), www.youtube.com/watch?v=HCShwgO6M1M.

(165) Barak Ravid,“Israel to Boycott ‘Durban II’Anti-racism Conference,”November 21, 2008, Haaretz.com, www.haaretz.com/hasen/spages/1038984.html.

(166) Israeli Diplomat Postpones Meeting after Costa Rica Recognizes Palestinian State,” Associated Press, February 27, 2008, www.haaretz.com/hasen/ spages/958208.html.

(167) Views of China and Russia Decline in Global Poll,” BBC World Service, February 6, 2009,

www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/feb09/BBCEvals_Feb09 _rpt.pdf.

(168) Israeli PM Olmert Addresses Congress," address transcript from CQ Transcriptions, Inc., printed in Washington Post, May 24, 2006, www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/05/24/AR2006052401420.html. The applause levels are recorded in the transcript.

(169) Amir Oren, "Who's the Boss?" Haaretz, November 29, 2002, www.haaretz.com/print-edition/features/who-s-the-boss-1.26841.

(170) See Glenn Kessler, The Trail blog, washingtonpost.com, June 5, 2008, http://blog.washingtonpost.com/44/2008/06/05/obama_backtracks_on_jerusalem.html.

(171) See Z Magazine, February 2008. See also my Hopes and Prospects (Chicago, Haymarket Books: 2010).

(172) See "Obama on Israel-Palestine," ZNet, January 25, 2009, www.zcommunications.org/obama-on-israel-palestine-by-noam-chomsky-1. See also my Hopes and Prospects (Chicago, Haymarket Books: 2010).

(173) Gaza: From Blockade to Bloodshed," editorial, Guardian, June 1, 2010, www.guardian.co.uk/commentisfree/2010/jun/01/gaza-blockade-bloodshed-editorial.

(174) انظر يومية »غلوبز Globes « (الصادرة بالعبرية) في شأن خطط إقامة المدينة النموذج في 20 أيار/مايو 2002 (بدأ التخطيط في الواقع في 2002؛) ويوجد أيضا على المدوّنة الإلكترونية www.Dacho.co.il/showthread.php بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 تقرير مثير للاهتمام عن جندي شارك في التدريب؛ انظر أيضاً البيان الخاص بالجيش الإسرائيلي على موقعه من ضمن مقالة وضعها إيدو اليعازر www.1.idf.il/elram

(175) See Ilan Pappé, "Responses to Gaza," London Review of Books 21, no. 2 (January 29, 2009): 5–6.

(176) Ibid.

(177) Breaking the Silence, Report on Gaza, July 15, 2009. The NGO has a website, www.shovrimshtika.org, where this report is available and has also published a ninety-six-page booklet entitled Soldiers' Testimonies from Operation Cast Lead: Gaza 2009.

(178) John Dugard, Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied by Israel since 1967,

UN Commission on Human Rights (Geneva: United Nations, March 3, 2005).

(179) See Yediot Ahronoth for an analysis by the Israeli journalist Roni Sofer on September 27, 2005.

(180) Avi Isaacharoff and Amos Harel,"Analysis: Gaza Gains Have Softened Israel Stance on Shalit Deal," Haaretz, January 25, 2009, www.haaretz.com/print -edition/news/analysis-gaza-gains-have-softened-israel-stance-on-shalit-deal -1.268774

(181) See the report by Amir Buhbut and Uri Glickman "The IDF Had Attacked in Gaza," Maariv, September 25, 2005.

(182) أعرب عدد من الجنرالات والجنرالات السابقين عن وجهة النظر هذه في مجموعة من المقالات في الصحيفة الاستراتيجية التي ينشرها المعهد الإسرائيلي للدراسات الأمنية الوطنية، Adkan Estrategi (Strategic Update) 11, no. 4 February 2009))

(183) Amos Harel and Avi Issacharoff, "One Humilation Too Many," Haaretz, July 13, 2006.

(184) Ilan Pappé,"Ingathering," London Review of Books 28, no. 8 (April 20, 2006): 15

(185) Yehuda Ben Meir and Daphna Shaked, "Public Opinion and National Security," Adkan Estrategi 10, no. 1 (June 2007): 25–8.

(186) See Ilan Pappé, The Ethnic Cleansing of Palestine (Oxford: Oneworld Publi¬cations, 2006).

(187) Sean McBride et al., Israel in Lebanon: The Report of the International Commission to Enquire into Reported Violations of International Law by Israel during Its Invasion of Lebanon (London: Ithaca Press, 1983).

(188) See the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) Special Report of August 2007.

(189) B'Tselem,"683 People Killed in the Conflict in 2006," press release, December 28, 2006, www.btselem.org/english/Press_Releases/20061228.asp.

(190) Ibid.

(191) See "Operation Autumn Clouds Has Ended," Maariv's summary of the operation on November 7, 2006.

(192) Gabi Siboni, "The Third Threat," Haaretz, September 30, 2009.

(193) Breaking the Silence, "Report on Cast Lead Operation," July 15, 2009.

(194) B'Tselem, "Gaza: Power and Water Cuts and Bread Shortage," press release, November 27, 2008, www.btselem.org/English/Gaza_Strip/20081127_More_Sanctions_on_Gaza.asp; and B'Tselem, "B'Tselem to Attorney General Mazuz: Concern over Israel Targeting Civilian Objects in the Gaza Strip," press release, December 31, 2008, www.btselem.org/English/Gaza_Strip/20081231_Gaza_Letter_to_Mazuz.asp

(195) Israel Accused of Gaza Genocide," Al-Jazeera, January 14, 2009, http://english.aljazeera.net/news/americas/2009/01/200911321467988347.html.

(196) Quoted in Nurgul Bulbul, "Oktay Akbal: Israel Commits Genocide in Gaza," Turkish Weekly, January 5, 2009.

(197) Egeland and Eliasson quoted in John Pilger, "Terror and Starvation in Gaza," New Statesman, January 22, 2007, www.newstatesman.com/media/2007/01/pilger-genocide-gaza-palestine

(198) Richard Falk, "Slouching Towards a Palestinian Holocaust," Transnational Foundation for Peace and Future Research, June 29, 2007, www.transnational.org/Area_MiddleEast/2007/Falk_PalestineGenocide.html.

(199) World Stands United Against 'Genocide' in Gaza," Al-Arabiya, December 28, 2008, www.alarabiya.net/articles/2008/12/28/62977.html.

(200) Genocide' in Gaza.

(201) Quoted in several places; see, for instance, Morton A Klein, "Ya'alon: We Need Chuchills, not Chamberlains," JewishPress, May 17, 2006, www.jewishpress.com/printArticle.cfm?contentid=17947.

(202) Amira Hass, "An Israeli Achievement," BitterLemons.org, April 20, 2009, www.bitterlemons.org/previous/bl200409ed15.html#isr2.

(203) Sara Roy, Harvard Crimson, June 2, 2009. For extensive review of the ugly details, see Roy's "Before Gaza, After Gaza: Examining the New Reality in Israel/Palestine," to appear in Palestine & the Palestinians Today, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University. Abbreviated version of introduction to third edition of Roy, Gaza Strip.

(204) See my Hopes and Prospects (Chicago: Haymarket Books, 2010), pp. 150f and sources cited in note 16, chap. 6.

Peter Beaumont, “Gazans Look for a Place to Breathe by the Sea,”(205) Guardian, May 27, 2009.

Israel Lets Power Firm Seek More Gaza Gas to Diversify Supplies,”(206) Platt’s Commodity News, February 3, 2009; “Israeli Power Firm Sends Top Team to London for Gas Talks with BG,” Platt’s Commodity News, February 16, 2009.

For sources, and more on Evans’s role in this regard, see Year 501(207) (New York: South End Press, 1999), chap. 4; Powers and Prospects (New York: South End Press, 1999), chaps. 7 and 8. Also Australian Southeast Asian specialist and former intelligence officer Clinton Fernandes’s review of Evans’s record, 2009, MS.

International Commission on Intervention and State Sovereignty,(208) Gareth Evans and Mohamed Sahnoun, Co¬chairs, The Responsibility to Protect: Report of the ICISS (Ottawa, Canada: IDRC Books, December 2001). Gareth Evans, “An Idea Whose Time Has Come—and Gone,” Economist, July 23 See my “Human Rights in the New Millennium,” talk at London School of Economics (October 29, 2009), www.chomsky.info/talks/20091029.htm; Z Magazine, January 2010; www.chomsky.info. Evans-Alatas photo there and at Edward Herman and David Peterson, “The Responsibility to Protest, the International Criminal Court, and Foreign Policy in Focus,” MRZine, August 24, 2009, http://mrzine.monthlyreview.org/hp240809.html.,

Avi Issacharoff,“World Bank: Aid Isn’t Enough to Spark Palestinian(209) Growth,” Haaretz, May 6, 2009. Associated Press, May 6, 2009; Reuters, May 7, 2009; For analysis of the harsh and deterioriating conditions, see Nadim Kawach, International Solidarity Movement, January 17, 2010, http://palsolidarity.org/2010/01/10761.

Beilin, Mehiro shel Ihud, 42–3.(210)

Quoted in Barak Ravid, “Israeli Ministers: No West Bank Settlement(211) Freeze,” Haaretz, May 31, 2009.

(212) ورد أول كشف أمام الجمهور العام عن الرفض الإسرائيلي المدعوم أميركياً لـ «خريطة الطريق» – سبق لدوائر الناشطين أن عرفت بها وناقشتها – في كتاب جيمي كارتر Palestine: Peace Not Apartheid (New York: Simon & Schuster, 2006). وقد وردت «التحفّظات» في أحد ملاحق الكتاب الذي أثار زوبعة من الاحتجاج. وعلى قدر ما يمكنني تحديده فإنه لم تتم الإشارة إلى هذا القسم – الكشف الوحيد الجديد على الجمهور العارف. وقد بُذلت جهود كبيرة للعثور على أخطاء تافهة، غير أنه تم تجاهلِ خطأ كبير واحد: تكرار كارتر للأسطورة الشائعة

بأن اجتياح إسرائيل للبنان في 1982 جاء دفاعاً ضد صواريخ منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما سبق وناقشناه. انظر

Hopes and Prospects, pp. 153-54, and note 21, chap. 6

(213) Quoted in Hadashot, October 8, 1993; Yair Fidel, Hadashot Supplement, October 29, 1993

(214) Helene Cooper,"U.S. Weighs Tactics on Israeli Settlement," New York Times, June 1, 2009

(215) Isabel Kershner, "Israel and U.S. Can't Close Split on Settlements," New York Times, June 2, 2009.

(216) Akiva Eldar,"Border Control/Nothing Natural about It," Haaretz, June 2, 2009

(217) Jackson Diehl, "Abbas's Waiting Game on Peace with Israel," Washington Post, May 29, 2009.

(218) Karen DeYoung and Howard Schneider, "Israel Putting Forth 'Unprecedented' Concessions, Clinton Says," Washington Post, November 1, 2009.

(219) Geneva Accord, October 31, 2003, Electronic Intifada, Historical Documents. See also Menachem Klein, A Possible Peace Between Israel and Palestine: An Insider's Account of the Geneva Initiative (New York: Columbia University Press, 2007).

(220) Ed Hornick, "Obama Looks to Reach the Soul of the Muslim World," CNN, June 3, 2009, http://edition.cnn.com/2009/POLITICS/06/03/obama.muslim.outreach/; Thomas Friedman, "Obama. Speech Aimed at Both Arabs and Israelis," New York Times, June 3, 2009

(221) David Bar-Illan, director of Communications and Policy Planning in the office of the prime minister, interview, Palestine-Israel Journal, Summer/ Autumn 1996.

(222) Jeff Zeleny and Michael Slackman, "As Obama Begins Trip, Arabs Want Israeli Gesture," New York Times, June 4, 2009.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

(تمت بحمد الله وتوفيقه)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

متميزون
للكتب النصية
E-Book

Group Link – لينك الانضمام الى الجروب

Link – لينك القنـــــاة

الفهرس..

Table of Contents

عن الكتاب..
إهداء
مقدّمة
الفصل الأول
مصير فلسطين
الفصل الثاني
مقتطفات من التاريخ: التورّط الأميركي في قضية فلسطين
الفصل الثالث
حالة من الإنكار: النكبة في التاريخ الإسرائيلي وفي الوقت الحاضر
الفصل الرابع
«أبيدوا جميع البهائم»: غزّة 2009
الفصل الخامس
مخطّط لحركة الدولة الواحدة: تاريخ مضطرب
الفصل السادس
تحويل فلسطين إلى غيتو
الفصل السابع
ساحات المذابح في غزّة 2004-2009
الفصل الثامن
السلام الممكن (ولكن الذي لن يحل) في الشرق الأوسط
الفصل التاسع
إعادة صياغة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني: «إسرائيل ليست ديمقراطية»
الفصل العاشر
ما يحدث في العالم العربي لم يكن متوقّعًا
شكر
ملاحظات حول النص
Notes
الفهرس..